دروس في المذاهب النحوية

الدكتور عبده الراجحي

استاذ العلوم اللغوية

بجامعتي الاسكندرية وبيروت العربية

١٩٨٠

دار النهضة العربية

للطباعة والنشر

بيروت ص.ب ٧٤٩

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد ،

فقد تطور علم اللغة في العصر الحديث تطوراً كبيراً ، ويكاد يقدم كل يوم جديدا في محاولة فهم الطبيعة الإنسانية التي تتركز في أغلب نشاطها على « الكلام » . ولقد حظي « النحو » في السنوات الأخيرة بعناية خاصة لأنه يتصل « بالتركيب » الذي يبدو أن جذوره تتعمق أغوار الإنسان حيثما كان ، وحسب خصائص تميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات. ونحن نشير إلى ما يعرف الآن « بالنحو التحويلي » صورةً جليّةً على السعي الدائب في محاولة فهم الكلام .

وفي هذه الحركة النشطة لعلم اللغة في العالم يبدو درس النحو العربي في الجامعات العربية وكأنه يبحث عن طريق ، والأغلب أنه يميل في بعض هذه الجامعات إلى الدرس «التقليدي» المحض ، وفي بعضها الآخر إلى الدرس « الحديث » الخالص ، وهو في كلتا الحالين لا يعالج « طبيعة » العربية من ناحية ، ولا يعالج « حالة » الطلاب الذين يبدأون التعليم الجامعي من ناحية أخرى ، والأغلب أن هؤلاء الطلاب ينهون دراستهم الجامعية الأولى وفي رءوسهم أمشاج مختلطة من هذا النحو ، وأن بعضهم ينهي دراسته وليس في رأسه منه شيء على الإطلاق .

ومن الواضح أن الاقتصار على الدرس التقليدي غير صحيح كما أن الاقتصار على الدرس الحديث غير صحيح كذلك. ولعله قد يكون صوابا أن نعرّف الطلاب بالنحو العربي التقليدي بلغة قريبة وتصنيف قريب مع تركيز خاص على تجسيد نظام هذا النحو بالاتصال بالنصوص اللغوية ، ثم نتدرج في الدرس لنتعرف على النصوص النحوية القديمة في مصادرها الأصلية ، وبعد ذلك يبدأ الاتصال بعلم اللغة الحديث الذي نرى فيه ضرورة علمية مهمة لاغنى عنها في فهم العربية وفي فهم النحو الذي وضعه علماؤنا القدماء .

وفي ميدان النحو القديم يبدأ طلابنا بدرس الكتب التي توفر أصحابها على شرح « ألفية » ابن مالك ، وينتهون في السنتين الأولى والثانية من القسم الأكبر من أبواب النحو ، ولئن كانت هذه الكتب متأخرة من حيث التاريخ العام للنحو العربي فإنها في الوقت نفسه صالحة لأن تقدم للطالب صورة واضحة عن تركيب النحو ، فضلا عن أنها تدربه على معالجة النصوص النحوية القديمة .

وفي السنة الثالثة نتقدم بهم خطوة أخرى نحو تعريفهم بنشأة هذا النحو وتطوره وتأصيل منهجه واختلاف مذاهبه ، وقد استقر في يقيننا أن ذلك ينبغي ألا يكون على هيئة محاضرات تاريخية تقدم مدارس النحو وأعلام كل مدرسة والخصائص التي تميز منهجها ، بل يجب أن يكون من خلال نصوص من أمهات كتب النحو ، ومن المصادر التي يحتاجها الطالب في مستقبل حياته العلمية مما لا تتيح له الدراسة الجامعية الأولى أن يتعرف عليها ونحسب أن هذه النصوص سوف تجعله يألف هذه الكتب التي يسمع بها سماعاً ويخشى الاقتراب منها لما يحيط بها ما يحيط كل مجهول من توهم الصعوبة فضلا عن رهبة الابتداء .

من هنا كانت هذه « الدروس » ، اخترناها لتمثل « المذاهب النحوية» العربية ، فاخترنا من « البصرة » « الكتاب » لإمــام النحاة سيبويه ، و «المقتضب» للمبرد ، ومن « الكوفة » «معاني القرآن » لإمامها الفراء ، ثم قدمنا فصولا من « الإنصاف » ليقف الطالب على طرائق الخلاف بــين المدرستين ، ثم قدمنا من « بغداد » كتابا واحدا لعالمِيَنْ هو « شرح»ابن يعيش على « مفصل » الزمخشري ، وانتقلنا إلى « الأندلس » لنقدم كتاب ابن مضاء في « الردّ على النحاة » ، وختمنا الكتاب « بمصر » ؛ فقدمنا نصوصاً من « المغني » لابن هشام ، ومن « شرح الأشموني » على الألفية وفي كل ذلك قدمنا لكل كتاب بمقدمة نعرّف فيها بالملامح العامة للمدرسة التي ينتمي إليها المؤلف ، وقدمنا النصوص مشروحة مع عناية خاصــة بالأسس التي ينهض عليها النحو القديم .

ولعل هذه الدروس أن تعين الطالب على تصور المنهج النحوي تصوراً صحيحاً ، ومن ثمّ على متابعة دراسته والبحث فيه .

والله نسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه .

والله وحده ولي التوفيق

بيروت في غرة المحرم ١٤٠٠ هـ عبده الراجحي

الموافق للحادي والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩

الفَصْل الأوَّل

البصرة

الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته حتّى عصرنا الحاضر ، فالذي لا شك فيه أن النحو – بصورته المعروفة – نشأ بصرياً وتطور بصرياً ، وذلك لا جدال وجه من وجوه الضعف فيه .

ويكاد الدارسون يجمعون على أن النحو العربي نشأ لحفظ القرآن من « اللحن » ، وهم يقدمون في ذلك روايات كثيرة عن أبي الأسود الدؤليّ وصنيعه في النحو من أنه نفسه وضع النحو ، أو أنه أخذه عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين وضع له أبواباً وقال له : انحُ هذا النحو ... إلى آخر تلك الروايات .

غير أن الشيء الوحيد الثابت هو أن أبا الأسود وضع ضبط القرآن بالنقط وأنه قال لكاتبه « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه ، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يَدَيْ الحرف ، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف »[1] .

---

(١) ابن النديم الفهرست ٥٩ .

وكان هذا العمل الخطوة الأولى في عمل النحو ، ومن الواضح أن الحركات النحوية الاصطلاحية أخذت عن أبي الأسود كما يشير النص السابق . ولم يكن هذا العمل يهدف إلى حفظ النص من اللحن فقط كما وقر في الأذهان ، وإنما كان يهدف إلى غاية أبعد في أصول الحياة الإسلامية . ذلك أن المسلمين عرفوا — بداية — أن عليهم أن يقرأوا القرآن وأن « يفهموه » لأنه هو الذي ينظم حياتهم ، ومن ثم نستطيع تفسير نشأة الحركة العقلية العربية كلها بأنها كانت نتيجة نزول القرآن الكريم ، فهي كلها من نحو وصرف وبلاغة وتفسير وفقه وأصول وكلام تسعى إلى هدف واحد هو « فهم » النص القرآني الكريم .

ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن أبا الأسود كان من أئمة القراء ، وأن ابن أبي إسحق الحضرمي ، وعيسى بن عمر كانا من القراء ، وأن أبا عمرو بن العلاء هو إمام البصرة في القراءة وأحد القراء السبعة كذلك .

النحو إذن نشأ « لفهم » القرآن ، وفرق كبير بين علم يسعى « لفهم » النص وعلم يسعى « لحفظه » من اللحن ، ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي ، ومحاولة « الفهم » هذه هي التي حددت مسار المنهج لأنها ربطت درس النحو بكل المحاولات الأخرى التي تسعى إلى فهم النص ، ومن ثم فإن دراسة منهج النحو عند العرب لا تكون صحيحة إلا مع اتصالها بدراسة العلوم العربية الأخرى وبخاصة الفقه والكلام .

ونحن نلفت إلى هذه القضية لأن دارسين معاصرين كثيرين حاولوا أن يركزوا على أن النحو العربي نشأ متأثراً بنحو اليونان أو الهنود أو

السريان دون أن يكون هناك سند تاريخي أكيد أو سند فني سليم .

سبقت البصرة إلى وضع النحو منذ القرن الأول للهجـــرة ، واستمرت جهود المدرسة على أيدي أعلامها الأوائـــل : ابن أبي إسحق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العـــلاء ويونس بن حبيب ، حتّى كان الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه اللذان يعتبران بحق الواضعين للنحو العربي بصورته المعروفة .

ولسنا هنا بصدد دراسة مناهج كل مدرسة من المدارس الّتي نقدم بعض أعلامها في هذا الكتاب ، لكننا نكتفي هنا بالإشارة إلى أن البصرة عُرفت في تاريخ النحو بأنها المدرسة الّتي وضعت أصول القياس النحوي ، وأنها كانت تسعى إلى أن تكون القواعـــد مطردة اطراداً واسعاً ومن ثم كانت تميل إلى طرح الروايات الشاذة دون أن تتخذها إطاراً لوضع قانون نحوي ، ولذلك كانت تتحرى صحة الاستقراء اللغوي ، كما رفضت الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لما ادُّعي من جواز روايته بالمعنى ولدخول كثير من الأعاجم في هذه الرواية .

غير أننا ينبغي أن نعلم أن عدداً غير قليل من القضايا الّتي استقرت عليها المدرسة البصرية غيرُ صحيح من الناحية اللغوية ، لأنها فسرته في ضوء نظر عقلي معين ، وصحيح أنه غير مجلوب ، لكنه في الوقت نفسه لا يطابق الواقع اللغوي .

ومع ذلك فقد ظل التعصب شديداً للبصرة منذ القديم ، بل ظل موجوداً عند عدد من الدارسين المعاصرين وبخاصة في مواجهة النحو الكوفي [1] . والحق أن الدراسة الموضوعية لكلتا المدرستين تبين أن

---

(١) انظر مثلا : الشيخ محمد الطنطاوي : نشأة النحو ص ٣٢ ، والأستاذ سعيد الأفغاني : في أصول النحو ١٨٨ – ٢١٧ ، والدكتور عبد الحميد سند الجندي : في تاريخ النحو . حولية كلية البنات بجامعة عين شمس ١٩٦١ ص ٢٧ – ٤١ .

كثيراً من المسائل التي ذهب إليها الكوفيون أقرب إلى الواقع اللغوي وإلى المنهج النحوي الصحيح من تلك التي ذهب إليها البصريون .

ومهما يكن من أمر فلقد اخترنا من البصرة أهم كتاب في النحو العربي كله هو « الكتاب » لسيبويه ، لا باعتباره ممثلاً لمدرسة البصرة، بل لأنه الكتاب الذي ظل إماماً للنحاة في كل العصور . ثم اخترنا كتاباً يمثل استقرار المذهب البصري وهو كتاب المقتضب للمبرد .

١ ـــ الكتاب لسيبويه

سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قَنْبر ، من موالي بني الحارث ابن كعب ، فارسي الأصل والمولد ، بصري النشأة ، عاش عمراً قصيراً ، وتوفي ١٨٠ هـ على أقرب الروايات ، ومع ذلك فقد قدم للعربية أهم كتاب في تاريخها الطويل .

و « الكتاب » هكذا بدون عنوان عرف بأنه « قرآن النحو » ، أي هو « الكتاب » الذي اتبعه النحويون ، والحق أن التغيير الذي طرأ على النحو كما قدمه سيبويه ليس تغييراً في الجوهر .

ومن الواضح أن سيبويه لم يكن له الفضـــل الأكبر في تأليف الكتاب بل أخذ معظمه عن أستاذه الخليل بن أحمد . وعامة الحكاية في سيبويه عن الخليل . فكلما قال سيبويه « سألته » أو قال « قال » من غير أن يذكر قائله فهو الخليل بن أحمد .

وقد كان القدماء يضعون « الكتاب » في المحل الأول ، فقد قال أبو عثمان المازني : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعـــد

كتاب سيبويه فايستح » . وقال الجاحظ « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك وزير المعتصم ففكرت في شيء أهديه له ، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه ، فلما وصلت إليه قلت له : لم أجد شيئاً أهديه لك مثل هذا الكتاب ، وقد اشتريته من ميراث الفراء ، فقال : والله ما أهديت لي شيئاً أحب إليّ منه . وروى أن الجاحظ لما وصل إلى ابن الزيات بكتاب سيبويه أعلمه به قبل إحضاره فقال له ابن الزيات : أو ظننت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب ؟ فقال الجاحظ : ما ظننت ذلك ، ولكنها بخط الفراء ، ومقابلة الكسائي ، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ ، يعني نفسه ، فقال ابن الزيات : هذه أجلّ نسخة توجد وأعزها ، فأحضرها إليه ، فسرّ بها ووقعت منه أجمل موقع » .

وقد توفر عدد كبير من العلماء القدامى على شرح « الكتاب » وتعليمه ، أشهرهم أبو سعيد السيرافي ، ثم المبرد وعلي بن سليمان الأخفش ، والرماني ، وابن السراج ، والزمخشري ، وغيرهم .

ولقد نشر الكتابَ لأول مرة المستشرق الفرنسي ديرنبور Derenbourg في جزأين (باريس ١٨٨١ ، ١٨٨٩) .

وترجم المستشرق الألماني G. Jahn كتاب سيبويه إلى الألمانية معتمداً على طبعة ديرنبور مع تعليقات من السيرافي وغيره ، وقد أخرجه بعنوان :

Sibawaihi's Buch ûber die Grammatik, nach der Ausgabe Von H. D. und dem Comt. des Sirafi (gest. 368 - 078) ûbers. und erklart und mit Augszûge aus Sirafi u. a. Commentaren versehen von G. Jahn. Berlin 1895 - 1900.

ثم نشر الكتاب بعد ذلك في القاهرة في مطبعة بولاق في جزأين

(١٣١٦ هـ ١٣١٨هـ) وهي أحسن الطبعات المتوافرة ضبطاً ودقة، وبهامشها نتف من شرح أبي سعيد السيرافي على الكتاب. وأخيراً قدم الأستاذ عبد السلام هارون نشرة جديدة للكتاب صدرت في خمسة أجزاء يحتوي الجزء الخامس منها على فهارس قيمة تعين الدارس على الرجوع إلى مبتغاه في شيء من اليسر.

وقد اخترنا لك عدداً من نصوص الكتاب تمثـل أسلوبه ومنهجه وتبين تأثيره في تاريخ التأليف النحوي عند العرب.

★ ★ ★

هذا بابُ علمِ ما الْكَلِمُ من العربية

فالْكَلِمُ اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ جاء لمعنىً ليس باسم ولا فعل . فالاسمُ رجلٌ وفرسٌ وحائط . وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيَتْ لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ ، وأما بناء ما لم يقعْ فإنه قولك آمراً : اذهبْ واقْتُلْ واضْرِب ، ومُخْبِراً يَقْتُلُ ويذهبُ ويضربُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ ، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستُبَيَّنُ إن شاء الله، والأحداثُ نحوُ الضربِ والقتلِ والحمدِ . وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثُمَّ ، وسوفَ ، وواوِ القسمِ ، ولامِ الإضافة ونحوِ هذا .(١)

---

(١) هذا الموضوع أساسي في دراسة النحو في كل اللغات؛ إذ يبدأ الباحثون بتحديد ما يعرف « بالفصائل النحوية Grammatical Catogeries » في اللغة كأقسام الكلام والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث .... الخ . وهو موضوع أساسي في النحو العربي على وجه الخصوص لأنه أثار نقاشاً واسعاً بين الدارسين المحدثين ، وجعل بعضهم يستنتج أن هذا التقسيم الثلاثي ليس تقسيماً عربياً بل هو تقسيم يوناني مأخوذ عن أرسطو .

والحق أن هذا النص الموجز يعد من أهم النصوص النحوية القديمة لأن قضاياه الأساسية ظلت مسيطرة على النحو العربي منذ سيبويه حتى الآن ، ومن ثم فإنه جدير بعناية خاصة ، ولعلنا ندعوك إلى أن تلاحظ فيه العناصر الآتية :

(١) أن هذا النص هو أول ما يطالعك في كتاب سيبويه ، وقد يكون ذلك دليلا =

= على أن الرجل لم يكن قد أتم كتابه بحيث يفرغ إلى كتابة مقدمة تبين منهجه فيه، وهو أيضاً يشير إلى إدراك سيبويه موضع أقسام الكلام من قواعد اللغة وهو إدراك ممتاز وبخاصة اذا اعتبرنا الفترة الزمنية المبكرة التي ألف فيها الكتاب وأنه أول كتاب وصل إلينا في علم العربية .

(٢) لعلك تلاحظ أن عنوان الموضوع يختلف اختلافاً ما عما درج عليه المتأخرون، والمعروف على أية حال أن العنوان عند سيبويه كان طويلا وكان يفصل فيه جزئيات موضوعة في كثير من الأحيان . ولعلك تلا حظ أيضاً أنه لم يقل (علم ما الكلام) وإنما قال (علم ما الكلم) لأن (الكـلا م) اسم مصدر ، واسم المصدر يشبه المصدر ، والمصدر يدل على الكثير والقليل ، والمفرد والجمع ، أما (الكلم) فهو جمع (كلمة). وهو هنا يتحدث عن الاسم والفعل والحرف ، ومن ثم كان تعبيره أقرب إلى الدقة.

(٣) قسم سيبويه الكلمة كما ترى ثلاثة أقسام ؛ اسم وفعل وحرف . وقد جعل بعض المتأخرين هذا التقسيم عقلياً ينطبق على كل اللغات ؛ فالمبرد يؤكد أن (الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام – عربياً كان أو أعجمياً – من هذه الثلاثة – المقتضب ١ / ٣) . ويقول ابن الخباز (ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات – شرح شذور الذهب ١٤) . وهذا الاتجاه « العقلي» في تقسيم الكلام أعان على تقوية ظن بعض الباحثين أن النحو العربي مأخوذ من أرسطو ، وأن سيبويه أخذ عنه هذا التقسيم ، وكل ذلك ينبني على ظن آخر بأن أرسطو قسم الكلمة إلى ذات وحدث ورابطة .

والحق أن أرسطو لم يتناول في كتبه المنطقية أقسام الكلام تناولا مباشراً ، ولم يعرض لها في موضع واحد بحيث يمكن أن يقال إنه كان يقصد إلى تقنين هذا التقسيم . لقد عرض أرسطو للاسم **Onoma** وللفعل **Rhéma** في كتابه (العبارة) ، ثم تحدث عنهما وعن أشياء أخرى من بينها ما يسمى الرابطة **Syndesmos** في (البلاغة) و (الشعر) ، وكان أفلاطون من قبله قد فرق بين الاسم والفعل فحسب ، ولا نعرف لم اشتهر التقسيم الثلاثي بأنه أرسطي إلا أن يكون ما قرره المتأخرون من نحاة العربية من أن هذا التقسيم (عقلي) مما رجح الظن بأرسطيته ، ثم انتهى الظن إلى شيء من الحقائق المأثورة .

(٤) بدأ سيبويه يقدم كل قسم من الأقسام الثلاثة ، أي أنه يعرّف كـل واحد منها ، وهنا أيضاً نأتي إلى وهم من الأوهام المتداولة بين الباحثين حين يقـررون أن سيبويه متأثر بأرسطو في (التعريف) رغم الخلاف الأساسي بين الاتجاهين؛ فأرسطو =

=كان يهدف من (التعريف) إلى الوصول إلى (جوهر) المعرّف أو (ماهيته)، أما الاتجاه الإسلامي على العموم فيرى أن الوصول إلى (الجوهر) مستحيل ، ومن ثم ترى التعريف الإسلامي يتجه إلى (التمثيل) أو (التمييز) . وأنت ترى سيبويه يقدم الاسم هنا بأنه (رجل وفرس وحائط) ؛ فهو في الحقيقة لم يعرّف به وإنما مثل له بأمثلة تشير إلى الإنسان والحيوان والجماد، أما أرسطو فقد عرف الاسم بأنه « صوت يدل دلالة عرفية على معنى ،ولا يدل على زمن،وليس لجزئه معنى – On Interpretat ion 6a » والاسم عند أرسطو هو الاسم المرفوع فحسب ، أما المنصوب وغيره فقد اعتبره (حالات) للاسم وليست أسماء على وجه الحقيقة .

(٥) يعرف سيبويه الفعل بأنه (أمثلة) أي (أبنية وصيغ وأوزان) أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، أي أن الفعل مشتق من المصدر ، وهذا أحد أوجه الخلاف بين البصرة والكوفة – انظر الفصل الخاص بهذه المسألة في عرضنا لبعض مسائل الخلاف بين المدرستين ، ثم قسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر . وهذا التقسيم الثلاثي لزمن الفعل في العربية ظل مستقراً منذ سيبويه كذلك ، وهو موضع نقد من الدارسين المحدثين لأنه يشير إلى (الزمان tense) الفلسفي وليس إلى (الزمن time) اللغوي ، والحق أن الدرس اللغوي العلمي يرى في اللغة أزمنة أخرى غير هذه الثلاثة التي قررها سيبويه .

على أننا نشير هنا أيضاً إلى أن أرسطو عرف الفعل بأنه « يدل على معنى ، ويحمل فكرة الزمن ، ولا يدل جزء منه على معنى مستقل ، وهو علامة على شيء يقال عن شيء آخر On Interpretation 16a » . والفعل عنده الفعل الدال على الزمن الحالي فحسب ، أما الفعل في الماضي أو المستقبل فليس فعلا ولكنه زمن للفعل . ومن الواضح . أن هذا يخالف ما قدمه سيبويه .

(٦) أنت تلحظ أن الأمثلة التي قدمها للفعل الماضي هي : ذَهَب وسَمِع ومكُث وحُمِدَ ، وهي أنماط الفعل الماضي بفتح العين وكسرها وضمها ثم الماضي المبني للمجهول. وكذلك الأمثلة التي قدمها للأمر والمضارع مشيراً إلى تعدد أبنيتها .

(٧) لم يقصد (الحرف) على حرف الجر وإنما قدم أمثلة من حروف العطف (ثم) ، والاستقبال (سوف) ، والقسم (الواو) ، والجر (اللام).

– عن علاقة النحو العربي بأرسطو أنظر كتابنا (النحو العربي والدرس الحديث– دار النهضة العربية ببيروت ١٩٧٩ ص ٦١ – ١٠٥) .

هذا باب مجاري أواخر الكَلِمِ من العربية

وهي تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف .

وهذه المجاري الثمانيةُ يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف (١) .

وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ — وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه — وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكلٍّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب (٢) .

فالرفعُ والجرّ والنصبُ والجزمُ لحروفِ الإعراب .وحروفُ الإعراب

---

(١) بعد أن حدد سيبويه أقسام الكلمة بدأ يحدد ما يطرأ على الكلمة حين تدخل في جملة وهو ما يعرف بالإعراب والبناء ، وأنت ترى هنا أنه جعل أحوال الكلمة ثمانية ؛ أربعة للإعراب وأربعة للبناء ، وتلحظ أيضاً أنه وضع مصطلحات لكل نوع وقرن بينها : النصب والفتح ، والجر والكسر ، والرفع والضم ، والجزم والوقف ، وهذا هو الذي استقر عليه الوضع في كتب النحو بعد ذلك فيما عدا مصطلح الوقف الذي غير في الأغلب إلى « السكون » . ولعلك تلحظ أنه رتب هذه الأحوال بادئاً بالأخف ثم ما هو أثقل منه من الناحية الصوتية ؛ فالفتح أخف من الكسر ، والكسر أخف من الضم ، أما السكون فهو عندهم عدم الحركة .

(٢) في هذه الفقرة يقدم سيبويه أهم قضايا النحو العربي التي ظلت عالقة به منذ =

للأسماء المتمكنة [1] ، وللأفعال المضارعة [2] لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربعُ : الهمزة ، والتاءُ ، و الياءُ ، والنونُ . وذلك قولك : أفعلُ أنا ، وتفعلُ أنت أو هي ، ويفعلُ هو ، ونفعل نحنُ .

= زمن بعيد والتي كانت موضع نقد عنيف من المحدثين رغم أهميتها في العربية من ناحية ورغم عدم بعدها عن الواقع اللغوي من ناحية أخرى ، ونعني بها قضية العامل ، وهي تقوم على فكرة إسلامية واضحة تؤكد أنه لا يوجد شيء بدون موجد ، ولا يحدث مسبب بدون سبب ؛ فكل حركة تطرأ على الكلمة لا بد أن يكون لها سبب سموه عاملا ، وقد قسم النحاة هذا العامل بعد ذلك إلى عامل لفظي وآخر معنوي ، ومن ثم فإن علامة الرفع مثلا لا تكون إلا بعامل لا بد أن نعرفه ونحدده ، وقد وجد النحاة ذلك محكماً في العربية غاية الإحكام حين رأوا طائفة من الكلمات تتغير أواخرها نتيجة أسباب تركيبية ؛ فأطلقوا على هذه الطائفة الكلمات المُعْرَبَة ، ثم رأوا طائفة أخرى لا تتأثر أواخرها مهما تتغير حالاتها التركيبية فسموها كلمات مبنية لما يدل عليه « البناء » من معنى الثبات والاستقرار .

(١) هذا أيضاً مصطلح ظل مستمراً في النحو العربي ؛ فقد قسم النحاة الاسم إلى متمكن وغير متمكن ، وقسموا المتمكن إلى متمكن أمكن وإلى متمكن غير أمكن ، أما المتمكن الأمكن فهو الذي لا يختلط بقسم آخر من أقسام الكلمة كالفعل أو الحرف ، فهو متمكن في الاسمية بحيث إذا نطقته يجلب إلى ذهنك صورة مسماه دفعة واحدة دون أن يلتبس بشيء آخر مثل : رجل وجبل ونهر ... الخ أما المتمكن غير الأمكن فهو الذي يشبه الفعل من حيث الصيغة وهو الذي عرف بعد ذلك بالممنوع من الصرف أو الممنوع من التنوين ، وسوف نعرض له بعد ذلك . ويبقى غير المتمكن وهو الذي يشبه الحرف باعتبارٍ ما وهو الاسم المبني .

(٢) أنت تلحظ أن تسمية الأفعال المضارعة (بالمضارعة) ليس ملحوظاً فيها الدلالة على الزمن ، وإنما مضارعتها أي مشابهتها لاسم الفاعل كما سيشرح بعد ذلك ، وقد ظلت هذه التسمية سائدة بعد ذلك في النحو العربي . ونلحظ أيضاً أنه عرف الفعل المضارع بعلامات تركيبية وهي تلك الحروف الزائدة في أول الفعل والتي تدل على إسناده إلى ضمير بعينه ، وهذه اللواحق يسميها المحدثون الآن مورفيمات morphemes فالهمزة مورفيم يدل على أن الفعل في الزمن الحالي وأن فاعله هو ضمير المتكلم ... وهكذا .

والنصبُ في الأسماء : رأيت زيداً ، والجرّ : مررت بزيدٍ . والرفعُ : هذا زيدٌ . وليس في الأسماءِ جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة [1] . والنصب في المضارع من الأفعال . لن يَفْعَلَ ، والرفع : سيفعلُ ، والجزمُ : لم يفعلْ . وليس في الأفعال المضارعة جرّ كما أنه ليس في الأسماء جزم ؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقِبٌ للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال [2] .

وإنما ضارعت ، أسماءَ الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله لَيَفْعلُ ، فيوافق قولك : لَفاعلٌ ، حتى كأنك قلت : إن زيدا لفاعلٌ ، فيما تريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، ولا تلحق (فَعَلَ) اللامُ [3] . وتقول : سيفعلُ ذلك ، وسوف يفعلُ ذلك ، فتُلْحِقُها

---

(١) الاسم المتمكن لا بد أن يكون متحرك الآخر ،أي لا بد أن يكون معرباً ، وحيث يذهب التنوين بسبب تعريفه بأل أو بسبب إضافته تبقى الحركة . وخلاصة الأمر أن الإعراب لا يكون إلا في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارع ، وأن الاسم المتمكن يرفع وينصب ويجر ولا يجزم .

(٢) الفعل المضارع يرفع وينصب ويجزم ولا يجر ، فالاسم والفعل يشتركان في الرفع والنصب ، وينفرد الاسم بالجر ، والفعل بالجزم ، ويعلل سيبويه عدم جر الفعل لأن الجر داخل في معاني الإضافة ، ولذلك يسمي القدماء حروف الجر حروف الإضافة ، ولأن الإضافة تحل محل التنوين فأنت تقول: غلامٌ ، فإذا أضفت قلت: غلامُ زيد بدون تنوين ، والتنوين من خصائص الأسماء كما تعلم .

(٣) يعلل سيبويه إعراب الفعل المضارع بأنه يشبه اسم الفاعل من حيث إنه يقع موقعه ، وذلك بدلالة دخول اللام المفتوحة عليه ، وأنت تعرف أن هذه اللام المفتوحة تسمى لام الابتداء وتدخل على المبتدأ لتأكيد الجملة الاسمية مثل : لَزيدٌ قائم ، فإذا أدخلت على هذه الجملة حرف (إن) الذي يفيد التأكيد أيضاً زحلقت هذه اللام إلى الخبر وسماها المعربون حينئذ اللام المزحلقة ، فنقول : إن زيداً لقائم. هذه اللام إذن من خصائص الأسماء ، والأسماء معربة ، فلما صح دخولها على الفعل المضارع مثل :=

هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألفُ واللامُ الأسماءَ للمعرفة [1] .

ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يَجُزْ ذلك . ألا ترى أنك لوّ قلت : إن يضربَ يأتينا ، وأشباه هذا ، لم يكن كلاما ؟ إلا أنها ضارعت الفاعل [2] لاجتماعهما في المعنى . وسترى ذلك أيضاً في موضعه .

ولدخول اللام قال الله جل ثناؤه : (وإنّ ربّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) [3] أي لَحَاكِمٌ . ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الألف واللامُ الاسمَ للمعرفة .

وأما الفتحُ والكسرُ والضمّ والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارِعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير [4] ،

= إن زيداً ليقوم ، كان ذلك دليلا على شبه هذا الفعل باسم الفاعل، ولذلك أعرب . وأنت تلحظ أن سيبويه يشير هنا أن هذه اللام لا تلحق الفعل الماضي ، فلا يصح أن تقول : إن زيداً َلقام، ولذلك كان الماضي مبنياً .

(١) هذا وجه آخر من أوجه الشبه بين الفعل المضارع والاسم، وهو دخول السين وسوف على الفعل المضارع للدلالة على معنى معين وهو الاستقبال أي أنه مورفيم يدل على جعل زمن الفعل مستقبلا ، كما أن الألف واللام مورفيم يدخل على الاسم فيجعله معرفة . أي أن المضارع يقبل لاصقة في أوله تضيف معنى نحوياً كما يحدث في الاسم ولا نلحظ ذلك في الماضي أو الأمر .

(٢) (الفاعل) يقصد به اسم الفاعل ،وقد ظل هذا المصطلح مستخدماً بهذا المعنى الصرفي عند عدد من القدماء ، ثم استقل بعد ذلك للدلالة على الفاعل في النحو .

(٣) النحل ١٢٤ .

(٤) الاسم غير المتمكن هو الاسم المبني وهو الذي يشبه عندهم الحرف إما من حيث الصيغة وإما من حيث المعني ، فضمير المتكلم (التاء) في كتبتُ اسم يشبه الحرف من حيث الصيغة لأنه يتكون من حرف واحد كباء الجر مثلا، والاسم (مَنْ) يتكون من حرفين وهو يشبه من حيث الصيغة الحرف (قد) أو الحرف (عن) ... الخ وعلى ذلك تفهم =

نحو سوف وقد ، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارِعة ، وللحروف التي ليست بأسماءٍ ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى .

فالفتحُ في الأسماءِ قولهم : حَيْثَ [١] وأينَ وكيفَ . والكسرُ فيها نحو أولاءِ وحَذَارِ وبَدَادِ . والضم نحو : حيثُ وقبلُ وبعدُ . والوقف نحو : مَنْ وكمْ وقَطْ [٢] وإذْ .

والفتحُ في الأفعال التي لم تَجْرِ مجرى المضارعة قولهم : ضَرَبَ ، وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه فَعَلَ . ولم يسكنوا آخِرَ فَعَلَ لأن فيها بعض ما في المضارِعة ، تقول : هذا رجلٌ ضَرَبَنَا ، فتصف بها النكرة ، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت هذا رجلٌ ضاربٌ . وتقول : إن فَعَلَ فعلتُ ، فيكون في معنى إن يَفْعَلْ أفعلْ ، فهي فِعلٌ كما أن المضارع فِعلٌ وقد وقعتْ موقعَها في إنْ ، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارِعة في الوصف ، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكنَ ولا ما صُيِّر من المتمكّن في موضع بمنزلة غير المتمكن [٣] . فالمضارعُ [٤] :

= أن الأصل في الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف على الأقل . أما الاسم (هذا) فيشبه الحرف (هل) أو الحرف (يا) من حيث المعنى ؛ لأنه يدل على معنى الإشارة كما يدل (هل) على معنى الاستفهام و (يا) على معنى النداء .

(١) حيثَ : لهجة في حيثُ .

(٢) قطْ : اسم بمعنى حسبُ ، تقول : قطي بمعنى حسبي ، وقَطْكَ بمعنى حسبُك ، وقطْ زيدٍ درهمٌ أي حسبُ زيدٍ درهمٌ .

(٣) هذا تعليل لبناء الفعل الماضي على الفتح وليس على السكون . عرفت أن المضارع معرب لأنه يضارع أي يشابه اسم الفاعل ، والآن تعرف أن الماضي مبني ، لكنه مبني على حركة هي الفتح ، لأن فيه شبهاً ما بالفعل المضارع ، وذلك لأنه يمكن أن يقع موقعه حيث يمكن أن يوصف به النكرة وأن يقع في جمله شرطية كالفعل المضارع .

(٤) أي الاسم المضارع (المشابه) للأسماء المتمكنة .

مِن عَلُ ، حرّكوه لأنهم قد يقولون من عَلٍ فيُجرّونه. وأما المتمكن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك : ابدأ بهذا أولُ ، ويا حَكَمُ .

والوقفُ قولُهم : اضربْ في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصفُ بها ولا تقع موقعَ المضارِعة ، فبعدت من المضارِعة بُعْدَ كَمْ وإذْ من المتمكّنة . وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعلْ.

والفتحُ في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال قولهم : سوفَ ، وثُمَّ .

والكسرُ فيها قولهم في باءِ الإضافة ولامها : بِزيدٍ ، ولِزيدٍ .
والضمّ فيها : منذُ ، فيمن جرّ بها ، لأنها بمنزلة مِن في الأيام.
والوقف فيها قولهم : مِنْ ، وهلْ ، وبَلْ ، وقدْ .

★ ★ ★

واعلم أنك إذا ثَنّيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرّكٍ ولا منوّن ، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية (١) . ويكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها ، ولم يُكْسَرْ ليُفْصَلَ بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية . ويكون في النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع ، وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجرّ منه أوْلَى ، لأن الجرّ للاسم لا يجاوزه ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلبَ وأقوى (٢) . وتكون

---

(١) الجمع الذي على حد التثنية ، أو الجمع على حده ، أو الجمع الصحيح ، كلها مصطلحات أطلقت على جمع المذكر السالم .

(٢) جعل النصب تابعاً للجر لأن الجر من خواص الأسماء كما علمت .

الزيادة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتُها الكسر ، وذلك قولك هما الرجلانِ ، ورأيت الرجلينِ ، ومررت بالرجلينِ .

وإذا جمعتَ على حدّ التثنية لحقتها زيادتان : الأولى منهما حرف المدّ واللين ، والثانية نون . وحالُ الأولى في السكون وتركِ التنوين وأنها حرف الإعراب حالُ الأولى في التثنية ، إلا أنها واوٌ مضمومٌ ما قبلها في الرفع ، وفي الجر والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونُها مفتوحة ، فرّقوا بينها وبين نون الاثنين كما أنّ اللين الذي هو حرف الإعراب مختلِفٌ فيهما . وذلك قولك : المسلمونَ ، رأيتُ المسلمينَ ، ومررتُ بالمسلمين . ومن ثم جعلوا تاءَ الجمع [1] في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجرَوْها مُجراها [2] .

واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعالَ المضارِعة علامةً للفاعلَيْنِ لحقتْها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرفَ الإعراب لأنك لم تُردْ أن تثنّيَ (يَفْعَلُ) هذا البناءَ فتضمّ إليه (يفعلُ) آخرَ ، ولكنك

---

(١) أي جمع المؤنث السالم .

(٢) التاء في جمع المؤنث السالم ليست نظيرة للواو والياء في جمع المذكر ، وإنما هي الحرف الأخير من الاسم ، وحركة الإعراب التي تناظرهما هي الضمة والكسرة .

ولعلك تلحظ أن سيبويه أدرك الاختلاف الإعرابي بين المفرد وغير المفرد ؛ فالمفرد يرفع وينصب ويجر بحركات مختلفة ، أما غير المفرد – وهو المثنى والجمع السالم بنوعيه – فينصب ويجر بعلامة واحدة .

إنما ألحقته هذه علامةً للفاعلَيْنِ (١) ، ولم تكن منونةً ، ولا يلزمها الحركةُ لأنه يدركها الجزمُ والسكونُ فيكون الأول حرفَ الإعراب(٢). والآخِرِ كالتنوين(٣) ، فلما كان حالُ (يفعلُ) في الواحد غيرَ حال الاسم وفي التثنية لم يكن بمنزلته ، فجعلوا إعرابه في الرفع ثباتَ النون لتكون له في التثنية علامةً للرفع كما كان في الواحدِ إذْ مُنع حرفَ الإعـــراب .

وجعلوا النونَ مكسورةً كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف الإعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم . ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنيةِ في قول من قـــال : أكلوني البراغيث (٤) ، وبمنزلة التاء في قلت وقالت (٥) ، فأثبتوها (٦) في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد .

ووافق النصبُ الجزمَ في الحذف كمـــا وافق النصبُ الجرَّ في الأسماء ، لأن الجزمَ في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء، والأسماءُ

---

(١) أي أن الألف في الفعل المضارع المسند إليه المثنى ليست كالألف في المثنى ، لأنها في الفعل ضمير يعرب فاعلا كما نعلم ، وهي في المثنى علامة الإعراب ولذلك تتغير في الجر والنصب إلى الياء ، أما في الفعل فلا تتغير .

(٢) أي الألف .

(٣) أي النـــون .

(٤) لهجة عربية قديمة تجعل الفعل مطابقاً للفاعل إفراداً وتثنية وجمعاً.

(٥) الألف في (يفعلان) تشبه (التاء) في قلت لأن كليهما ضمير ، لكن تشبيه الألف بتاء التأنيث في (قالت) قد يدل على أن سيبويه يرى هذه التاء ضميراً يدل على المفرد المؤنث وهو رأي يراه أغلب المحدثين ، لكن هذه التاء عند جمهور القدماء حرف دال على التأنيث وليس ضميراً .

(٦) أي النـــون .

ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب . وذلك قولك : هما يفعلانِ ، ولم يفعلا ، ولن يفعلا [1] .

وكذلك إذا لحقتْ الأفعالَ علامةٌ للجمع لحقتْها زائدتان ، إلا أن الأولى واوٌ مضمومٌ ما قبلها لئلا يكون الجمعُ كالتثنية ، ونونها مفتوحةٌ بمنزلتها في الأسماء كما فعلتَ ذلك في التثنية، لأنهما وقعتا في التثنية والجمع ههنا كما أنهما في الأسماء كذلك ، وهو قولك : هم يفعلون ، ولم يفعلوا ، ولن يفعلوا .

وكذلك إذا ألحقتَ التأنيثَ في المخاطبة ، إلا أن الأولى يــاءٌ ، وتَفْتَحُ النونَ ، لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع [2] ، وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب ، وذلك قولك تفعلين ولم تفعلي ولن تفعلي [3] .

★ ★ ★

وإذا أردت جمعَ المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً،

---

(١) كما جعل الجر أصلا في الاسم والنصب فرعاً عليه ، جعل الجزم أصلا في الفعل والنصب فرعاً عليه ، ومسألة الأصلية والفرعية مسألة أساسية في الفكر النحوي القديم سوف تلحظها في مواضع مختلفة .

(٢) لِمَ فتحت النون في الفعل المسند إلى ياء المخاطبة ولَمْ تكسر ؟ يعلل سيبويه ذلك بأن الزيادة التي قبل النون – وهي الياء الطويلة المكسور ما قبلها – تشبه الزيادة التي في جمع المذكر السالم وهي الياء في الجر والنصب ، ولذلك أشبهت النون في هذا الفعل نون جمع المذكر السالم من حيث الكسر . أما ياء المثنى في الجر والنصب فهي ليست ياء طويلة لأنها ساكنة مفتوح ما قبلها .

(٣) أنت تلاحظ أنه انتهى هنا مما يعرف بالأفعال الخمسة ، وهي الأفعال المضارعة – أو يفعل كما يقول سيبويه – عند إسنادها إلى ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة .

وكانت علامة الإضمارِ والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث [1]، وأسكنتَ ما كان في الواحد حرفَ الإعراب [2]، كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلت: فعلْتُ وفَعَلْنَ، فأُسكِنَ هذا ههنا وبُنِيَ على هذه العلامة، كما أسكِنَ (فَعَلَ)، لأنه فِعلٌ كما أنه فِعلٌ، وهو متحركٌ كما أنه متحركٌ [3]، فليس هذا بأبعدَ فيها — إذْ كانت هي و (فَعَلَ) شيئاً واحداً — من (يَفْعَلُ)، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم، وذلك قولك: هن يفعلْنَ، ولن يفعلْنَ، ولم يفعلْنَ. وتفتحها لأنها نون جمع، ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال: أكلوني البراغيث [4]. فالنون هنا في (يَفْعَلْنَ) بمنزلتها في (فَعَلْنَ). وفُعِلَ بلامِ (يَفْعَلُ) ما فُعِل بلام (فَعَلَ) لِمَا ذكرتُ لك، ولأنها قد تُبْنَى مع ذلك على الفتحة [5] في

---

(1) في لهجة أكلوني البراغيث تعتبر النون حرفاً يدل على جمع الإناث، أما عند بقية العرب فهي ضمير يقع فاعلا.

(2) أي أن الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة ليس معرباً وإنما هو مبني على السكون.

(3) يشبهه بالفعل الماضي المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة؛ يبنى على السكون كما تعلم لصعوبة توالي الحركات؛ فالفعل كتب مثلا إذا أسندته إلى التاء صار: كَتَبْتُ، وفي هذا صعوبة واضحة، ومن ثم حذفوا الحركة من لام الفعل ليصير: كَتَبْتُ، وكذلك في الفعل المضارع: يَكْتُبُ إذا أسند إلى نون النسوة (يَكْتُبُنَ)، نحذف حركة اللام ويبنى الفعل على السكون ليصير: يَكْتُبْنَ.

(4) أي أن نون النسوة ليست كالنون التي في الفعل المضارع المرفوع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، لأن الأولى ضمير، والثانية علامة إعراب تحذف في الجزم والنصب.

(5) الذي استقر عليه تعبير النحاة بعد ذلك أن يقال: يبنى على الفتح وليس على الفتحة.

في قولك هل تَفْعَلَنَّ [1] . وألزموا لامَ (فَعَــلَ) السكون ، وبنوها على العلامة وحذفوا الحركة لمّا زادوا ، لأنها في الواحد ليست في آخرها حرفِ إعراب [2] لِمَا ذكرتُ لك .

* * *

واعلم أن بعضَ الكلامِ أثقلُ من بعض ؛ فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأوْلى ، وهي أشدّ تمكّناً ، فمِن ثَمّ لم تلحقها تنوينٌ ولحقها الجزمُ والسكون ، وإنما هي من الأسماء . ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الاسمِ وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قــد يستغني عن الفعل ، تقول : اللهُ إلهُنا ، وعبدُ الله أخونا [3] .

* * *

واعلم أن ما ضارَعَ الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلامِ [4] ووافقه في البناء [5] أجْرِيَ لفظُه مُجرى ما يَستَثقلون ، ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، وذلك نحوُ أبيضَ وأسودَ وأحمرَ وأصفرَ ، فهذا بناء (أذْهبُ وأعلمُ) فيكون في موضع الجر مفتوحــاً ، استثقلوه حين قارب في الكلامِ ووافق في البناء .

---

(١) أي الفعل المضارع الذي لحقته نون التوكيد المباشرة .

(٢) لأنها حرف بنــاء .

(٣) هذا أيضاً من موضوع الأصلية والفرعية ، فالاسم عندهم أصل والفعل فرع عليه ، والفعل مشتق من الاسم ، والفعل لا يستغني عن الاسم ، والاسم يستغني عــن الفعل ، فأنت تستطيع أن تقول : زيد رجل . بدون فعل ، ولكنك لا تستطيع أن تقول : كتبَ ضربَ . بدون اسم . ولذلك كان الاسم عندهم أقوى من الفعل .

(٤) بدأ هنا فيما يعرف بالممنوع من الصرف ، وهو أن يكون الاسم مضارعاً أي مشابهاً للفعل ، وأنت تعلم أن الفعل لا ينون ولا يجر ، فكذلك الممنوع من الصرف لا ينون ولا يجر بالكسرة .

(٥) أي في الصيغة .

وأما مضارعتُه في الصفة فإنك لو قلتَ: أتاني اليوم قويّ، وألا بارداً، ومررت بجميلٍ، كان ضعيفاً[1]، ولم يكن في حُسْنِ: أتاني رجلٌ قويٌّ، وألا ماءَ بارداً، ومررت برجلٍ جميلٍ. أفلا نرى أن هذا يقبح ههنا كما أن الفعلَ المضارعِ لا يُتَكلّمُ به إلا ومعه الاسم؛ لأن الاسم قَبْلَ الصفة، كما أنه قَبْلَ الفعل. ومع هذا أنك ترى الصفة تجري في معنى يَفْعَلُ، يعني هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً، وتنْصِبُ كما ينصبُ الفعلُ. وسترى ذلك إن شاء الله.

فإن كان اسماً كان أخفّ عليهم، وذلك نحو أَفْكَل وأَكْلُب ينصرفان في النكرة.

ومضارعةُ (أفعلَ) الذي يكون صفةً للاسم أنه يكون وهو اسمٌ صفةً كما يكون الفعلُ صفة، وأما (يشكر) فإنه لا يكون صفة وهو اسم، وإنما يكون صفة وهو فعل.

★ ★ ★

واعلم أن النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكناً؛ لأن النكرة أوّل، ثم يدخل عليها ما تُعَرّف به. فمن ثَمّ أكثرُ الكلامِ ينصرف في النكرة.

واعلم أن الواحد أشد تمكناً من الجميع، لأن الواحد الأول[3]،

---

(١) وذلك لاستخدام الصفة دون موصوف.

(٢) النكرة عندهم هي الأصل والمعرفة فرع عليها.

(٣) المفرد عندهم أيضاً أصل والجمع فرع عليه.

ومن ثَمّ لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد ، نحو مساجد ومفاتيح[1] .

★ ★ ★

واعلم أنّ المذكّرَ أخفّ عليهم من المؤنث لأن المذكر أوّل ، وهو أشدّ تمكّناً ، وإنما يَخْرُجُ التأنيث من التذكير[2] . ألا ترى أن أن « الشيء » يقع على كلّ ما أُخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أَذَكَرٌ هو أو أنثى ، والشيء مذكّر ، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم ، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون . وسوف يُبَيَّن ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللامَ أو أُضيفَ انْجَرّ ؛ لأنها أسماءٌ أُدخل عليها ما يدخل على المنصرف . وأدخل فيها الجرّ كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأَمِنوا التنوينَ . فجميعُ ما يتركُ صرفُه مضارَعٌ به الفعلُ ؛ لأنه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أنّ الفعلَ ليس له تمكّنُ الاسم .

★ ★ ★

(١) وهي الصيغة المعروفة بمنتهى الجموع ، إذ لا نعرف في المفرد مثل هذه الصيغة .

(٢) والمذكر أصل والمؤنث فرع عليه . ولعلك تلاحظ أن الفرع عندهم هو الأصل مع زيادة شيء آخر عليه ؛ فالنكرة يزاد عليها ألف ولام كي تكون معرفة ، والمذكر يزاد عليه علامة التأنيث ، والمفرد تلحقه علامة الجمع وهكذا .. ومثل هذا الرأي تراه أحدث نظرية نحوية وهي التي تعرف بالنحو التحويلي . (انظر كتابنا : النحو العربي والدرس الحديث ص ١٤٣ وما بعدها) .

واعلم أن الآخِرَ إذا كان يَسكن في الرفـع [1] حُذف في الجزم ، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركةَ ونون الاثنين والجميع . وذلك قولك لم يَرْمِ ولم يغزُ ولم يخشَ . وهو في الرفع ساكن الآخِرِ ، تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى .

★ ★ ★

(١) أي إذا كان الحرف الآخر في الفعل حرف مد ولين وأنت تعرف أن حرف المد ساكن عندهم ، وأنت ترى أمثلته التي قدمها تجمع حروف المد الثلاثة : اليـاء والواو والألف .

هذا باب المسند والمسند إليه [١]

وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخَر ، ولا يجد المتكلمُ منه بدأً . فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيّ عليه [٢] . وهو قولك : عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك .

ومثل ذلك قولك : يذهب زيدٌ ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّلِ بدّ من الآخِرِ في الابتداء [٣] .

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبدُالله منطلقاً ، وليتَ زيدا منطلقٌ ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده [٤] .

واعلم أن الاسم أولُ أحوالِه الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غيرَ مبتدأ ، ولا تصـــل إلى

---

(١) تنبه سيبويه في هذا الوقت المبكر إلى هذا القانون اللغوي الذي ينطبق على كل اللغات ؛ وهو قانون الإسناد ، فلا بد في كل لغة من توافر ركنين أساسيين حتى يكون الكلام كلاماً. صحيح أن مصطلح المسند والمسند إليه انتقل بعد ذلك إلى البلاغة لكنه ظل معيار فهم الجملة عند النحاة .

(٢) المبني على المبتدأ تعبير أطلقه سيبويه على الخبر ، وهو تعبير يحمل فكرته عن الإسناد لأن الذي يبنى على شيء لا بد أن يكون هذا الشيء أساساً له حتى يسند إليه .

(٣) الإسناد يشمل الجملة الاسمية والفعلية إذن؛ المبتدأ والفاعل مسند إليهما، والخبر والفعل مسندان ، لأن الخبر لا بد أن يبنى على مبتدأ ، والفعل لا بد له من اسم .

(٤) الجملة الاسمية التي يدخل عليها الناسخ – سواء كان ناسخاً فعلياً أم حرفياً – هي عندهم جملة اسمية أيضاً .

الابتداء ما دام مع مـــا ذكرت لك إلا أن تَدَعَه . وذلك أنك إذا قلتَ : عبدُ الله منطلقٌ ، إن شئتَ أدخلتَ (رأيتُ) عليه فقلتَ : رأيتُ عبدَ الله منطلقاً ، أو قلتَ : كان عبد الله منطلقا ، أو مررتُ بعبد الله منطلقا ، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أولَ العـــدد ، والنكرةُ قَبْلَ المعرفة [1] .

★ ★ ★

---

(١) يؤكد سيبويه دائماً أن (المبتدأ) هو أساس الجملة ، وهو أول جزء فيها ، وهو سابق على ما عداه ، ومن ثم فإن له من الأولية والقوة ما ليس لغيره .

هذا باب النداء

اعلم أنَّ النداءَ ، كلَّ اسمٍ مضافٍ فيه فهو نصبٌ[1] على إضمارِ الفعلِ المتروكِ[2] إظهارُه . والمفردُ رفعٌ[3] وهو في موضعِ اسمٍ منصوب .

---

(١) المعروف أن المنادى ينصب إن كان مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف ، أو نكرة غير مقصودة . وقد اكتفى في هذا النص بذكر المضاف . ولعلك تلاحظ هنا أنه يقول : كل اسم مضاف فيه فهو (نصب) ، والمفرد (رفع) ، فهو يستعمل المصدر بـدل استعمال اسم المفعول (منصوب ، ومرفوع).

(٢) يرى سيبويه والبصريون من بعده ، ومعظم النحاة من بعدهم ، أن جملة النداء جملة فعلية ، وأن العامل في المنادي النصب فعـل محذوف تقديره : أنادي أو أدعو . فكأن جملة « يا عبد الله » أصلها : أنادي أو أدعو عبد الله . ولذلك يدرج بعض النحاة المنادي تحت المفعول به كما فعل ابن هشام في شذور الذهب . والحق أن هذا كله تخيل غير واقعي للغة . فهذا الفعل المزعوم لا يظهر مطلقاً . وإذا ظهر انتفى كون الجملة ندائية . لأن الجملة الندائية جملة إنشائية طلبية وهذا الفعل يجعلها جملة خبرية محتملة للصدق والكذب معاً . ومهما يكن من أمر فإن حرف النداء هو الذي يعمل في المنادي . ويرى بعض المحدثين أن حروف النداء ليست إلا أدوات تنبيه للفت المنادى وإسماعه الصوت فهي لا تعمل (انظر الدكتور مهدي المخزومي – في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٣٠٣ ، ويرى باحث آخر أن النداء أسلوب من أساليب التعبير ، وهو ليس جملة اسمية ولا جملة فعلية ، وإنما هو جملة غير إسنادية ؛ لأنه يخالف الجملتين الاسمية والفعلية من حيث التركيب ، وهو في الوقت نفسه مستقل بتمام الفائدة (انظر الدكتور عبد الرحمن أيوب دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٢٩).

(٣) المقصود بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف. والمعروف أن المنادي المبني هو العَلَمُ المفرد والنكرة المقصودة ، وهو يبني على ما يرفع به. وعبارة سيبويه هنا لا تفرق بين الإعراب والبناء ، لأنه قال « والمفرد رفع » فكلمة « الرفع » هذه قد تؤدي إلى شيء من اللبس ، غير أن الذي يزيله هو قوله بعد ذلك «وهو في =

وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضافَ نحو : يا عبدَ الله ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً ، حين طال[1] الكلام ، كما نصبوا : هو قبلَك وهو بعدَك، ورفعوا[2] المفردَ كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعُهما واحد ، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرُو . وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ .

قلتُ : أرأيتَ قولهم : يا زيدُ الطويلَ علام نصبوا الطويل ؟ قال[3] : نُصِبَ لأنه صفةٌ لمنصوب . وقال : وإن شئت كان نصباً على أعني[4] .

= موضع اسم منصوب». وذلك نفسه هو تعبيرنا حين نقول إن المنادي مبني في محـــل نصب . على أن الذي ينبغي أن نلتفت إليه أن المصطلحات التي استعملها سيبويه قد تغير بعضها عند الأجيال التالية . والذي لا شك فيه أن تتبع « المصطلح النحوي » منذ سيبويه موضوع جدير بالدراسة .

(١) تعبيره « حين طال الكلام » تعليل لإعراب النكرة الموصوفة في مثـــل (يا رجلا صالحاً) . وذلك لأن الصفة جزء متمم للموصوف ، وهذه الصفة تخرج النكرة من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيه بالمضاف الواجب النصب كما تعرف . وتعبير طال الكلام » يفسر أيضاً سبب بناء «المفرد» باعتباره كلمة لم يتصل بها شيء آخر ، أما المضاف والشبيه بالمضاف فهو كلمة انضم إليها ما يتمم معناها حتى إن المنادي قد « طال » بهذه الإضافة ، وكذلك طال الكلام بانضمام الصفة إلى موصوفها ، فأعربوا هذا المنادى بالنصب لأن النصب بالفتحة أخف الحركات ، وهو أخف من الضم في بناء المنادى المفرد ، أي أن طول المنادى هو السبب في إعرابه بالحركة الخفيفة .

(٢) تعبير (رفعوا) لا يميز أيضاً الإعراب من البناء ، لكنا نفهم البناء هنا من تشبيه « المفرد » المنادي بكلمتي « قبل وبعد » وكأنه يريد أن يقول إن هاتين الكلمتين تبنيان على الضم لانقطاعهما عن الإضافة ، فكذلك المفرد – غير المضاف – يبنى في النداء على الضم أو ما ينوب عنه .

(٣) المعروف أن سيبويه اعتمد في تصنيف كتابه على ما أخذه عن أستاذه الخليل ابن أحمد . والرواة يقولون إنه حيث توجد كلمة « قال » في كتاب سيبويه فإنها مصروفة إلى الخليـــل .

(٤) جملة : يا زيد الطويل . فيها كلمة « الطويل » صفة لمنادى مبني . وهذه =

فقلت : أرأيت الرفعَ على أيّ شيء هو إذا قال يا زيدُ الطويلُ؟

قال : هو صفةٌ لمرفوع[1] .

قلت : ألستَ قد زعمتَ أنّ هذا المرفوع في موضع نَصبٍ ، فلِمَ لا يكون كقوله : لقيتُه أمسِ[2] الأحْدثَ ؟

قال : من قِبَلِ أن كلّ اسم مفردٍ في النداء مرفوعٌ أبدا ، وليس كل اسم في موضع أمسِ يكون مجرورا[3] ، فلمّا اطّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفَه إذا كان مفرداً بمنزلته .

قلتُ : أفرأيت قول العرب كلّهم[4] :

= الصفة يجوز فيها وجهان : الرفع ، والنصب؛ أما النصب فلأنها صفة لاسم مبني في محل نصب ، أي أنها تابعة لموصوفها على المحل . ويمكن تعليل النصب أيضاً بإعراب الكلمة « مفعولا به » لفعل محذوف ، ويكون تقدير الجملة . يا زيد – أعني الطويل.

(١) واضح هنا أيضاً أنه لا يعني بكلمة « مرفوع » أن المنادى معرب ، وإنما يقصد أنه « مبني » على ما « يرفع » به .

(٢) المعروف أن كلمة « أمس » إذا دلت على اليوم السابق مباشرة ، ولم تلحقها أل ، ولم تكن مضافة ، فإنها تبنى على الكسر . والجملة هنا «لقيته أمسِ الأحدثَ» تجد فيها كلمة « الأحدث » وقعت صفة لكلمة « أمس » المبنية ، والصفة تتبع الموصوف ، وقد تبعته هنا على المحل ، لأن « أمس » ظرف محلـه النصب . والسؤال الذي يثيره سيبويه هنا هو : لماذا لم نقل « لقيته أمسِ الأحدثَ» بإتباع الصفة موصوفها على اللفظ كما قلنا «يا زيدُ الطويلُ» ! .

(٣) مجرور هنا أي مبني على الكسر . وهذه هي الإجابة عن السؤال السابق . فكلمة « أمسِ» وحدها بشروطها المذكورة تبني على الكسر ، وكلمة « أمس » ظرف كما قلنا ، وليس كل ظرف مبنياً على الكسر . أما المنادى المفرد فهو مبني على ما يرفع به أبداً . فالبناء مطرد في النداء وغير مطرد في الظروف ، ولذلك جاز إتباع صفـة المنادى المبني على اللفظ وعلى المحل ، ولم يجز إتباع صفة « أمس » إلا على المحل .

(٤) هذا البيت شاهد على توابع المنادى . والمنادى هنا مبني لأنـه علم مفرد ، والنعت هنا مضاف « أخا ورقاء » . وهذا النعت لا يجوز فيه الرفع كما جاز في « يـا زيدُ الطويلُ» ، بل يجب فيه النصب لأنه مضاف ، فهو تابع للمنادى على المحل . وإذا

أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ ثائراً فقد عرضتأحناءُ حقّ فَخَاصِمِ

لأيّ شيء لم يجز فيه الرفعُ كما جاز في (الطويلُ) ؟

قال : لأنّ المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه ، ولو جازَ هذا لقلتَ يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن . فالمضافُ إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديتَه ، لأنه هنا وصفٌ لمنادًى في موضع نصب ، كما انتصب حيث كان منادًى لأنه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في (الطويل) لطوله .

وقال الخليل رحمه الله : كأنهم لما أضافوا ردّوه إلى الأصل . كقولك : إنّ أَمْسَكَ قد مضى[1] .

وقال الخليل رحمه الله وسألته عن (يا زيدُ نفسَه ، ويا تميمُ كُلَّكم ؛ ويا قيسُ كلَّهم)[2] فقال : هذا كلّه نصب ، كقولك

= أدخلنا عليه حرف النداء نصبنا وقلنا : يا أخا ورقاء .

ونعرب موضع الشاهد على النحو التالي :

أزيدُ أخـا ورقاءَ ...

الهمزة : حرف نداء مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .

زيد : منادى مبني على الضم في محل نصب .

أخا : نعت منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، تابع لمنعوته على المحل .

ورقاء : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث .

وثائر : طالب الثأر ، والأحناء جمع حنو وهي الأطراف والنواحي ، والمعنى : إن كنت طالباً للثأر فقد أمكنك ذلك فاطلبه وخاصم فيه .

(١) كلمة « أمس » إذا أضيفت –كما قلنا– عادت إلى أصلها باعتبارها ظرفاً منصوباً .

(٢) هذه أمثلة على تابع المنادى إن كان توكيداً . وأنت تعرف أن هناك كلمات معينة تستعمل للتوكيد المعنوي ، وأن بعضها لا بد أن يضاف إلى ضمير عائد على المؤكد ، وهذه الكلمات هي : نفس – عين – كلا – كلتا – كل – جميع – عامة . فإذا وقعت كلمة =

(يا زيدُ ذا الجُمَّةِ) وأما (يا تميمُ أجمعون) فأنت فيه بالخيار ، إن شئت قلت أجمعون ، وإن شئت قلت أجمعين ، ولا ينتصب على أعني [1] ، من قِبَلِ أنه محالٌ أن تقول أعني أجمعين . ويدلك على أنّ أجمعين ينتصب لأنه وصفٌ لمنصوب قول يونس : المعنى في الرفع والنصب واحد . وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له ألاّ يكون إلاّ نصباً إذا كان المفردُ ينتصب في الصفة .

قلتُ : أرأيت قول العرب . يا أخانا زيداً أقبلْ ؟ قال : عطفوه [2] على هذا المنصوب فصار نصباً مثلَه ، وهو الأصل ، لأنه منصوبٌ

= من هذه الكلمات توكيداً لمنادى مبني فإنها يجب فيها وجه واحد فقط هو النصب لأنها مضافة كما قلنا . وهكذا نقول : يا زيدُ نفسَه. بالنصب ليس غير ؛ فهو تابع للمؤكد على المحل . وأنت ترى أن سيبويه يشبه نصب التوكيد هنا بنصب النعت المضاف كما في المثال : يا زيد ذا الجمة . فزيد منادى مبنى على الضم في محل نصب ، وذا نعت منصوب بالألف تابع لمنعوته على المحل، والجمة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

(١) « أجمعون » كلمة من كلمات التوكيد المعنوي ، وأنت تعلم أنها تستعمل في الأغلب – بعد كلمة «كلّ» فتقول : جاء الطلاب كلُّهم أجمعون. وهذه الكلمة لا تضاف إلى ضمير ، ولذلك فإنها تحتمل الرفع والنصب عند توكيدها لمنادى مبني ، فنقول : يا تميمُ أجمعون، فتكون تابعة للمؤكد على اللفظ، ونقول : يا تميمُ أجمعين ، فتكون تابعة له على المحل . ولا يجوز أن نعرب « أجمعين » هنا مفعولا به على تقدير فعل أعني كما مر في النعت .

(٢) عطفوه : أي اعتبروه عطف بيان ، وأنت تعرف أن عطف البيان هو اسم جامد يتبع اسماً سابقاً عليه يخالفه في لفظه ويوافقه في معناه للدلالة على ذاته . وعطف البيان يتبع متبوعه على اللفظ ولذلك نصب . ولكن ما هي الغرابة في هذا ! – أنت تعلم أن النحاة القدماء يقررون أن عطف البيان – في الأغلب – يمكن إعرابه بدل كل من كل – ولكنهم يقررون في الوقت نفسه أن البدل على نية تكرار العامل– وعلى ذلك فأنت إذا قلت : يا أخانا زيداً . فإنك تعرب « زيداً » عطف بيان فقط ولا يجوز إعرابه بدلا ، لأن البدل ينبغي أن ننوي فيه تكرار العامل وهو هنا حرف النداء ولا يجوز أن نقول : « يا زيداً » بالنصب ، فإذا أردت جواز إعرابه بدلا قلت: يا أخانا زيدُ، لأنك إن كررت العامل قلت : يا زيدُ، وأنت ترى أن سيبويه يقرر بعد ذلك أن النصب أكثر في لغة العرب لأن النصب هو الأصل في المنادى في رأيه .

في موضع نصب . وقال قوم : يا أخانا زيدُ .

وقد زعم يونس أنّ أبا عمْرو كان يقوله ، وهو قول أهـــل المدينة ، قال : هذا بمنزلة قولنا يا زيدُ ، كما كان قوله يا زيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا ، فيُحْمَلُ وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادًى . ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب ؛ لأنهم يردّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادًى ، كما ردّوا (ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ)[1] إلى أصله ، وكما ردّوا (أتقولُ)[2] حين جعلوه خبراً إلى أصله . فأما المفرد إذا كان منادًى فكل العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك لأنه كَثُر في كلامهم ، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو (حَوْبِ ُ)[3] وما أشبهه .

وتقول : يا زيدُ زيدُ الطويلُ[4] ، وهو قول أبي عمـــرو . وزعم يونس أن رؤبة كان يقول : يا زيدُ زيداً الطويلَ . فأما قول

---

(١) يقصد أن كلمة (منطلق) عادت إلى أصلها وهو الرفع لأنها تقع خبراً ، والخبر مرفوع . والجملة في أصلها : زيد منطلق – فلما دخلت عليها (ما) الحجازية نصبت الخبر : ما زيد منطلقاً . فلما دخلت (إلا) على الخبر بطل عمل (ما) وعاد الخبر إلى أصله .

(٢) أنت تعلم أن فعل القول المضارع المسند إلى المخاطب المسبوق باستفهام يمكن استعماله استعمال (ظنّ) فينصب مفعولين ، فتقول: أتقول زيداً كريماً . فيكون زيداً مفعولا أول وكريماً مفعولا ثانياً ، وتكون الجملة إنشائية لوجود الاستفهام. فإذا أزلت الاستفهام صارت الجملة: تقول زيدٌ كريمٌ. على المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول ، وأصبحت الجملة خبرية وعاد فعل القول إلى أصل استعماله وهو أن يكون الجزءان بعده مرفوعين .

(٣) حوب : اسم من أسماء الأصوات لزجر الإبل وقد ورد عن العرب مبنياً على الكسر والفتح والضم ، وأنت تعلم أن أسماء الأصوات عبارة عن ألفاظ توجه إلى الحيوانات لزجرها وتخويفها أو لحثها على أداء أمر معين وهي مبنية.

(٤) يجوز إعراب زيد الثانية عطف بيان أو بدلا ، والطويل نعت على اللفظ . أما في المثال التالي : يا زيد زيداً الطويل ، فلا يجوز إعراب (زيداً) بدلا لما سبق ويعرب عطف بيان .

أبي عمر فعلى قولك : يا زيدُ الطويلُ ، وتفسيره كتفسيره . وقال روْبة [1] :

إني وأسطارٍ سُطرن سطرا   لقائل يـــا نصرُ نصراً نصرا

---

(١) هذا البيت من شواهد توابع المنادى ، وقد ورد بروايات مختلفة :

الرواية الأولى : يا نصرُ نصراً نصراً.

وقد اختلف في إعراب هذه الرواية على النحو التالي :

ا – أن (نصرا) هنا اسم شخص واحد وهو نصر بن سيار وعلى ذلك يكــون الإعراب :

يا : حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

نصر : منادى مبني على الضم في محل نصب .

نصرا : عطف بيان منصوب بالفتحة الظاهرة .

نصرا : عطف بيان منصوب بالفتحة الظاهرة .

(ويجوز هنا نصب عطفي بيان تابعين للمنادى المبني كما تنصب له نعتين مثل : يا زيدُ العاقلَ اللبيبَ) .

ب – أن (نصرا) الأول هو نصر بن سيار ، أما اسم (نصر) الذي تكرر بعد ذلك فهو شخص آخر كان يعمل حاجباً لدى نصر بن سيار وكان قد حجب رؤبة ومنعه من الدخول ، وعلى هذا يكون الإعراب :

يا : حرف نداء . نصر : منادى مبني على الضم في محل نصب .

نصرا نصرا: مفعول به على الإغراء منصوب بالفتحة الظاهرة . (أي اضربه أو عاتبه) .

جـ – أن (نصرا) المكررة المنصوبة إنما هي مصدر الفعل نصرَ نصرا ، وعلى ذلك يكون إعرابها : نصرا : مفعول مطلق منصوب بالفتحة، ونصرا توكيد لفظي له.

الرواية الثانية : وهي التي رواها بعد ذلك .

يا نصرُ نصرُ نصراً .

ويكون إعرابهـــا:

يا : حرف نداء . نصر منادى مبني على الضم في محل نصب .

نصر : بدل مبني على الضم في محل نصب .

نصرا : مفعول مطلق . (أي انصره نصرا) .

(أعرب (نصر) الثاني بدلا لأنه مبني على الضم ، وقد قلنا إن البدل على نية تكرار العامل فكأنه قال : يا نصرُ .)

وأما قولُ رؤبة فعلى أنه جَعَلَ (نصراً) عطفَ البيان ونصَبَه، كأنه على قوله يا زيدُ زيداً. وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء[1]. وتفسير يا زيدُ زيدُ الطويلُ كتفسير يا زيدُ الطويلُ، فصار وصفُ المفرَد إذا كان مفرداً بمنزلته لو كان منادًى. وخالفَ وصفَ (أمسِ) لأن الرفعَ قد اطّرد في كل مفرد في النداء. وبعضهم ينشد:

«يا نصرُ نصرُ نصراً»

وتقول: يا زيدُ وعمرُو، ليس إلا، لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا. وكذلك يا زيدُ وعبدَ الله، ويا زيدُ لا عمرُو، ويا زيدُ أو عمرُو، لأن هذه الحروفَ تُدخل الرفعَ في الآخر[2] كما تُدخِل في الأول، وليس ما بعدها بصفة، ولكنه على (يا).

وقال الخليل رحمه الله: من قال: يا زيدُ والنّضرَ فنصَب[3]،

---

(١) أي في: يا زيدُ زيدُ الطويلُ. وقوله: فكأنما استأنف النداء إشارة إلى إعراب زيد بدلا، والبدل على نية تكرار العامل، فكأنه قال: يا زيدُ يا زيدُ الطويلُ.

(٢) هذه أمثلة على تابع المنادى إذا كان عطف نسق، وأنت تعلم أن حرف العطف يعطي حكم المعطوف للمعطوف عليه، وهو معنى قول سيبويه هنا: لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الأخير كما تدخل في الأول. على أن النحاة يقررون أن المعطوف على المنادي عطف نسق لا يؤثر فيه حرف النداء الأول، وإنما ينظر إليه على اعتباره منادى مستقلا. فأنت تقول: يا زيد وعمرو. فلا يجوز النصب في المعطوف لأنك إن ناديته قلت: يا عمرو بالبناء. وتقول: يا زيد وعبد الله، بنصب المعطوف لأنه مضاف. هذا حكم عام عندهم في عطف النسق إلا إذا كان المعطوف مقروناً بأل كما سيأتي.

(٣) وهذا مثال على المعطوف إن كان مقروناً بأل. وفيه يجوز الوجهان: النصب والرفع، فنقول: يا زيدُ والنضرَ. فتجعله معطوفاً على المنادي على المحل وتقول: يا زيدُ والنضرُ فتجعله معطوفاً على المنادي على اللفظ. والمعطوف هنا لا يجوز النظر إليه كأنه منادى مستقل كما في الأمثلة السابقة، وذلك لأن حرف النداء لا يدخل على المعرف =

فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرَدّ فيها الشيء إلى أصله . فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيدُ والنضرُ . وقرأ الأعرج : (يا جبالُ أوِّبي معه والطّيرُ) (١) . فرفع .

ويقولون : يا عمرُو والحارثُ ، وقال الخليل رحمه الله : هو القياس كأنه قال : ويا حارثُ ، ولو حَمَلَ (الحارثُ) على (يا) كان غيرَ جائز ألبتةَ ؛ نَصَبَ أو رَفَعَ ، من قِبَل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بيا ، ولكنك أشركت بين النضر والأول في (يا) ، ولم تجعلها خاصة للنضر ، كقولك ما مررت بزيد وعمرو ، ولو أردت عملين لقلت ما مررتُ بزيد ولا مررت بعمرٍو .

وقال الخليل رحمه الله : ينبغي لمن قال (النضر) فنصبَ ، لأنه لا يجوز (يا النضرُ) ، أن يقول : كلّ نعجة وَسخلْتَها بدرهم فينصبَ ؛ إذا أراد لغة من يجر ، لأنه محال أنْ يقول كلّ سخلتِها ، وإنما جرّ لأنه أراد وكلّ سخلة لها . ورفع ذلك لأن قوله و (النضرُ) بمنزلة قوله ونضرُ ؛ وينبغي أنْ يقول :

أيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارَها

لأنه محال أن يقول : وأيّ جارِها .

= بأل ،فلا يجوز أن تقول : يا النضرُ . ولكن إذا كان يجوز في « النضر » الوجهان ، النصب والرفع فلماذا قرز سيبويه أن أكثر العرب على الرفع ؟ – يرى السيرافي شارح كتاب سيبويه أن النضر َعلم ، ونضر – بدون أل– عَلَم أيضاً ، فالألف واللام لم تفد هنا ما تفيده حين تلحق النكرة مثل رجل والرجل ، ولما كان النضر عَلَماً فإن أكثر العرب على بنائه على الضم.

(٢) سورة سبأ آية ١٠ وهذه القراءة شاهد على جواز رفع المعطوف المقرون بأل إن كان المعطوف عليه منادى مبنياً . والقراءة الفاشية على النصب ، فتكون الأولى عطفاً على اللفظ والثانية على المحل .

وينبغي أن يقول : رُبَّ رجلٍ وأخاه . فليس ذا من قِبَل ذا ، ولكنها حروف تُشرِك الآخِرَ فيما دخل فيه الأول . ولو جاءت تلي ما وليَه الاسمُ الأول كان غير جائز ، لو قلت (هذا فصيلُها) لم يكن نكرة كما كان (هذه ناقةٌ وفصيلُها .) وإذا كان مؤخراً دخل فيما دخل فيه الأول .

وتقول : يا أيها الرجلُ وزيدُ ، ويا أيها الرجلُ وعبدَ الله ، لأن هذا محمول على يا ، كما قال رؤبة [1] :

يا دارَ عفراءَ ودارَ البَخْدَنِ

وتقول يا هذا ذا الجمّة ، كقولك : يا زيدُ ذا الجمة ، ليس بين أحد فيه اختلاف .

هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك

اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوينُ في المفرد لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ، لأنها بَدَلٌ من التنوين ، ولأنه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم ، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً ، فحُذف وتُرك آخِرُ الاسم جرّاً ليُفْصَلَ بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفُها هنا لكثرة النداء في كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء . ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء ولم يكن لَبْسٌ في كلامهم لحذفها وكانت الياء حقيقةً بذلك لما ذكرت لك ، إذ حذفوا ما هو أقلّ اعتلالاً في النداء ،

---

(١) هذا شاهد على تابع المنادى إذا كان عطف نسق . فالمعطوف هنا مضاف وحقه النصب في حالة النداء ، ولذلك نصب في العطف لأنهم يعتبرونه كأنه نداء مستقل. والبخدن : اسم امرأة .

وذلك قولك : يا قومِ لا بأس عليكم [1] ، وقال الله جل ثناؤه : (يا عبادِ فاتقون) [2] .

وبعض العرب يقول : يا ربُّ اغْفِرْ لي ، ويا قومُ لاتفعلوا [3] .

---

(١) يعرض سيبويه هنا لحكم المنادى إذا كان مضافاً إلى ياء المتكلم ، والمعروف أن هذا المنادى إذا كان صحيح الآخر فإن لك في ياء المضاف إليه وجوهاً نوجزها فيما يلي :

١ — حذف الياء مع بقاء الكسرة دليلا عليها ، فنقول : يا قومِ .

٢ — بقاء الياء مع بنائها على السكون : يا قومي .

٣ — بقاء الياء مع بنائها على الفتح : يا قوميَ .

٤ — بناء الياء على الفتح ، ثم قلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها : يا قوما . ويجوز إلحاق هاء السكت بعدها عند الوقف : يا قوماهْ .

هذه أشهر اللهجات التي وردت عن العرب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم .

وقد أشار سيبويه في هذا النص إلى الوجه الأول وهو أفصحها جميعا ، وفسر حذف ياء المتكلم بأنها تشبه التنوين ، فكما أن التنوين يحذف في النداء — في الأغلب — فكذلك الياء ، ثم علل الحذف بكثرة النداء في الكلام ، والعرب يخففون فيما يكثر في الكلام .

(٢) سورة الزمر آية ١٦ ، وهي شاهد على المنادى المضاف إلى ياء المتكلم مع حذفها ، ونقول في إعرابها : عبادِ ، منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

(٣) هذه لهجة مستعملة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لكن النحاة يختلفون في إعرابها اختلافاً شديداً . وذلك في الكلمات التي شاع استعمالها في النداء مضافة إلى ياء المتكلم مثل : رب — قوم — أم — أب . فنحذف ياء المتكلم ، ولا نبقي آخر الاسم مكسوراً للدلالة على حذفها ، وإنما نبنيه على الضم ، ومع بنائه على الضم فهو في النية والتقدير مضاف ، فنقول : يا ربُّ — يا قومُ — يا أمُّ — يا أبُ .

والخلاف بين النحاة في إعرابه هو : أنعربه باعتباره مضافاً فنقول إنه منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي جاءت لمشابهته النكرة المقصودة، أم نقول إنه منادى مبني على الضم في محل نصب ؟ وهذا الخلاف ليس شكلياً لأن له أثره على توابع المنادى ، فإذا اعتبرناه منصوباً وجب نصب توابعه ، وإذا اعتبرناه مبنياً انطبقت على توابعه أحكام مختلفة .

وثبات الياء فيما زعم يونس في الأسماء .

واعلم أن بُقْيَان الياء لغةٌ في النداء في الوقف والوصل ، تقول : يا غلامي أقبلْ . وكذلك إذا وقفوا.

وكان أبو عمرو يقول : (يا عبادي فاتقون) . وقال الراجز ، وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي (١) :

وكُنْتَ إذ كنتَ إلهي وَحْدَكا لم يَكُ شيءٌ يا إلهي قبلكا

وقد يُبدِلون مكان الياء الألفَ لأنها أخفّ ، وسنبين ذلك إن شاء الله ، وذلك قولك : يا ربّا تجاوزْ عنّا ، ويا غلامَا لا تفعلْ ، فإذا وقفت قلت : يا غُلاماهْ . وإنما ألحقتَ الهاءَ ليكون أوضحَ للألف ؛ لأنها خفية . وعلى هذا النحو يجوز : يا أباه ، ويا أمّاه .

وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : يا أبَهْ ، ويا أبَتِ لا تفعلْ ، ويا أبَتَاهْ ويا أُمّتَاه ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء (٢) مثل الهاء في عمةٍ وخالة .

---

(١) هذا شاهد على لهجة إبقاء ياء المتكلم في المنادى مع بنائها على السكون ، وتقدير البيت : وكنت يا إلهي إذ كنت وحدك ، ويعرب موضع الشاهد هكذا :— إلهي : منادي لحرف نداء محذوف ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه . وكذلك في (يا إلهي) الثانية .

(٢) يعرض سيبويه هنا لكلمتي (أب) و (أم) عند ندائهما مضافتين إلى ياء المتكلم . وفي هاتين الكلمتين لهجات أخرى غير التي ذكرناها ، وهي :

ا — حذف ياء المتكلم ، والتعويض عنها بتاء التأنيث مبنية على الكسر — في الأغلب — أو الفتح — وهو كثير — أو الضم وهو قليل ، فنقول :

يا أبتِ — يا أمّتِ

يا أبتَ — يا أمّتَ

يا أبتُ — يا أمّتُ

وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول : يا أمَّةُ لا تَفْعَلي ، ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة وخالة أنك تقول في الوقف : يا أُمَّهْ ويا أَبَهْ ، كما تقول يا خَالَهْ . وتقول : يـا أُمَّتَاه كما تقول يا خالتاهْ ، وإنما يُلزمون هذه الهاء في النداء إذا

= وكون هذه التاء للتأنيث هو ما يذكره سيبويه من « أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخـالة » .

والأكثر في هذه التاء أن تظل تاء ، وتكتب غير مربوطة ، وقفاً ووصلا، ولكن يجوز – بقلة – كتابتها مربوطة ، ويجوز – بقلة أيضاً – الوقف عليها بالهاء ،وهو ما ذكره سيبويه بعد ذلك من قوله : يا أمَّهْ ويا أبهْ .

أما إعراب هذه اللهجة (يا أبتِ) فهو : أبتِ منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، والتاء للتأنيث حرف جاء عوضاً عن الياء المحذوفة مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

ب – هذه التاء إذن تعويض عن ياء المتكلم المحذوفة ، والصورة النظرية عندهم كانت : يا أبي ويا أمي . حذفت الياء فصارت يا أب ويا أم ، ثم دخلت التاء تعويضاً، وتاء التأنيث تقتضي فتح ما قبلها فصارت : يا أبتِ ، يا أمَّتِ. وأنت تعلم أن العرب لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه . غير أن لهم في هاتين الكلمتين لهجة يجيزون فيها الجمع بين العوض والمعوض عنه ، فيأتون بالتاء ، ويبقون ياء المتكلم دون حذف، لكنهم يقلبونها ألفاً ، فيقولون :

يا أبتا – يا أمَّتا

ثم يجيزون إلحاق هاء السكت عند الوقف :

يا أبتاه – يا أمَّتَاهْ

ويكون الإعراب في هذه الحالة كما يلي :

يا : حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

أبَ : منادي منصوب بالفتحة الظاهرة .

التاء : حرف تأنيث جاء للعوض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والياء المنقلبة ألفا ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

والهاء : حرف سكت مبني على السكون لا محل له من الإعراب : وهناك من يقترح بألا نعتبر هذه الألف ضميراً للمتكلم كان ياء في الأصل ، بل نعتبره حرفاً زئداً للمد .

أضفت إلى نفسك خاصةً ، كأنهم جعلوها عوضاً عن حذف الياء ، وأنهم لا يكادون يقولون يا أباهْ ويا أمّاه ، وهي قليلة في كلامهم وصارَ هذا محتَمَلاً عندهم لـَما دخل النداءَ من التغيير والحذف ، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين كما قالوا (أَيْنُقٌ) [1] لـمّـا حذفوا العينَ رأساً جعلوا الياء عوضاً ، فلمّا ألحقـوا الهاءَ في أَبَهْ وأُمّهْ ، صيّروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع ، نحو خالة وعمة ، واختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم كما اختُص النداءُ بيا أيها الرجلُ .

ولا يكون هذا في غير النداء،لأنهم جعلوها تنبيهاً فيها بمنزلة «يا». وأكدوا التنبيه بـ «ها» حين جعلوا «يا» مع «ها»،فمن ثم لم يجز لهم أن يسكتوا على أيّ ، ولزمه التفسير [1] .

---

(١) أينق : مفردها ناقة والجمع : أنوق وأنؤق (بالهمز) ؛ ويقرر سيبويه هنا أن العين (التي هي الواو) حين حذفت عوض عنها بحرف آخر هو الياء فصارت الكلمة : أينق على وزن أيفل . وهناك رأي آخر بأن هذه الياء ليست عوضاً عن الواو المحذوفة وإنما هي الواو نفسها نقلت من مكان العين إلى ما قبل الفاء ثم أبدلت يـاء فصارت : أينق على وزن أعفل .

(٢) جاء هذا النص استطراداً ؛ إذ يبدو أن سيبويه لم يكن يقصد الحديث عن نداء (أيّ) وإنما جاء في معرض حديثه عن التاء التي تلحق كلمتي (أب وأم) عنـد ندائهما مضافتين إلى ياء المتكلم ، فذكر أن هذه التاء خاصة بهاتين الكلمتين في النداء لكثرة الاستعمال ، ثم شبه هذا الاختصاص بكلمة (أيّ) عند استعمالها منادى ، فالمعروف

أن كلمة (أيّ) لها استعمالا ت مختلفة ، وأنت تعلم أنها تستعمل اسم استفهام واسم شرط واسماً موصولا مثلا ، لكنها حين تستعمل في النداء فإنها تستعمل استعمالا خاصاً ، إذ تعتبر كالنكرة المقصودة فتبنى على الضم ، ولا بد من اتصال (ها) التنبيه بها ، ثم لا بد من وصفها باسم معرف بأل أو باسم موصول فيه «ال» أو باسم إشارة خال من كاف الخطاب . فأنت تقول : يا أيها الطالب ، ويا أيتها الطالبة .
وأنت لا تستطيع أن تقول : يا أيّ الطالب ، ولا : يا أيّةُ الطالبة . =

قلتُ : فلِمَ دخلت الهاءُ في الأب وهو مذكّر ؟

قال : قد يكون الشيء المذكّر يوصف بالمؤنث ويكون الشيء المذكّرُ له الاسمُ المؤنثُ نحو (نفس) ، وأنت تعني الرجلَ بـــه . ويكون الشيءُ المؤنثُ يوصف بالمذكّر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسمُ المذكّرُ. فمن ذلك : هذا رجلٌ رَبْعَةٌ وغلامٌ يَفَعَةٌ . فهذه الصفاتُ .

والأسماء قولهم : نفسٌ، وثلاثة أنفسٍ ، وقولهم ما رأيت عيناً (١) ، يعني عين القوم . فكأن أبَهْ اسم مؤنّثٌ يقع للمذكر ، لأنهما والدان كما تقع العين للمذكر والمؤنث لأنهما شخصان. فكأنهم إنما قالوا أبَوانِ لأنهم جمعوا بين أبٍ وأبةٍ ، إلا أنـــه لا يكون مستعملاً إلا في النداء إذا عنيتَ المذكّر .

واستغنوا بالأم في المؤنث عن أبةٍ ، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا ، فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين ؛ وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد ، وكأن مؤنثه أبةٌ كما أن مؤنث الولد والدة .

ومن ذلك أيضاً قولك للمؤنث : هذه امرأةٌ عَدْلٌ . ومن الأسماء فَرَس، هو للمذكر ، فجعلوه لهما ، وكذلك (عَدْل) وما أشبه ذلك (٢) .

= وذلك لأن (ها) التنبيه ضرورية لاستعمال (أيّ) في النداء .

ومن هنا حاول سيبويه أن يمثل بها لتوضيح اتصال (تاء) التأنيث بكلمتي (أب وأم) .

(١) العين من ألفاظ (المشترك) كما تعلم . والمشترك لفظ واحد يدل على معان مختلفة . فالعين هي الباصرة ، وهي مؤنثة ، وهي عين الماء (مؤنثة) ، وهي الجاسوس (مذكر) ، ... وهي الرجل العظيم في قومه .

(٢) سوف نعرض لموضوع المذكر والمؤنث عرضاً مفصلا عند دراستنا لشرح ابن يعيش على كتاب المفصل للزمخشري .

وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمَّ لا تفعلي (١) ، جعلوا هذه الهاءَ بمنزلةِ هاء طلحةَ إذ قالوا : يا طلحَ (٢) أقبلْ ؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فحذفوها ، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف.

وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النداء ، كما قالوا : يا صاحِ (٣) في هذا الاسم . وليس كلّ شيء يكثر في كلامهم يغيّر عن الأصل ، لأنه ليس بالقياس عندهم ، فكرهوا ترك الأصـــل .

---

(٢) كيف يفسر النحاة قول بعض العرب في النداء : يا أمَّ (بفتـح الميم) . النحاة يقولون : كلمة (أمّ) هنا مضافة إلى ياء المتكلم ؛ فأصلها : يا أمي ، حركت الياء بالفتحة ، وحرك الحرف الذي قبلها بالفتحة كي يتيسر قلب الياء ألفاً ، فصارت : يا أمَّا ، ثم حذفت الألف فاقتصرت الكلمة على : يا أمَّ ، ونقول في إعرابها : أم : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف المحذوفة المنقلبة عن ياء ضمير مبنيّ عـلى السكون في محل جر مضاف إليه . لكن سيبويه هنا يقدم تفسيراً آخر ؛ فيقول إن كلمة (أمّ) مضافة إلى ياء المتكلم ، وهي حين تنادى تتصل بها تاء التأنيث عوضاً عن الياء المحذوفة فتصير الكلمة : يا أمَّةُ ، ثم حذفت التـــاء ترخيماً فصارت : يا أمَّ ، ولذلك شبهها بيا طلحَ وهو مرخم يا طلحةُ .

(٢) الترخيم . كما تعلم هو حذف حرف أو أكثر من آخر المنادى بشرط أن يكون علماً مفرداً أو نكرة مقصودة وبالتفصيلات المذكورة في كتب النحو . وأنت تعلم أن هناك وجهين لضبط الاسم المرخم :

ا ـ أن نعتبر الحرف المحذوف كأنه موجود فنترك الاسم على أصله ، فنقول في ترخيم: يا فاطمةُ ويا عامرُ ، يا فاطمَ (بفتح الميم) ويا عامِ بكسر الميم . ويكـــون الاسم منادى مبنياً على الضم على الحرف المحذوف .

ب ـ أن نعتبر الحرف المحذوف كأنه زال وانتهى ، ونبني الحرف الأخير على الضم ، فنقول يا فاطمُ ويا عامُ . والوجه الذي ذكره سيبويه هنا هو الوجه الأول.

(٣) يا صاحِ : أصلها: يا صاحبُ رخمت بحذف الباء وبقي الحرف الذي قبلها مكسوراً ، وتعرب صاحِ : منادى مبني على الضم على الباء المحذوفة في محل نصب .

هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافاً إليك قبل المضاف إليه

وتثبت فيه الياء، لأنه غير منادًى، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النـــداء[1].

فذلك قولك: يا ابنَ أخي، ويا ابنَ أبي، يصير بمنزلتـــه في الخبر[2]. وكذلك يا غلامَ غلامِي. وقال الشاعر أبو زبيد الطائي[3]:

يا ابنَ أمّي ويا شُقَيّقَ نفسي   أنتَ خَلّيْتَني لدهرٍ شديـــدِ

وقالوا: يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلامِي. وقد قالوا أيضاً: يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عمِّ، كأنهم جعلـــوا الأول والآخِر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء كقولك: يا أحدَ عشرَ أقبِلوا.

---

(١) عرض سيبويه فيما سبق للمنادى المضاف إلى ياء المتكلم. ويعرض هنـــا للمنادى المضاف إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم. والمعروف أن الياء في هذه الحـــالة واجبة الثبوت، ويجوز بناؤها على السكون أو على الفتح، فأنت مثلا إذا أردت أن تنادي ابن صديقك فإنك تقول: يا بن صديقي (بسكون الياء)، أو يابن صديقيَ بفتح الياء، ولا يجوز حذفها؛ لأن هذه الياء لم تتصل بالمنادى وإنما اتصلت بما أضيف إليه المنادى، فهي بمنزلتها في غير النداء. ويستثنى من ذلك نداء ابن أم أو ابن عم كما سيأتي.

(٢) الخبر أي الجملة الخبرية، يعني أن الياء لا تحذف في النداء في هذه الحالـــة (والنداء جملة إنشائية) كما لا تحذف في الجملة الخبرية، فأنت تقول: جـــاء ابن صديقي، فلا تحذف الياء، وكذلك تقول: يابن صديقي.

(٣) هذا البيت شاهد على المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم، حيث تثبت هذه الياء، وذلك في: ابن أمي بثبوت الياء، وكذلك يا شقيق نفسي. وتعرب موضع الشاهد فتقول: يا حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ابن: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة. أم مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورهـــا اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

وإن شئت قلتَ : حذفوا الياء الكثرة هذا في كلامهم [1] .

وعلى هذا قـال أبو النجم [2] :

يا ابنةَ عمّـا لا تلومي واهجعي

(١) يستثنى من الحكم السابق أن يكون المنادى المضاف إلى مضاف إلى يـاء المتكلم هو : ابن أمّ، ابن عمّ، ابنة أمّ، ابنة عمّ، بنت أمّ ، بنت عمّ، فلك في هذه الياء أربعة أوجه :

ا - إبقاؤها وبناؤها على السكون أو الفتح كالحكم السابق وعلى ما أيده الشاهد السالف .

ب - حذف الياء بعد قلبها ألفاً ، وقلب الكسرة قبلها فتحة ، فتتطور العبارة على النحو التـالي :

يا ابن أميَ. نحرك الميم بالفتحة كي يتيسر قلب الياء ألفاً فتصير : يابن أمّا ، ثم تحذف الألف فتصير ، يا بنَ أمَّ. ولكن كيف نعلل هذا الضبط !

إما أن نعتبر كلمتي (ابن) و (أمّ) تركبتا تركيباً مزجياً كما يتركب العدد المبني على فتـح الجزئين ، ونقول في الإعراب: ابنَ أمَّ : منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء التي هي فتح الجزئين ، والياء المحذوفة ضمير مضاف إليه.

وهذا هو الوجه الذي ذكره سيبويه هنا .

وإما أن نعتبر الفتحة على ميم (أمَّ) فتحة عارضة جاءت لتيسير قلب الياء ألفاً ، ومن ثم يكون الإعراب :

ابن : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة .

أمَّ: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت للتوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفاً .

والياء المحذوفة المنقلبة ألفاً في محل جر مضاف إليه .

جـ - قلب الياء ألفاً مع إبقائها ، فنقول : يابن أمّا ، ويابن عمّا .

د - حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، وهو أفصح هذه الأوجه ، فتقول : يا بن أمِّ، ويابن عمِّ .

(٢) هذا البيت شاهد على نداء (ابنة) إذا أضيفت إلى (عمّ) مضافة إلى ياء

واعلم أن كل شيء ابتدأتُه في هذين البابين أولاً فهو في القياس. وجميعُ ما وصفْناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونسَ عن العرب .

هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى النداء بحرف الإضافة

وذلك في الاستغاثة والتعجب [١] ، وذلك الحرفُ اللامُ المفتوحة ، وذلك قول الشاعر ، وهو مهلهِلٌ [٢] :

= المتكلم وموضع الشاهد هنا يوضح أحد الأوجه السالفة ، وهو قلب ياء المتكلم ألفاً وابقاؤها . وإعرابه هو : يابنة عمّا :

يا : حرف نداء . ابنة : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة .

عمّ : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورهما اشتغال المحل بالفتحة التي جاءت للتوصل بها إلى قلب الياء ألفاً .

والألف المنقلبة عن ياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

(١) الاستغاثة نوع من أنواع النداء وهو أسلوب يتكون من أركان ثلاثة : حرف النداء الذي ينبغي أن يكون الحرف « يا » ، والمستغاث الذي يجب أن يسبقه حرف جر مبني على الفتح – على الأغلب – هو اللام ، ثم المستغاث له الذي يسبقه حرف جر مبني على الكسر .

وهناك نوع آخر من النداء يأخذ شكل الاستغاثة : أي وجود الحرف « يا » ثم اسم مجرور بلام مفتوحة ، وهو أسلوب لا يدل على نداء حقيقي ولا على الاستغاثة في الغالب ، وإنما يراد به التعجب من شيء لذاته أو لكثرته أو شدته . وهذان النوعان هما اللذان يعرض لهما سيبويه في هذا القسم .

(٢) هذا البيت شاهد على الاستغاثة حيث دخلت لام الجر المفتوحة على المستغاث (بكر) ، ويقال في إعرابه :

يا : حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

اللام : حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .

بكر : منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجر ، والجار والمجرور متعلقان بحرف النداء .

يا لبَكْرٍ انْشِروا لي كُلَيْباً   يا لَبَكْرٍ أينَ أينَ الفِرارُ

فاستغاث بهم ليُنْشِروا له كُليباً . وهذا منه وعيد وتهدّد . وأما قوله « يا لَبَكْرٍ أين أَين الفرارُ » فإنما استغاث بهم لهم ، أي لِمَ تَفرّون ؟ استطالةً عليهم ووعيدا .

وقال أميّة بن أبي عائذ الهذليّ [1] :

ألا يا لَقَوْمٍ لِطَيْفِ الخيالِ   أرّقَ ، من نازحٍ ذي دلالِ

وقال قيس بن ذريح [2] :

تَكَنّفَنِي الوشاةُ فأزعجوني   فيا لَلنّاسِ لِلواشي المُطاعِ

وقالوا: يا لَلّهِ ، ويا لَلناس، إذا كانت الاستغاثةُ . فالواحد

= (المستغاث معرب دائماً سواء كان علماً مفرداً أم نكرة مقصودة أم مضافاً أم شبيهاً بالمضاف) .

والشاعر يستغيث ببني بكر بن وائل ، والمستغاث به في الحقيقة هنا مستغاث له ، يقول أدعوكم لأنفسكم أن تنشروا كليباً وتحيوه ؛ يتوعدهم بذلك ، وكانوا قتلوا أخاه كليباً في أمر البسوس كما تعرف في القصة المشهورة .

(١) وهذا شاهد أيضاً على الاستغاثة ؛ فعندنا حرف النداء هو (يا)، ثم عندنا المستغاث (لَقوم) مسبوق باللام المفتوحة ، ثم المستغاث له (لِطيف الخيال) مسبوق باللام المكسورة ، وإعراب موضع الشاهد :

ياء : حرف نداء . اللام : حرف جر مبني على الفتح . قوم : منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجر . وشبه الجملة متعلق بيا .

لطيف الخيال : اللام حرف جر ، وطيف اسم مجرور ، وشبه الجملة متعلق بحرف النداء (يا) . والخيال مضاف إليه .

(٢) والشاهد هنا كسابقه ؛ حرف النداء هو (يا) ، والمستغاث « لَلناس » مسبوق باللام المفتوحة ، والمستغاث له (لِلواشي) مسبوق باللام المكسورة .

والجميع فيه سواء. وقال الآخر[1] :

يا لَقومٍ مَنْ لِلعُلَى والمساعي يا لَقومٍ مَنْ لِلنّدَى والسماحِ
يا لَعَطّافِنا ويا لَرياحٍ وأبي الحشرجِ الفتى النفّاحِ

ألا تراهم كيف سَوّوْا بين الواحد والجميع.

وأما في التعجب فقولُه: وهو فرّار الأسدي[2] :

لَخُطّابُ لَيْلى ويا لَبُرْثُنَ مِنْكُمُ
أدَلُّ وأمضى من سُلَيْكِ المقانبِ

وقالوا: يا لَلعَجَبِ، ويا لَلْفَيلقةِ[3] ؛ لأنهم رأوا أمرا عجبا فقالوا: يا لَبَرْثُنَ، أي مثلُكم دُعي للعظائم.

وقالوا: يا لَلعَجَبِ ويا لَلسماء، لمّا رأوا عجبا أو رأوا ماءً كثيرا، كأنه يقول: تعالَ يا عجبُ أو تعالَ يا ماءُ فإنه من أيامك وزمانك.

ومثل ذلك قولهم: يا لَلدّواهي، أي تَعالَيْنَ فإنه لا يُسْتَنْكَر لَكُنّ، لأنه من إبّانِكُنّ وأحيانكن.

---

(١) والبيتان أيضاً شاهد على دخول اللام المفتوحة على المستغاث في (يا لَقوم) (لَعطافنا) و (يا لَرياح). والأسماء في البيت الثاني أسماء رجال من قوم الشاعر.

(٢) والبيت شاهد على دخول اللام المفتوحة على المستغاث وهو (يا لَبرثن). وليلى هي امرأة الشاعر. وكانت برثن قد داخلوا امرأته وأفسدوها عليه، فقال هذا متعجباً من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها لانتزاعها منه أهدى من سليك بن السلكة وهو أحد عدّائي العرب وصعاليكهم، وكان يسمى أيضاً سليك المقانب، والمقنب الجماعة من الخيل.

(٣) الفليقة هي الداهية والأمر العجب.

وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة ، وإلا لم يجز . ألا ترى أنك لو قلت يا لَزَيدٍ وأنت تحدثه لم يجز .

ولم يلزم في هذا الباب إلا «يا» للتنبيه ؛ لئلا تلتبس هذه اللامُ بلام التوكيد كقولك : لَعمروٌ [1] خيرٌ منك . ولا يكونُ مكانَ «يا» سواها من حروف التنبيه نحو أيْ وَهَيا وأيَا ؛ لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثةٍ ولا تعجب .

وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بَدَلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ [2] ، نحو قولك : يا عجباه ويا بَكْراهْ ، إذا استغثت أو تعجبتَ ، فصار كلٌّ واحد منهما يعاقب صاحبَه ، كما كانتِ هاء الجحاجحة معاقبة ياء الجحاجيح [3] ، وكما عاقبت الألف في يمانٍ الياءَ في يمنيّ [4] .

ونحو هذا في كلامهم كثير ، وستراه إن شاء الله عز وجل .

---

(١) اللام هنا هي لام الابتداء التي تفيد التوكيد كما تعلم ، وهي لام مبنية على الفتح ، ولام الاستغاثة كذلك ، غير أن لام الاستغاثة لا بد أن يسبقها حرف النداء (يا) ، أي أن حرف النداء لا يجوز حذفه في الاستغاثة كما يحذف في النداء الحقيقي .

(٢) المستغاث معرب دائماً كما ذكرنا ، والنحاة يقولون إنه معرب لأنه صار بواسطة اللام المفتوحة – ملحقاً بقسم المنادى المضاف الواجب النصب . أي أن هذه اللام هي التي أعطته هذا الوضع – ومن هنا تفسير الخليل بأن لام الاستغاثة تكون في أول المستغاث بدلا من هاء السكت التي تأتي في آخر الاسم المضاف . ولما كان المستغاث نوعاً من أنواع المضاف ، ولما لم تلحق به زيادة في آخره فقد عوضوا عنها هذه اللام في أوله وهذه كلها – في الحقيقة – تعليلات غير واقعية .

(٣) الجحجاح : السيد الكريم ، والجمع : جحاجيح ، فإن حذفت الياء عوض عنها بتاء في الآخر ، جحاجحة .

(٤) يمنيّ نسبة إلى يمن ، وقد وردت النسبة فيه بحذف ياء النسب المشددة والتعويض عنها بألف : يمانٍ .

هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورةً لأنه مَدْعُوٌّ له[1] ها هنا وهو غيرُ مَدْعوّ

وذلك قول بعض العرب : يا لِلْعَجَبِ ويا لِلسماء ، وكأنه نبّه بقوله «يا» غيرَ الماء لِلماءِ . وعلى ذلك قال أبو عمرو : يا ويلٌ لك ويا ويحٌ لك كأنه نبه إنسانا ثم جعل الويلَ له . وعلى ذلك قول قيس بن ذَريح :

* فيا لَلنّاسِ لِلواشي المطــاعِ *

و : * يا لَقومي لِفُرْقةِ الأحبابِ[2] *

كسروها لأن الاسم الذي بعدها غيرُ منادًى ، فصار بمنزلته إذا قلت: هذا لِزيدٍ . فاللام المفتوحةُ أضافت النداء إلى المنادَى المخاطَب ، واللام المكسورةً أضافت المدُعوَّ إلى ما بعده لأنه سبب المدعوِّ . وذلك أن المدعوّ إنما دُعي من أجل ما بعده ، لأنه مدعوٌّ له .

ومما يدلك على أن اللام المكسورة ما بعدها غيرُ مدعوٍّ قولُه[3] :

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلّهمُ ... والصالحين على سمعانَ من جارِ

فيا لغير اللعنة .

وتقول : يا لَزيدٍ ولِعمر وإذا لم يجىء بيا إلى جنب الــلام كسرتَ ورددتَ إلى الأصل .

---

(١) المدعو له هو ما عرف بعد ذلك بالمستغاث له ، وهو الاسم الذي تسبقه لام مكسورة كما ذكرنا .

(٢) هذا شاهد على كسر لام الجر قبل الاسم المستغاث له (لِفرقة) .

(٣) الشاهد فيه حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه ، والمعنى يا قوم أو يــا هؤلاء لعنة الله على سمعان ، ولذا رفع اللعنة على الابتداء ولو كانت منادى لنصبت .

هذا باب الندبة

اعلم أن المندوبَ مدعوٌّ ولكنه متفجّعٌ عليه ، فإن شئت ألحقتَ في آخرِ الاسم الألفَ ، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ؛ وإن شئت لم تُلحِق كما لم تُلحق في النداء[1] .

واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه « يا » أو « وا » ، كما لزم « يا » المستغاثَ به والمتعجَّب منه .

واعلم أن الألف التي تلحق المندوب تُفْتَح كلُّ حركة قبلها مكسورة كانت أو مضمومة لأنها تابعة للألف ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا[2] .

---

(١) قال السيرافي : الندبة تفجع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على المندوب عند فقده ، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقده ، كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة التي قد رهقته . ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بعد الصوت ، فألزموا أوله (يا) أو (وا) ، وآخره الألفَ ، في الأكثر من الكلام ، لأن الألف أبعد للصوت ، وأمكن للمد .

(٢) المندوب حكمه حكم المنادى ، فيبنى إن كان علماً مفرداً أو نكرة مقصودة ، وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف . والأغلب أن يزاد على المندوب ألف ، وهي إن زيدت وجب فتح ما قبلها ، ثم جاز في حالة الوقف زيادة هاء السكت ، مثل : وازيداه . وتقول في إعرابه :

وا : حرف ندبة مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

زيداه : منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة للألف ، في محل نصب ، والألف حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب : ونقول : واعبد الحميداه :

وا : حرف نداء . عبد : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة .

الحميداه : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها فتحة المناسبة للألف ، والألف حرف زائد ، والهاء هاء السكت .

فأما مـــا تَلحقه الألفُ فقولك : وازيداه ، إذا لم تُضِفْ إلى نفسك ، وإن أضفتَ إلى نفسك[1] ، فهو سواءٌ ، لأنك إذا أضفت زيداً إلى نفسك فالدالُ مكسورةٌ ،وإذا لم تُضِف فالدالُ مضمومةٌ ، ففتحتَ المكسورَ كما فتحتَ المضمومَ . ومن قال يا غلامِي وقـــرأ (يا عبادِي) قال : وازيدِيَا إذا أضاف ، من قِبَلِ أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياءَ وحرّكها في لغة من جَزَم الياءَ ؛ لأنه لا ينجزم حرفان[2] ، وحرّكها بالفتح لأنّه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا.

وزعم الخليل أنه يجوز في الندبة واغُلامِيَهْ ؛ من قِبَلِ أنه قد يجوز أن أقول واغُلامِيَ فَأُبَيِّنَ الياءَ كما أبينُها في غير النداء ، وهي في غير النداء مبيّنةٌ فيها اللغتان : الفتح والوقف . ومن لغة مَنْ يفتح أن يُلحِق الهاء في الوقت حين يبيّن الحركة ، كما أُلحقت الهاءُ بعد الألف في الوقف لأنْ يكون أوضحَ لها في قولك يا ربّاهْ . فإذا بينتَ الياءَ في النداء كما بينتَها في غير النداء جاز فيها ما جاز إذا كانت غير نداءٍ . قال الشاعر ، وهو ابن قيس الرّقيّاتِ[3] :

---

(١) عرفت أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم له أحكـــام خاصة وإذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنة الثابتة جاز حذفها ومجيء ألف الندبة مفتوحاً قبلهـــا فتقول في : واغلامي ، واغلاما . وجاز فتح الياء وزيادة ألف الندبة بعدها فتقول : واغلاميا . ويصح عند الوقف زيادة هاء السكت : واغلاماه ، واغلامياه .

(٢) (لا ينجزم حرفان) تعبير كان يطلقه سيبويه على ما عرف في اصطلاح النحاة بعد ذلك بأنه (لا يلتقي ساكنان) .

(٣) هذا البيت شاهد على إلحاق هاء السكت بالمندوب لبيان حركة الياء عنـــد الوقف ، وموضع الشاهد هو : وارزيتيه ، وإعرابه:

وا : حرف نداء مبني السكون لا محل له من الإعراب .

رزية : منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

الياء : ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه .

الهاء : هاء السكت حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

تَبكيهم دهمــاءُ مُعْوِلَةً   وتقولُ سَلْمى وارَزِيتِيَــهْ

وإذا لم تُلحِق الألف قلت : وازيدُ إذا لم تُضِف ، ووازيدِ إذا أضفتَ ، وإن شئت قلت : وازيدي . والإلحاقُ وغير الإلحاق عربيٌّ فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس .

وإذا أضفت المندوبَ وأضفتَ إلى نفسك المضافَ إليه المندوبُ فالياءُ فيه أبداً بيّنةٌ ، وإن شئت ألحقت الألف ، وإن شئت لم تُلحِق . وذلك قولك : وانقطاعَ ظَهْرِيَاهْ ، ووا انقطاعَ ظهري وإنما لزمته الياءُ لأنه غير منادًى.

واعلم أنك إذا وصلتَ كلامَك ذهبتْ هذه الهاءُ في جميع الندبة ؛ كما تذهب في الصلة إذا كانت تبيّنُ به الحركةُ .

وتقول : واغلامَ زيداه ، إذا لم تُضِفْ زيداً إلى نفسك . وإنما حذفتَ التنوين لأنه لا ينجزم حرفان . ولم يحرّكوها في هذا الموضع في النداء إذ كانت زيادةً غيرَ منفصلة من الاسم ، فصارت تعاقب ، وكانت أخفّ عليهم ، فهذا في النداء أحرى ، لأنه موضعُ حذفٍ . وإن شئت قلت : واغلامَ زيدِ ، كما قلت : وازيدُ .

وزعموا أن هذا البيت يُنشد على وجهين ، وهو قول رؤبة[1] :

فهْيَ تُنادي بأبي وابْنِيمَا

---

(١) هذا شاهد على المندوب المضاف إلى ياء المتكلم ، إذ يجوز فيه الوجهان ، إثبات الياء وزيادة ألف الندبة كما في رواية (وابنيما) أو قلب الياء ألفاً ثم زيادة ألف الندبة (وابناما) .

وابنم . لهجة في ابن ، والميم زائدة ، وهناك خلافات بين النحاة حول إعرابها، أيكون الإعراب على النون أم على الميم ، وشاهد سيبويه على أن الميم زائدة والإعراب على النون ، بدليل وجود ياء المضاف إليه بعد لفظة (ابن) ثم الميم الزائدة .

ويروى : « بأبَا وابناما » ، فما فصلٌ ، وإنما حكى نُدبتها .

واعلم أنه إذا وافقتِ الياءُ الساكنةُ ياءَ الإضافةِ في النـــداء لم تُحذف أبداً ياءُ الإضافة ولم يُكسر ما قبلها ، كراهيةً للكسرة في الياء ، ولكنهم يلحقون ياءَ الإضافة وينصبونها لئلا ينجزم حرفان . وإذا ندبتَ فأنت بالخيار : إن شئت ألحقت الألفَ وإن لم تُلحق جاز كما جاز ذلك في غيره . وذلك قولك: واغلامَيّاهْ وواقاضِيّـــاهْ ، وواغلامَيَّ وواقاضِيَّ (١) ، يصير مجراه ها هنا كمجراه في غيـــر الندبة ، إلا أن لك في الندبة أن تُلحِقَ الألفَ ، وكذلك الألفُ إذا أضفتها إليك مجراها في الندبة كمجراها في الخبر إذا أضفت إليك .

وإذا وافقتْ ياءُ الإضافة ألفاً لم تحرّكِ الألفُ، لأنها إنْ حرّكتْ صار ياءً ، والياءُ لا تدخلها كسرةٌ في هذا الموضع . فلما كـــان تغييرُهم إياها يَدعوهم إلى ياءٍ أخرى وكسرةٍ تركوها على حالها كما تُركتْ ياءُ ماضِيَّ ، إذ لم يخافوا التباساً وكانت أخفّ ، وأثبتوا ياءَ الإضافة ونصبوها لأنه لا ينجزم حرفان . فإذا ندبتَ فأنت بالخيار إن شئت ألحقت الألف كما ألحقتها في الأول وإن شئت لم تُلحِقها ،

---

(٢) إذا أضيف المثنى وجمع المذكر السالم المنصوبان إلى ياء المتكلم فإن معنى ذلك وجود ياء ساكنة – هي حرف النصب – قبل ياء المتكلم ، والأصل : غلامَيْ+ ي ، قاضِي+ ي . فإذا ندب هذان الاسمان امتنع حذف ياء المتكلم ووجب بناؤها على الفتح ، وجازت زيادة ألف الندبة وعدمها فتقول ، واغلامَيَّاه أو اغلا مَيَّ ، واقاضِيَّاه ، أو واقاضِيَّ .

وتقول في إعراب : واغلامَيَّاه ، وا : حرف نداء. غلامَيَّ: منادى منصوب بالياء وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه ، والألف زائدة ، والهاء للسكت . وهكذا .

وذلك قولك : وامثنّايَاه وامُثنّايَ [1] . فإنْ لم تُضِف إلى نفسك قلت : وامُثَنّاهْ [2] ، وتحذف الأول لأنه لا ينجزم حرفان ولم يخافوا التباساً : فذهبتْ كما تذهب في الألف واللام ، ولم يكن كالياء لأنه لا يدخلها نصبٌ.

★ ★ ★

---

(۱) إذا كان المندوب المضاف إلى ياء المتكلم منتهياً بألف مثل : مصطفى، وجب بقاء الياء ، ووجب بناؤها على الفتح وجاز إلحاق ألف الندبة وعدمه ، فتقول ، وامصطفاياه أو وامصطفايَ .

(۲) فإذا كان المندوب المنتهي بالألف غير مضاف إلى ياء المتكلم وأريد زيادة ألف الندبة وجب حذف الألف الأول فتقول وامصطفاه . وتقول في إعرابها : مصطفاه . منادى مبني على ضم مقدر للتعذر على الألف المحذوفة ، والألف الموجودة زائدة ، والهاء للسكت .

٢ ــ كتاب المقتضب للمبرد

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، أحد الأعلام الكبار في تاريخ العربية أدباً ولغة يشغل مكانة مهمة في التاريخ النحوي لأن رياسة النحو البصري انتهت إليه ، على حين انتهت رياسة النحــو الكوفي إلى معاصره ثعلب ، وعن طريق الأخذ عنهما نشأ مذهب نحوي جديد هو المذهب البغدادي .

ولد المبرد بالبصرة أوائل القرن الثالث (٢١٠ هـ تقريباً) ، وبها نشأ ، وتلمذ للجرمي وأبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهم من شيوخ البصرة ، درس كتاب سيبويه وأحاط به ونقد بعض ما فيه بعد ذلك ، على أن « الكتاب » ظل مسيطراً عليه سيطرة تكاد تكون كاملة مما نلحظ مظاهره في المقتضب الذي نختار لك منه نصاً .

انتقل المبرد إلى سر من رأى أيام المتوكل ثم انتقل إلى بغداد بعد مقتله ، وبها استقر ، وفيها كانت معاصرته لثعلب ، ومناظراته اللغوية معه التي أثْرت النشاط العلمي في بغداد حينذاك والتي حولت التعصب المدرسي إلى الأخذ عنهما معاً والانتقاء من كلا المذهبين . وقد تلمذ للمبرد عدد من كبار النحاة منهم الزجاج وأبو بكر بن السراج ، وقدم للعربية عدداً من الآثار العلمية أهمها « الكامل » الذي عده القدماء واحداً من أربعة كتب في الأدب ، ومنها كتابه الذي ندرسه .

توفي المبرد ٢٨٥ هـ أي أنه عاش خمساً وسبعين سنة . ألف كتابه المقتضب بأخرة من عمره ، بعد أن اكتملت أدواته العلمية وبعد أن نضجت معارفه ، والكتاب يمثل المذهب البصري خير تمثيل ، ولئن كان المبرد يحاول أن ينافس سيبويه فإن تأثير الكتاب فيه لا يحتاج الى دليـــل .

نهض بتحقيق الكتاب تحقيقاً ممتازاً الأستاذ محمــد عبد الخالق عضيمة في أربعة أجزاء زود آخرها بفهارس فنية تقدم خدمة علمية جليلة لدارسه ، ونشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهــرة (١٣٨٥ – ١٣٨٨ هـ) والنص الذي نختاره لك من المقتضب يدرس « النسب » في العربية .

★ ★ ★

هذا باب الإضافة وهو باب النَّسب[1]

اعلم أنَّك إذا نسبتَ رجلاً إلى حيٍّ أو بلد أو غير ذلك ألحقتَ الاسمَ الذي نسبته إليه ياءً شديدة، ولم تُخَفِّفْها لئلا يلتبس بياءِ الإضافة[2] التي هي اسم المتكلِّم. وذلك قولك: هذا رجلٌ قَيْسِيٌّ، وبَكْرِيٌّ، وكذلك كلُّ ما نسبتَه إليه.

★ ★ ★

واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبل آخره، وكانت الياءُ ساكنةً، فحذفُها جائز؛ لأنها حرفٌ ميّت، وآخِرُ الاسم يَنْكَسِر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك.

وسيبويهِ وأصحابُه يقولون: إثباتُها هو الوجْه. وذلك قولك في النسب إلى سُلَيْم سُلَمِيٌّ، وإلى ثَقِيف ثَقَفِيٌّ، وإلى قُرَيْش قُرَشِيٌّ[3].

---

(١) تردد القدماء في تسمية النسب بين مصطلحي (الإضافة) و (النسب) وهكذا سماه سيبويه؛ فقال: باب الإضافة وهو باب النسب. وكانوا يسمون الياء المشددة التي تلحق المنسوب ياء الإضافة. وعلى ذلك فإنك تلحظ مما درست في كتاب سيبويه أن الإضافة كانت تطلق على ثلاثة أشياء؛ الإضافة المعروفة، وحروف الجر، ثم النسب، ثم استقلت الإضافة بعد ذلك بمعناها المشهور في كتب النحو.

(٢) أي ضمير المفرد المتكلم حين يقع مضافاً إليه؛ فهناك فرق بين كتابيْ – بياء ساكنة – بمعنى الكتاب الذي أملكه، وكتابيٌّ – بياء مشددة – أي غير المسلم الذي يدين بكتاب غير سماوي.

(٣) هذا تعليل لجواز حذف الياء الساكنة الواقعة قبل الحرف الأخير حتى لا تجتمع أمثال كثيرة، لأن ياء النسب المشددة ياءان، والكسرة التي قبلها من جنس الياء ثم هذه الياء الساكنة. والواقع أن النحاة يقصدون خذف هذه الياء على السماع ولذلك ينقل المبرد عن سيبويه قوله إن إثباتها هو الوجه، نقول في النسب إلى عَقيل عقيلي ورُدين رُديني.

وإثباتُهـــا كقولك في نُمَيْر نُمَيْريّ ، وقُشَيْر قُشَيْرِي، وعقيل عقيليّ ، وتَميم تَميميّ .

فإن كانت هاءُ التأنيث في الاسم فالوجْهُ حذفُ الياءِ ، لِمَا يدخلُ الهاءَ من الحَذْفِ والتغيير . وذلك قولك في رَبِيعة رَبَعِي ، وفي حَنِيفَة حَنَفِي ، وفي جَذِيمــة جَذَمِي ، وفي ضُبَيْعَــة ضُبَعِي [1] .

فأما قولُهم في الخُرَيْبَة خُرَيْبِيّ ،وفي السّلِيقة سَلِيقيَ فهذا بمنزلةِ الذي يُبْلَغُ به الأصلُ ، نحو لَحِحَتْ عينه [2] (واستحْوَذَ عليهم الشيطانُ [3]) . والوجه ما ذكرت لك .

فإن كانت الياءُ متحركة لم تُحذف . وذلك قولك في حِمْيَر حِمْيَرِي ، وفي عِثْيَر عِثْيَرِي .

★ ★ ★

---

(١) تحذف ياء فَعِيلة -بفتح فكسر- وتحذف معها تاء التأنيث ، وبشرط أن تكون عين الكلمة غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة ، وكذلك ياء فُعَيلة -بضم ففتح- كالأمثلة التي قدمها المبرد. وأنت تلاحظ أن فَعِيلة تصير فَعَلي بفتح العين أي أن كسرة العين تنقلب فتحة بعد حذف الياء الطويلة التي تناسبها الكسرة . على أن نص المبرد وكذلك عدد كبير من النحاة يؤكد أن حذف الياء هو الوجــه أي واجب ، لكن تتبع الوارد من اللغة يدل على أن العربية لم تحذف هذه الياء دائماً وإنما حذفته إذا كان النسب إلى أسماء القبائل والبلدان المشهورة ، أما الكلمات الأخرى فقد ورد منها عدد كبير دون حذف الياء . ونرى هذا الرأي جديراً بالاتبــاع ، ولذلك نفضل في النسب إلى طبيعة طبيعي ، وإلى بديهة بديهي وهكذا .

(٢) أي التصفت .

(٣) المجــادلة ١٩

هذا باب النسب إلى كلِّ اسم قبلَ آخره ياءٌ مشدّدة

واعلم أنه لا بُدّ من حذفِ إحدى الياءَين ؛ لاجتماع الياءات والكسرة . والتي تحذفُها المتحركةُ ، لأنها لو بقيتْ لَلَزِمَها القلبُ والتغييـــر .

فأما القلبُ فلانفتاح ما قبلَها ، وأما التغييرُ فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة ، فلو شِئْتَ لأسْكَنْت . وذلك قولك في النسب إلى أسَيِّد أُسَيْدِيّ ، وإلى هَيِّن هَيْنِيّ ، وإلى مَيِّت مَيْتِي. لا يكون إلا ذلك . وقد كان يجوز التخفيفَ مـــن قَبْلِ ياءِ النسبِ استثقالاً للإدغام في حروف اللين ، فلما توالت الياءاتُ والكسرةُ لم يكن إلا التخفيفُ [1] .

فأما التخفيف الأول فهو قولك في مَيِّت مَيْتَ ، وكذلك في سَيِّد سَيْد ، وفي هَيِّن هَيْن ، وليِّن لَيْن .

* * *

. (١) من الواضح أن القاعدة اكتملت بهذا السطر الأخير ؛ إذ أن الياء المشددة التي قبل الآخر لا تقلب وجوباً إلا إذا كانت مكسورة ولذلك قال : فلمـــا توالت الياءات والكسرة لم يكن إلا التخفيف .

وأنت تعلم أن الحرف المشدد يتكون من حرفين أحدها متحرك وثانيها ساكن ، والياء المشددة هنا مكونة من ياءين الأولى ساكنة والثانية مكسورة ، وهذه الياء المكسورة إما أن يكون أصلها ياء كما في هيِّن (هيْيِن) وإما أن يكون واواً كما في ميِّت (ميْوِت) وعند النسب نحذف هذه الياء لأنها لو بقيت وحذفنا الياء الساكنة قبلها لاضطررنا إلى قلبها ألفاً لأن ما قبلها مفتوح حسب قواعد الإعلال التي تعرفها .

ومما ورد شاذاً عن هذه القاعدة النسبُ إلى قبيلة طيّء إذ لم يقولوا (طيْئِي) وإنما قالوا طائي .

هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرفُ لينٍ

اعلم أنّ ما كان من ذلك على فَعَلٍ فإن الألفَ مبدلةٌ من يائـه أو واوه. وذلك قولك: رحاً، وقفاً، وعصا.

واعلم أن النسب إلى ما كان من الياء كالنسب إلى مـــا كان من الواو. وذلك أنك تقلب هذه الألفَ واواً من أيّ البابين كانت. تقول في قفا قَفَوِي، وفي عصا: عَصَوِيّ، وكذلك حَصًى، ورحىً، تقول: حَصَوي، ورَحَوِي.

وإنما قلبت الألف المنقلبة من الياء واواً، لكراهيتك اجتماعَ الياءات والكَسَرات، فصار اللفظ في النسَب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرفٍ واحداً [1].

وكذلك إذا كان على فَعِل نحو: عَمٍ، وشَقٍ، ذهبتَ به في النسب إلى (فَعَل) فقلت: عَمَوِي، وشَقَوِي، وفي النسب إلى الشَّجِي شَجَوِي [2]؛ فإنما فعلت ذلك كراهيةً لاجتماع الياءات والكسَرات. وأنت في غير المعتل كنت تفعل ذلك كراهيـــةً لتوالي الكسرتين والياءين. فهذا ها هنا أوجب.

فأما غير المعتل فنحو قولك في النمِر نَمَـــرِي، وفي شَقِرَة شَقَرِي؛ ألا ترى أنك قد سوَّيْتَ بين (فَعِل) و (فَعَل) [3].

---

(١) الاسم المقصور، تقلب ألفه واواً مطلقاً إذا كانت ثالثة سواء كان أصل الألف واواً أو ياءاً.

(٢) الشجِي: الحزين. والاسم المنقوص تقلبُ ياؤه واواً مطلقاً إذا كانت ثالثة، وتقلب الكسرة السابقة فتحة حتى لا تتكرر الكسرات قبل ياء النسب.

(٣) إذا كان الاسم ثلاثياً، مكسور العين، وجب قلب هذه الكسرة عند النسب فتحة، مهما تكن حركة الفاء حتى لا تتوالى الكسرات قبل ياء النسب، مثل: مَلِك مَلَكي، إِبِل إِبَلي، دُئِل دُؤَلي.

فلو كان مكانَ الكسرة ضمةٌ لم تغيره ، لأنه لم يتوال ما تكره. وذلك قولك في سَمُرة سَمُرِي لا غير .

★ ★ ★

فإن كان على (فَعْل) و (فِعْل) جرى مجرى غير المعتلّ . وذلك أنه يُسَكّن ما قبل آخره ، فيقع عليه الإعراب كما يقع على غير المعتل . وذلك قولك : هذا ظبيٌ ، ودَلْوٌ ، ونِحْيٌ ، وجروٌ فاعلمْ . على هذا يجري جميعُ هذا . فإذا نسبت إليه قلت ظَبْيِيّ ، ونِحْيِيّ ، وكذلك إن لحقت شيئاً منه الهاءُ ، لأن ياءَ النسب تعاقِبُ هاء التأنيث [1] . فكلّ ما نَسَبْتَ إليه فالهاء مُلغاة منه ، فكأنه لم تكن هاءٌ .

ألا ترى أنك تقول في النسب إلى طَلْحَة طلحِي ، وإلى حَمْدَة حَمْدِي . فأما قول يونسَ في النسب إلى ظَبْيَة ظَبَوِي فليس بشيء . إنما القول ما ذكرت لك .

---

(١) يرى القدماء شبهاً واضحاً بين تاء التأنيث وياء النسب ، فتاء التأنيث تستخدم مثلا في التفريق بين المفرد والجمع مثل : دجاج ودجاجة وتفاح وتفاحة . وكذلك الياء تستخدم في التفريق بين المفرد والجمع مثل يهود ويهوديّ وروم وروميّ . وهم يرون هذا الشبه سبباً قوياً لحذف تاء التأنيث عند النسب حتى لا تجتمع التاء والياء . ومن الأخطاء الشائعة الآن كلمة وحدوي في النسب إلى وحدة ، والقياس : وَحْدِيّ بحذف التاء ليس غير .

وإذن فإن الاسم الثلاثي المعتل الآخر سواء كان آخره واواً (دَلْو) أم ياء (ظَبْي) وعينه ساكنة يجري عليه ما يجري على الاسم الصحيح أي دون تغيير حرف العلة . هذه القاعدة .

ولذلك كان المنتظر أن ننسب إلى كلمة (قَرْيَة) فنقول (قَرْيِيّ) دون تغيير ، لكن الذي ورد في اللغة في هذه الكلمة قلب الياء واواً ، فنقول (قرويّ) .

ومن الكلمات الشائعة كلمة (حياتي) في النسب إلى (حياة) ، والقياس أن نحذف تاء التأنيث أولا ، فتصير الكلمة على ثلاثة أحرف آخرها ألف تقلب واواً فتصير حَيَوِيّ ، فإذا التبست بكلمة حيوي المنسوبة إلى حَيّ نميز بينهما بالقرائن في الجملة .

فإن كانت الياءُ شديدةً أصلية فإن النّسب على ضربين :

الأحسن في النسب إلى حَيَّة حَيَوِيّ ، تُحرّكُ ما قبل الياءِ الثانية ؛ لتقلبَها ألفاً ، فإنها إذا كانت كذلك انقلبت واواً في النسب ، وإن تُركَتْ على حالها جاز ، وفيه قُبْحٌ ؛ لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة ، وذلك قولك : حَيّيّ .

ومن قال : حَيَوِيّ قال في النسب إلى (لَيّة) —وهو المصدر من لَوَيْت— لَوَوِيّ : لأنها (لَوْيَة) في الأصل . فلما زال الإدغامُ أظهرت الواوَ [1] .

فإن كانت الياءُ زائدة مُثقّلةً [2] فلا اختلاف في حذفها لياءِ النسب . وذلك قولك في النسب إلى (بُخْتِيّ) بُخْتِيّ فاعلم ، وإلى (بَخَاتِي) بخاتيّ فتصرف [3] . لأن الياء الظاهرة ياءُ النسَب .

فإنما وجب حذف هاتين الياءين ليائي الإضافــة ، لأن ياءَي الإضافة تُعاقِب هاءَ التأنيث ، فتقول في النسب إلى طلحة طلحِيّ ، وإلى حنظلة حنظلِيّ .

وإنما عاقبتْها ؛ لأنه يُؤتى بها زائدةً في الاسم بعد الفراغ من تمامه ، فإنهما يحلاّن محلاً واحداً . ألا ترى أنك تقول تمرة وتمر ، وبُرّة وبُرّ ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاءُ .

---

(١) معنى ذلك أن الكلمة المنتهية بياء مشددة ويسبقها حرف واحد تقلب الياء الثانية فيها واواً مطلقاً ، وتُرجع الياء الأولى إلى أصلها – واواً أو ياء– مع تحريكها بالفتح مثل : طي طووي ، لي لووي ، حي حيوي . وأنت ترى تعليل المبرد فتح الياء الأولى حتى نتمكن من قلب الياء الثانية ألفاً ؛ لأن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً . فإذا صارت ألفاً فإنها تقلب حين تكون ثالثة إلى واو في النسب كما تعلم.

(٢) مثقلة أي شديدة .

(٣) جمل بختي طويل القامة والجمع بَخَات وبخاتي .

وتقول على هذا : زَنْجِيّ وزَنْج ، ورُومِيّ ورُوم ، فلا يكون بينهما إلا الياءُ المشددة ، فلذلك حلتا محلاً واحداً .

فلما كانت الهاء تُحذف لياءِ النسب كان حذفُ الياءِ لها أوجبَ ؛ لأنك لو أقررتها كنت تجمع بين أربع ياءات مع العلة التي ذكرنا من مضارعة الهاء ، فعلى هذا فأجرِ هذا الباب .

هذا باب الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره ياء مشددة والأخيرةُ لامُ الفعل

اعلم أنك إذا نسبتَ إلى شيءٍ من ذلك فإن الوجْه أن تحذفَ من الاسم الياءَ الخفيفة التي كنتَ تحذفها من حنيفة وثقيف ، فإذا فعلتَ ذلك انقلبت الياء فيها ألفاً ، ثمّ انقلبتْ واواً ليائي النسبة ، كما تجب في لامات الفعل .

فمن ذلك قولك في عَدِيّ عَدَوِيّ ؛ لأنك لمّا حذفتَ الياءَ التي تزيد في (فَعِيل) صارت (عَدٍ) فاعلم على وزن (عَمٍ) ، فذهبت بفَعِل إلى فَعَل لما ذكرتُ لك قبل هذا البـاب ، فقلت عَدَوِي ، كما قلت عَمَوِي .

ومثلُ ذلك النسبُ إلى أُمَيّة . تقول : أُمَوِيّ . تَحذف ياءَ التصغير فيصير كأنك نسبتَ إلى (فُعَل) .

وكذلك قُصَيّ ، تقول في النسب إليه قُصَوِي . فعلى ما ذكرتُ لك فأجر هذا الباب (١) .

---

(١) هذا هو حكم الاسم المنتهي بياء مشددة مسبوقة بحرفين؛ تحذف الياء الساكنة الأولى ؛ وتقلب الثانية واواً – بعد قلبها ألفاً في رأي المبرد ، أي أن الواو لا بد أن يسبقها فتحة .

هذا باب النسب إلى المضافِ من الأسماء

اعلم أن الإضافة على ضربين :

أحدُهما : ما يكون الأول معروفاً بالثاني ، نحو قولك : هذه دارُ عبدِ الله ، وغلامُ زيد ، فإن نسبت إلى شيء ٍ من هذا فالوجْهُ أن تنسب إلى الثاني ، لأن الأول إنما صار معرفة به .

وذلك قولك في ابن الزبير زُبَيْرِيّ ، وفي غلام زيدٍ زيدِيّ . والوجه الآخر في الإضافة أن يكون المضاف وقـع عَلَماً ، والمضاف إليه من تمامه ، فالباب النسبُ إلى الأول ، وذلك قولك في عبد القيس عبديّ ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار عَبْدِيّ ، وكذلك إن نسبت إلى أبي عبد الله بن دارم [١] .

وقد تشتق العربُ من الاسمين اسماً واحداً لاجتناب اللبْس ، وذلك لكثرة ما يقع (عَبْد) في أسمائهم مضافاً ، فيقولون في النسب إلى عبد القيس عَبْقَسِيّ ، وإلى عبد الدار عَبْدَرِيّ وإلى عبد شمس عَبْشميّ [٢] . والوجه ما ذكرت لك أولاً . وإنما فُعِل هـذا لعلة اللبس .

هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين يُجعلان اسماً واحداً

اعلم أنك إذا نسبتَ إلى اسمين قد جُعلا اسماً واحداً فإنما النسب إلى الصدر منهما . وذلك قولك في النسب إلى بَعْلَبَكّ بَعْلِيّ ، وإلى

---

(١) الرأي عند الجمهور هو النسب إلى العجز لا إلى الصدر حتى لا نقع في اللبس فنقول في النسب إلى عبد القيس ، وعبد شمس ، وعبد مناف ، القيسي ، وشمسي ، ومنافي .

(٢) هذا ما يعرف بالنحت . ننحت من الاسمين صيغة على (فَعْلَل) ثم ننسب إليها . ومن الكلمات المشهورة الآن النسب إلى دار العلوم فنقول دَرْعَمِيّ .

حَضْرَمَوْت حَضِري وإلى رامَ هُرْمُزَ رامِيّ .

وقد يجوز أن تشتق منهما اسماً يكون فيه من حروف الاسمين كما فعلت ذلك في الإضافة . والوجهُ ما بدأتُ به لك . وذلك قولك في النسب إلى حضرموت حَضْرَمِيّ ، كما قلت في عبد شمس وعبد الدار : عبشمِيّ وعَبْدَرِيّ .

* * *

هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب .

وذلك قولُك في الرجل تَنسُبُه إلى أنه طويلَ اللحية : لِحْيانيّ ، وفي طويلِ الجُمّة : جُمّانِيّ ، وفي طويل الرقبة : رَقَبانيّ ، وفي كثير الشَّعْرِ : شَعْرانيّ ؛ فإنما زِدْتَ لما أخبرتُك به من المعنى[1] ، فإن نسبتَ رجلاً إلى رَقَبة ، أو شَعْر ، أو جُمّة ، قلت : جُمّيّ ، ورَقَبِيّ ، لأنك تزيد فيه ما تزيد في النسب إلى زيد وعمرو .

واعلم أن أشياء قد نُسِب إليها على غير القياس للَّبْسِ مرةً ، وللاستثقال أخرى ، وللعلاقة أخرى . والنسبُ إليها على القياس هو البــابُ .

فمن تلك الأشياءِ قولهم في النسب إلى زَبِينةَ ؛ زَبانِيّ[2] ، وإنما الوجه زَبَنِيّ ، كقولك في حَنِيفة حَنَفِيّ ، وفي ربيعة رَبَعِيّ ؛ ولكنهم أبدلوا الألف من الياء ؛ كما قالوا في بَقِيَ : بَقَا ، وفي

---

(١) وردت في المصادر القديمة أمثلة كثيرة من هذا البناء في النسب ؛ أي بزيادة ألف ونون قبل الياء المشددة ، من ذلك : رجل منظرانيّ : حسن المنظر ، ورجل شعشماني طويل رشيق خفيف اللحم ، ورجل كَلِمَانيّ ، فصيح . ومن الكلمات المستخدمة في العصر الحديث مثل : روحاني، نفساني، جُوّاني ، بَرّاني ، وفوقاني، وتحتاني .

(٢) اسم قبيلة .

رَضِيَ : رَضَا [1] . والبدلُ كثير في الكلامِ ، وهو مشروح في باب التصريف .

* * *

ومن ذلك قولُهم في النسب إلى الشام ، واليمن ، يَمانٍ يا فتى ، وشآمٍ يا فتى ، فجعلوا الألف بدلاً من إحدى الياءين . والوجه يمنيّ ، وشامي [2] .

وقالوا في النسب إلى تِهامة : تِهاميّ فاعلم ، ومن أراد العِوَضَ غيّر ، ففتح التاء [3] ، وجعل تِهامة على وزن يَمَن ، فتقديره تَهَم فاعلم ، ويقال في النسب إليه تَهَامٍ فاعلم . ففتحةُ التاء تُبَيِّن لك أن الاسم قد غُيِّر عن حَدِّه .

وكلّ شيء سميته باسم من هذه فنسبت إليه لم يكن إلا على القياس . ألا ترى أنك تقول : تَقِيّة ، وتُكأة فتُبدل التاءَ من الواو . ولو بنيت من هذا شيئاً اسماً لحُذفت التاءُ ورُدّت الواو ؛ لأنها الأصل [4] . فالبدل يقع لمعانٍ في أشياءَ تُرَدّ إلى أصولها ، فهذا ما ذكرتُ لك .

---

(١) لهجة طيء في هذه الصيغة أنها تقلب كسرة العين فتحة فتنقلب الياء ألفاً .

(٢) في هذه الصيغة السماعية تخفف ياء النسب بحذف الياء المتحركة ، والتعويض عنها بألف قبل لام الكلمة .

(٣) أي من أراد حذف الياء المتحركة من ياءي النسب غير الكلمة بأن يقلب كسرة التاء فتحة لتصير تَهامي .

(٤) تَقِيّة أصلها وَقِيّة لأن الفعل وقى ، وكذلك تُكأة أصلها وُكأة لأن الفعل وَكَأَ ومنه توكّأ .

وقد قالوا في النسب إلى البَصْرَة : بِصْرِيّ ، فالكسر من أجل الياء ، والوجهُ : بَصْرِيّ . ولو سَميتَ شيئاً البَصْرَةَ فنسبتَ إليه لم تقل إلا : بَصْرِيّ ، وهو أجود القولين في النسب قبل التسمية .

وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدّهر : دُهْرِي ، ليفصلوا بينه وبين من يرجو الدهرَ ، ويخافه ، والقياس : دَهرِيّ في جميعها. فكلّ ما كان على نحوٍ مما ذكرتُ لك فالتسمية تردّه إلى القياس .

★ ★ ★

هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف ورابعه ألفٌ مقصورة

أما ما كانت ألفُه أصلاً ، أو مُلْحقةً بالأصل، منصرفةً في النكرة ، فإن الوجهَ والحدّ إثباتُ الألف، وقلْبُها واواً ، للتحرك الذي يلزمُها ، وذلك قولك في النسب إلى مَلْهًى : مَلْهَوِيّ ، وإلى مِعْزًى : مِعْزَوِيّ ، وإلى أرْطى : أرْطَوِيّ [٢] .

فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أجودُها ، وأحقّها بالاختيار ، وأكثَرُهـا ، وأصحّهـا ، وأشْكَلُها لمنهاج القياسِ حذفُ الألف . فتقول في النسب إلى حُبْلَى :

---

(١) من الصيغ غير القياسية أيضاً في النسب : مَرْوَزِيّ في النسب إلى (مَرْو) ، وحَلُولِيّ في النسب إلى مدينة جَلُولاء ، ورازي إلى الري، وصنعاني إلى صنعاء .

(٢) الألف في ملهى أصلية لأنها اسم مكان من لها يلهو ، والألف في معزى للإلحاق لأنها تلحقه بصيغة دِرْهَم ، وهي تنون إذا شبهت بِمِفْعَل ، وتمنع من الصرف إذا حُملت على فِعْلَى . والأرطى شجر من شجر الرمل والألف فيه للإلحاق غالباً .

حُبْلِيّ ، وإلى دُنْيا : دُنْيِيّ ، وكذلك بُشْرَى ، وسُكْرى ، ودِفْلى [١] ، وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تُلحِقَ واواً زائدةً ، لأنك إذا فعلت ذلك فإنما تُخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له . وذلك قولك : دُنْياوِيّ ، ودِفْلاوِيّ [٢] ، حتى يصير بمنزلة حمراوِيّ ، وصحراوِيّ . فهذا مذهبٌ وليس على الحدّ ، ولكنك وَكّدْتَه لتحقق منهاجَ التأنيث.

والقولُ الثالث : أن تقلبَ الألف واواً ؛ لأن الألف رابعة ، فقد صارت في الوزن بمنزلة ما الألفُ من أصله . تقول : حُبْلَوِيّ ، ودِفْلَوِيّ . فمن قال هذا فشبّهه بمَلْهىً ومِعْزًى أجاز في النسب إلى ما الألفُ فيه أصليةٌ الحذفَ يُشبهها بألف التأنيث ، كما شبه الألف به . تقول : مَلْهِيّ ، ومَعْزِيّ في النسب إلى مَلْهىً ، ومَعْزًى . وهو أردأ الأقاويل ؛ لأن الفصل ها هنا لازم ؛ إذ كان أحد الألفين أصلاً ، والآخر زائداً [٢] .

* * *

فإن كانت الألف خامسة مقصورة فليس فيها إلا الحذفَ منصرفةً كانت أو غيرَ منصرفة . وذلك نحو مُرَامىً ، وحُبَارَى ، وشُكَاعَى [٣] ، تقول : مُرَامِيّ ، وحُبَارِيّ . وذلك لأنها كانت

---

(١) الدفلى : شجر مُرّ ، فإن كانت الألف فيه للإلحاق بدرهم كان مصروفاً ، وإن كانت الألف للتأنيث لم يصرف .

(٢) الخلاصة أن الألف إن كانت رابعة بشرط أن يكون ثاني الاسم متحركاً ، جاز فيها الحذف ، وقلبها واواً سواء أكانت منقلبة عن أصل أم زائدة للإلحاق ، أم للتأنيث ، وإذا قلبت واواً جاز زيادة ألف قبلها.

(٣) الحبارى طائر يشبه الأوزة ، والشكاعى نبت دقيق العيدان صغير له زهرة حمــراء .

تُحذَف رابعة إذا كانت للتأنيث ، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصليّة ، فلما زاد العددُ لم يكن إلا الحذفُ ، وكلما ازدادَ كثرةً كان الحذفُ أحرى.

وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثةٌ منها متحركةٌ لم يكن إلا الحذفُ ، ولم تكن الألفُ إلا للتأنيث ، وذلك نحو : جَمَزَى [١] ، لا يكون فيها مثلُ لغةِ من قال : حُبْلَوِيّ ؛ لأن الحركة أخرجتْه عن ذلك ، كما أخرجتْ قَدَمَا عن أن تنصرف اسمَ امرأة كما تنصرف هنْد ودعْد ، لأنها زادت عليها حركة[٢] .

فإن كان الاسم ممدوداً لم يحذف منه شيءٌ ، وانقلبت المَدّةُ واواً لأنها حرفٌ حَيّ فلا يحذفُ ، ولأنها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأصْل ، وذلك قولك في حَمراء : حمراوِيّ ، وفي خُنْفَساء : خُنْفَساوِيّ [٣] .

فإن كان مُنصرفاً وحروفُه أصلٌ فالوجه إقرارُ الهمزة ، وذلك في النسب إلى قُرَّاءٍ : قُرَّائِيّ ، فالهمزة أصل ، وفي رداءٍ : رِدائِيّ. فالهمزة منقلبة ، وحالُها كحال تلك .

(١) الجمزى : الجري السريع .

(٢) حركة الحرف الثاني إذن هي علة حذف الألف الرابعة عند النسب ، كما أن حركة الحرف الثاني من العلم الثلاثي المؤنث تمنعه من الصرف (مثل مَلَك) على عكس الساكن الوسط مثل (هِنْد) .

(٣) الخلاصة أن همزة الممدود يجري عليها في النسب ما يجري عليها في التثنية :

ا – يجب في الرأي الأغلب بقاؤها إن كانت أصلية . (قراء قرائي) .

ب – يجب قلبها واواً إن كانت للتأنيث . (حمراء – حمراوي) .

ج – يجوز بقاؤها ، وقلبها واواً ، إن كانت منقلبة عن أصل ، أو كانت زائدة للإلحاق (كساء : كسائي وكساوي – كساء أصلها كساو ، علباء : علبائي وعلباوي – الهمزة للإلحاق) .

وكذلك المُلْحِقةُ نحو عِلْباءٍ ، وحِرباءٍ ، وقد يجوز القلب في هذا المنصرف نحو : عِلباوِيّ ، وحِرْباوي . فهو في هذا الحيّز أَصْلَحُ ، لأن الهمزة زائدة .

ويجوز أيضاً في رداءٍ ، وكساءٍ ، وهو فيهما أجودُ منـه في قُرّاءٍ لأن الهمزة في رداءٍ ، وكساءٍ منقلبة وهو فيه أبعد أن نقول قُـرّاوِيّ .

هذا باب النسب إلى الجماعة

اعلم أنك إذا نسبتَ إلى جماعةٍ فإنما تُوقع النسبَ على واحدها. وذلك قولك في رجل يُنسب إلى الفرائض : فَرَضِيّ ؛ لأنك رددته إلى فريضة ، فصار كقولك في النسب إلى حنيفة : حنفي . فهذا هو البابُ في النسب إليها .

والنسبُ إلى مساجد : مَسْجِديّ ، وإلى أَكْلُب : كَلْبيّ. وإنما فُعِل ذلك ليُفْصَلَ بينها وهي جَمْعٌ وبينها إذا كانت اسماً لشيءٍ واحد ؛ لأنها إذا سُمّيَ واحدٌ بشيء منها كان النسبُ على اللفظ ؛ لأنه قد صارَ واحداً . وذلك قولك في رجل من بني كلاب : كِـلابيّ .

فإن نسبته إلى الضِّباب قلت : ضِبابِيّ .

وتقول : رجل مَعَافِرِيّ (ومَعَافِرُ بن مرّ أخو تميم) .

وتقـول : في النسب إلى أكْلُب من خَثْعَم : أَكْلُبِيّ ، وكذلك هذا أجمعُ .

ونظير ذلك قولك في النسَب إلى المدائن : مدائنيّ ؛ لأنها اسم لبلد واحـد .

وتقول في رجل من أبناء سعد : أبناويّ ؛ لأنه قد صار اسماً لهم ، ولو قلت أبنائِيّ كان جيداً ، كما تقول : كسائي وكساوِي .

فإن نسبتَ إليه وأنت تقدّر أن كل واحد منهم ابنٌ على حِياله ، ثم تجمعهم قلت : ابنيّ وبنَوي . أيّ ذلك قلته فصوابٌ لأنه النسب إلى (ابن)[1] .

هذا باب النسب إلى كل اسم على حرفين

اعلم أنه ما كان من الأسماء على حرفين فإن رُدّ الحرفُ الثالث إليه في الجمع بالتاء ، أو التثنية ، فالنسبة تَردّه . لا يكون إلا ذلك. وذلك قولك في النسب إلى أخت : أَخَويّ ؛ لقولك أَخَوات ، وإلى سَنة ، سَنَويّ فيمن قال : سنوات . ومن قال : سانهت ، وسُنَيْهَة في التحقير قال : سَنَهي .

---

(١) مذهب البصريين كما يمثله المبرد هنا هو النسب إلى المفرد لا إلى جمع التكسير حين يبقى الجمع على دلالة الجمعية ، وعلى هذا فإن النسب إلى مدارس هو مدرسي ، وإلى ميادين وحقول : ميداني وحقلي .. وهكذا .
أما إذا أطلقت صيغة جمع التكسير على مفرد مثل الجزائر (القطر العربي) والأهرام والأخبار (صحيفتان مصريتان) فإن النسب يتم على صيغة الجمع أيضاً، فنقول : جزائري – أهرامي – أخباري .
أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير سواء بقي على دلالته الجمعية أم أطلق على مفرد ، وهم يعتمدون في ذلك على شواهد كثيرة ، وقد ارتضى مجمع اللغة العربية في القاهرة رأي الكوفيين ورأى أن النسب إلى الجمع قد يكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير من النسب إلى المفرد ، ولذلك يفضل المجمع أن تنسب إلى : الملوك ، والدول ، والكتاب ، فنقول : ملوكي ، ودُوَلي، وكُتّابي، حتى لا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى المفرد إذا قلنا: مَلَكِيّ، دَوْلي، كاتِبيّ. (لعلك تلاحظ أن بعض الدول العربية يستخدم كلمة دَوْلي على رأي البصرة وبعضها الآخر يستخدم كلمة دُوَلي على رأي الكوفة).

وفي النسب إلى أب ، وأخ : أبوي وأخويّ ؛ لقولك : أبَوان وأخَوان ، وكذلك هذا الجمع لا يكون غيرَ ما ذكرت لك[1] .

وإن لم تَرُدَّ الحرفَ الثالثَ في تثنيةٍ ولا جمعٍ بالتاءِ فأنت في النسب مُخيَّرٌ ؛ إن شئتَ رَدَدْتَه ، وإنْ شئت لم تَرْدُدْه . وذلك قولك في النسب إلى دَمٍ : دَمِيّ ودَمَوِيّ ، وفي النسب إلى يَدٍ : يَدِيّ ويَدَوِيّ في قول سيبويه .

فأما الأخفش فيقول : يَدِيّ ويَدْيِيّ ، ويقول أصل (يَدٍ) فَعْل ، فإن رَدَدْتَ ما ذهب رجعت بالحرف إلى أصله . فهذا قوله في كل هذا .

وسيبويه وأصحابُه يقولون : رددنا إلى حرف قد لزمه الإعراب لِجَهْدِ الاسم ، فلا يُحذف ما كان يلزمه قبل الرد[2] .

(١) أخت كلمة حذفت لامها التي أصلها واو بدلالة جمعها على أخوات ، أما هذه التاء فهي عندهم للإلحاق وهي بدل من الواو المحذوفة ، تلحق هذه الكلمة بوزن قُفْل ، وعلى ذلك يرى المبرد وجمهور البصريين أن يكون النسب إلى الأصل فيقول : أَخَوِيّ.على أن نحويين آخرين ومنهم بصريون أيضاً رأوا أن ذلك يؤدي إلى اللبس إذ كيف نفرق بين النسب إلى أخ وأخت ولذلك يرون النسب إلى كلمة أخت كما هي فيقولون أختي ، وهو رأي جدير بالاتباع .

أما كلمة سنة فأصلها سنهٌ أو سنوٌ حذفت لامها (الهاء أو الواو) وعوض عنها تاء التأنيث ، فيكون النسب برد اللام المحذوفة فنقول سنهي أو سنوى لأنها ترد في جمع التكسير حين نقول سنهات أو سنوات .

(٢) كلمة (دم) أصلها دَمْوٌ بسكون الميم على الأصح وكما سترى من الخلاف الذي يعرضه المبرد . حذفت اللام التي هي الواو ولم يعوض عنها بشيء ، وتحركت الميم الساكنة ، وهذه اللام المحذوفة لا ترد في التثنية ، ولذلك يجوز ردها في النسب وعدمه، فنقول دَمِيّ ودموي .

أما كلمة (يد) فأصلها يَدْيٌ بسكون الدال ، حذفت اللام التي هي الياء ولم يعوض عنها بشيء ، ولا ترد في التثنية (إذ تقول يدان لا يديان) ، ولذلك يجوز ردها وعدمه —

وسيبويه يزعم أن (دما) (فَعْل) في الاصل ، وهذا خطأ ؛ لأنك تقول : دَمِيَ يَدْمَى فهو دَم . فمصدر هـذا لا يكون إلا (فَعَل) ؛ كما تقول : فَرِقَ يَفْرَقَ ، والمصدر الفَرَق ، والاسم فَرِقٌ ، وكذلك الحَذَر ، والبَطَر ، وجميع هذا الباب .

ومن الدليل على أنه (فَعَلٌ) أن الشاعر لما اضطُرّ جاءَ به على (فَعَل) ، قـال [1] :

جرى الدّمَيَانِ بالخبر اليقين

فأما (يَدٌ) فَفَعْل ساكنة لا اختلافَ في ذلك ؛ لأن جمعها أَيْد ، و (أفْعُل) إنما هو جمعُ (فَعْل) ، نحو : أكْلُب ، وأفْلُس ، وأفْرُخ .

و (غدٌ) فَعْلٌ ، لأن أصلها غَدْوٌ .

وحقّ هذه الأسماءِ المحذوفةِ أن يُحْكَم عليها بسكون الأوسط إلا أن تَثْبُتَ الحركةُ ؛ لأن الحَرَكةَ زيادةٌ ؛ فلا تثبت إلا بحجّة ؛ ألا ترى أن الشاعر لما اضطُرّ إلى الردّ ردّ على الإسكان ، فقال :

= عند النسب فنقول : يَدِيّ أو يدوي بعد قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبها واواً حسب قواعد النسب السالفة .

ومن الكلمات المشهورة كلمة شَفَةٌ أصلها شَفْهٌ بسكون الفاء وبعدها هاء بدلالة جمعها على شفاه ، حذفت اللام التي هي الهاء وعوض عنها تاء التأنيث ، وهي لا ترد في المثنى (لا نقول شفهان) ، ولذلك يجوز ردها وعدمـه في النسب فنقول : شَفِيّ وشفهي .

أما من يرى أن اللام المحذوفة هي الواو – أي أن أصلها شَفْوٌ فإنه يقول في النسب : شفي أو شفوي .

(١) عجز بيت صدره : فلو أنا على حجر ذُبحنا ، وقوله بالخبر اليقين ما تؤمن به العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج ، أي أن دم هذا يجـري في اتجاه ودم ذاك يجري في اتجاه آخر فتعرف حالهما من البغض .

إن معَ اليوم ِ أخاه غَدْوا

وقـــال الشاعر :

وما الناس إلا كالديارِ وأهلُها بها يومَ حلّوها وغَدْواً بَلاقِـــعُ

وإنما كانت الإضافة رادةً ما رجع في التثنية والجمع بالتاء وما لم تردَّه تثنية ولا جمعٌ ؛ لأن الإضافة أردّ ؛ وذلك أنها مُغَيِّرةٌ أواخرَ الأسماءِ لا محالةَ ؛ لأن الإعراب عليها يقع ، ولأنه يلزمها الحذفُ من قولك : أُسَيْدِيّ ، وأُمَوِيّ ، وحَنَفِيّ ، ونحو ذلك .

والتغيير في مثل بِصْرِيّ وما ذكرنا يَدُلّ على مـــا بَعْدَه ؛ فلذلك كنت راداً في الإضافة ما يرجـــع في تثنية أو جَمْع بالتاء لا محالةَ ، ومخيَّراً فيما لم يرجع في تثنية ولا جمع .

* * *

واعلم أن كلّ ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفاً مزيداً تجعل عدّته ثلاثة فلا بدّ من الردّ ؛ لأنك لمّا حذفتَ مـــا ليس منه لزمك أن تردّ ما هو منه ؛ إذ كنت قد تَرد فيما لا تحذف منه شيئاً ؛ لأنه له في الحقيقة . وذلك قولك في النسب إلى ابن : ابنِيّ إذا اتبعتَ اللفظ ، فإن حذفت ألفَ الوصلِ رددتَ موضع الـــلام فقلت : بَنَوِيّ (١) .

ولا تقول في أخت إلا أَخَوِيّ ، لأن التاء تحذف كما تحذف الهـــاء في النسب ؛ لأنها تلك في الحقيقة . وذلك قولك في طلحة :

---

(١) ابن أصلها بنو حذفت الواو الّتي هي لام الكلمة وعوض عنها ألف الوصل ، فتنسب إليها على اللفظ فتقول : ابني ، أو ترد اللام المحذوفة فتقول : بَنَوِيّ.

طلحيّ ، وفي عَمْرَة . عَمْرِي ، فإذا حذفتَ التاءَ من أخت لم تقل إلا أَخوي ، وكذلك بنت : بَنَوِيّ ؛ لأن التاء تذهب [1] .

ومن قال : ابنة ، قال : ابنيّ على قولك : ابنيّ في ابن . ومن قال في ابن : بَنَوِي قال في مؤنثه : بَنَوِيّ .

وذلك أن النسب إلى كل مؤنث كالنسب إلى مُذَكّرِه . تقول في النسب إلى ضارب : ضاربيّ ، وكذلك هو إلى ضاربة .

★ ★ ★

هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الفاء

وذلك قولك : عِدَة ، وزِنَة ؛ لأن الأصل كان وِعْدة ووِزْنة ؛ لأنه من وعدت ، ووزنت ، وكذلك رِثَة من قولك : ورثته رِثة ، وجِدَة [2] .

وكل مصدر على (فِعْلة) مما فاؤه واو فهذه سبيله ، وقد مضى القول في حذف هذه الواو في موضعه .

فإذا نسبتَ إلى شيءٍ منه لم تُغَيِّره ؛ لبعده من ياء النسب . تقول : عِديّ ، وزِنِيّ .

فإن نسبت إلى شِيَةٍ فلا بدّ من الردّ ؛ لأنه على حرفين أحدُهما حرفُ لين ، ولا تكونُ الأسماءُ على ذلك . فإنما صلَح قبل النسب

---

(٢) كان يونس بن حبيب يفضل النسب إلى أخت وبنت على اللفظ فيقول: أختي ، وبنتي ، منعاً للبس ، وهو رأي جدير بالاتباع .

(١) الجدَة بمعنى الغنى ، من الفعل وجد ، والقاعدة أن الاسم الذي حذفت فاؤه لا ترد عند النسب إذا كانت لامه صحيحة .

من أجل هاءِ التأنيث . فإذا نسبتَ إليه حذفت الهاءَ . وكان سيبويه يقول في النسب إليه : وِشَوِيّ على أصله [1] ؛ لأنه إذا ردّ لم يغيّر الحرف عن حركته . هذا مذهبه ، ومذهب الخليل على ما تقدم من قولنا حيث ذكرنا (يدا) وقوله فيها : يَدَوِيّ فيمن ردّ ، وغدويّ فيمن ردّ .

وكان أبو الحسن الأخفش يقول في النسب إليها : وِشْيِيّ ،لأنه يقول : إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله ، وثبتت الياءُ لسكون ما قبْلها ، كما تقول في النسب إلى ظَبْي : ظبييّ ، وقد مضى ذكر القولين في موضعه .

* * *

واعلم أنه من ردّ في الاسم من ذوات الحرفين الذي لا يرجع منه في تثنية ولا جمْع بالتاء نحو : دَمَوِي ، ويَدَوِيّ فإنه لا يرد في عِدَة ، لأن الذاهب منه ليس مما تَغيره الإضافة .

وكذلك ما ذهب منه موضعُ العين فغير مردود ، نحو : (مُذْ) لو سميت بها رجلا لم تقل : مُنْذِي ولكن مُذِيّ فاعلم .

فقد شرحتُ لك أن ياء الإضافة لا يُرَدّ لها ما كان على حرفين إلا موضع اللام ، لأنها لا تُغَيِّر غيرُ اللام . تقول : هذا زيدٌ فاعلم إذا نسبت إليه قلت : زَيْدِيّ ، فكسرت الدال من أجل الياء ، ولم

---

(١) أما إذا حذفت الفاء وكانت اللام حرف علة وجب رد الفاء . كلدة شية من الفعل وشي وأصلها وِشْيٌ ، حذفت الواو وعوض عنها تاء التأنيث . عند النسب تحذف تاء التأنيث وترد الفاء ، وتفتح الشين فتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم تنقلب واواً عند النسب لأنها ثالثة ، فتصير : وِشَوِيّ .

تقرّها على الإعراب ؛ لأن الإعراب في الياء ، ولا يكون في اسم إعرابان .

فأما قوله (١) :

هما نَفَثَا فِيَّ فِيَّ من فَمَوَيْهِما
على النابِحِ العاوي أشَدَّ رِجَامِ

فإنما (فَمٌ) أصله : فَوْه ؛ لأنه من تفوّهت بكذا ، وجَمْعه أفواه على الأصل ، فإذا قلت : هذا فو زيد ، فقد حذفت موضع اللام ، ولولا الإضافة (٢) لم يصلح اسم على حرفين أحدُهما حرفُ لين . ولكن تثبت في الإضافة ؛ لأنها تمنعه التنوين .

وكذلك قولك : هذا ذو مال ، فأنت تقول : رأيت فا زيدٍ ، ومررت بفي زيد ، فإن أفردت لم يصلُح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ لأن التنوين يُذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف ، فتقول في الإفراد (فم) فاعلم ، فتُبدل الميمُ من الواو ، لأنهما من مخرج واحد . وإنما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ، لأن الواو من الشفة ثم تَهْوِي إلى الفم لما فيها من المد واللين ، حتى تنقطع عند مخرج الألف . والميم تَهْوِي في الفم حتى تتصل بالخياشيم ، لما فيها من الغنة ، والباء لازمة لموضعها (٣) .

---

(١) البيت للفرزدق من قصيدة قالها في آخر عمره تائباً إلى الله عز وجل مما فرط منه من مهاجاة الناس . نفثا : أي أبليس وابنه ألقيا على لساني . والنابح هنا من تعرض لهجوه من الشعراء ، والرجام مصدر من الفعل راجمه أي رماه بالحجارة .

(٢) الإضافة هنا هي الإضافة المعروفة وليست بمعنى النسب .

(٣) هذا تعليل صوتي لإبدال الواو من كلمة (فو – أصلها فَوْه) ميماً ، لأن الواو والميم صوتان شفويان أي مخرجهما من الشفة، فإن قلت لمَ لَمْ تبدل باء وهي أيضاً صوت شفوي قال إن الميم أقرب إلى الواو لأن الواو صوت مدولين أي حركة طويلة

فأما قوله : (فَمَوَيْهما) فإنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها للّين وأن الهاء خفية .

فمن قال (فمان) قال في النسب : فَمِيّ ، وفَمَوِيّ .

ومن قال (فموان) لم يجز في النسب إلا فَمَوِين .

هذا باب النسبة إلى التثنية والجمع

اعلم أنك إذا نسبتَ إلى مثنى حذفت منه الألف والنون ، وحذفُهما لأمرين :

أحدهما أنهما زِيدا معاً . والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياءُها فيه ؛ لأنه يجتمع في الاسم رفعان أو نصبان ، أو خفضان (١) .

فإن أضفت إلى جمع مذكر فهو كذلك . تقول في النسب إلى مُسلمِينَ أو مُسلمِيْنِ : مُسْلِمِيّ ، وإلى رَجُلَيْنِ : رَجُلِيّ ؛

= long vowel وهي عنده تهوي إلى الفم ، والمعنى أن الهواء عند نطق صوت اللين لا يتوقف في الفم . والميم قريبة منها عنده لأنها تتصل بالخياشيم بمعنى أنها أنفية وهي صوت صامت مجهور يتكون بأن يمر الهواء بالحنجرة ثم يحصل حبس الهواء بانطباق الشفتين انطباقاً تاماً ، وينخفض الحنك اللين ، فلا يسمح للهواء بالخروج عن طريق الفم ويتمكن الهواء من النفاذ عن طريق الأنف . ولذلك قال المبرد إنها تهوي في الفم حتى تتصل بالخياشيم لما فيها من الغنة .

(١) هذا تعليل لحذف الألف والنون عند النسب ، لأن الألف والياء علامات الإعراب في المثنى ، وكذلك الواو والياء في جمع المذكر السالم ، وياء النسب المشددة هي الحرف الذي تظهر عليه علامات الإعراب ، ولذلك لا يصح أن يقال : جاء الزيدانيُّ ورأيت الزَّيْدَينِيَّ ، حتى لا يجتمع إعرابان في الكلمة : الألف والضمة في الرفع ، والياء والفتحة في النصب .

كما يُنْسب إلى الواحد ، وكما ذكرت لك قبل الجماعة ؛ لتفصل بينها وبين الواحد المسمى بجماعة .

وتقول في النسب إلى مسلمات : مُسْلِميّ ، فتحذف الألف والتاء ؛ كما حذفت الألف والنون ، والواو والنون ؛ وكما تحذف هاء التأنيث إذا قلت في طَلْحة : طَلْحِي .

هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء

وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوّاب ، ولصاحب العِطْر : عَطّار ، ولصاحب البَزّ : بَزّاز . وإنما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك: هذا رجل ضَرَّاب ، ورجل قَتَّال، أي يكثر هذا منه ، وكذلك خيّاط ، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه فِعْل نحو : بزّاز وعطّار[1] .

فإن كان ذا شيء ، أي صاحب شيء بُنِيَ على (فاعِل) كما بُنِي الأول على (فَعَّال) ، فقلت : رجل فارس أي صاحب فَرَس ، ورجل دارع ، ونابِل ، وناشب ، أي هذه آلته . قال الشاعر[2] :

وغَرَرْتَني ، وزعمتَ أنك لابِنٌ بالصيف تَامِرْ

(١) صيغة (فَعَّال) تستخدم للمبالغة كما تعلم أي للدلالة على كثرة وقوع الفعل ، وهي تستخدم في النسب للدلالة على الحِرَف على الأغلب مثل : نجار – حدّاد – لبّان – نحّاس ... الخ

(٢) البيت للحطيئة في هجاءالزبرقان بن بدر وكان ضمن للحطيئة أن يحسن جواره ، لكن امرأة الزبرقان لم تكرم الشاعر في غياب زوجها.. والمعنى أنك وعدتني بأن تقدم لي ما أحتاجه من التمر واللبن وأن عندك منهما ما فيه كفايتي ، فلم أجد ذلك كما زعمت .

فأما قوله [1] :

وليس بذي رُمْحٍ فيطعنني به ... وليس بذي سيف وليس بنبّالِ

فإنه كان حقه أن يقول : وليس بنابل ، ولكنه كثّر ذلك منه ومعه.

واعلم أن قولهم : (عيشةٍ راضية) . ورجل طاعِمٌ كاسٍ ، إنما هو على ذا . معناه : عيشةٌ فيها رِضاً ، ورجل له طعام وكسوة . وكذلك هَمّ ناصِب . إنما هو : فيه نَصَب .

وكذلك كل مؤنث نُعِت بغير هاءٍ ، نحو : طامِث ، وحائض ، ومُتْئِم ، وطالِق [2] .

فما كان من هذا مبنياً على فِعْل فهو قولك : ضربتْ فهي ضاربة ، وجلستْ فهي جالسة . قال الله عز وجل : (يَوْمَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كلّ مُرْضِعَةٍ عمّا أرْضَعَتْ) [3] لأنه جاء مَبْنياً على (أرضعت) .

وما كان على غير فِعْل فعلى معنى النسب الذي ذكرت لك . وذلك أنك تريد : لها حيض ، ومعها طلاق . وتأويله : هي ذات كــذا .

فأما قول بعض النحويين : إنما تُنزع الهاءُ من كل مؤنث لا يكون

---

(١) البيت لامرىء القيس ، والشاهد فيه استخدامه صيغة فَعَّال (نَبَّال) للدلالة على صاحب النبل ، والمألوف في العربية صيغة (فاعل) نابل . ولكن المبرد يفسر ذلك بالدلالة على المبالغة أيضاً بقوله : ولكنه كثّر ذلك منه ومعه .

(٢) الطامث : الحائض أول ما تحيض ، وأتأمت الحامل : ولدت أكثر من واحد في بطن واحد فهي متئم .

(٣) الحج ٢ .

له مذكر ، فيحتاج إلى الفصل فليس بشيء [1] ، لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقر ، وناقة ضامِر ، وبَكْر [2] ضامر .

وكذلك امرأة قَتُول ، وامرأة مِعطار فهذا على ما وصفت لك فأما قولهم : بعير عاضِهٌ [3] ، وبعير حامِضٌ . فهو على هذا إنما معناه : انه معتاد لأكلِ الحِمْض ولأكل العِضاه . فوقع النسب على معنى قولك : هو كذا ، فهذا بابه .

---

(۱) سنفصل الحديث في هذا عند عرضنا لموضوع المذكر والمؤنث في كتاب شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري .

(۲) البكْر : الفَتِيّ من الإبل ، والأنثى: بَكْرة ، وفي المثل : جاءوا على بكرة أبيهم أي جاءوا جميعاً .

(۳) العضاه من الشجر : كل شجر له شوك .

الفصل الثاني

الكوفة

لا تُذكر البصرة إلا وتذكر معها الكوفة ، فقد كان لهما فضل تأسيس النحو وتطويره ، بل لعل ازدهاره في مراحله الأولى يرجع إلى ما كان بين المدرستين من تنافس شديد ارتفع إلى درجة الخلاف حول كثير من ظواهر العربية .

والبصرة – كما قلنا – هي التي سبقت إلى وضع النحو ، لكن الكوفة ما لبثت أن دخلت ميدانه ، على أن هناك حقيقة معروفة هي أن الكوفة تعلمت النحو من البصرة ، ثم بدأت تتخذ لنفسها منهجاً خاصاً فيه حتى تشكلت لها مدرسة متميزة ، وحتى لا تكاد تجد مسألة من مسائل النحو إلا وفيها مذهبان ؛ بصري وكوفي ، بل لعلك تستطيع معرفة رأي إحداهما إذا وقفت على رأي الأخرى وحدها .

كانت الكوفة مهجر كثير من الصحابة ، وازدهر فيها الفقه ، وكثرت رواية الأشعار والأخبار ، على أن أهم ما يميزها أنها كانت أكبر مدرسة لقراءة القرآن ، ومنها خرج ثلاثة من القراء السبعة وهم عاصم وحمزة والكسائي ، والقراءات علم يعتمد على الرواية ، ويعتمد على التلقي والعرض

فلا يُسمح لأحد أن يقرأ القرآن أو يُقرئه إلا بعد أن يتلقاه عن شيخ ثم يعرضه عليه حتى يجيزه ، لأن القراءة علم بأداء القرآن أداء معينا ، وهو لا يقوم على منطق أو اجتهاد أو تأويل ، ولكنه يتوقف أولاً وآخرا على الرواية ، و « التلقي والعرض » هما أصح طرق النقل اللغوي . ونحسب أن « القراءات » هي التي طبعت المدرسة الكوفية بطابعها في كثير من نواحي النشاط العقلي ، وبخاصة في النحو .

من هنا نستطيع أن نفهم ما يقرره مؤرخو النحو من أن الكوفة توسعت في الرواية ، وبأنها كانت تعتمد المثال الواحد لتجعله ظاهرة عامة بحيث تستخرج منه القاعدة التي تراها صالحة للاستعمال ، في حين كانت البصرة تتشدد في التوصل إلى القاعدة من الأمثلة الكثيرة وكانت تعتبر الأمثلة المفردة شواذ من القاعدة .

على أن الخلاف بين المدرستين لم يقتصر على هذه القضية الهامة وحدها وإنما تعداها إلى تفسير الظواهر اللغوية ، ولقد رأيت أن المنهج البصري قد بسط نفوذه على النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر ، بل رأيت تعصب عدد من الدارسين المعاصرين له . غير أن الذي لا شك فيه أن النحو الكوفي لم يلق حتى الآن ما يستحقه من عناية الدارسين رغم، أن كثيراً مما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى واقع اللغة مما ذهب إليه البصريون فقد كانت السمة الغالبة على النحويين الكوفيين أنهم درسوا المادة اللغوية على أساس (وصفي) ، أي بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفي ، وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة حين « سئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربن أيُّهم يقوم ؛ لِمَ لا يقال : لأضربن أيَّهم ؟ فقال : أيٌّ هكذا خُلقت » (١)

---

(١) المزهر ٢ / ٣٧٣

و« هكذا خُلقت » هي جوهر المنهج الوصفي ، والمنهج الوصفي هو أساس الدرس النحوي .

ولنضرب مثالاً واحداً على ابتعاد الكوفيين عن التأويل العقلي ، واقترابهم من المنهج الوصفي السليم . وذلك في قضية وقوع الجملة فاعلا فقد كان البصريون قد قرروا أن الفاعل لا يكون جملة ، ولكنهم يصطدمون بنصوص عربية لا يرقى إليها الشك تؤكد وقوع الجملة فاعلاً فيضطرون إلى تأويل النص والإسراف فيه، وذلك نحو قوله تعالى: (ثم بَدَا لهم مِنْ بعدِ ما رأوْا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه) . أين فاعل الفعل (بدا) ؟

اضطر البصريون أن يدوروا من حول النص ، فقالوا إن الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره (هو) . فعلى أي شيء يعود هذا الضمير ؟ قالوا إنه يعود على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : ثم بدا لهم بداء هو . . . ثم قالوا إن جملة (ليسجننه) جملة تفسيرية تفسر هذا الضمير المستتر العائد على البداء .

ومن الواضح أن هذا الضمير لم يظهر قط وأن هذا البداء خيال. أما الكوفيون فقد قالوا وفقاً لمذهبهم : جملة (ليسجننه) هي الفاعل .وليس من شك في أن هذا هو الصحيح ، ووقوع الجملة فاعلاً ليس أمراً غريباً في اللغات .

وكان للكوفيين مصطلحات خاصة بهم ساد بعضها النحو العربي كالنعت وعطف النسق ، وظل بعضها الآخر منسوبا إليهم ، كمصطلح (الخلاف) وهو عامل معنوي كانوا يعتبرونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبرا من مثل (زيدٌ أمامك) ، ومصطلح (الصرف) الذي جعلوه علة لنصب المضارع المسبوق بنفي بعد الواو والفاء وأو ، وتسميتهم اسم الفاعل (فعلاً دائماً) ، والضمير (مكنيا) ، ولا النافية للجنس (لاالتبرئة) .... وهكذا .

ومهما يكن من أمر فإن دراسة النحو على ما اشتهر عن البصريين وحدهم فيها شيء غير قليل من مجافاة المنهج العلمي ، بل لعل تتبع ما قدمه الكوفيون أن يعين على دحض كثير من الشُّبَه التي يثيرها بعض الدارسين على النحو العربي. ومن ثم نختار لك كتابا من أشهر كتب الكوفيين هو كتاب « معاني القرآن » للفراء .

★ ★ ★

الفراء

والفراء في الكوفة مثل سيبويه في البصرة ، كلاهما فارسي الأصل ، وكلاهما جعل لمدرسته طابعها المتميز ، وكلاهما أخذ عن الإمام المؤسس.

فالفراء هو يحيى بن زياد بن عبد الله (ت ٢٠٧ هـ) من أصل فارسي من الديلم ، ولد بالكوفة ونشأ بها ، وكان رجال الكوفة قد بدأوا يأخذون النحو على رجال البصرة ، أشهرهم أبو جعفر الرُّؤاسي ومعاذ الهراء اللذان أخذا النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمر بن العلاء ، ثم أخذ الكسائي النحو عن الرواسي وانتقل إلى البصرة يحضر حلقة الخليل بن أحمد ، ويعود ليقدم النحو بصورة جديدة ، ويناظر سيبويه المناظرة المشهورة « بالمسألة الزنبورية » ومع ذلك فقد أكب على دراسة كتاب سيبويه على يد سعيد بن سعدة الأخفش .

وكما كان سيبويه للخليل ، كان الفراء للكسائي ، تلمذ له وطور ما أخذه عنه وأنضجه حتى استوى مذهبا واضح المعالم .

ويذكر أصحاب التراجم للفراء أكثر من كتاب ، وصل إلينا منها كتاب له أهميته الكبيرة ، هو كتاب « معاني القرآن » الذي اخترنا لك منه

النص التالي . وأهمية الكتاب تكمن في أن الرجل لم يكن يقصد إلى تفسير القرآن على النحو الذي نفهمه من كلمة التفسير ، وإنما كان يهدف إلى أن يتخذ من النص القرآني نموذجاً للعربية يقيم عليه تحليله اللغوي ، وهـذا يؤكد ماذكرناه من أن النحو لم يوضع لحفظ القرآن من اللحن وإنما كان ليساعد على (فهم) القرآن . والفراء يتتبع الكتاب الكريم سورة سورة ثم يختار من كل سورة ما يراه من الآيات في حاجة إلى تفسير لغوي ، وهو في غضون ذلك يقدم النحو الكوفي في أهم مصدر من مصادره جميعاً .

وقد طبع الكتاب في مصر سنة ١٩٦٥ م وما بعدها ، بتحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، ونشرته الدار المصرية للتأليف والترجمة .

من سورة يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم

قول الله عز وجل (بما أوحينا إليك هذا القرآنَ) [1]. (هذا القرآن) منصوب بوقوع [2] الفعل عليه . كأنك قلت : بوحينا إليك هذا القرآن. ولو خفضت (هذا) و (القرآن) كان صوابا : تجعل هذا مكرورا [3]

---

(١) من الآية رقم (٢) ونصها : (نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين .)

(٢) هذا دليل على أن المدرستين كلتيهما كانتا تقران نظرية العامل منذ البداية . لكن الذي يلاحظ في عبارة الفراء هنا أنه جعل اسم الإشارة (هذا) مفعولا به للفعل (أوحينا) ، وذلك يخالف الرأي الذي اشتهر عن الكوفيين بعامة وعن الفراء بخاصة من أن المفعول به لا ينصبه الفعل وحده وإنما ينصبه الفعل والفاعل معاً .

(٣) « المكرور » يقصد به البدل ، وكان للكوفيين مصطلح خاص للبدل إذ كانوا يسمونه « الترجمة » وكانوا يسمونه أيضاً « التبيين » ، فهل كان الفراء يعني من هذا التعبير مصطلحا علميا أم لعله استعمله تعبيرا لغويا يقصد منه أن لفظه (القرآن) تأخذ حكم اسم الأشارة في الآية الكريمة ، وبخاصة أنه استعمل كلمة (مردود) بعد ذلك بمعنى (مكرور)؟ وعلى الجر يكون الإعراب :
الباء : حرف جر ، ما : حرف مصدري . أوحينا : فعل وفاعل . وما والفعل في تأويل مصدر في محل جر بالباء ، وشبه الجملة متعلق بالفعل نقص . هذا : اسم إشارة بدل من المصدر المؤول في محل جر . القرآن بدل من هذا مجرور بالكسرة الظاهرة .

على (ما) ، تقول : مررت بما عندك متاعِك ، تجعل المتاع مردوداعلى (ما) ومثله في النحل (ولا تقولوا لما تصف ألسنتُكم الكذبَ)[1] و (الكذبِ) على ذلك .

وقوله « يا أبتِ » لاتقف عليها بالهاء[2] وأنت خافض لها في الوصل لأن تلك الخفضة تدل على الإضافة إلى المتكلم .

ولو قرأ قارىء (ياأبتُ) لجاز وكان الوقف على الهاء جائزا ، ولم يقرأ به أحد نعلمه . ولو قيل (ياأبتَ) لجاز الوقوف عليها بالهاء من جهة ولم يجز من أخرى . فأما جواز الوقوف على الهاء فأن تجعل الفتحة فيها من النداء ولا تنوي أن تصلها بألف الندبة ، فكأنه كقول الشاعر[3] :

---

(١) النحل آية ١١٦ ، ونصها : (ولا تقولوا لما تَصفُ ألسنتكم الكذبَ هذا حلالٌ وهذا حرامٌ لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يُفلحون) وقد قرئت بأكثر من قراءة ، أما (الكذبَ) بالنصب فالأغلب أنه منصوب على نزع الخافض ؛ أي : لما تصف ألسنتكم من الكذب والأغلب أن اللام لام سبب أي لا تقولوا لأجل وصفكم الكذب هذا حلال وهذا حرام .
وأما (الكذبِ) بالجر التي ذكرها الفراء ففي توجيهها وجهان :
١ – أن تكونَ نعتا للمصدر المؤول من ما والفعل؛ أي: لوصف ألسنتكم الكذبِ .
٢ – أن تكون بدلا من (ما) على أنها اسم موصول ؛ أي : ولا تقولوا للذي تصفه ألسنتكم الكذبِ .

(٢) شرحنا قبل ذلك حكمَ كلمتي (أب ، أم) عند ندائهما مضافتين إلى ياءالمتكلم وذلك في باب المنادى عند سيبويه . وذكرنا أن هذه (التاء) في (أبت) إنما هي عوض عن ياء المتكلم المحذوفة ، وأنها يجوز فيها الكسر : يا أبتِ ، والفتح يا أبتَ ، والضم : يا أبتُ . ويشير الفراء هنا إلى أن التاء إن كانتَ مكسورة لا يجوز الوقف عليها هاء ، فلا نقول يا أبَهْ في يا أبَتِ ، وذلك لأن كسرة التاء دليل على حذف الياء ، فإذا وقفنا على التاء هاء ضاعت الكسرة وضاع بذلك الدليل على المحذوف .

(٣) الشاهد من بيت النابغة الذبياني :
كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب
وقد روي بضم تاء (أميمة) وفتحها ، والفراء هنا يقصد رواية الفتح ؛ فكيف توجه هذه الرواية ؟ .

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ

وأمّا الوجه الذي لا يجوز الوقف على الهاء فأن تنوي : يا أبتاه ثم تحذف الهاء والألف ؛ لأنها في النية متصلة بالألف كاتصالها في الخفض بالياء من المتكلم .

وأما قوله (إني رأيت أحدَ عشرَ كوكبا) [1] فإن العرب تجعل العدد ما بين أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ منصوبا [2] في خفضه ورفعه .

وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحدا ، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني فيخرج من معنى العدد. ولم يرفعوا آخره فيكون بمنزلة (بعلبكّ) إذا رفعوا آخرها . واستجازوا أن يضيفوا (بعل) إلى (بَكّ) لأن هذا لا يعرف فيه الانفصالُ من ذا ، والخمسة تنفرد من العشرة والعشرة من الخمسة،

= نقل أبو بكر الأنباري في كتابه (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) عن الفراء أنه قال :

« يا فاطمةُ أقبلي ، ويا فاطمةَ أقبلي . فمن قال يا فاطمةُ هو نداء مفرد مرفوع ، ومن قال يا فاطمةَ كان له مذهبان : أن تقول أردت أن أقول يافاطمَ بالترخيم فرددت التاء وقدرت فيها فتح الترخيم ، والمذهب الآخر أن يقول : أردت يا فاطمتاه ، فأسقطت الألف والهاء وتركت التاء على فتحتها . » ص ٤٣ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

والفراء يقصد هنا هذين المذهبين في توجيه رواية النصب ، فمن جعل الفتحة على تاء (أميمة) من النداء لأن الشاعر كان ينوي الترخيم (أي يا أميمَ) ثم أرجع التاء فصارت (يا أميمة) – جاز له أن يقف عليها بالهاء فيقول (يا أميمهْ)

ومن جعل الكلمة أصلها (يا أميمتاه) – ثم حذف هاء السكت ، وألف الندبة، لكنهما منويتان – فلا يجوز له الوقف عليها بالهاء . وهكذا في (يا أبتِ) بالفتح يجوز فيها الوجهان : الوقف بالهاء أو عدمه .

(١) الآية رقم ٤ ونصها : (إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين .)

(٢) يقصد مبنيا على فتح الجزءين .

فجعلوهما بإعراب واحد، لأن معناهما في الأصل هذه عشرة وخمسة[1]، فلما عُدِلا عن جهتهما أُعطيا إعرابا واحدا في الصرف [2] كما كان إعرابهما واحدا قبل أن يُصرفا.

فأما نصب «كوكب» فإنه خرج مفسِّراً[3] للنوع من كل عدد ليُعْرَفَ

(١) أنت تعلم أن الاسم المركب ثلاثة أنواع ؛ مركب إضافي ، ومركب إسنادي ، ومركب مزجي.
والحديث هنا عن المركب المزجي ، وهو الاسم الذي يتركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة . والمركب المزجي نفسه أنواع يهمنا منه نوعان :
أ – نوع امتزج فيه الشطران وصارا كلمة واحدة ، ويكون الإعراب على آخر الشطر الثاني مثل بعلبك ، فأنت تضع الضمة أو الفتحة على الكاف وليس على اللام وكل جزء من الجزئين كان له معنى قبل التركيب ، أما بعد التركيب فإن معنى كل منهما يزول زوالا كاملا ، ويصبح كل جزء بمنزلة الحرف الهجائي في الكلمة الواحدة . ولذلك يشير القراء هنا إلى أن كلمة بعلبك لما كانت قد صارت كلمة واحدة غير مقدر فيها الانفصال جازت فيها الإضافة ، فنقول : هذه بعلُ بكٍّ، زرت بعلَ بكٍّ ومررت ببعلِ بكٍّ .
ب – ونوع ثان هو ما يعرف بالمركب المزجي العددي ؛ أحد عشر إلى تسعة عشر ، فإن كل واحد منهما كان له معنى قبل التركيب ، والمعنى الجديد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الذي كان لكل منهما ، أي أنه يتكون من معناهما السابق على تقدير واو العطف بين العددين ، فلما كانا في حكم الانفصال لم تجز إضافتهما ، ووجب النظر إليهما باعتبارهما كلمة واحدة تبنى على فتح الجزئين .

(٢) (الصرف) مصطلح نحوي خاص استعمله الكوفيون، وورد منسوبا إلى الفراء على وجه الخصوص ، وهو عنده علة لنصب المفعول معه ، ولنصب المضارع بعد واو المعية وفاء السببية وأو .
لكن كلمة (الصرف) هنا لا تعني هذا الاصطلاح ، وإنما تعني معنى لغويا هو التحول ، أي تحويل الجزئين من الإفراد إلى التركيب .
وهذا يدل على أن المصطلحات اللغوية لم تكن قد استقرت بعد حتى عند المؤلف الواحد.

(٣) المفسر هو التمييز ، يسمى أحيانا المفسِّر ، والتفسير والمبيِّن ، والتبيين ، والمميِّز والتمييز .

ما أخبرت عنه . وهو في الكلام بمنزلة قولك : عندي كذا وكذا درهما، خرج الدرهم مفسرا لكذا وكذا، لأنها واقعة على كل شيء. فإذا أدخلت في أحد عشر الألف واللام أدخلتهما في أولهما ، فقلت : ما فعلت الخمسةَ عشرَ . ويجوز ما فعلتِ الخمسةَ العشرَ ، فأدخلتَ عليهما الألفُ واللامُ مرتين لتوهّمهم انفصال ذا من ذا في حال . فإن قلت: الخمسة العشرِ لم يجز لأن الأول غير الثاني (١) ؛ ألا ترى أن قولهم : ما فعلتِ الخمسةُ الأثوابِ ؟ لمن أجازه تجد الخمسةَ هي الأثوابَ ولا تجد العشرَ الخمسةَ. فلذلك لم تصلح إضافته بألف ولام . وإن شئت أدخلت الألف واللام أيضاً في الدرهم الذي يخرج مفسِّراً فتقول : ما فعلت الخمسةَ العشرَ الدرهم ؟ وإذا أضفت الخمسة العشر إلى نفسك رفعت الخمسة ، فتقول: ما فعلت خمسةُ عَشَري ؟ ورأيت خمسةَ عشَري، ومررت بخمسةِ عشري ، وإنما عرّبت الخمسة لإضافتك العشر. فلما أُضيف العشر إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها وبينهما عشر فأضيفت إلى عشر لتصير اسما ، كما صار ما بعدها بالإضافة اسما . سمعتها من أبي فَقْعَس الأسديّ وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلتْ خمسةُ عشرِك ؟ ولذلك لا يصلح للمفسِّر أن يصحبهما ؛ لأن إعرابيهما قد اختلفا . وإنما يخرج الدرهم والكوكب مفسِّراً لهما جميعاً كمايخرج الدرهم من (عشرين) مفسرا لكليها فإذا أضفت العشرين دخلتْ في الأسماء وبَطَلَ عنها التفسير . فخطأٌ أن

---

(١) حين تضيف عدداً إلى اسم معين دل العدد على المضاف إليه كما دل المضاف إليه على العدد فكأنهما اسم واحد ، فإذا قلت : خمسة رجال ،دلت (الخمسة) على الرجال ، كما دلت (الرجال) على (الخمسة) . ولذلك لا يصح أن تقول : الخمسة العشر لأن (الخمسة) لا تدل على (العشر) كما أن (العشر) لا تدل على (الخمسة) .

تقول : ما فعلتْ عشرون درهما ، أو خمسةُ عشرِك درهما [1] . ومثله أنك تقول : مررت بضاربِ زيدا . فإذا أضفت الضاربَ إلى غير زيد لم يصلح أن يقع على زيد أبدا .

ولو نويتَ بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لَجاز ، فقلتَ : ما رأيت خمسةَ عشرٍ قطُّ خيرا منها ، لأنك نويت الأسماء ولم تنوِ العدد . ولا يجوز للمفسِّر أن يدخل ها هنا كما لم يجز في الإضافة ،

---

(١) يتعرض الفراء هنا لإضافة العدد . والمعروف أن العدد تجوز إضافته إلى غير تمييزه سواء أكان العدد مفردا نحو (ثلاثة) و (عشرون) أم كان مركبا نحو (خمسة عشر) فلك أن تقول :

ثلاثةُ زيدٍ ، وثلاثتهم ، وثلاثتُكم.

وعِشرو زيد ، وعِشْروك .

وخمسة عشر زيدٍ ، وخمسة عشرك .

وفي هذه الحالة يمتنع ذكر التمييز ، فلا تقول ثلاثة زيدٍ كتبٍ مثلا ، وذلك أن العدد لا تجوز إضافته إلا بعد أن تحول من كونه عددا مبهما إلى اسم معروف جنسه ، وكلمة ثلاثة هنا معروفة للمتكلم والمخاطب معا كأن يكون المعنى : هذه كتبي الثلاثة ، وهذه ثلاثتك . أي هذه كتبك الثلاثة ، فالعدد هنا في غير حاجة إلى ما يوضح المقصود منه .

فإذا كان العدد المراد إضافته عدداً مركباً فلك فيه ثلاثة وجوه :

أ — بقاء صدر المركب وعجزه مبنيين على الفتح فنقول: هذه خمسةَ عشرَ زيدٍ . ورأيت خمسةَ عشرَ زيدٍ . ومررت بخمسةَ عشرَ زيدٍ .

ب — بقاء صدره وحده مبنياً على الفتح وجر العجز بالإضافة ، فتقول : هذه خمسةَ عشرِ زيدٍ . رأيت خمسةَ عشرِ زيدٍ ، مررت بخمسةَ عشرِ زيد .

حـ — إعراب الصدر حسب موقعه من الجملة ، ثم إضافته إلى العجز ، وإضافة العجز إلى ما بعده ،فتقول : هذه خمسةُ عشرِ زيدٍ ، ورأيت خمسةَ عشرِ زيدٍ ، ومررت بخمسةِ عشرِ زيدٍ .

أنشدني العُكْليّ أبو ثرْوان : (١)

كُلِّف من عَنائِــه وشِــقْوتِــهْ   بنت ثماني عــشرةٍ من حِجَّتِهْ

ومن القرّاء من يسكّن العين من (عشرَ) في هذا النوع كله؛ إلا (اثنا عشر) . وذلك أنهم استثقلوا كثرة الحركات ، ووجدوا الألف في (اثنا) والياء في (اثني) ساكنة فكرهوا تسكين العين وإلى جنبها ساكن ، ولا يجوز تسكين العين في مؤنث العدد لأن الشين من (عشْرة) يسكن فلا يستقيم تسكينُ العين والشين معا .

وأما قوله « رأيتُهُمْ لي ساجدين » فإن هذه النون والواو (٢) إنما تكونان في جمع ذُكران الجن والإنس وما أشبههم فيقال : الناس ساجدون والملائكة والجن ساجدون ، فإذا عدَوتَ هذا صار المؤنث والمذكر إلى التأنيث فيقال : الكِباشُ قد ذُبِّحن وذُبِّحتْ ومذبَّحات ، ولا يجوز مُذَبَّحون . وإنما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء لأنهم وُصفوا بأفاعيل الآدميين ، ألا ترى أن السجود والركوع لا يكون إلا من أفاعيل الآدميين فأخرج فعلُهم على فعال الآدميين ، ومثله (وَقَالُوا

= وهذا الوجه أباه البصريون ، وجوزه الكوفيون ، وهو الذي ذكره الفراء هنا.

(١) هذا شاهد على جواز إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه مع امتناع ذكر التمييز وموضع الشاهد : ثماني عشرة ، وهو على الوجه الذي يكون فيه الصدر حسب موقعه الإعرابي ويكون العجز مجرورا بالإضافة .

(٢) يقصد بالواو والنون علامة جمع المذكر السالم . والذي لفته في هذه الآية هو كلمة (ساجدين) وهي عائدة على الكواكب في قوله تعالى (إني رأيت أحد عشر كوكباً) .
فالمعروف أن جمع المذكر السالم لا يكون إلا جمعا لعَلَم مذكر عاقل أو لصفته والكواكب غير عاقلة ، فكيف قيل عنها (ساجدين) ولم يقل (ساجدة) ؟ الجواب عن ذلك أن غير العاقل إذا صدر منه أمر لا يصدر إلا عن العاقلين جاز جمعه جمع مذكر سالما ، والسجود لا شك من خصائص العقلاء .

بِجُلُودِهِم لِمَ شَهِدتُمْ عَلَيْنَا) [1] فكأنهم خاطبوا رجالا إذ كلّمتهم وكلموها . وكذلك (يَأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُم [2]) فما أتاك مواقِعاً لعمل الآدميين من غيرهم أجريتَه على هذا .

قوله (يا بُنَيَّ)[3] و (يابُني) لغتان ، كقولك : يا أبتَ ويا أبتِ لأن من نصب أراد الندبة ؛ يا أبتاه فحذفها .

وإذا تُركت الهمزة من (الرُّؤْيا) [3] قالوا : الرُّويَا طلباً للهمزة . وإذا كان من شأنهم تحويل الهمزة قالوا : لاتقصص رُيَّاك [4] في الكلام فأما في القرآن فلا يجوز لمخالفة الكتاب [5] . أنشدني أبو

---

(١) فصلت الآية ٢١ ، والشاهد في الآية أن الجلود غير عاقلة ، لكنها لما اتصفت بما يخص العقلاء وهو الشهادة ، جاز أن يسند إليها ما يسند إلى جمع المذكر ، ولذلك لم يقل : لم شهدتِ ، أو لم شهدتُن ، وإنما قال : لم شهدتم ، بضمير جمع الذكور ، وهو لا يستعمل إلا للعاقل .

(٢) النمل آية ١٨ ، والشاهد فيها كالآية السابقة حيث خوطب النمل بما يخاطب به العقلاء (ادخلوا مساكنكم) .

(٣) من الآية رقم ٥ ، ونصها : (قال يا بني لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيداً إن الشيطان للإنسان عدو مبين .)

(٤) (رؤيا) يجوز فيها تخفيف الهمزة فتصير (رُويا) ، أما إذا أريد قلب الهمزة قلباً كاملا فإنها تقلب أولا واوا فتصير (رُويا) ، فتجتمع الواو والياء والأولى ساكنة فتقلب ياء وتدغم في الثانية لتصير (رُيَّا) .

(٥) من القوانين المهمة جداً في قراءة القرآن أن القراءة لا تكون بالاجتهاد وفقاً لما تراه أنت وجها من وجوه اللغة ، وذلك لأن قراءة القرآن لا تكون صحيحة إلا باعتمادها على ما نقله الأئمة الرواة الضابطون المتقنون بروايات مؤكدة منتهية إلى رسول الله (ص) . والعلماء يؤكدون أن القراءة ، تؤخذ (بالأثبت في الأثر والأصح في النقل ، وليس الأفشى في اللغة والأقيس في العربية) . ولذلك ميز الفراء هنا بين استعمال كلمة (رُيَّاكِ) في الكلام واستعمالها في القراءة .

الجراح [1] :

لَعِرض من الأعراض يُمسي حَمَامُه
ويُضحي على أفنانه الغينِ يَهْتِفُ
أحَبُّ إلى قلبي من الديك رُيَّةً
وبابٍ إذا ما مال للغَلْق يَصْرِفُ

أراد رؤية ، فلما ترك الهمز وجاءت واو ساكنة بعدها ياء تحولتا ياء مشددة ، كما يقال : لويته ليّاً وكويته كيّاً والأصل كَوْيا ولَوْيا .

وإن أشرت [2] إلى الضمة : ريّا فرفعت الراء فجائز . وتكون هذه الضمة مثل قوله : (وحِيلَ) و (سِيق) ، وزعم الكسائي أنه سمع أعرابياً يقول : « إن كُنتم للرِّيَّا تَعْبُرُون » [3] .

وقوله « وكذلك يَجتَبيكَ رَبُّك [4] » جواب لقوله (إني رأيتُ أحد عَشَرَ كوْكباً) فقيل له : وهكذا يجتبيك ربك . كذلك وهكذا سواء

(١) الشاهد في البيتين قوله (رُيَّة) بقلب همزة (رؤية) واوا ، ثم قلب الواو ياء وإدغامها في الياء الثانية لتصير (رُيَّة) .
والعرض : الوادي فيه شجر والغين جمع غيناء وهي الشجرة الخضراء : ويصرف يصوّت
وقد ورد البيتان في اللسان (عرض) بقوله (رنة) مكان (رية) ، وعليه فلا شاهد فيه .

(٢) قوله (أشرت) معناها (أشممت) . والإشمام هنا هو النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي السريع ، بغير خلط بينهما ، فينطق أولا بجزء من الضمة ، يليه جزء كبير من الكسرة ، يجلب بعده ياء وذلك جائز في كل فعل ماض ثلاثي معل العين مثل : بيع – صيم ، ويمكن تصورها على الشكل التالي Süma

(٣) يوسف ٤٣ ، والقراءة الصحيحة « إن كنتم للرؤيا تعبرون . »

(٤) من الآية رقم ٦ ونصها : (وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم وإسحق إن ربك عليم حكيم .)

في المعنى . ومثله في الكلام أن يقول الرجل : قد فعلت اليوم كذا وكذا من الخير فرأيتُ عاقبته محمودة ، فيقول له القائل : هكذا السعادةُ ، هكذا التوفيقُ ، و (كذلك) يصلح فيه . و (يجتبيك) يصطفيك .

قوله : (ونحنُ عُصْبَةٌ)[1] ، والعصبة : عشرة فما زاد .

وقوله : (اقتلوا يوسف أوِ اطرَحوهُ أرْضاً يَخلُ لكمْ وجهُ أبيكمْ [2]) جواب للأمر ولا يصلح الرفع في (يَخْلُ) لأنه لا ضميرَ فيه . ولو قلت : أعِرْني ثوبا ألبَس ، لجاز الرفع والجزم لأنك تريد : ألبسه فتكون رفعا من صلة النكرة . والجزم على أن تجعله شرطا . [3]

قوله (وألْقوهُ في غَيَابَةِ الجُبِّ)[4] واحدة. وقد قرأ أهل الحجاز (غَيابات) على الجمع .

« يَلْتقِطْهُ بَعْضُ السيَّارة » قرأ العامة بالياء لأن (بعض) ذَكَرٌ وإن أضيف إلى تأنيث . وقد قرأ الحسن — فيما ذُكر عنه — (تَلتقطه)

---

(٣) من الآية رقم ٨ ونصها : « إذ قالوا لَيوسفُ وأخوه أحب إلى أبينا منا ونحن عصبة إن أبانا لفي ضلال مبين »

(٤) من الآية رقم ٩ ونصها : « اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضاً يخل لكم وجه أبيكم وتكونوا من بعده قوما صالحين . »

(٣) الفعل (يخلو) وقع جوابا للأمر (اقتلوا) ولذلك جزم بحذف حرف العلة(يخلُ) والفراء يقول إن هذا الفعل لا يجوز فيه إلا الجزم في جواب الأمر لأنه ليس فيه ضمير يعود على اسم نكرة سابق بحيث تصلح الجملة أن تكون صفة فيرتفع الفعل وذلك مثل : أعرني ثوبا ألبس ، فالجزم على أنه جواب الأمر ، وجواب الأمر كأنه جواب لشرط مقدر ، إذ الأصل أعرني ثوبا فإن تعرني ألبس . وأما الرفع فعلى أن فيه ضميرا يعود على الثوب ، وبذلك تكون هناك جملة واقعة صفة لثوب وليست واقعة في جواب الأمر .

(٤) من الآية رقم ١٠ ، ونصها : « قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف وألقوه في غيابة الجب يلتقطه بعض السيارة إن كنتم فاعلين . »

بالتاء ، وذلك أنه ذهب إلى السيارة ،والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعلٌ له أو بعضٌ له قالوا فيه بالتأنيث والتذكير [1] . وأنشدونا : [2]

على قبضة موجـــوءةٍ ظهرُ كفـّه فلا المرء مُسْتحيٍ ولا هو طاعم

ذهب إلى الكف وألغى الظّـهر لأن الكف يُجزىء من الظهر فكأنه قال موجوءة كفـّه ، وأنشدني العُكْلِيٌّ أبو ثروان : [3]

أرى مَر السـنين أخـذن منـي كما أخـذ السّرار مـن الهلال

وقال ابن مقبل : [4]

قـد صرح السـير عن كُتْمـانَ وابتُذلتْ
وَقْعُ المحـاجن بالمهْريَّـة الذقُـنِ

(١) المعروف أن المضاف المذكر يجوز أن يستفيد التأنيث من المضاف إليه بشرط أن يكون جزءاً من المضاف إليه أو مثل جزئه، أو كلاًّ له، وبشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه وعلى ذلك يوجه الفراء قراءة « تلتقطه بعض السيارة » فكلمة (بعض) مذكر ، ولكنها استفادت التأنيث من المضاف إليه (السيارة) ولذلك أنث الفعل (تلتقطه) .

(٢) هذا البيت شاهد على استفادة المضاف التأنيث من المضاف إليه بالشروط السالفة ، فكلمة (ظهر) استفادت التأنيث من (كف) ولذلك أنث النعت السببي الذي قبله (موجوءة) ، ولم يقل (موجوء) .

(٣) (مرٌّ) مذكر ، و (السنين) مؤنث ، فاستفاد المضاف التأنيث ولذلك ، قال : أخذن مني .

وسرار الشهر : آخر ليلة منه .

(٤) موضع الشاهد . وابتذلت وقع الحاجن . فكلمة (وقع) مذكر استفادت التأنيث من (الحاجن) ولذلك أنث الفعل قبلها .

والمحاجن جمع محجن وهي عصا معقفة الرأس كالصولجان .

أراد : وابتذلت المحاجن وألغى الوقع . وأنشدني الكسائي : [1]

إذا مـــات منهـــم سيّد قام سيد فدانت له أهلُ القرى والكنائس

ومنه قول الأعشى : [2]

وتشرَقُ بالقول الذي قد أذعتَه كما شرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدم

وأنشدني يونس البصريّ : [3]

لمّا أتى خـــبرُ الزُّبَـــير تهـــدَّمت سورُ المدينة والجبالُ الخُشّـــعُ

وإنما جاز هذا كله لأن الثاني يكفي من الأول ؛ ألا ترى أنه لوقال : تلتقطه السيارة لجاز وكفى من (بعض) ولا يجوز أن يقول : قد ضربَتْني غلامُ جاريتك ؛ لأنك لو ألقيت الغلام لم تدل الجارية على معناه .

وقوله : « لا تأمنّا [4] » تشير إلى الرفعة [5] ، وإن تركتَ فصواب ، كلٌ قد قرىء به ، وقد قرأ يحيى بن وثاب (تِيمَنّا) .

---

(١) موضع الشاهد : فدانت له أهل القرى . استفاد المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ولذلك أنث الفعل .

(٢) موضع الشاهد : شرقت صدر القناة . استفاد المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ولذلك أنث الفعل .

(٣) موضع الشاهد . تهدمت سور المدينة . كالأبيات السابقة .

(٤) الآية رقم ١١ ونصها : (قالوا يا أبانا مالك لا تأمنا على يوسف وإنا له لناصحون)

(٥) يريد القراءة بالإشمام . والإشمام هنا للدلالة على حالة حرف النون قبل إدغامه إذ الأصل : لا تأمَنُنَا .

وقوله : « يَرْتَعْ وَيَلعَبْ »[1] من سكّن العين أخذه من القيد والرتْعة [2] وهو (يَفْعَلُ) حينئذ . ومن قال (يَرْتَعِ ويلعب) فهو (يفتعل) من رَعيت ، فأسقطت الياء للجزم [3] .

وقوله : « وجاءوا على قَميصِهِ بدَمٍ كذبٍ » [4] . معناه :مكذوب والعرب تقول للكذب ، مكذوب ، والضعف : مضعوف ، وليس له عَقْدُ رأي ومعقودُ رأي ، فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولا ، ويقولون هذا أمر ليس له مَعْنِيٌّ يريد معنى ، ويقولون للجَلَد : مجلود قال الشاعر : [5]

إن أخا المجلود من صبرا

وقال الآخر : [6]

حتى إذا لم يتركوا لعظامه   لحما ولا لفؤادِه معقولا

---

(١) من الآية رقم ١٢ ونصها : « أرسله معنا غدا يرتع ويلعب وإنا له لحافظون »

(٢) الرتعة : اللهو .

(٣) (يرتعْ) بالسكون مضارع (رتع) ، و (يرتعِ) بالجزم بحذف الياء مضارع (ارتعى) .

(٤) من الآية رقم ١٨ ونصها : « وجاءوا على قميصه بدم كذبٍ قال بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون » .

(٥) قدم الفراء أمثلة على استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول ، فكلمة (كَذِب) تدل على معنى (مكذوب) . وهذا شاهد على العكس ؛ أي على استعمال اسم المفعول بمعنى المصدر ، فأخو المجلود معناها : أخو الجلد .

(٦) وهذا شاهد أيضاً على استعمال اسم المفعول بمعنى المصدر فكلمة (معقولا) هنا معناها (عقلا) .

وقال أبو ثَرْوان : إن بني نُمَيْر ليس لحدّهم مكذوبة ، ومعنى قوله (بدَمٍ كذِبٍ) أنهم قالوا ليعقوب : أكله الذئب . وقد غمسوا قميصه في دم جَدْيٍ . فقال : لقد كان هذا الذئب رفيقاً بابْني ، مزّق جلده ولم يمزق ثيابه . قال : وقالوا : اللصوص قتلوه : فلِمَ تركوا قميصه . وإنما يريدون الثياب . فلذلك قيل (بدمٍ كذِبٍ) ويجوز في العربية أن تقول : جاءوا على قميصه بدمٍ كذباً ، كما تقول : جاءوا بأمر باطلٍ وباطلا ، وحقٍ وحقاً .[1]

وقوله (**فصبرٌ جميلٌ**) مثل قوله (فَصِيَامُ ثلاثةِ أيّامٍ[2]) (فإمْساكٌ بمعروف[3]) ، ولو كان : فصبراً جميلا يكون كالآمر لنفسه بالصبر لجاز ، وهي في قراءة أُبَيّ (فصبراً جميلاً) كذلك على النصب بالألف .

وقوله « **يا بُشْرَى هذا غلام** »[4] و (يا بشرايَ) بنصب الياء ، وهي لغة في بعض قيس . وهُذَيلٌ : يا بُشْرَيَّ . كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة . أنشدني القاسم بن معن[5] :

---

(١) النصب على الحال ، وأنت تعلم أن النحاة يقررون أن صاحب الحال ينبغي أن يكون معرفة ، ولا يكون نكرة إلا بمسوغ كما ذكروه، غير أن سيبويه أجاز وجود الحال من النكرة بلا مسوغ ، وهو ما يذهب إليه الفراء هنا أيضاً .

(٢) البقرة ١٩٦ ، يقصد أنه مبتدأ لخبر محذوف أي فصبر جميل لي . أو خبر لمبتدأ محذوف أي فصبري صبر جميل .

(٣) البقرة ٢٢٩ .

(٤) الآية رقم ١٩ ونصها : « وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم فأدلى دلوه قال يا بشرى هذا غلام وأسروه بضاعة والله عليم بما يعملون . »

(٥) لهجة هذيل تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم ، ثم تدغمها فيها ، وموضع الشاهد في البيت قوله : هَوَيَّ ، أصلها : هوايَ ، قلب الألف ياء ثم أدغمها في ياء المتكلم فصارت : هَوَيَّ .

تركوا هَوَيَّ وأعنَقـوا لهواهـم ففقدتهم ولكل جنب مصرعُ

وقال لي بعض بني سُلَيم : آتيك بموَليَّ فإنه أروى مني . قال : أنشدني المفضل : [1]

يُطَوِّفُ بي عِكَبٌّ في مَعَدٍّ ويطعن بالصُّمُلَّة في قَفَيَّا
فإن لم تثأرا لي من عِكَبٍّ فلا أرويتما أبداً صَدَيَّا

ومن قرأ (يا بُشْرَيْ) بالسكون فهو كقولك : (يا بُنَيّ لا تفعل بكون مفرداً في معنى الإضافة . والعرب تقول : يا نفسُ اصبري ويا نفسِ اصبري وهو يعني نفسه في الوجهين . و(يا بشرايَ) في موضع نصب : ومن قال (يا بشرَيَّ) فأضاف وغيرَّ الألف إلى الياء فإنه طلب[2] الكسرة التي تلزم ما قبل الياء من المتكلم في كل حال ؛ ألا ترى أنك تقول : هذا غلامِي فتخفض الميم في كل جهات الإعراب فحطّوها إذا أضيفت إلى المتكلم ولم يحطوها عند غير الياء في قولك : هذا غلامُك وغلامُه ؛ لأن (يابُشْرَى) من البشارة ، والإعراب يتبين عند كل مكني [3] إلا عند الياء .

---

(١) البيتان شاهدان على لهجة هذيل في قلب ألف المقصور ياء عند إضافتها إلى ياء المتكلم ثم إدغامها فيها ، وذلك في كلمتي (قَفيَّا) و (صَديَّا) والأصل : قفايَ ، وصداي .... والصملة : العصا .

(٢) يريد أنه مال إلى الكسرة ، فأتى بالياء التي هي مناسبة للكسرة .

(٣) يطلق الكوفيون على (الضمير) اصطلاح المكني أو الكناية .

الفصل الثالث

من الخلاف بين المدرستين

قرأتَ نصوصا من «الكتاب» لسيبويه ، ومن المقتضب للمبرد، ومن «معاني القرآن» للفراء ، ورأيت اختلاف هذه الكتب من حيث المنهج العام ومن حيث استعمال (المصطلح) على وجه الخصوص . ومع أن النصوص المبكرة التي بين أيدينا لا تكشف عن خلاف كبير بين البصريين والكوفيين فإن تاريخ النحو العربي كله قد تأسس بعد ذلك على الخلاف بينهم . وأغلب الظن أن صورة الخلاف كما نعرفها عن المدرستين قد شكلها نحويون متأخرون .

ولقد توفر عدد من القدماء على تتبع المسائل التي اختلف عليها البصريون والكوفيون ، وتذكر كتب التراجم عدة كتب تخصصت لهذا الخلاف ، اشتهر من بينها كتاب مهم لا يكاد يستغني عنه باحث في محاولة الوصول إلى تصور للجدل النحوي عند كلا الفريقين . وهذا الكتاب هو :

الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

وابن الأنباري هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد ، كمال الدين الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ) ، من المدرسة البغدادية،

ولكنه كان أميل إلى مدرسة البصرة ، فقد أخذ النحو عن ابن الشجريّ (ت ٥٤٢هـ) الذي تنتهي سلسلة شيوخه إلى سيبويه .

جمع ابن الأنباري أهم المسائل التي اختلفت عليها المدرستان ، فكانت عدتها مائة وإحدى وعشرين مسألة ، رتب الخلاف فيها متأثراً بمسائل الخلاف بين الفقهاء ، فذكر من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمد في النصرة على ما كان يذهب هو إليه من مذهب أهل الكوفة ، أو البصرة ، محاولاً – كما يقول – أن يكون ذلك على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف .

من هنا نراه يقدم موضوع القضية التي جرى حولها الخلاف ، ثم يقدم براهين الكوفيين ، ومن بعدها براهين البصريين ثم يقدم –في الأغلب– جواب البصريين على كلمات الكوفيين .

ولم يستطع الرجل أن يتخلص من هواه البصريّ فلم يؤيد الكوفيين إلا في مسائل سبع هي المسألة العاشرة ، والثامنة عشرة ، والسادسة والعشرون والسبعون ، والسابعة والتسعون ، والحادية والمائة ، والسادسة والمائة .

ومهما يكن من أمر فإن الذي يهمنا هو أن نتعرف على منهج الرجل في تقديم صورة للخلاف بين المدرستين ، ولذلك اخترنا لك عددا من المسائل تمثل في أغلبها خلافا في تحديد كل منهما لعامل معين ، وهذه الخلافات تكشف لك عن سيطرة (نظرية) العامل على الفكر النحوي العربي بما يعينك على فهم ردود الفعل القديمة المتمثلة عند ابن مضاء ، والحديثة المتمثلة عند عدد من اللغويين والمحدثين ، ثم ما ظهر أخيرا من قبول التحويليين لأساس النظرية . (راجع الفصول الخاصة عن النحو التحويلي في كتابنا النحو العربي والدرس والحديث) .

مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفعُ الخبرَ ، والخبر يرفعُ المبتدأ، فهما يترافعان ، وذلك نحو (زيدٌ أخوك ، وعمرٌو غلامُك .) . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفعُ بالابتداء ، وأما الخبرُ فاختلفوا فيه : فذهب قومٌ إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ،وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء[1] .

(١) هذا الخلاف ناشيء عن إيمان المدرستين بنظرية العامل في النحو ، فكل أثر إعرابي لا بد أن يكون له سبب ؛ أي عامل ، والعامل إما لفظي أو معنوي .
والجملة الاسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، والمبتدأ مرفوع والخبر مرفوع ، فما السبب في رفعهما، أي ما العامل فيهما؟ البصريون يرون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، فما هو الابتداء ؟ — إنه عامل معنوي ، هو وقوع الاسم في ابتداء الكلام على وجه الأصالة ، وهو التجرد عن العوامل اللفظية .
لكنهم اختلفوا فيما يرفع الخبر .
أ — فريق يرى أن (الابتداء) يرفع الخبر كما يرفع المبتدأ .
ب — وفريق يرى أن (الابتداء) و (المبتدأ) يرفعان الخبر معا
حـ — وفريق ثالث يرى أن (الابتداء يرفع (المبتدأ) ، والمبتدأ يرفع الخبر .
أما الكوفيون فيرون أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ؛ أي أن العامل هنا عامل لفظي .
هل كان الكوفيون ينكرون العامل المعنوي ؟ الحق أنهم لم ينكروه ، بل فسروا رفع الفعل المضارع على أساسه ، فقالوا إنه يرتفع لخلوه عن الناصب والجازم ، أي لتجرده عن العوامل اللفظية ، وهذا عامل معنوي .
وليس مهما هنا أن نبحث أي الرأيين أقرب إلى الصواب ، لكننا نسعى إلى تعرف أسلوب الخلاف بين النحاة القدماء ، وطريقتهم في الجدل والحجاج ، وهي — مهما يكن أمرها — أدت إلى إثراء الفكر النحوي عند العرب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت (زيدٌ أخوك) لا يكون أحدُهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كلٌّ واحدٍ منهما لا ينفكُّ عن الآخر ويقتضي صاحبَه اقتضاءً واحداً عَمِلَ كلٌّ واحدٍ منهما في صاحبه مثلَ ماعملَ صاحبُه فيه ، فلهذا قلنا إنهما يترافعان ، كلٌّ واحدٍ منهما يرفعُ صاحبَه

ولا يمتنعُ أن يكون كلٌّ واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى (أيًّا ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى)(١) فنصب (أيًّا ما) (بتدعوا)، وجزم(تدعوا) (بأيًّاما)، فكان كلٌّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً . وقال تعالى (أينما تكونوا يدرككُم الموتُ) (٢) فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بأينما . وقال تعالى (فأينما تُوَلُّوا فَثَمَّ وجهُ الله) (٣) إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك هاهنا .

---

(١) الإسراء ١١٠ ، وموضع الشاهد : « أياً ما تدعوا » وإعرابه : أياً : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة . (وناصبه هو الفعل تدعوا) . ما : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب
تدعوا : فعل مضارع مجزوم لوقوعه فعل الشرط ، وهو مجزوم بحذف النون ، والواو فاعل .
وأنت تعلم أن (أياً) اسم شرط جازم ، ولذلك جزم الفعل (تدعوا) ، ثم إنه واقع مفعولا به لنفس الفعل . وهذا ما يرمي إليه الكوفيون من أنه لا يمتنع أن يكون العامل مؤثرا في معموله بالتبادل .

(٢) النساء ٧٨ ، وموضع الشاهد (أينما تكونوا) ، وهو كالذي قبله : أين :ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب ، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر كان ، وما زائدة ، وتكونوا : فعل مضارع ناقص مجزوم لوقوعه فعل الشرط والواو اسمها .

(٣) البقرة ١١٥ ، والشاهد كسابقيه : (فأينما تولوا) . أين ظرف مكان في محل نصب ، وشبه الجملة متعلق بالفعل التالي ، أي أن الفعل هو الذي نصب الظرف، وتولوا مجزوم لوقوعه فعل الشرط .

قالوا : ولا يجوز أن يُقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لأنا نقول : الابتداء لا يخلو إما أن يكونَ شيئاً من كلام العرب عند إظهارهِ أو غيرَ شيءٍ ؛ فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروفَ المعاني ، فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسمٌ يرفعُه ، وكذلك ما قبلَه إلى ما لاغاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغي أن يُقال (زيدٌ قائماً) كما يقال (حضر زيدٌ قائماً) ، وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماءَ على هذا الحدّ . وإن كان غيرَ شيء فالاسمُ لا يرفعه إلا رافعٌ موجودٌ غيرُ معدوم ، ومتى كان غيرَ هذه الأقسامِ الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقالَ إنا نعني بالابتداءِ التعرِّيَ من العوامل اللفظية فهو إذن عبارةٌ عن عدمِ العوامل ، وعدمُ العوامل لا يكون عاملا والذي يَدُلّ على أن الابتداءَ لا يوجبُ الرفعَ أنّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكَّنات والحروف ، ولو كان ذلك موجِباللرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجِب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون مُوجِباً للرفع ؛

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداءُ وإن كان الابتداءُ هو التعرِّيَ من العوامل اللفظية لأن العواملَ في هذه الصناعةِ ليستْ مؤثرة حسّية كالإحراقِ للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هي أماراتٌ ودلالات فالأمارةُ والدلالة تكون بعدمِ شيء كما تكون بوجود شيءٍ ؛ ألا ترى أنه لو كان معك ثوبانِ وأردتَ أن تميزَ أحدَهما عن الآخر فصَبَغْتَ أحدهما وتركتَ صبغَ الآخر لكان تركُ صبغِ أحدِهما في التمييز بمنزلة صبغِ الآخر ؟ فكذلك هاهنا . وإذا ثَبَتَ أنه عاملٌ في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ، قياساً على غيره من

العوامل ، نحو « كان » وأخواتها و « إنّ » وأخواتها و « ظننت » وأخواتها فإنها لمّا عملت في المبتدأ عملت في خبره ، فكذلك هاهنا .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداءَ والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا لأنّا وجدنا الخبر لا يقعُ إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجبا أن يكونا هما العامِلَيْن فيه ؛ غير أن هذا القولَ وإن كان عليه كثيرٌ من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسمٌ ، والأصلُ في الأسماء ألا تعمل (١) ، وإذا لم يكن له تأثيرٌ في العمل ، والابتداءُ له تأثير ، فإضافةُ ما لا تأثيرَ له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ له .

والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الابتداءَ هو العاملُ في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفكُّ عنه ، ورتبته ألا يقع إلا بعدَه ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا بِهِ ، كما أن النار تسخِّن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بِهِما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك هاهنا الابتداء وحده هو العاملُ في الخبر عند وجود المبتدأ إلا أنه عاملٌ معه لأنه اسمٌ والأسماء في الأصل ألا تعمل .

وأما مَن ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء لأن الابتداءَ عاملٌ معنويّ ، والعامل المعنوي ضعيف ، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظيّ .

وهذا أيضاً ضعيف ، لأنه متى وجب كونُه عاملا في المبتدأ وجب

---

(١) تقوم نظرية العامل عندهم على أن الأصل في العوامل هو (الفعل) ، أما الأسماء والحروف فهي فروع في العمل ، ولذلك يقسمون العوامل إلى عوامل قوية وأخرى ضعيفة .

أن يعملَ في خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يتَنزَّل منزلة الوصف ، ألا تــرى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى كقوله « زيد قائم ، وعمرو ذاهب » ، أو مُنَزَّلٌ منزلتَه كقوله « زيدٌ الشمسُ حسناً ، وعمروٌ الأسدُ شــدةً » أيْ يتنزل منزلته ، وكقولهم « أبو يوسف أبو حنيفة » أي يتنزل منزلته في الفقه ، قال الله تعالى (وأزواجُه أمهاتُهم) (١) أي تتنزل منزلتهن في الحرمة والتحريم ، فلما كان الخبرُ هو المبتدأ في المعنى أو مُنزَّلاً منزلته تَنَزَّلَ منزلةَ الوصف ؛ لأن الوصفَ في المعنى هو الموصوف ، ألا ترى أنك إذا قلت « قام زيدٌ العاقلُ ، وذهب عمرٌو الظريفُ » أن العاقلَ في المعنى هو زيد والظريف في المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تَنزَّل الخبر منزلةَ الوصف كان تابعاً للمبتدأ في الرفع ، كما تتبعُ الصفةُ الموصوفَ ، وكما أن العاملَ في الوصفِ هو العاملُ في الموصوف ، سواء كان العامل قويا أو ضعيفا ، فكذلك هاهنا .

وأما قولهم : إن المبتدأ يعمل في الخبر ، فسنذكر فساده في الجواب عن كلمات الكوفيين .

أما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولهُم : إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحدٍ منهما لا بد له من الآخر ولا ينفك عنه ، قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

---

(١) الأحزاب ٦ ، والشاهد في الآية الكريمة هو أنه لما كان الخبر حكمانحكم به على المبتدأ ، فهو نفس المبتدأ ، أو شبيه به . فأنت حين تقول : زيد كريم . فإنك تقصد أن زيدا هو الكريم ، والكريم هو زيد . وإذا قلت زيد أسد كان المعنى زيد شبيه بالأسد .

وهكذا في الآية : أزواجه مبتدأ ومضاف إليه وأمهاتهم خبر ومضاف إليه والمعنى أن أزواج النبي (ص) كأمهات المؤمنين أو منزلات منزلتهن .

أحدهما : أن ما ذكرتموه يؤدي إلى مُحال ، وذلك لأن العامل سبيلُه أن يُقدَّر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال محالٌ .

والوجه الثاني : أن العاملَ في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عاملٌ غيرُه ، لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال (كان زيدٌ أخاك ، وإن زيداً أخوك ، وظننت زيداً أخاك) بَطَلَ أن يكون أحدُهما عاملا في الآخر .

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حاجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّا لا نسلم أن الفعل بعد (أيّا ما وأينما) مجزوم (بأيّاما وأينما) ، وإنما هو مجزوم بإنْ ، أو (أيًّا ما وأينما) نابا عن إنْ لفظاً وإن لم يعملا شيئاً .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنها نابتْ عن إن لفظاً وعملا ، ولكن جاز أن يعمل كل واحدٍ منهما في صاحبه لاختلاف عملهما ؛ ولم يعملا من وجه واحد [1] ، فجاز أن يجتمعا ويعملَ كلٌّ واحدٍ منهما في صاحبه ، بخلاف ما هنا .

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل ؛ فاستحق أنْ يعمل ، وأما ها هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو (زيدٌ أخوك) اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ؛ فبان الفرقُ بينهما .

وأما قولُهم : إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة

---

(١) يعني أن الفعل نصب اسم الشرط المتقدم عليه ، واسم الشرط جزم الفعل ، فالعمل هنا مختلف ، على عكس المبتدأ والخبر ، إذ حالتهما الرفع .

– إلى آخر ما قرروا ، قلنا : قد بيَّنا أن الابتداء عبارةٌ عن التعرّي عن العوامل اللفظية .

قولهم : فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّيَ عن العوامل اللفظية فهو إذن عبارةٌ عن عدم العوامل ، وعدمُ العوامل لا يكون عاملا قلنا : قد بيّنا وجه كونه عاملاً في دليلنا بما يغني عن الإعادة هاهنا ، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ؟ فإنكم تقولون : يرتفع بتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة . وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرّي عاملاً في الفعل المضارع جاز لنا أيضاً أن نجعل التعرّيَ عاملا في الاسم المبتدأ .

وحكي أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم (زيدٌ منطلق) لِمَ رفعوا زيداً؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهرْه ، قال له الجرمي : هذا معنى لا يظهَر ، قال له الفراء : فمثّلْه إذن ، فقال الجرمي : لايتمثّل فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يُظهَر ولا يتمثل! فقال له الجرمي أخبرني عن قولهم (زيدٌ ضربته) لِمَ رفعتم زيداً ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت (زيد منطلق) رافعاً لصاحبه ، فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في(زيد منطلق) لأن كل اسم منهما مرفوعٌ في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ،وأما الهاء في (ضربته) ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء: لانرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمي : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يُظهر ، فقال الجرمي : أظهرْه ، قال الفراء لايمكن إظهارُه ، قال الجرمي : فمثّله : لا يتمثل ، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه . فحُكي أنه سُئل الفراء بعد ذلك ، فقيل له :

كيف وجدت الجرمي ؟ فقال : وجدته آية ، وسُئل الجرمي فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطانا .

وأما قولهم : إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكَّنات والحروف ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، قلنا : أما المنصوبات فإنها لا يُتَصَوَّرُ أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً، فلا تصحُّ له رتبةُ الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير لم يصحَّ أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لااعتبارَ بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير ، وأما المسكَّنات إذا ابتدىء بها فلا يخلو إما أن تقعَ مقدمةً في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمهً في اللفظ والتقدير : فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمُها حكمَ المنصوبات ؛ لأنها في تقدير التأخير ، وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا يخلو إما أن تستحق الإعرابَ في أول وضعها أو لا تستحق الإعراب في أول وضعها فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو (مَنْ وكمْ) وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإنّا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء وإنما لم يظهر في اللفظ لعلة عارضة منعت من ظهوره ، وهي شبه الحرف أو تضمُّنِ معنى الحرف .

وإن كانت لا تستحق الإعرابَ في أول وضعها نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون فإنّا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، لأنها لاتستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجباً لها الرفع ؛ لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم : إنهم يبتدئون بالحروف ، فلو كان

ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، وعدم عمله في محلٍّ لا يقبل العملَ لا يدلُّ على عدمِ عمله في محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السيف يقطع في محلٍّ ولا يقطع في محلٍّ آخر؟ وعدمُ قطعِه في محلٍّ لا يقبلُ القطعَ إنما كان لنُبُوِّه في المحلّ ، لا لأن السيفَ غير قاطع ، فكذلك هاهنا عدمُ عمل الابتداء في محل لا يقبلُ العمل إنما كان لعدم استحقاقِ المعمولِ ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل ، والله أعلم.

★ ★ ★

مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن العاملَ في المفعول النصبَ الفعــلُ والفاعلُ جميعا ، نحو (ضربَ زيدٌ عمراً) . وذهب بعضُهم إلى أن العامل هــو الفاعل ، ونص هشام بنُ معاويةَ صاحبُ الكسائي على أنك إذا قلــت (ظننتُ زيداً قائما) تنصب زيدا بالتاءِ وقائما بالظــن . وذهب خلَفٌ الأحمرُ من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية . (١)

وذهب البصريون إلى أن الفعلَ وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا.

---

(١) من الأحكام التي تكاد تستقر عند الدارسين أن البصرة مدرسة عقلية قياسية ، وأن الكوفة مدرسة وصفية سماعية. والحق أن النصوص التي نقدمها هنا توضح أن هذه الأحكام فيها نصيب من التعميم والتعجل فالمدرستان كلتاهما تستندان إلى أسس عقلية واحدة ، أوضح مظاهرها إيمانهما بفكرة العامل في النحو ، والخلاف بعــد ذلك يكاد يتحدد حين تعرف اتجاه مدرسة واحدة ؛ فإذا كان العامل هنا لفظيــا كان هناك معنويا ، وإذا كان هنا واحدا كان هناك اثنين ، وهكذا .

ولعلك تلحظ هنا اختلاف الكوفيين في مسألة العامل في المفعول به بما يذكــر باختلاف البصريين في العامل في الخبر ، بل لعلك تلحظ هذا التقسيم العجيب الذي يراه هشام بن معاوية في الجملة ذات المفعولين (ظننت زيدا قائماً) حين يجعل المفعول الأول منصوبا بالفاعل وحده ، والمفعول الثاني منصوبا بالفعل وحده .

ثم إنك تلحظ رأي خلف الأحمر في أن العامل في الفاعل والمفعول إنما هو معنى الفاعلية ومعنى المفعولية ، أي أنه عامل معنوي ، وهو رأي لا يختلف عن رأي البصريين في أن العامل في المبتدأ هو الابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ ؛ وذلك لأنه لا يكون مفعولٌ إلا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا ، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، والدليل على ذلك من سبعة أوجه : [١]

الأول : أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة [٢] يقع بعده نحو (يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأة) . ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده[٢] .

والوجه الثاني : أنه يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضميرُ الفاعل نحو (ضَرَبْتَ ، و ذَهَبْتَ) لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سَكَنَتْ لامُ الفعلِ لأجله .

والوجه الثالث : أنه يلحق الفعلَ علامةُ التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا فلولا أنه يتنزل منزلة بعضه وإلا لما ألْحِقَ علامة التأنيث ، لأن الفعل لا يُؤنث ، وإنما يؤنث الاسم .

---

(١) هذه محاولة من الكوفيين للاختلاف عن البصريين ؛ فالخبر كما تعلم عند بعض البصريين مرفوع بالا بتداء والمبتدأ جميعاً ، والمفعول عند الكوفيين منصوب بالفعل والفاعل جميعا ، وحتى لا يقال إنهم وافقوا على ما يراه البصريون من جواز العمل بعاملين هما بمثابة العامل الواحد تراهم هنا يجهدون في التأكيد على أن العاملين في المفعول إنما هما بمثابة العامل الواحد .

(٢) أي الأفعال الخمسة .

(٣) الأفعالُ الخمسة كما تعلم هي كل فعل مضارع أسند إلى ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ، وهي تعرب بثبوت النون رفعا وبحذفها جزما ونصبا ، أي أن علامة الإعراب تقع بعد الفاعل الذي هو أحد هذه الضمائر ، والإعراب كما تعلم يقع على الحرف الأخير من الكلمة ، فكأن الفاعل جزء من الفعل .

والوجه الرابع ، أنهم قالوا (حَبَّذا) فركَّبوا (حَبَّ) وهو فعلٌ مع (ذا) وهو اسم فصارا بمنزلة شيء واحد ، وحُكِمَ على موضعه بالرفع على الابتداء .[1]

الوجه الخامس : أنهم قالوا في النسب إلى كُنتُ : كُنْتِيٌّ ،[2] فأثبتوا التاء ، ولو لم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها .

والوجه السادس : أنهم قالوا (زيدٌ ظننت منطلقٌ) فألغوا (ظننت)[3] ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها ؛لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل .

والوجه السابع : أنهم قالوا للواحد[4] (قِفَا) على التثنية ؛ لأن المعنى قِفْ قِفْ ، قال الله تعالى : (أَلْقِيَا في جهنَّم)[5] مثنى وإن كان الخطاب للمَلَكِ واحد وهو مالك خازن النار ؛ لأن المعنى : ألقِ ألقِ

---

(١) أنت تعلم أن (حبذا) مكونة من كلمتين ؛ الفعل (حَبَّ) وهو فعل جامد مفتوح الحاء دائما للدلالة على المدح ، والفاعل (ذا) وهو اسم إشارة لا يتغير مهما يكن المخصوص بالمدح، ومع أنهما كلمتان فإنها تكتبان كأنهما كلمة واحدة حسب قواعد الحرف العربي . ومن خصائص المدح بهذا الأسلوب أن المخصوص بالمدح لا يجوز أن يتقدم على الفاعل، فلا نقول : حَبَّ زيدٌ ذا،ولا على الفعل والفاعل معا ، فلا نقول زيدٌ حبذا ؛ أي أن (حبذا) لها الصدارة دائما ، وعلى ذلك كان الحكم على موضعها بالابتداء .

(٢) الكُنْتِيّ : هو الرجل الكبير في السن ،ينسب إلى «كُنْتُ»، إذ من المألوف أنه يكثر الحديث عن ماضيه : كنت في شبابي كذا وكذا . . . . .

(٣) أنت تعلم أن أفعال القلوب إذا توسطت جاز إعمالها وإلغاؤها والأرجح إعمالها فتقول : زيداً ظنت قائماً ، وزيدٌ ظننت قائمٌ .

(٤) هذا على رأي من يرى أنه خطاب لصاحب واحد لا لصاحبين .

(٥) ق ٢٤

والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال ؛ فدل على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد .

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على أنه منصوب بهما ، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان في الخبر ؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يَلِيَه ، ولا يجوز أن يُفْصَلَ بينه وبينه ؛ فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه وحده ، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل وهو باقٍ على أصله في الاسمية ؛ فوجب ألا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة ما لا تأثيرَ له في العمل إلى ما له تأثيرٌ ينبغي أن يكون لا تأثيرَ له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الناصبَ للمفعولِ الفعلُ والفاعلُ لأنه لا يكون إلا بعدهما — إلى آخر ما قرروا » قلنا : هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه ؛ لِمَا بَيَّنَّا أن الفاعلَ اسم ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل ، وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل ، والكلامُ عليه كالكلام على مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملانَ في الخبر لهذا المعنى ، وقد بَيَّنا فساد ذلك مستقصى في مسألة المبتدأ والخبر ؛ فلا نعيده ها هنا .

وأما قولهم « لو كان الفعل هو العاملَ في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يُفْصَلَ بينه وبينه » قلنا : هذا يبطل بـ (إنّ) ، فإنّا أجمعنا على أنه

يجوز أن يقال « إن في الدارِ لَزَيْدًا ، وإن عِنْدَك لَعَمْرًا » قال الله سبحانه (إنّ في ذلك لآيةً) ، وقال تعالى : (إنّ لدينا أنكالاً) ، فنصب الاسم (بإنّ) وإنْ لم تَلِهِ ، فكذلك هاهنا ؛ وإذا لم يلزم ذلك في الحرف وهو أضعف من الفعل لأنه فرع عليه في العمل فلأَنْ لا يَلْزَمَ ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأَوْلَى . على أنّا نقول ؛ إن الفعل قد وَلِيَ المفعولَ ؛ لأن الفعلَ لما كان أقوى من حروف المعاني صار يعمل عملين ؛ فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول لزيادته على حروف المعاني ؛ فتقديره تقدير ما عمل وليس بينه وبين معموله فاصل ، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بَانَ أنه قد وَلِيَهُ المعمولُ ، فدل على أن العامل هو الفعل وحده .

وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسَمَّ فاعله [1] نحو (ضُرِبَ زيدٌ) لعدم معنى الفاعلية ، وأن يُنْصبَ الاسم في نحو (مات زيدٌ) [2] لوجود معنى المفعولية ، فلما ارتفع ما لم يُسَمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو (مات زيد) مع عدم معنى الفاعلية دل على فساد ما ذهب إليه [3] ، والله أعلم .

* * *

(١) هذا اصطلاح أطلقه القدماء على النائب عن الفاعل .

(٢) (زيد) هنا فاعل من حيث التركيب النحوي ، ولكنه ليس فاعلا على الحقيقة لأن الله سبحانه هو الذي أماته

(٣) يمكن أن يكون معنى (الفاعلية والمفعولية) معنى نحويا ، وبذلك تسقط حجة البصريين هنا .

مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « ما » في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض . وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر ، وذلك لأن القياس في « ما » ألاّ تكون عاملة ألبتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا ، كحرف الخفض لمّا اختص بالأسماء عَمِلَ فيها ، وحرف الجزم لما اختص في الأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص فوجب ألاّ يعمل كحرف الاستفهام والعطف ؛ لأنه تارة يدخل على الفعل نحو « ما يقوم زيد » ، فلمّا كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب ألاّ تعمل ، ولهذا كانت مُهمَلةً غير مُعْمَلَةً في لغة بني تميم وهو القياس . وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بـ « ليس » من جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف فلم يقْوَ على العمل في الخبر كما عملت « ليس» لأن « ليس » فعل ، و « ما » حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبَطَلَ أن يكون منصوبا بـ « ما » ، ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض ؛ لأن الأصل « ما زيدٌ بقائم » [1] ، فلما حذف حرف

(١) يرى الكوفيون أن اقتران خبر ما بالباء هو الأصل ، ثم تفرعت عنه لهجةالحجازيين بالنصب.غير أن ثمة روايات تشير إلى أن نصب الخبر بما لم يكن شائعا في شبه =

الخفض وجب أن يكون منصوبا ؛ لأن الصفات منتصباتُ الأنفس [٢]، فلما ذهبت أبقت خلفا منها ، ولهذا لم يجز النصب إذا قُدِّم الخبر نحو « ما قائمٌ زيدٌ » أو دخل حرف الاستثناء نحو « ما زيدٌ إلا قائمٌ » ؛ لأنه لا يحسُنُ دخولُ الباء معهما ، فلا يقال « مابقائمٍ زيدٌ ، وما زيدٌ إلا بقائمٍ » فدل ذلك على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن « ما » تنصب الخبر وذلك أن « ما » أشبهت « ليس» ؛ فوجب أن تعملَ عمل «ليس»، وعملُ « ليس » الرفعُ والنصبُ ، ووجهُ الشَّبَه بينها وبين « ليس »من وجهين : أحدُهما أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن « ليس » تدخل على المبتدأ والخبر ، والثاني : أنها تنفي ما في الحال كما أن « ليس » تنفي

= الجزيرة بل يكاد يكون معدوما ، حتى إن السيرافي ينقل عن الأصمعي أنه قال : « ما سمعته في شيء من أشعار العرب » شرح كتاب سيبويه ١ / ٢١٥ وينقل أبو حيان عن الزمخشري رواية تناقض رأي الكوفيين ، إذ يقول إن « إعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القدمى الحجازية وبها ورد القرآن . وإنما قال القدمى لأن الكثير في لغة الحجاز إنما هو جر الخبر بالباء . فتقول مازيد بقائم ، وعليه أكثر ما جاء في القرآن ، وأما نصب الخبر فمن لغة الحجازيين القديمة حتى إن النحويين لم يجدوا شاهدا على نصب الخبر غير قول الشاعر :

وأنا النذير بحرة مسودة ... تصل الجيوش إليكم أقوادَها
أبناؤها متكنفون أباهم ... حنقو الصدور وماهم أولادَها

(البحر المحيط ٥ / ٣٠٤) ، فإذا كان ذلك صحيحا فإن هذه الظاهرة تكون قد تطورت من إعمال (ما) إلى الإهمال أو إلى اقتران الخبر بالباء وهو الأكثر .

(٢) الصفة من مصطلحات الكوفيين يطلقونها أساسا على الظرف ، ثم عمموها على شبه الجملة بنوعيه : الظرف ، والجار والمجرور . والظرف في أصله منصوب ، ولذلك قالوا هنا : الصفات منتصبات الأنفس ، ولذلك حين يحذف حرف الجر ينصب ما بعده فيما يعرف بنزع الخافض وذلك مثل قولهم : تمرون الديار أي تمرون بالديار ، وتوجهت الشام أي إلى الشام .

ما في الحال . ويُقَوِّي الشَبَهَ بينهما من هذين الوجهين دخولُ الباءِ في خبرها كما تدخل في خبر « ليس » . فإذا ثَبَتَ أنها قد أشْبَهَت « ليس » من هذين الوجهين وجب أن تجري مجراه؛ لأنهم يُجْرون الشيء مُجْرَى الشيء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لَمّا أشْبَهَ الفعل من وجهين أُجْرِيَ مُجْرَاه في منع الجر والتنوين ، فكذلك هاهنا : لمّا أشبهت « ما » « ليس » من وجهين وجب أن تعمل عملها ، فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر « كليس » على ما بَيَّنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولُهم « إن القياس يقتضي ألاّ تعمل » كان هـذا هو القياس ، إلا أنه وُجد بينها وبين « ليس » مشابَهَةٌ اقتضت أن تعملَ عملَها ، وهي لغة القرآن، قال الله تعالى.(ما هذا بَشَرًا) [1] ، وقال تعالى (ما هُنَّ أمَّهَاتِهِمْ) [2] .

قولُهم « إن أهل الحجاز أعملوها لشَبَهٍ ضعيف ، فلم يَقْوَ أن تعملَ في الخبر » قلنا : هذا الشَّبَهُ قد أوْجبَ لها أن تعمل عملَها ، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، على أنّا قد عَمِلنا بمُقتضَى هذا الضعف؛ فإنه يَبْطُلُ عملُها إذا تقدم خبرُها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فُصِلَ بينها وبين معمولها بـ (إنْ) الخفيفةِ ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعملَ في جميع هذه المواضع .

وأما دَعْواهُم أن الأصل « ما زيدٌ بقائمٍ » فلا نُسَلِّمُ ، وإنما الأصلُ عدمُها [3] ، وإنما أدْخِلت لوجهين : أحدُهما : أنها أدخلت توكيدا للنفي [4] ، والثاني : ليكون في خبر « ما » بإزاء « اللام » في خبر

---

(١) يوسف ٣١
(٢) المجادلة ٢
(٣) يرى البصريون هنا أن الأصل في جملة (ما) عدم دخول الباء على الخبر .
(٤) أنت تعلم أن هذه الباء حرف جر زائد ، وأنها تفيد التوكيد .

« إنّ » [1] ، لأن « ما » تنفي ما تُثبِتُه « إنّ » ، فجُعِلَت الباءُ في خبرها نحو « ما زيدٌ بقائمٍ » لتكون بإزاءِ اللام في نحو « إنّ زيداً لَقائِمٌ » ، كما جُعِلت السينُ جوابَ « لَنْ » [2] ، ألا ترى أنك تقول « لن يفعلَ » فيكون الجوابُ « سيفعلُ » ، وكذلك جُعلت « قَدْ » جوابَ « لمّا » ، ألا ترى أنك تقولُ « لمّا يَفْعَلْ » فيكون الجواب «قد فَعَلَ» ولو حذفت « لمّا » فقلت « يَفْعَلُ » لكان الجوابُ « فَعَلَ » من غير « قد » ؛ فدل على أن « قد » جوابُ « لمّا » ، فكذلك هاهنا .

وقولُهم « إنه لمّا حُذِف حرفُ الخفض وجب أن يكون منصوبا لأن الصفاتِ منتصباتُ الأنفسِ فلمّا ذهبتْ أبقتْ خلفاً منها » قلنا : هذا فاسد ، لأن الباءَ كانت في نفسها مكسورةً غيرَ مفتوحة ، وليس فيها إعراب ؛ لأن الإعرابَ لا يقع على حروف المعاني ، ثم لو كان حذف حرف الخفض يُوجِب النصبَ كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يُحْذَفُ فيه ، ولا خلافَ أن كثيراً من الأسماءِ تدخلها حروفُ الخفضِ ولا تنصبُ بحذفِها ، كقولك (كفى بالله شهيداً ، وكفى بالله نصيراً) . ولو حذفتَ حرفَ الخفضِ لقلتَ (كفى اللهُ شهيدا . وكفى الله نصيراً) بالرفع ، كما قال رجلٌ من الأزد :

لمّا تَعَيَّا بالقلُوصِ ورَحْلِها كفى الله كَعْباً ما تعيَّا به كعبُ

وقال عبدُ بني الحَسْحَاس :

---

(١) هذا الوجه يشبه الوجه الذي قبله ، لأن اللام التي تأتي في خبر إنّ والتي نسميها اللام المزحلقة كانت داخلة على المبتدأ قبل دخول (إنّ) ، وهي لام الابتداء ، وفائدتها التوكيد أيضاً .

(٢) المعروف أن (لن) حرف يفيد نفي المستقبل ، كما أن السين حرف يفيد إثبات المستقبل .

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ تَجَهَّزْتَ غادِيا   كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا

وقال الآخر :

أعانَ عليَّ الدَّهْرَ إذ حلَّ بَرْكُه   كفى الدهرُ لَوْ وكلتَهُ بي كافيا

وكذلك قالوا « بحسبك زيدٌ ، وما جاء في من أحدٍ » ، وقال الشاعر :

بحسبِك أن قَدْ سُدْتَ أخزَمَ كلَّها   لكلِّ أناسٍ سادةٌ ودعائمُ

وقال الآخر :

بحَسْبِكَ في القومِ أن يعلموا   بأنك فيهم غنيٌّ مُضِرْ

وقال الآخر :

وقفت فيها أصيلاناً أسائِلُها   أعيت جوابا وما بالربعِ مِنْ أحَدِ

وقال الآخر : (١)

ألا هل أتاها والحوادثُ جَمَّةٌ   بأنَّ امرأ القيسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرا

وإذا حذفوا حرف الخفض فالوا «حسبُكَ زيدٌ ، وما جاءني أحدٌ» بالرفع لا غير ، وكذلك جميعُ ما جاء من هذا النحو ، ولو كان كما زعموا لَوَجَبَ أن يكون منصوبا ، فلمّا وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادَّعَوْه ، والله أعلم . (٢)

---

(١) بيقر الرجل : هاجر من أرض إلى أرض ، وبيقر : خرج إلى حيث لا يدري وبيقر : نزل الحضر وأقام هناك وترك قومه بالبادية وخص بعضهم به العراق ، والبيت يحتمل كل هذه المعاني .

(٢) الأمثلة والشواهد التي قدمها البصريون هنا كلها عن حرف الجر الزائد ، وأنت تعلم أننا نعرب الاسم الذي يلحقه هذا الحرف على أصله ، فنقول في « ما جاءمن أحد» أحد : فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وهكذا . فإذا حذف هذا الحرف عاد الاسم إلى هذا الأصل .

مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنّ « إنّ » وأخواتها لا ترفع الخبر نحو « إنّ زيداً قائمٌ . » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر .

أما الكوفيون فاحتجّوا بأنْ قالوا : أجمعْنا على أن الأصل في هذه الأحرف ألاّ تنصب الاسم ، وإنما نصبتْه لأنها أشْبهت الفعلَ ، فإذا كانت إنما عَمِلَتْ لأنها أشْبَهت الفعلَ فهي فرعٌ عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أَضعفُ منه ؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعفَ من الأصل ؛ فينبغي ألاّ يعمل في الخبرجريا على القياس في حَطّ الفروع عن الأصول ؛ لأنا لو أعملناه عملَه لأدى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز ؛ فوجب أن يكون باقياً على رَفعِه قبل دخولها . والذي يدل على ضعفِ عملِها أنه يَدْخُلُ على الخبر ما يدخلُ على الفعلِ لو ابْتُدِىءَ بـه ، قال الشاعر : (١)

لاتَتْرُكَنّي فِيهمُ شَطِيرَا إني إذَنْ أهْلِكَ أو أطِيرَا

(١) أتت تعلم أن (إذن) تنصب الفعل المضارع بشروط ؛ منها أن تقع في صدر جملتها ، وقد وقعت هنا بعد (إنّ) أى أنها فقدت شرط الصدارة ومع ذلك فقد نصبت الفعل (أهلك) ، ويستخلص الكوفيون من ذلك أن (إنّ) عامل ضعيف حتى إنه لا يؤثر على صدارة (إذن) . أما البصريون فيعتبرون النصب هنا شاذا أو ضرورة أو يؤولون البيت بحذف خبر (إنّ) كي تقع (إذن) في صدر جملتها .

فنَصَبَ بـ (إذَنْ)، والذي يدل على ذلك أيضا أنه إذا اعْتُرِض عليها بأدنى شيء بَطَلَ عملُها واكْتُفِيَ بـــه ، كقولهم « إنَّ بِكَ يَكفلُ زيدٌ . » كأنها رضيت بالصفَة (1) لضعفها ، وقد رُوِيَ أن ناساً قالوا : « إنّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ . » فلم تعملْ « إنّ » لضعفها ، فدل على مـــا قلْناه .

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا : إنما قلنا إن هذه الأحرفَ تعمل في الخبر وذلك لأنّها قَوِيَتْ مُشَابَهَتُها للفعل ؛ لأنها أشْبَهَتْه لفظا ومعنى . ووَجْهُ المشابهةِ بينهما من خمسة أوْجُه : **الوجهُ الأول** : أنها على وزن الفعل ، **والثاني** : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، **والثالث** : أنها تَقتضي الاسمَ كما أنّ الفعلَ يَقتضي الاسم **والرابع** ، أنها تَدْخُلُها نونُ الوقايةِ نحو « إنني وكأنني » كما تدخل على الفعل نحو « أعطاني وأكرمني » وما أشبه ذلك ، **والخامس** أنّ فيها معنى الفعلِ ؛ فمعنى « إنّ وأنّ » حَقَّقْتُ ، ومعنى « كأنّ » شَبَّهْتُ ومعني « لكنّ » اسْتَدْرَكْتُ ، ومعنى « ليت » تَمَنَّيْتُ ، ومعنـــى « لعل » تَرَجَّيْتُ . فلما أشْبَهت الفعلَ من هذه الأوجُهِ وجب أنتعمل عملَ الفعل ، والفعلُ يكونُ له مرفوعٌومنصوبٌ . فكذلكهذه الأحرفُ ينبغي أن يكون لها مرفوعٌ ومنصوبٌ ليكون المرفوع مُشَبَّهاً بالفاعـــل والمنصوبُ مُشَبَّهاً بالمفعول ، إلا أنّ المنصوبَ هاهنا قُدِّمَ على المرفوع لأن عملَ « إنّ » فرعٌ وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ ، فألزمـــوا

---

(1) الصفة أي الجار والمجرور كما سلف . ورأيهم أن وجود شبه الجملة بعد (إنّ) في هذه الأمثلة أدي إلى إهمالها .

الفرعَ الفرعَ[1] ، أو لأنّ هذه الحروفَ لمّا أشبهت الفعلَ لفظا ومعنى ألزَموا فيها تقديمَ المنصوب على المرفوع ليُعْلَمَ أنها حروفٌ أشبَهت الأفعالَ ، وليست أفعالا ، وعدمُ التصرفِ فيها لا يدلُّ على الحرفية ؛ لأن لنا أفعالاً لا تتصرف نحو نِعمَ وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبّذا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولُهم : « إنّ هذه الأحرفَ إنما نَصَبَت لشَبَه الفعلِ ؛ فينبغي ألاّ تعملَ في الخبر ؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع » قلنا : هذا يبطل باسم الفاعل ؛ فإنه إنما عمل لشَبَهِ الفعلِ ومع هذا فإنه يعمل عملَه ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل ، تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا ، كما تقول : يضرب أبوه عمرا .

والذي يدل على فساد ما ادّعَيتَموه من ضَعف عمِلها أنها تعملُ في الاسم إذا فصلْتَ بينَها وبينه بظرفٍ أو حرف جر ، نحو قوله تعالى (إنّ لدينا أنكالا)[2] و (إنّ في ذلك لآيةً)[3] وما أشبه ذلك . على أنّا قد عَمِلنا بمُقْتَضَى كونها فرعا ؛ فإنا ألزمناها طريقةً واحدة ، وأوْجَبْنَا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولمْ نُجَوِّز فيها الوجهين

---

(١) البصريون يرتبون مناقشتهم على النحو التالي :
- الفعل هو الأصل في العمل ، وهو يرفع اسما وينصب اسما .
- إن وأخواتها تشبه الفعل ، لكنها فرع عليه ، والفرع أقل من الأصل .
- تقديم المرفوع هو الأصل وتقديم المنصوب فرع .
- الفعل يليه الفاعل المرفوع ويتأخر المفعول المنصوب لأن الفعل أصل العوامل .
- اسم إن منصوب وهو متقدم على خبرها المرفوع وذلك فرع أعطي لإنّ التي هي فرع على الفعل .

(٢) المزمل : ١٢

(٣) البقرة : ٢٤٨

كما جوَّزْنا مع الفعل لئلاّ يَجريَ مَجرى الفعل فَيُسَوى بين الأصل والفرع ، وكان تقديمُ المنصوب أوْلى لِيُفرِّقَ بينها وبين الفعل؛ لأنَّ الأصلَ أن يُذْكرَ الفاعلُ عُقَيْبَ الفعلِ قبل ذكر المفعولِ ، فلمّا قُدِّمَ ها هنا المنصوبُ وأُخِّر المرفوعُ حَصَلَتْ مخالفةُ هذه الأحرفِ للفعلِ وانحِطاطِها عن رُتْبَتِه .

وقولُهم « إنّ الخبر يكون باقيا على رفعه قبل دخولها » فاسدٌ؛ وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أنّ المبتدأ مرفوع به ، فهما يترافعان ، (١) ولا خلافَ أنّ الترافعَ قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ بنصبها إيّاه ، فلو قلنا « إنه مرفوع بما كان يرتفعُ به قبل دخولها مع زواله » لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل، وذلك محال.

وأما قولُهم « الدليل على ضعف عملها أنه يَدْخل على الخبر مايَدخل على الفعل لو ابتُدِىء به كقول الشاعر :

إنّيَ إذن أهْلِكَ أو أطيرا »

قلنا : الجوابُ عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدُها : أن هذا شاذٌ ؛ فلا يكون فيه حُجّةٌ .

والثاني : أن الخبر هاهنا محذوف ، كأنّه قال : لا تتركني فيهم غريبا بعيدا إني أذِلُّ إذن أهلكَ أو أطيرَا ، وحذَفَ الفعلَ الذي هو الخبر ؛ لأنَ الثاني دلالةٌ على الأول المحذوف ، (فإذن) ما دخلت على الخبر .

(١) ارجع إلى رأي الكوفيين هذا في مسألة العامل في المبتدأ والخبر .

والثالث : أن يكونَ جعلَ « إذنْ أهلِكَ أو أطيرَا » في موضع الخبر ، كقولك : إني لن أذهبَ ، فشبه إذنْ بلنْ ، وإن كانت لَنْ لاتلغى (١) في حالٍ بخلاف إذن .

وأما قولُهم « إن بلك يكفلُ زيدٌ ، وإن بلك زيدٌ مأخوذٌ » فالتقدير فيه : إنه بلك يكفلُ زيد ، وإنه بلك زيدٌ مأخوذ (٢) ، كما قال الراعي (٣) :

فلَوْ أنّ حُقَّ اليومَ منكم إقامَـةٌ وإن كان سرحٌ قد مضى فتسرَّعا

أراد فلو أنّه حُق ، ولو لم يردْ الهاءَ لكان الكلامُ مُحالا . وقال الأعشى : (٤)

إنّ من لامَ في بني بنتِ حَسّانَ أَلُمْهُ وأَعصِهِ في الخُطُوبِ

وقال أميَّةُ بن أبي الصلت :

ولكنّ مَنْ لا يَلْقَ أمراً يَنُوبُهُ بُعدَّتِهِ يَنْزِلْ به وَهْوَ أعزَلُ

وقال الآخر : (٥)

فلو كنتَ ضَبِّياً عرَفْتَ قَرَابَتي ولكنَّ زَنْجِيٌ عَظيمُ المشَافِرِ

---

(١) أي أن (لن) يلغى عملها سواء كانت في صدر الكلام أم لا .

(٢) البصريون كما ترى يؤولون هذه الأمثلة بتقدير ضمير شأن محذوف يعرب اسما لإنّ

(٣) عندنا هنا حرف ناسخ هو (أنّ) ، وبعده فعل هو (حق)،وهذا الحرف يقتضي اسما لا فعلا ، ولذلك يقدره البصريون ضمير شأن محذوفا .

(٤) في البيت حرف ناسخ هو (إنّ) بعده اسم شرط، والشرط له الصدارة لا تسبقه العوامل ، ولذلك يقدر البصريون ضمير شأن محذوفا اسما لإن .

(٥) الحرف الناسخ (لكنّ) وقع بعده اسم مرفوع يراه البصريون خبرا له ويقدرون الاسم ضمير شأن محذوفا .

وقال الآخر :

فليتَ دَفَعْتَ الهمَّ عني ساعةً فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ

وقال الآخر :

فليت كَفافاً كان خيرُكَ كُلُّهُ وشَرُّكَ عني ما ارْتَوَى الماء مُرْتَوِي

أراد « ليته » إن جعلتَ « كفافا » خبرَ « كان »مقدما عليها ، والتقدير فيه: ليته كان خيرُك وشرُّك كفافا عني أو مكفوفَيْنِ عني ، لأن الكفافَ مصدرٌ يقع على الواحد والاثنين والجميع ، كقولهم : رجلٌ عَدْلٌ ورضاً ، ورجلان عدلٌ ورضاً ، وقومٌ عدلٌ ورضاً ، وما أشبه ذلك. وإن جعلتَ « كفافاً » منصوباً (بليت) لم يكن من هذا الباب ، والأول أجْوَدُ .

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنّه ليس في كلام العرب عامِلٌ في الأسماء النصبَ إلا ويعملُ الرفعَ؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياسِ ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن تعمل في الخبر الرفعَ كما عَمِلَتْ في الاسمِ النصبَ على ما بَيَّنا ، والله أعلم .

مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسمَ المنادى المعرّفَ المفردَ معربٌ مرفوعٌ بغير تنوين . وذهب الفراءُ من الكوفيين إلى أنه مبنيٌّ على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول . وذهب البصريون إلى أنه مبنيٌّ على الضم ، وموضعُه النصبُ ؛ لأنه مفعول .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لامُعْرِبَ له يصحبُهُ من رافعٍ ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعولَ المعنى ؛ فلم نَخفِضْه لئلاّ يُشبهَ المضافَ ، ولم نَنْصِبْه لئلا يُشبهَ مالا يَنصرفُ فرفعناه بغير تنوين ليكونَ بينه وبين ما هو مرفوعٌ برافعٍ صحيحُ فرقٍ . فأما المضافُ فنصبْناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه على وجهٍ من النصبِ لأنه أكثرُ استعمالاً من غيره .

وأما الفراء فتَمسَّكَ بأن قال : الأصل في النداء أن يقال «يازيدَاهْ» كالندبة فيكون الاسمُ بين صوتين مَدِيدَيْن — وهما «يا» في أول الاسم والألفُ في آخره — والاسمُ فيه ليس بفاعلٍ ولا مفعولٍ ولا مضافٍ إليه ، فلما كَثُرَ في كلامهم استَغْنَوْا بالصوتِ الأوّلِ وهو « يا » في أوّلِه عن الثاني وهو الألفُ في آخره ، فحذفُوها وبَنَوْا آخرَ الاسم على الضمِّ تشبيهاً بقبلُ وبعدُ ؛ لأن الألفَ لمّا حُذفَتْ وهي مُرادةٌ مَعَه والاسمُ كالمضافِ إليها إذا كان مُتَعَلِّقَاً بها أشْبَهَ آخرُه آخرَ ما

حُذِفَ منه المضافُ إليه وهو مرادٌ معه ، نحو « جئت من قبلُ ومن بعدُ أي من قبلِ ذلك ومن بعدِ ذلك ، قال الله تعالى : (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) [1] أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك ، فكذلك هاهنا . [2]

قالوا : ولا يجوز أن يقال « لو كانت الألف في آخرِ المنادى بمنزلة المضاف إليه لَوَجب أن تسقُطَ نونُ الجمعِ معها في نحو : «وافِنَّسْروناه» لأنّا نقول : نحن لا نُجَوِّز نُدبةَ الجمع الذي على هجاءين ، فلا يجوز عندنا ندبةٌ « قِنَّسْرون » بحذف النون ولا إثباتِها كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه . [3]

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن هذا يَبْطُل بالمنادى المضاف، نحو « ياعبدَ عمرو » فإنه يفتقرُ في باب الصوتِ إلى ما يفتقر إليه المفردُ فكان ينبغي أن يُقال : يا عبدُ عمرو بالضم لأنّ أصله « يا عبدَ عَمرَاه» لأنّا

---

(١) الروم ٤

(٢) الفراء من الكوفيين كما تعلم، وأنت ترى تعليله بناء المنادى المفرد على الضم بأنه كان في الأصل مختوما بألف تشبه ألف الندبة ولما كان قبله ألف ، وبعده ألف « يا + زيد + اه » ، حذفوا الألف الثانية ، ولما كانت هذه الألف منوية مقصودة دلوا على حذفها بأن بنوا المنادى على الضم ، وذلك كما فعلوا في الظروف الملازمة للإضافة حين تقطع عن الإضافة لفظا لا معنى . قارن هذا بما علل به الخليل بناء المنادى المفرد على الضم في الفصل الذي قدمناه عن النداء في كتاب سيبويه.

(٣) قنسرين وقنسرون كورة بالشام ، وردت بالياء والنون ، وبالواو والنون ، وهذا معنى قولهم هنا (الجمع الذي على هجاءين) والقِنَّسْر : كل شيء قديم ، وقنسرون لفظه لفظ الجمع ، وكأنهم جعلوا كل ناحية من قنسرين قنسرا أي مكانا قديماً وهو ملحق بجمع المذكر السالم . والنون لا تحذف في الإضافة شأن الجمع السالم العادي .

نقول : إنما لم يقدر ذلك في المضاف لأجلِ طوله [1] بخلاف المفـــرد، فبانَ الفرقُ بينهما . وأما المضافُ فإنما وجب أن يكَون مفتوحاً لأن الاسم الثانيَ حلَ محلّ ألف الندبة في قولك : « يا زيداه » والدال في « يازيداه » مفتوحة ، فبقيت الفتحة على ما كانت عليه في « يا عبدَ عمرو » كمـــا كانت في « يا زيداه » والمضمومُ هاهنا بمنزلةِ المنصوب ، والمنصوب بمنزلة المندوب ، ولا يقال إنه نُصب بفعلٍ ولا أداة .

قال : والذي يدل على أن المفردَ بمنزلة المضافِ امتناعُ دخول الألفِ واللاِم عليه . والذي يدل على أنه ليس منصوبا بفعلٍ امتناعُ الحالِ أنَ تَقَعَ معه ؛ فلا يجوز أن يقال «يا زيدُ راكباً.»[2] والذي يدل على أنــه بمنزلة المضافِ وإن أفْردَ حَمْلُكَ نَعْتَه على النصب نحو « يا زيــدُ الظريفَ » كما يُحْملُ نعتهُ على الرفع نحو : « يا زيدُ الظريفُ . »

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا ، إنما قلنا إنه مبنيٌ وإن كان يجبُ في الأصل أن يكون مُعرباً لأنه أشبـَهَ كافَ الخطا ب، وكافُ الخطاب مبنيةٌ ، فكذلك ما أشْبهَها ، ووجهُ الشبـَهِ بينهما من ثلاثة أوجـــه : الخطابُ ، والتعريفُ ، والإفرادُ ، فلما أشبـَهَ كافَ الخطا ب من هذه الأوْجُهِ وَجَبَ أن يكون مبنيا كما أن كاف الخطاب مبنيّةٌ .

---

(۱) أنت تذكر أن الخليل علل نصب المنادي المضاف والنكرة الموصوفة بقوله «حين طال الكلام » أي أن طول الكلام يقتضي حركة خفيفة . فكأن الكوفيين يتفقون مع شيخ البصرة في تعليل نصب المنادى المضاف هنا .

(۲) أنت تعلم أن الحال تدل على هيئة صاحبها مدة مؤقتة ، لذلك وجب أن يكـــون عامل الحال فعلا أو ما يتضمن معنى الفعل ، والكوفيون يستشهدون بعدم جواز الحال في جملة النداء على أن حرف النداء لا يتضمن معنى الفعل ، على عكس البصريين الذين يرون أن (يا) تتضمن معنى : أدعو أو أنادي .

ومنهم من تمسَّك بأن قال: إنما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع موقعَ اسمِ الخطاب ؛ لأن الأصلَ في « يازيدُ » أن تقول : ياإيّاك ، أو يا أنْتَ ؛ لأن المنادى لما كان مُخاطَباً كان ينبغي أن يُستَغنى عن ذكر اسمه ويُؤتي باسم الخطابِ فيقال « يا إياك » أو « يا أنت » ، كما قال الشاعر .(1)

يا مُرّ يا ابنَ واقعٍ يا أنْتَا   أنتَ الذي طَلّقْتَ عامَ جُعْتَا
حتى إذا اصطَبَحْتَ واغْتَبَقتَا   أقبلتَ مُعْتاداً لِماَ تَرَكْتَا
قد أحْسَنَ الله وقَدْ أسَأتَا

فلما وقع الاسمُ المنادى موقِعَ اسمِ الخطابِ وجب أن يكون مبنياً كما أن اسمَ الخطابِ مبنيٌ ، وإنما وجب أن يكونَ مبنيًّا على الضم لوجهين :

أحدُهما : أنه لا يَخلو إمّا أن يُبنى على الفتحِ أو الكسرِ أو الضمّ ؛ بَطَلَ أن يُبْنَى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرفُ ، وبَطَلَ أن يَبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس(2) ، وإذا بَطَلَ أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تَعَيّن أن يبنى على الضم .

والوجهُ الثاني : أنه يُبنى على الضمّ فرقا بينه وبين المضافِ ؛

---

(1) بعض النحاة يجيز نداء ضمير المخاطب فتقول : (يا أنت) ، والبيت شاهد على ذلك ، وهم يجمعون على عدم جواز نداء ضمائر غير المخاطب مطلقا فلا تقول (يا أنا - يا نحن - يا هو . . . الخ) كما لا يجوز مطلقا نداء اسم مضاف إلى ضمير المخاطب ، فلا يصح أن تقول : (يا أخاك) .

(2) أي المضاف إلى ياء المتكلم - راجع ما فصلناه في أحكامه في باب النداء عند سيبويه.

لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسورا وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً ، فَبُنِي على الضم لئلا يلتبس بالمضافِ لأنه لا يدخلُ المضافَ.

وإنما قلنا «إنه في موضع نصب» لأنه مفعول ؛ لأن التقدير في قولك « يا زيدُ » أدعو زيداً ، أو أنادي زيداً ، فلما قامت « يـا » مقامَ أدعو عَمِلَتْ عَمَلَه . والذي يدلّ على أنها قامت مَقَامَه من وجهين :

أحدُهما : أنها تَدْخُلها الإمالةَ نحو : « يا زيدُ ، ويا عمرو» والإمالة إنما تكون في الاسم والفعلِ دونَ الحرف ، فلما جازت فيه الإمالةُ دلّ على أنها قد قامت مقامَ الفعلِ .

والوجهُ الثاني : أن لامَ الجرّ تتَعَلَّقُ بها نحو « يا لَزَيْدٍ ، ويا لَعَمْرٍ » فإن هذه اللامَ لامُ الاستغاثةِ ، وهي حرف جر ، فلو لَمْ تكنْ « يا » قد قامت مقامَ الفعلِ وإلا لمَا جاز أن يتعلقَ بها حرفُ الجر ، لأن الحرفَ لا يتعلق بالحرفِ ، فدلّ على أنها قد قامت مقامَ الفعل ، ولهذا زعمَ بعضُ النحويين أن فيها ضميرا كالفعل .

وذهب بعضُ البصريين إلى أن « يا » لم تقم مقامَ أدعو ، وأن العاملَ في الاسمِ المنادي (أدعو) المُقَدّرُ ، دون «يا» ، والذي عليه الأكثرون هو الأول ، فإذاً ثبت بهذا أنه منصوب ، إلا أنهم بَنَوْه على الضم لِمَا ذكرنا .

والذي يدلّ على أنه في موضعِ نصبِ أنك تقولُ في وصفه «يا زيدُ الظريفَ » بالنصب حَمْلاً على الموضعِ ، كما تقول « يا زيدُ

الظريفُ» بالرفع حملا على اللفظ ، كما تقول « مررتُ بزيدٍ الظريفِ والظريفَ » فالجرّ على اللفظِ ، والنصبُ على الموضع ، فكذلك هاهنا نُصب لأن المنادى المفردَ في موضعِ نصبٍ لأنه مفعولٌ وهذا هو الأصلُ في كل منادى ، ولهذا لمّا لم يَعْرِضْ للمضافِ والمشبّهِ بالمضافِ ما يوجبُ بناءَهما كالمفردِ بقيا على أصلهما في النصب .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولُهم « إن المنادى لا مُعْرِبَ له يصحبُه » قلنا : لا نُسَلّمُ ، وقد بيّنا ذلك في دليلنا. وقولهم « إنا رَفَعْناه » قلنا : وكيف رفعتموه ولا رافعَ له؟وهل لذلك قط نظيرٌ في العربية ؟ وأين يوجدُ فيها مرفوعٌ بلا رافعٍ أو منصوبٌ بلا ناصبٍ أو مخفوضٌ بلاخافضٍ[1]؟ وهل ذلك إلاّ تَحَكّمٌ محضٌ لا يَسْتَنِدُ إلى دليل ؟ ! ثم نقول: ولِمَ رفعتموه بلا تنوين؟ قولُهم « ليكونَ بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرقٌ » قلنا : هذا باطلٌ ، فإنما يُرْفَعُ بغير تنوين ما هو صحيحُ الإعراب وذلك الاسمُ الذي لا ينصرفُ ، وقولُهم « إنا حملنا المضافَ على لفظ المنصوبِ لكثرته في الكلام » قلنا : هذا يَبْطُلُ بالمفرد ، فإنه كان ينبغي أن يُحملَ على النصب لكثرته في الكلام ، فلما لم يُحملِ المفردُ على النصب دلّ على أنه ليس لهذا التعليل أصل .

وأما قولُ الفراء « إن الأصلَ في النداء أن يقال يا زيداه كالندبة» فمُجَرّدُ دعوى يفتقد إلى دليل .

---

(١) هذا تجسيد واضح لنظرية العامل عند نحاة العربية ؛ كل أثر لابد له من مؤثر ؛ فلا مرفوع بدون رافع، ولا منصوب بدون ناصب، ولا مخفوض بدون خافض. وسوف ترى أن ابن مضاء القرطبي يعتمد على هذه المقولة في نقد النحو العربي كله .

وقولُه « إن الألفَ المزيدة في آخره بمنزلة المضاف إليه فلمّا حذفوها بَنَوْه على الضمّ كما إذا حُذِفَ المضافُ إليه من قبلُ ومن بعدُ » قلنا : هذا يَبْطُلُ بالمنادى المضاف ، نحو « يا عبدَ عمرو » فإنه يفتقرُ في باب الصوتِ إلى ما يفتقر إليه المفردُ ، فكان يجبُ أن يقال « يا عبدُ عمرو » بالضم لأن أصله يا عبدُ عمراه . قوله « إنما لم يقدر ذلك في المنادي المضاف لطوله » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الطولَ يمنع تقريرَ الكلمةِ على حقها من تقدير الصوتِ في أوله وآخره ، لأنه لا فرقَ في باب النداء بين طويلِ الأسماء وقصيرها ، ألا ترى أنك لو ناديتَ رجلا اسمه قرعبلانة أو هزنبران أو أشناندانة وما أشبه ذلك لوجب فيه الضمّ ، وإن كان أكثرَ حروفاً من «يا عبدَيَ عمرو» فدل على بطلان ما ذهبوا إليه .[1]

وأما جعلُه نصبَ المضافِ مبنيا على فتحما قبل الألف المزيدة في آخر المنادي فباطل أيضاً بما إذا قال « يا خيراً مِنْ زيدٍ » إذا كان مفردا مقصودا له ، فإنه لا يخلو إما أن يُحمل نصبُ (خَير) على الألف التي تدخُل للصوتِ الرفيع أو على غيره ، فإن قال « على الألف »فكان ينبغي أن نقول « يا خيرا من زيد» وهذا لا يقوله أحد[2] . وإذا لم تدخله الألفُ وقد نُصبَ دلّ على أنه لم يُحْمَل على الألف وأنه محمول على غيره ، والذي يدل على بطلان ما ذهب إليه من جَعْلِه الألفَ في آخرِ المنادى بمنزلة المضافِ إليه أنه لو كان كذلك لوجبَ أن تسقطَ نونُ الجمعِ معها في نحو « واقنْسروناه » . قولهم « نحن لا

(١) الطول الذي يقصده الكوفيون هو الطول نفسه الذي تحدث عنه الخليل فيما مضى ، وهو الناشيء عن إضافة الاسم أو وصفه ، وليس كما يدعي البصريون هنا طولا في الكلمة المفردة .

(٢) أي بدون تنوين .

نجوّز ندبة الجمع الذي على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة قِنَّسرون بحذف النون ولا إثباتها » قلنا : هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء ، فإنه يجوز أن تقولوا : واقنسريناه ، وإن امتنع عندكم واقنسروناه ، وكلاهما لفظ الجمع .

وأما قوله « إن المفرد بمنزلة المضاف ، بدليل امتناع دخول الألف واللام عليه » قلنا : لا نسلمّ أن امتناعَ دخولِ الألف واللامِ عليه لِمَا ذكرت ، وإنما امتنع دخول الألف واللام عليه لأن الاشارة إليه والإقبال عليه أغنت عن دخول الألف واللام عليه .

وأما قوله « الذي يدل على أنه ليس منصوبا بفعلٍ امتناعُ الحال أن تقع معه » قلنا : لا نسلم أن امتناعَ الحالِ أن تَقَعَ معه إنما كان لأجل العامل ، ولكن لتناقُضِ معنى الكلامِ فيه ، وذلك لأنا لو قلنا « يا زيدُ راكباً » على معنى الحال لكانَ التقدير أن النداء في حال الركوب ، وإن لم يكن راكبا فلا نداء ، وهذا مستحيل ؛ لأن النداء قد وقع بقوله « يا زيدُ » فإن لم يكن راكبا لم يُخرجه ذلك عن أن يكون قد نادي زيدا بقوله « يازيدُ » ، وليس ذلك في سائر الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت « اضرب زيدا راكباً » فلم تجدْه راكبا لم يَجُزْ أن تضربَه ، على أنه قد حَكَى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال : قلت لأبي عثمان المازني : ما أنكرت من الحال للمدعوّ ؟ (١) قال : لم أنكر منه شيئاً ، إلا أن العربَ لم تدعُ على شريطة ، فإنهم لا يقولون « يا زيدُ راكباً » أي : ندعوك في هذه الحالة ونمسك عن دعائك ما شيا ؛ لأنه إذا قال « يا زيدُ » فقد وقع

---

(١) المدعو أي المنادى

الدعاءُ على كل حال . قلت : فإن احتاج إليه راكبا ولم يحتج في غير هذه الحالة ، فقال : ألستَ تقول : يا زيدُ دعاءً حقا ؟ فقلت : بلى فقال : علامَ تحملُ المصدر ؟ قلت : لأن قولي « يا زيدُ » كقولي « أدعو زيداً » فكأني أدعو دعاءً حقا. فقال : لا أرى بأسا بأن تقولَ على هذا يا زيدُ راكبا ، فالزم القياس . قال أبو العباس : وجدتُ أنا تصديقا لهذا قولَ النابغة : (١)

قالتْ بنو عامرٍ خالُوا بني أسدٍ   يابُؤسَ للجَهْلِ ضَرّاراً لأقوام

وقوله « والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإنْ أفرد حَمْلُكَ نعته على النصب نحو: يا زيدُ الظريفَ ، كما يُحمل نعته على الرفع نحو يا زيدُ الظريفُ » قلنا : لا نسلم أن نصبَ الوصف لأن المفردَ بمنزلة المضاف ، وإنما نصبه لأن الموصوف وإن كان مبنيا على الضم فهو في موضع نصب لأنه مفعول فنصب وصفه حملا على الموضع كما رُفع حملا على اللفظ ، وحَمْلُ الوصفِ والعطفِ على الموضع جائزٌ في كلامهم ، كما يُحْملَ على اللفظ ، ولهذا يجوز بالإجماع «ما جاءني من أحدٍ غيرُكَ » (٢) بالرفع ، كما يجوز بالجر ، قال الله تعالى (ما لَكم مِنْ إلهٍ غيرُه)(٣) بالرفع والجر ؛ فالرفعُ على الموضع والجرّ على اللفظ . قال الشاعر (٤) :

---

(١) البيت شاهد على وقوع الحال (ضرارا) من المنادى (بؤس) .

(٢) لأن (من) حرف جر زائد ، و (أحد) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٣) الأعراف ٥٩ ، قرأ بعض أهل المدينة والكوفة (ما لكم من إله غيره) بخفض (غير) على النعت (لإله) . وقرأ جماعة من أهل المدينة والبصرة والكوفة (ما لكم من إله غيرُه) برفع (غير) نعتا لإله على الموضع – تفسير الطبرى ١٢ / ٤٩٨

(٤) هذا شاهد على جواز نعت المضاف إليه على أساس معناه ، والإضافة هنا من باب إضافة المصدر إلى فاعله ، ولذلك رفع (المظلوم) نعتا (للمعقب) لأنه في المعنى فاعل .

حتى تَهَجّرَ في الرّواح وهاجَها طَلَبَ المُعقِّبِ حقَّهُ المظلومُ

فرفع « المظلوم » وهو صفة للمجرور الذي هو « المعقّب » حملاً على الموضع ؛ لأنه في موضع رفع بأنه فاعل ، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخلَهُ الجرّ للإضافة ، وكذلك يجوز أيضاً الحَمْلُ على الموضع في العطف نحو « مررتُ بزَيدٍ وعمراً » كما يجوز « وعمرٍو » ، قال الشاعر : (١)

فلستُ بذي نَيْرَبٍ في الصّديـق ومنّاعَ خَيْـرٍ وسَبّابَها
ولا مَنْ إذا كـانَ في جـانبٍ أضاعَ العشـيرةَ فاغتابَهـا

وقال الآخرُ وهو عُقَيبةُ الأسدي : (٢)

مُعاوِيَ إننا بَشَرٌ فأسْجِـحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

فنصب « الحديد » حملاً على موضع « بالجبال » لأن موضعها النصبَ بأنها خبر « ليس » . ومن زعم أن الروايةَ « ولاالحديدِ » بالخفض فقد أخطأ ، لأن البيت الذي بعده :

أديرُها بني حَرْبٍ عَلَيْكُـم ولا ترموا بها الغرضَ البعيدَا

والرّويّ المخفوضُ لا يكونُ مع الرويّ المنصوبِ في قصيدة واحدة ؛ وقال الحجاج : (٣)

---

(١) النيرب : الشر والنميمة ، والضمير في (سبابها) عائد على العشيرة. والبيت شاهد على العطف على المحل ، عطف (مناع خير ، وسبابها) على (بذي نيرب) وهو خبر ليس منصوب بعلامة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (الباء) .

(٢) الإسجاح حس العفو ، ومنه المثل السائر في العفو عند المقدرة : ملكت فأسجح . والبيت شاهد أيضاً على العطف على الموضع .

(٣) عطف (ضرارا) بالنصب على (يأسة) المجرورة لأن المعنى طوى كشحه يأسا أو ضررا .

كَشْحاً طوى من بَلَد مُخْتَارَا   مِنْ يَأسَةِ اليائِسِ أوْ حِذَارًا

وقال الآخر :(١)

فإن لم تَجِدْ مِنْ دون عدنانَ والداً
ودونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

وقال الآخر أيضاً :

ألا حَيِّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بنَ عامرٍ
إذا ما تلاقَيْنَا من اليومِ أو غَدَا

فنصبَ « غدا » حَمْلاً على موضع « من اليوم » وموضعها نصب.
والشواهدُ على الحمل على الموضع في الوصف والعطف أكثرُ من أن تُحْصى ، وأوْفَرُ من أن تُستَقْصَى ، والله أعلم .

★ ★ ★

(١) عطف (دون معد) بالنصب على (من دون عدنان) المجرورة .

مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل ، نحو (ضَرَبَ ضرباً ، وقام قياماً) . وذهب البصريون إلى أن الفعلَ مشتق من المصدر وفرعٌ عليه .(١)

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصحّ لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول

---

(١) شغل النحاة القدماء بموضوع « الأصلية » و « الفرعية » حتى استغرق منهم ذلك جهداً كبيراً ، فتحدثوا عن أقسام الكلمة أيها أسبق ؛ الاسم أم الفعل أم الحرف ، وبحثوا في الأصل والفرع من المفرد والمثنى والجمع والماضي والمضارع والأمر .. وهكذا . وقد مرت بك نظائر لذلك في كتاب سيبويه ومن هذا الوادي بحثهم الطويل عن المصدر والفعل ، ورغم ما يذهب إليه بعض المحدثين من عدم جدوى كل ما قدموه من حيث الدرس اللغوي فإنا نلفت إلى أن الموضوع كان حقيقاً أن يجذب اهتمامهم . وأن قضية الأصلية والفرعية أصبحت قضية علمية معترفاً بها في التطور الحديث للدرس النحوي فيما يعرف بالنحو التحويلي .

ولقد حاول أحد الدارسين المعاصرين أن يفسر ذهاب البصرة إلى أصلية المصدر وفرعية الفعل بأن البصرة كانت متأثرة بالثقافات الفارسية والهندية واليونانية ، والباحث يلحظ أن اللغات الهندية الأوربية تجعل المصدر بداية للتصريف ، ولعلك تلحظ أن الإنجليزية والفرنسية والألمانية مثلا تبدأ دائماً بالمصدر .

(قاومَ قِـو اماً) فيصحّ المصدر لصحة الفعل، وتقول (قام قياماً)[1] فيعتل لاعتلاله؟ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

و منهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول (ضربتُ ضرباً) فتنصب ضرباً بضربت ، فوجب أن يكون فرعاً له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل .

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذْكَرُ تأكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد ، فدلّ على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع . والذي يؤيد ذلك أنّا نجد أفعالاً ولا مصادرَ لها ، خصوصاً على أصلكم ، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرعٌ على الفعل أن المصدر لا يُصور معناه ما لم يكن فعلَ فاعل ، والفاعل وُضع له فَعَلَ ويَفْعَلُ ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المصدر إنما سُمي مصدراً لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرٌ لصدورها

---

(١) (قام) أصلها (قَوَم) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ولذلك قلبت الواو في المصدر ياء . أما (قِوَاماً) فلم تقلب الواو ياء مع وقوعها متوسطة إثر كسرة لأنها لم تقلب في الفعل (قَاوَم) لسكون ما قبلها .

عنه ، لأنّا نقول : لا نسلِّمُ ؛ بل سُمي مصدراً لأنه مصدور عن الفعل ، كما قالوا (مَرْكب فَارِه ،ومَشرَب عذب) أي : مركوب فاره ، ومشروب عذب ، والمرادُ به المفعولُ ، لا الموضع[1] ،فلا تمسّكَ لكم بتسميته مصدراً.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيّد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها ، لا اختصاصَ له بزمان دون زمان ؛ فلمّا لم يتعينْ لهم زمانُ حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا لهمن لفظه أمثلة[2] تدل على تعين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعالُ ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة ، فدل على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أوْلى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المُحصّل ،والمصدر

---

(١) سبق أن أشرنا عند دراستنا للفراء أن العربية تستعمل المصدر أحياناً بمعنى اسم المفعول مثل (كَذِب) بمعنى مكذوب .

(٢) أمثلة أي أوزان وصيغ .

يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحدَ أصلُ الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن (ضَرَبَ) يدل على ما يدل عليه الضرب ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه (ضَرَبَ) ، وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع ، لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة والفضةُ لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرعٌ عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا : الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فلما اختلف المصدر اختلافَ الأجناس كالرجل والثوب والتّراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول

به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم (أكرم إكراماً) بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تُحذف منه الهمزة كما حُذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو (مُكرِم ومُكرَم) لما كانا مشتقين منه ، فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأل قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميتُه مصدراً ، فإن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل : مصدر ، فلما سُمي مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه ، وهذا دليل لا بأس به في المسألة . وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : : أما قولهم : إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله ، قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً نحو (ضربته ضرباً) وما أشبه ذلك ، وإنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع في أصول المصادر لا في فروعها .

الثاني : أنّا نقول إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية ، وصار هذا كما قالوا (يَعِدُ) والأصل فيه (يَوْعِدُ) ، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ،

وقالوا (أعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ) والأصل فيها (أوْعِدُ ونَوْعِدُ وتَوْعِدُ) ، فحذفوا الواو – وإن لم تقع بين ياء وكسرة –حملاً على (يعد) ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من (يعد) ، وكذلك قالوا (أُكْرِمُ) والأصل فيه (أُأَكْرِمُ) فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما ، وقالوا (نُكْرِمُ ، وتُكرِمُ ، ويُكرِم) والأصل فيها (نؤكرم ، وتؤكرم ، ويؤكرم) كما قال الشاعر :

● فإنّه أهلٌ لأنْ يُؤكْرَما ●

فحذفوا الهمزة – وإن لم يجتمع فيها همزتان– حملا على (أُكْرِمُ) ، ليجري الباب على سنن واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من (أُكْرِمُ) ، فكذلك هاهنا .

والثالث : أنّا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بنينا المضارع في فعل جماعة النسوة نحو (يَضْرِبْنَ) حملاً على (ضَرَبْنَ) ؛ وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، وكما قال الفراء : إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل الاثنين ؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا .

وأما قولهم : إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون أصلاً ، قلنا : كونُه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء ، فكذلك هاهنا .

والثاني : أن معنى قولنا (ضَرَبَ ضَرْباً) أي أوقع ضرباً كقولك (ضَرَبَ زيداً) في كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصودٌ إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال (اضربْ) وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقولٌ قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : إن المصدرَ يُذكر تأكيداً للفعل ، ورتبةُ المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد ، قلنا : وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت (جاءني زيدٌ زيدٌ ،ومررت بزيدٍ زيدٍ) فإن زيداً الثانيَ يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه ، فكذلك هاهنا .

وأما قولهم : إنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها ، قلنا : خُلُوّ تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل فرعٌ عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرعُ عن كونه فرعاً ، ألا ترى أنهم قالوا (طيرٌ عَبَابِيد) أي متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجميع . وكذلك أيضاً قالوا (طيراً أبابيلَ) قال الله تعالى (وأرسل عليهم طيراً أبابيل)[(١)] أيْ جماعات في تفرقة ، وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إبيل ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبّولاً وإبّيلاً قياساً وحملاً ،لا استعمالاً

(١) الفيل آية ٣ .

ونقلاً ، والخلاف إنما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم . ثم نقول : ما ذكرتموه معارَض بالمصادر التي لم تُستعمل أفعالُها نحو (وَيْلَه ، ووَيْحَه ، ووَيْهَه ، ووَيْبَه ، ووَيْسَهُ ، وأهلاً ، وسهلاً ، ومرحباً ، وسَقْياً ، ورعياً ، وأفةً ، وتُفَّةً ، وتعساً ، ونكساً ، وبؤساً ، وبُعْداً ، وسُحقاً ، وجُوعاً ، ونُوعاً ، وجَدعاً ، وعَقراً ، وخَيبَةً ، ودَفْراً ، وتَبّاً ، وبهراً »[1] . قال ابن ميادة :

تَفَاقَدَ قَوْمى إذْ يبيعون مهجتي
بجاريةٍ بَهْراً لَهُمْ بعدها بَهْـــرا

فإن هذه كلها مصادر لم تُستعمل أفعالُها ، فإن زعمتم أن ما

---

(١) هذه من المصادر التي تستعمل في الدعاء وتعرب مفعولا مطلقاً لفعل محذوف سواء أكان مستعملا أم مهملا .

أما ويه ويحه ويبه ويسه فهي مصادر كثر استعمالها حتى صارت كالتعجب وهي تعرب مفعولا مطلقاً لفعل مهمل، يقولها الإنسان لمن يحب ومن يكره ، ويقال إنه يغلب استعمال (ويس) و (ويح) في الترحم وإظهار الشفقة، و (ويل) و(يب) و (ويس) في العذاب. فالتقدير : رحمه الله ويحاً وويساً بمعنى رحمه الله رحمةً ، أو رحمه الله ويحه وويسه بمعنى رحمه الله رحمته . وكذلك : أهلكه الله ويلا وويباً أو أهلكه الله ويله وويبه بمعنى أهلكه الله إهلاكاً وأهلكه الله إهلاكه. فالفعل مقدر في هذه الأمثلة هكذا أو بما في معناه .

أفة وتفة : الأف والتف وسخ الأذن ووسخ الأظفار ، ويقال ذلك عند استقذار الشيء ، ثم استعمل ذلك عند كل شيء يتضجر منه ويتأذى به ، وفيها لهجات كثيرة جوعاً ونُوعاً : النُّوع هو الجوع . وفي الدعاء : جوعاً له ونُوعاً ولا يقدم الآخر قبل الأول لأنه تأكيد له .

دفرا : يقال دفرا له أي نتنا .

بهرا : ويقال بهرا له أي تعسا .

ذكر تموه من خلوّ الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأوْلَى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً ، فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم : إن المصدر لا يُتصور ما لم يكن فعلَ فاعل ، والفاعل وُضع له فعلَ ويفعلُ ؛ قلنا : هذا باطل ، لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل ، وما نسميه فعلاً من فَعَلَ ويَفعلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ، ومن المحال الإخبارُ بوقوع شيء قبل تسميته . لأنه لو جاز أن يقال (ضرب زيد) قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك (أخبرك بما لا تعرف) وذلك محال . والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدراً . قولُهم : إن المراد به المفعول ، لا الموضع ، كقولهم : مَرْكَب فاره ومَشْرَب عذب ، أي مركوب فاره ومشروب عذب ، قلنا : هذا باطل من وجهين :

أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حملُه عليه .

والثاني : أن قولهم : (مركب فارِه ، ومشرب عذب) يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ، ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال (جرى النهرُ) والنهر لا يجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى (تجري من تحتها الأنهار) فأضاف الفعل[1]

(١) أضاف الفعل أي أسنده ، والإضافة في اللغة الإسناد . وهكذا تلاحظ أن كلمة « الإضافة » استخدمت في معان نحوية مختلفة ؛ أطلقها سيبويه والمبرد على النسب ، وأطلقت هنا على معنى الإسناد ، ثم أطلقت على الإضافة النحوية المعروفة .

إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها لما بيّنا من المجاورة ، ومنه قولهم (بلد آمِن ، ومكان آمِن) فأضافوا الأمن إليه مجازاً ، لأنه يكون فيه ، قال الله تعالى (وإذْ قال إبراهيمُ ربِّ اجعلْ هذا البلدَ آمناً) [١] وقال تعالى (أوَ لم يَرَوْا أنّا جعلنا حَرَماً آمناً) [٢] فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى (بلْ مكرُ الليل والنهار) [٣] فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم (ليلٌ نائم) فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر : [٤]

لَقَدْ لُمْتِنَا يا أمّ غَيْلانَ في السّرَى
ونِمْتِ وما ليلُ المطيِّ بنائِمِ

أي بِمَنومٍ فيه ، ومنه قولهم (يوم فاجر) فأضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر : [٥]

ولمّا رأيتُ الخيلَ تَتْرى أثائجاً
علمتُ بأنّ اليومُ أحْمَسُ فاجرُ

أي مفجورٌ فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى ومن

---

(١) البقرة ١٢٦ .

(٢) العنكبوت ٦٧ .

(٣) سبأ ٣٣ .

(٤) موضع الشاهد : وما ليل المطيّ بنائم ، إذ أسند النوم إلى الليل ، والليل لا ينام ، ولكن النوم يحدث فيه .

(٥) موضع الشاهد : بأن اليوم أحمس فاجر ، حيث نسب الفجور إلى اليوم لوقوعه فيه . والأثائج : الصائحة ، وأحمس : شديد الشر .

كلام العرب أكثر من أن تحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم (مركب فاره ، ومشرب عذب) موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة على ما بيّنّا .

وقد أفردنا في هذه المسألة جزءاً استوفينا فيه القول واستقصينا فيه الكلام ، والله أعلم .

* * *

الفَصْل الرّابع

بغداد

نشأ النحو في أحضان البصرة والكوفة كما ذكرنا ، وتطور على أيدي العلماء الخالفين من كلا البلدين حتّى وصل إلى درجة عالية من النضج والاستقرار ، وذهبت البصرة بالشهرة الكبرى في الميدان ، لكن الكوفة نافستها بحق وبخاصة آخر عهد المدرستين حيث تصدر لإمامة البصرة محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، وحيث رأس علماءَ الكوفة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١) . وشهدت بغداد نشاطاً حياً في حلقتّي هذين العالمين الجليلين ، واشتد بينهما الصراع ، وكثرت المناظرات مما جعل الدارسين يقبلون عليهما كليهما ويأخذون عنهما معاً ، ثم يتخيرون من هذا ومن ذاك ما يراه كل واحد مناسباً لتفكيره واتجاهه .

ازدهر هذا النشاط إذن أواخر القرن الثالث ، وما كاد القرن الرابع يبدأ حتّى أخذت مدرسة بغداد تتميز بمنهجها الخاص . ولم يكن هذا المنهج جديداً من حيث الأسس أو طرائق الاستنتاج ، ولكنه منهج ينبني على الانتقاء من المدرستين البصرية والكوفية ، ومن ثم رأينا

الرواد الأول لمدرسة بغداد يقبلون على الكوفة ويزيدون من الأخذ عنها لكنهم يأخذون عن البصرة ، وإن كان ميلهم إلى الكوفة أشد ، وأشهر هؤلاء الرواد ابن كَيْسان (ت ٢٩٩هـ) وابن شُقَير (ت ٣١٥) وابن الخياط (ت ٣٢٠هـ) .

وفي الاتجاه الثاني كان عدد آخر من العلماء يقبلون على البصرة ويأخذون عن الكوفة لكن ميلهم إلى البصرة أشد ، وأشهر هؤلاء الزجاجي (ت ٣٣٧) ، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وأبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ). ويعتبر أبو علي وتلميذه ابن جنى مثالاً عجيباً على التلمذة والصحبة والنشاط والإنتاج العلمي ، وقد قدما للعربية أعمالاً لا تزال تحتل مكانتها العالية في الدرس اللغوي ، كما أن أعمال ابن جني على وجه الخصوص تمثل تقدماً كبيراً جداً في المنهج وفي الأسلوب وفيما وصل إليه من نتائج بحيث إن كثيراً جداً مما قرره هذا العالم الكبير منذ ألف عام قد وجد قبولاً من أحدث مناهج الدرس اللغوي .

وبعد هذين العالمين بدأ العلماء يتتابعون — في بغداد — واحداً في إثر واحد ، مع اتجاه أقوى إلى مدرسة البصرة ، نذكر لك منهم الزمخشري وابن الشجري وأبا البركات الأنباري وأبا البقاء العكبري وابن يعيش والرضي الإستراباذي .

وقد اخترنا لك من هذه المدرسة عالمين كبيرين ، هما الزمخشري وابن يعيش ، لأن الأول كتب كتابه المشهور في النحو باسم (المُفَصَّل) ، وقدم الثاني شرحاً عليه ، وبذلك نتعرف على منهج مؤلفين من المدرسة البغدادية عن طريق كتاب واحد هو :

أما الزمخشري فهو محمود بن عمر ، ولد بزَمَخْشر ، وهي قرية من قرى خوارزم ، ووصل – طالباً العلم – إلى بُخار وإلى بغداد ، ثم عاد إلى وطنه حيث توفي ٥٣٨هـ ، وهو معتزلي المذهب ، ومن ثم نراه أقرب إلى مدرسة البصرة ، وقد قدم للعربية كتباً مشهورة منها تفسيره المعروف للقرآن الكريم المسمى (بالكشاف) ، ومنها معجمه (أساس البلاغة) ، ومنها كتابه (المفصل) الذي نعرض له هنا . والمفصل كتاب في النحو قسمه الزمخشري أقساماً أربعة ؛ قسماً للأسماء عرض فيه للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والنسب والتصغير والمشتقات ، وقسماً للأفعال وأنواعها ، وقسماً للحروف وضروبها ، وقسماً للمشترك تحدث فيه عن الإمالة والإبدال والوقف والإدغام وغيرها . وقد شرحه ابن يعيش شرحاً وافياً مما جعل الكتاب يخرج في صورة جديدة .

وابن يعيش هو : يعيش بن علي بن يعيش ولد بحلب ورحل إلى بغداد ودمشق ثم عاد إلى حلب حيث توفي بها ٦٤٣ هـ وقد وجه اهتمامه نحو شرح الأعمال الكبيرة للعلماء السابقين ، فشرح كتاب التصريف الملوكي لابن جني ، ثم قدم شرحه المشهور على (المفصل) للزمخشري . وشرح المفصل يعتبر موسوعة نحوية لمن أراد أن يتتبع اتجاهات النحويين السابقين في البصرة والكوفة وبغداد ، وقد طبع في القاهرة في عشرة أجزاء .

والموضوع الذي اخترناه لك منه هو (مبحث المذكر والمؤنث) وسوف تلحظ أنه يقدم أولاً نص الزمخشري في المفصل بقوله : قال صاحب الكتاب ، ثم يقدم شرحه بقوله : قال الشارح . وسوف تلحظ كما ذكرنا أن الكتاب يعتبر مصدراً هاماً جداً لدراسة الآراء النحوية القديمة .

المذكر والمؤنث

(فصل) قال صاحب الكتاب (المذكر ما خلا من العلامات الثلاث ، التاء والألف والياء في نحو غرفة وأرض وحبلى وحمراء وهذي ، والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن .) .

قال الشارح : التذكير والتأنيث معنيان من المعاني(١) فلم يكن بُدٌّ من دليل عليهما ، ولما كان المذكرُ أصلاً والمؤنث فرعاً عليه(٢) لم يحتج

---

(١) دراسة « التذكير والتأنيث » تقع في صلب الدراسة النحوية ، وهي تندرج الآن تحت ما يسمى « بالفصائل أو الأقسام النحوية Grammatical Categories ».
وهذه الدراسة مهمة في النحو إذ يتوقف عليها أشياء كثيرة في تركيب الجملة . ذلك أن « الجنس » اللغوي يجري على « منطق » خاص ، بمعنى أنه لا يطابق الجنس في الواقع الطبيعي . فالاصطلاح وحده هو الذي (أنث) الشمس ، و (ذكّر) الباب في العربية ، وهو الذي ذكّر الشمس le Soleil وأنث الباب في الفرنسية la porte ودارس اللغة الألمانية لا يستطيع أن يضبط جملة إلا إذا عرف جنس الأسماء المستعملة فيها .

وليس الجنس في كل اللغات مقصوراً على المذكر والمؤنث وحدهما ، بل هناك لغات فيها جنس ثالث هو المحايد كاللغة الألمانية ، وقد تستغرب أن اسماً مؤنثاً حقيقياً مثل كلمة (فتاة) تعتبر (محايداً) في الألمانية : Das Mädchen

وفي هذا الفصل يقدم لنا ابن يعيش في شرحه على مفصل الزمخشري دراسة مستفيضة للمذكر والمؤنث في العربية .

(٢) هأنت ترى مرة أخرى حديثاً عن الأصلية والفرعية ، فالمذكر هو الأصل والمؤنث =

المذكر إلى علامة لأنه يُفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل ،° ولما كان التأنيث ثانياً لم يكن بُدٌ من علامة تدل عليه . والدليل على أن المذكر أصل أمران :

أحدهما : مجيئهم باسم مذكر يعم المذكر والمؤنث وهو شيء .

الثاني : أن المؤنث يفتقر إلى علامة ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة كالنكرة لما كانت أصلاً لم تفتقر إلى علامة والمعرفة لما كانت فرعاً افتقرت إلى العلامة ، ولذلك إذا انضم إلى التأنيث العَلَمية لم ينصرف نحو زينب وطلحة ، وإذا انضم إلى النكرة انصرف نحو جفنة وقصعة(١) . فإذن قد صار المذكر عبارة عن ما خلا من علامات التأنيث ، والمؤنث ما كانت فيه علامة من العلامات المذكورة ، وعلامات التأنيث ثلاثة ؛ التاء والألف والياء .

والكلام أسماء وأفعال وحروف ، والذي يؤنث منها الأسماء دون الأفعال والحروف ؛ وذلك من قِبَل أن الأسماء تدل على مسمّيات تكون مذكرة ومؤنثة فتدخل عليها علامة التأنيث أمارة على ذلك ، ولأ

= فرع ، وعلى هذا النظار سوف تترتب مسائل أخرى . واللغويون الوصفيون في العصر الحديث يرون في مسألة الأصلية والفرعية بحثاً ميتافيزيقياً ، غير أن أصحاب النحو التحويلي يرونها مسألة أساسية في فهم اللغة ، ولهم قواعدهم في معرفة الأصل والفرع ، منها أن الكلمات ذات العلامة **marked** تكون فرعاً للكلمات غير المعلمة **unmarked**

وهذا ينطبق على المذكر والمؤنث ، لأن المؤنث هو الاسم المذكر +علامة خاصة بالتأنيث مثل : طالب ، طالبة .

(٢) من الأسباب المانعة للصرف أن يكون الاسم علماً مؤنثاً ، أما إذا كان مؤنثاً فقط فإنه يصرف .

يكون ذلك في الأفعال ولا الحروف . أما الأفعال فلأنها موضوعة للدلالة على نسبة الحدث إلى فاعلها أو مفعولها من نحو ضرب زيد ، وضرب عمرو ، فدلالتها على الحدث ليست من جهة اللفظ وإنما هي التزام ، فلمّا لم تكن في الحقيقة بإزاء مسمّيات لم يدخلها التأنيث . وأمر آخر أن مدلولها الحدث وهي مشتقة منه[1] والحدث جنس والجنس مذكر ، ولذلك قال سيبويه : لو سميت امرأةً بِنعْمَ وبِئْسَ لانصرفا ، لأن الأفعال مذكّرة .

فأما لحاق العلامة بها من نحو : قامت هند ، وقعدت سعاد ، فلتأنيث الفاعل لا لتأنيثها في نفسها ، وهذا أحد ما يدل على أن الفاعل كجزء من الفعل[2] ، وذلك أن الأصل إذا أريد تأنيث كلمة أن يلحق عَلَمُ التأنيث تلك الكلمة فأما لحاق العلامة بكلمة والمراد غيرها فلا ، فدل ذلك على أن الفعل والفاعل كجزء واحد .

وأما الحروف فلأنها لا تدل على معنى تحتها ، وإنما تجيء لمعنى في الاسم والفعل فهي لذلك في تقدير الجزء من الاسم والفعل ، وجزء الشيء لا يؤنث ، وقد جاء منه ثلاثة أحرف وهي : لا ، وثم ، ورُبّ ، على التشبيه بالفعل إذ كانت تكون عاملة[3] .

---

(١) هذا دليل على أخذ ابن يعيش هنا بمذهب البصرة في أن المصدر هو أصل الاشتقاق .

(٢) حين درس النحاة تركيب الجملة العربية وجدوا أن الفعل والفاعل (عمدتان) لا يمكن الاستغناء عن أحدهما في الجملة ، ورأوا بينهما أسباباً قوية جداً حتى اعتبروهما كالكلمة الواحدة ، ولذلك يقول ابن يعيش إن الفاعل كجزء من الفعل . وقد مر بك ما قدمه الكوفيون دليلا على ذلك دعماً لرأيهم في أن الفعل والفاعل ينصبان المفعول وليس الفعل وحده .

(٣) وردت هذه الحروف الثلاثة وفيها تاء في آخرها قالوا إنها تاء التأنيث ، وهي : (لات) التي تعمل عمل ليس ، وثمت ، وربت .

وعلامات التأنيث[1] ثلاثة على ما ذكرَ ؛ التاءُ والألف والياء، وقد أضاف غيره الكسرة في نحو : فعلتِ يا امرأة ، فصارت العلامات أربعة .

فأما التاء فتكون علامة للتأنيث تلحق الفعل والمراد تأنيث الفاعل على ما ذكرنا في نحو قامت هند ، وقعدت جُمْل، وهذه التاء إذا لحقت الأفعال كانت ثابتة لا تنقلب في الوقف نحو قامتْ هند وهند قامت . وإذا لحقت الاسم نحو قائمة وقاعدة أبدل منها الهاء في الوقف فتقول : هذه قائمهْ ، وقاعدهْ ، وفي هذه التاء مذهبان : [2]

أحدها : وهو مذهب البصريين أن التاءَ الأصل والهاءَ بدل منها .

والثاني : وهو مذهب الكوفيين أن الهاء هي الأصل .

والحقّ الأولُ ، والدليلُ على ذلك أن الوصلَ مما تجري فيه الأشياء على أصولها ، والوقف من مواضع التغيير ، ألا ترى أن من قال في الوقف : هذا بَكُرْ ومررت ببَكِرْ فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف فإنه إذا وصل عاد إلى الأصل من إسكان الكاف ، وكذلك من قال في

---

(١) هذه العلامة يسميها المحدثون مورفيما Morpheme

(٢) هذا الخلاف مبني على رأي مهم عند النحاة ؛ وهو أن الأصل في الكلام نطقه موصولا ، أما الوقف فلا يبين أصل الكلمة . وهنا مثلا : إذا قلت : حضرت فاطمةُ اليوم ، فأنت تنطق فاطمة بالتاء لأنك تصلها بالكلمة التي بعدها ، أما إذا قلت : حضرت اليوم فاطمة . فإنك تنطق فاطمة بالهاء لأنك وقفت عليها .وعلى هذا يرى البصريون أن علامة المؤنث هي التاء وليست الهاء . ولعلك تلاحظ أن بعض اللهجات العربية الحديثة تقف على المؤنث بالتاء كما هو مسموع في بعض المناطق اللبنانية . يقولون « هكذا الحياة » . فيقفون عليها بالتاء لا بالهاء .

الوقف : هذا خالدّ فضاعف فإنه إذا وصل لا يفعل ذلك بل يخفف الدال ، على أن من العرب مَنْ يُجري الوقف مُجرى الوصل فيقول : هذا طلحتْ ، وعليك السلام والرحمتْ ، وقال : (١)

● بل جوزِ تيهاءَ كظهرِ الحَجَفَتْ ●

وأنشد قطرب : (٢)

الله نجّاكَ بكفّيْ مُسْلِمَـــتْ
من بَعْدِما وبعدما وبَعْدِمَت
صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ
وكادت الحُرّةُ أن تُدْعَى أمَتْ

وقد أجروها في الوصل على حدّ مُجراها في الوقف ، من ذلك ما

---

(١) هذا شاهد على أن بعض العرب لا يقلب تاء التأنيث الواقعة في آخر الاسم هاء في الوقف ، وذلك في (الحجفت) .

و (جوز) مصدر جاز الأرض و (التيهاء) الأرض التي يتيه سالكها :

و (الحجفة) - بفتحات - هي الترس إذا كان من جلود ليس فيه خشب ولا عقب ، والجمع : جحف .

والرواية بجر (جوز) ، يريد : رب جوز تيهاء . وأنت تعلم أن رب قد تحذف بعد بل .

(٢) في البيتين شواهد على عدم قلب تاء التأنيث هاء في الوقف في بعض اللهجات ، في قوله : (مسلمة ، الغلصمة ، أمة) أما كلمة (مَتْ) في آخر البيت الأول فأصلها (ما) ، قلبت الألف هاء ، ثم قلبت الهاء تاء ، لتتسق مع قوافي الأبيات .

و (الغلصمة) هي : طرف الحلقوم .

حكاه سيبويه من قولهم في العدد : ثلاثهْ أربعهْ [1] ، وعلى هذا قالوا في الوصل سبسبا وكلكلا [2] ،وهو قايل من قبيل الضرورة ، فلما كان الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها وكان الوقف مما تتغير فيه الأشياء عن أصولها في غالب الأمر ، ورأينا عَلَمَ التأنيث في الوصل تاء وفي الوقف هاء نحو : ضاربهْ ، وقائمهْ ، عَلِمنا أن الهاءَ في الوقف بدلٌ من التاء في الوصل وأن التاءَ هي الأصل[3] .

وأما (الألف) فقد تكون للتأنيث وذلك نحو الألف في حُبلى وسكرى وغضبى وجمادى وحُبارى ، فهذه كلها وما يجري مجراها للتأنيث ، يدل على ذلك أنك لا تنونها في النكرة ، قال الفرزدق[4]:

وأشلاءُ لَحمٍ من حُبَارَى يَصيدُها
لنا قانِصٌ من بعضِ ما يتخطّـفُ

والفرق بين تأنيث التاء في قائمة وقاعدة والتأنيث بالألف فيما ذكرنا

---

(١) هذه لهجة تخالف اللهجة السابقة ، ينطقون علامة المؤنث في الوصل هاء لا تاء ، فيقولون : حضرت فاطمه اليوم بالهاء . وهذا يذكرنا بطريقة (التسكين) التي يتبعها بعض الخطباء والمذيعين في الأيام الأخيرة .

(٢)المفروض أن تنطق الكلمتين في الوصل بالتنوين ، فنقول : سبسباً وكلكلاً .

(٣) حرف التأنيث إذن هو التاء ، ومع ذلك درج بعض النحاة على تسميتها (هاء) التأنيث باعتبار الوقف .

(٤) موضع الشاهد (من حبارى) حيث كلمة حبارى غير منونة، وتعرب : اسم مجرور بمن وعلامة جره فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ، والمعروف أن ألف التأنيث المقصورة تكفي وحدها لمنع الاسم من الصرف .

والحباري : طائر. ويتخطف : يصيد بالخاطوف وهو شبه المنجل.

أن التاء تدخل في غالب الأمر كالمنفصلة مما دخلت عليه ؛ لأنها تدخل على اسم تام الفائدة لإحداث معنى آخر وهو التأنيث فكانت كاسم ضُمّ إلى اسم آخر نحو حضرموت وبعلبك(١) ، ويدل على ذلك أمور : منها أنك تفتح ما قبل التاء كما تفتح ما قبل الاسم الثاني من الاسمين فتقول قائمة وطلحَة كما تقول حضرَموت فتفتح ما قبل الآخر ، ومنها أنك إذا صَغّرْت ما في آخره تاء التأنيث فإنك تصغر الصدر ثم تأتي بالتاء نحو طلحة وطُلَيْحَة وتمرة وتُمَيْرَة(٢) كما تصغر الصدر من الاسمين المركبين ثم تأتي بالآخر نحو حُضَيْرَمَوْت ، ومما يدل على انفصالها وأن الكلمة لم تُبْنَ عليها أنك تحذفها في التكسير فتقول في تكسير جفنة جفان وفي قصعة قصاع .

وليست الألف كذلك ، بل تثبت في التكسير فتقول في حبلى حبالى ، وفي سكرى سكارى ، لأن الكلمة بُنِيَتْ عليها بناء سائر حروفها ، كما تقول في جعفر جعافر وفي زبرج زبارج .

فإن قيل : فما بالكم تقولون في تكسير قرقرى وجحجبى :(٣) قراقر وجحاجب بحذف الألف ؟ قيل : لم يحذفوا الألف هنا على حد

(١) هذه ملاحظة مهمة في فهم علامة (مورفيم) التأنيث ، التي هي التاء ؛ فهي ليست جزءاً من الاسم كأي حرف من حروفه ، وإنما هي جزء خاص منفصل ، ذلك أن كلمة (طالب) لها معنى، وأنت تلحقها (التاء) فتضيف إلى معناها معنى جديداً هو التأنيث .

(٢) المعروف أن تصغير الاسم يكون على وزن (فُعَيْل) في الثلاثي ، وفي غيره على وزن (فُعَيعِل) و (فُعَيْعِيل) . فلو كنا اعتبرنا (طلحة ، تمرة) مكونتين من أربعة أحرف لكان الوزن : طليحِة بكسر الحاء . لكنهم نظروا إلى تاء التأنيث باعتبارها منفصلة عن الاسم فبقي ثلاثة أحرف ، ومن ثم كان الوزن فُعَيْلَة . وأنت تذكر أن التصغير — عندهم — يرد الأشياء إلى أصولها .

(٣) قرقري : اسم موضع . وجحجبى : حي من الأنصار .

حذف التاء في جفان وقصاع ، وإنما حذفوها لوقوعها خامسة ، كما يحذفون الخامس الأصلي في سفرجل وسفارج وفرزدق وفرازد .

فإن قيل : الهمزة أيضاً في حمراء وخضراء وعذراء تفيد التأنيث فما بالكم تذكروها مع علامات التأنيث ؟ قيل : الهمزة في الحقيقة ليست عَلَماً للتأنيث وإنما هي بدل من الألف في مثل حبلى وسكرى ، وإنما وقعت بعد ألف قبلها زائدة للمد ، فالتقى ألفان زائدتان ، الأولى المزيدة للمد ، والثانية للتأنيث ، فلم يكن بُدّ من حذف إحداهما أو تحريكها ، فلم يجز الحذف في واحدة منهما : أما الأولى فلو حُذفت لذهب المدّ وقد بنيت الكلمة ممدودة ، وأما الثانية فلو حذفت لزال عَلَم التأنيث وهو أفحش من الأول ، فلما امتنع حذف إحداهما ولم يجز اجتماعهما لسكونهما تَعَيّنَ تحريك إحداهما ، فلم يمكن تحريك الأولى لأنها لو حُركت لفارقت المد والكلمة مبنية على المد ، فوجب تحريك الثانية ، ولما حُرّكت انقلبت همزة فقيل صحراء وحمراء ، فثبت بما ذكرنا أن الهمزة بدل من ألف التأنيث .

فإن قيل : ولِمَ قلت : إن الهمزة بدل من ألف التأنيث ؛ وهل قلت إنها أصل في التأنيث كالتاء والألف ؟ قيل عنه جوابان :

أحدهما : أنا لم نرهم أنثوا بالهمزة في غير هذا الموضع وإنما يؤنثون بالتاء والألف في نحو حمزة وحبلى ، فكان حمل الهمزة في صحراء وبابه على أنها بدل من ألف التأنيث أولى وقد تقدم نحو من ذلك .

الثاني : أنّا قد رأيناهم لمّا جمعوا شيئاً مما في آخره همزة التأنيث أبدلوها في الجمع ياء ولم يحققوها ، وذلك قولهم في جمع صحراء وخبراء

صحاري وخباري[1] ، ولو كانت أصلاً غير منقلبة لجاءت ظاهرة نحو قولهم في قَرّاء قرارىء وفي كوكب درّيء دراريء[2] ، فظهرت الهمزة هنا حيث كانت أصلاً لأنه من قرأت ودرأت ،فأما قول بعض النحويين (ألفي التأنيث) فتقريبٌ وتجوّز ، والحقوا ما ذكرناه ؛ وذلك أنهما لمّا اصطحبتا وبنيت الكلمة عليهما أطلقوا على ألف المدّ ألف التأنيث فقالوا : ألفا التأنيث .

وأما الياء فقد تكون علامة للتأنيث في نحو : اضربي وتضربين ونحوهما فإن الياءَ فيهما عند سيبويه ضمير الفاعل وتفيد التأنيث ، كما أن الواو في اضربوا ويضربون ضمير الفاعل وتفيد التذكير ، وهي عند الأخفش وكثير من النحويين حرف دال على التأنيث بمنزلة التاء في قامت والفاعل ضمير مستكن كما كان كذلك مع المذكّر في اضرب . فأما الياء في (هذي) فليست علامة للتأنيث كما ظن وإنما هي عين الكلمة والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة ، وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث لأن الاسم عندهم الذالُ وحدها والألف من ذا مزيدة وكذلك الياء مزيدة للتأنيث .

فالمؤنث ما وُجِدَ فيه إحدى هذه العلامات .

قال صاحب الكتاب **(والتأنيث على ضربين ؛ حقيقي كتأنيث المرأة**

---

(١) الخبراء : منقع الماء ، أو القاع ينبت السدر ، والجمع : خبارَى وخبارِي مثل صحارَى وصحارِي .

(٢) درأت النار : أضاءت ، وكوكب دُرِّيّ على وزن فعيل أي كوكب مندفع في مضيه من المشرق إلى المغرب . وحكي الأخفش عن بعضهم : دَرِّيء – من درأته – وجعلها على فَعِّيل ، قال وذلك من تلألئه .

أو الناقة ونحوهما مما بإزائه ذكَر في الحيوان ، وغـير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح ، والحقيقي أقوى ولذلك امتنع في حال السعة: جاء هند، وجاز: طلع الشمس وإن كان المختار طلعت ، فإن وقع فصل استجيز نحو قولهم : حضر القاضيَ امـرأةٌ ، وقول جرير : لقد وَلَدَ الأخيطلَ أمٌّ سوء . وليس بالواسع وقد رده المبرد واستحسن نحو قوله تعالى « فمن جاءه موعظة » ، « ولو كان بهـم خصاصة » .

قال الشارح : اعلم أن المؤنث على ضربين كما ذكر : حقيقي وغير حقيقي ، فالمؤنث الحقيقي التأنيث والمذكر الحقيقي التذكير معلومان لأنهما محسوسان ، وذلك ما كان للمذكر منه فرج خلاف فرج الأنثى كالرجل والمرأة ، وإن شئت أن تقول ما كان بإزائه ذكر في الحيوان ، نحو امرأة ورجل وناقة وجمل وأتان وعير ورخل وحمل[1] ، وذلك يكون خلقة الله تعالى . وغير الحقيقي أمر راجع إلى اللفظ بأن تقرن به علامة التأنيث من غير أن يكون تحته معنى نحو البُشرى والذكرى وصحراء وعذراء وغرفة وظلمة وذلك يكون بالاصطلاح ووضع الواضع ، فالبشرى والذكرى مؤنثان بأن دخل عليهما ألف التأنيث المقصورة ، وصحراء وعذراء ونحوهما مؤنثان بالألف الممدودة ، وغرفة وظلمة مؤنثان بالتاء ، ونعل وقدر ونحوهما من مثل شمس وفرس وهند وجُمْل علامة التأنيث فيها مقدرة ، يدل على ذلك ظهورها في التصغير نحو نُعَيْلَة وقُدَيْرَة .

---

(١) ولذلك يعرف بعض النحويين المؤنث الحقيقي بأنه كل ما يلد ويتناسل ولو كان تناسله بالبيض والتفريخ . والرخل والرخل الأنثى من أولاد الضأن ، والذكر حمل ، والجمع أرخل ورخال ورخال ورخلان .

واعلم أن التأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث اللفظي ، لأن المؤنث الحقيقي يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثاً، وغير الحقيقي شيء يختص باللفظ من غير أن يدل على معنى مؤنث تحته، فكان التأنيث المعنوي أقوى لما ذكرناه ، ويلزم فعله علامة التأنيث في نحو قامت المرأة وذهبت الجارية فتلحق التاءُ الفعلَ للإيذان بأن فاعله مؤنث، كما تلحقه علامة التثنية والجمع في نحو قاما أخواك وقاموا إخوتك للإيذان بعدد الفاعلين .

فإن قيل : الاختيارُ : قام أخواك ، وقام إخوتك ، فما بالك توجب إلحاق العلامة في المؤنث نحو قامت هند ، فالجواب أن الفرق بينهما أن التأنيث معنى لازم لا يصح انتقاله عنه إلى غيره وليس كذلك التثنية والجمع فإنهما غير لازمين إذ الاثنان قد يفارق أحدهما الآخر فيصير واحداً ويزيدان فيصيران جمعاً ، وكذلك الجمع قد ينقص فيصير تثنية وليس التأنيث كذلك ، فللزوم معنى التأنيث لزمت علامته ، ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع لم تلزم علامتهما ، فإن فصل بينهما فاصل من مفعول أو ظرف أو جار ومجرور جاز سقوطُ عَلَم التأنيث نحو قولهم : حضر القاضيَ امرأةٌ ، لمّا فصل بالظرف حَسُنَ تركُ العلامة لأن الفاصل سدَّ مسدَّ عَلَمِ التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث فأما قول جرير : (١)

---

(١) موضع الشاهد : ولد الأخيطلَ أمُّ سوء . وإعرابه :

ولد : فعل ماض . الأخيطلَ : مفعول به . أم : فاعل ، سوء مضاف إليه .

الفاعل هنا مؤنث حقيقي ، وقد جاز إسقاط تاء التأنيث عن فعله لوجود المفعول به فاصلا بين الفعل وفاعله .

لقد ولَدَ الأخَيطِلَ أمُّ سوءٍ   على باب استِها صُلْبٌ وشامُ

الشاهد فيه إسقاط علم التأنيث من الفعل مع كون تأنيث الفاعل حقيقياً لوجود الفصل بالمفعول ؛ يهجوه بذلك ، والصلب جمع صليب وأصله صُلُب مثل كثيب وكثب وإنما الإسكان لضرب من التخفيف ، والشام جمع شامة يُعلِمُه أنه عارف بذلك المكان منها ، ومثله قولُ الآخر : (١)

إن امرأ غرَّه منكُنَّ واحدةٌ   بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرور

لم يقل غَرَّته لمكان الفصل ، ولو قاله لكان أحسن ، وفي الكتاب العزيز (فجاءته إحداهما تمشي على استحياء) (٢)

وقد رد أبو العباس إسقاط العلامة مع المؤنث الحقيقي ومنع منه وإن كان بينهما فصل ؛ واحتج بأنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء ، قال الشاعر : (٣)

تجاوزْتُ هنداً رغبةً عن قتاله   إلى مالكٍ أعشُو إلى ضوء نارهِ

---

(١) موضع الشاهد : غره منكن واحدة . والشاهد فيه كالذي قبله حيث لم تتصل تاء التأنيث بالفعل مع إسناده إلى مؤنث حقيقي وذلك لوجود الجار والمجرور فاصلا بينهما .

(٢) القصص ٢٥ . والشاهد في الآية الكريمة تأنيث الفعل – على الوجه الراجح – لأنه مسند إلى فاعل مؤنث حقيقي مع وجود فاصل بينهما وهو الضمير الواقع مفعولا به .

(٣) الشاهد في البيت استعمال (هند) اسماً لرجل بدلالة ضمير المفرد المذكر العائد عليه في قوله : عن قتاله .

فهند هنا اسم رجل ، وقال الآخر : (١)

يا جعفرُ يا جعفرُ يا جعفرُ إنْ أكُ دحداحاً فأنتِ أقصرُ

وجعفر هنا اسم امرأة ، والسماع بخلاف ما ذهب إليه فهو تعليل في مقابلة النص ، فأما إذا سُمي بمذكر كامرأة تسمى بزيد أو قاسم لزم إلحاقُ العلامة سواء في ذلك الفصل وعدمه نحو : قالت زيد ، وأقبلت اليومَ قاسمُ ، ولا يجوز حذف التاء منه لئلا يلبس بالمذكر لأن الفاعل لا دلالة فيه على التأنيث إذ لا علامة فيه للتأنيث ولا هو غالب في المؤنث نحو زينب وسعاد .

فإن كان المؤنث غير حقيقي بأن يكون من غير حيوان نحو النعل والقدر والدار والسوق ونحو ذلك فإنك إذا أسندت الفعل إلى شيء من ذلك كنت مخيراً في إلحاق العلامة وتركها وإن لاصَقَ ، نحو انقطع النعل وانقطعت النعل وانكسر القدر وانكسرت القدر وعمرت الدار وعمر الدار ، لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً ضَعُفَ ولم يُعَيَّنْ بالدلالة عليه مع أن المذكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه . وإثبات العلامة فيه أحسن من سقوطها مع الحقيقي ، قال الله تعالى (قَدْ جاءتْكُم مَوْعِظَةٌ من ربّكُم (٢)) .

قال صاحب الكتاب **(هذا إذ كان الفعل مسنداً إلى ظاهر الاسم**

---

(٣) الشاهد في البيت استعمال (جعفر) اسماً لمؤنث ، والدحداح : القصير . وعلى هذا البيت والذي سبقه يرى المبرد منع حذف تاء التأنيث من الفعل عند إسناده إلى مؤنث حقيقي وإن فصل بينهما إذ قد تستعمل أسماء المؤنث لمذكر والعكس .

(٢) يونس ٥٧ والشاهد في الآية الكريمة اتصال تاء التأنيث بالفعل المسند إلى مؤنث غير حقيقي ، وذلك هو الراجح .

فإذا أسند إلى ضميره فإلحاق العلامة ، وقوله : ولا أرض أبقل إبقالها متأوّل .)

قال الشارح : هذا حكم الفعل إذا أسند إلى ظاهر مؤنث ، فإن أسند إلى مضمر مؤنث نحو : الدار انهدمت ، وموعظة جاءت[١] ، لم يكن بدٌّ من إلحاق التاء ، وذلك لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه لئلا يُتَوهم أن الفعل مسند إلى شيء من سببه فينتظر[٢] ذلك الفاعل فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم كما اضطروا إلى علامة الفاعل إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمع نحو الزيدان قاما ، والزيدون قاموا للإيذان بأن الفعل للاسم المتقدم لا لغيره فينتظر ، وسواء في ذلك الحقيقيّ وغيرُ الحقيقي ، فأما قوله[٣] :

فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها

فإن البيت لعامر بن جوين الطائي والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث وذلك قليل قبيح ومجازه على تأويل

---

(١) أنت تعلم أن النحويين – وبخاصة البصريين – يذهبون إلى أن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، لأنه إذا تقدم عليه صارت الجملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر . وفي هذه الجمل الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) عائد على المبتدأ .

(٢) أي أنه لا ينبغي أن نقول : هند جاء ، حتى لا يظن السامع أن الفاعل اسم آخر يتصل بالمبتدأ بسبب ، كأن يكون مثلا : هند جاء أخوها .

(٣) الشاهد في البيت قوله : ولا أرض أبقل : فالفعل (أبقل) فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) عائد على الأرض ، وعلى ذلك فإن الفعل واجب التأنيث أي كان يجب أن يكون أبقلت . لكنه ورد هنا بدون تأنيث ، وذلك على تأويل (الأرض) بمعنى (المكان) .

أن الأرض مكان فكأنه قال : ولا مكان أبقل إبقالها ، والمكان مذكر ، والمزنة القطعة من السحاب ، والودق المطر ، والإبقال إنبات البقل ، يقال : أبقل المكان فهو باقل والقياس مُبْقِل، وكل نبات اخضرت به الأرض فهو بقل ، ونحو ذلك قول الأعشي [1] :

فإمّا تَرَيْني ولِي لِمّةٌ فإن الحوادثَ أوْدَى بها

ولم يقل أودت ، لأن الحوادث بمعنى الحَدَثان والحدثان مذكر ، والذي سوغ ذلك أمران ؛ كون تأنيثه غير حقيقي والآخر أن فيه رداً إلى الأصل وهو التذكير ، ولو قال إن زينب قام لم يجز لأن تأنيث هذا حقيقي ، وأقبح من ذلك قول رويشد [2] :

يا أيها الراكبُ المزجِي مَطيّتَهُ سائلْ بني أسدٍ ما هذه الصوت

فإنه أنث الصوت وهو مذكر لأنه مصدر كالضرب والقتل كأنه أراد الصيحة والاستغاثة وهذا من أقبح الضرورة أعني تأنيث المذكر لأن المذكر هو الأصل ، ونظيره[3] :

---

(١) موضع الشاهد : فإن الحوادث أودى بها . الفعل (أودى) كان يجب أن يكون مؤنثاً (أودت) لأن فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) عائد على الحوادث لكنه ورد بدون تاء التأنيث فتأوله النحاة على أن الحوادث بمعنى الحدثان ، وهو مذكر . وحدثان الدهر وحوادثه : نوبه .

(٢) موضع الشاهد : ما هذه الصوت . إذ كان يجب أن يقول : ما هذا الصوت . وقد أولوه بأنه يعني بالصوت : الصيحة أو الصرخة أو الاستغاثة ، فكأنه قال : ما هذه الصرخة . وهذا النوع يعرف عند النحاة بالمؤنث التأويلي ، وهو اسم مذكر في أصله ، فيستعمل مؤنثاً لفرض ما عن طريق التأويل ، كقول العرب : جاءته كتابي فاحتقرها . يقصدون بالكتاب الرسالة (جاءته رسالتي) ...

(٣) موضع الشاهد : بعض السنين تعرقتنا – إذ أنث الفعل (تعرقتنا) مع أنه مسند إلى =

إذا بعضُ السّنينَ تعرّقتْنـا   كفى الأيتامَ فقدُ أبي اليتيم

لأنه أنث البعض وهو مذكر وهو أسهل مما قبله لأن بعض السنين سنة ، وليس كذلك الصوت فاعرفه .

قال صاحب الكتاب **(والتاء تثبت في اللفظ وتقدر ، ولا تخلو من أن تقدر في اسم ثلاثي كعين وأذن أو في رباعي كعناق وعقرب ، ففي الثلاثي يظهر أمرها بشيئين ؛ بالإسناد والتصغير ، وفي الرباعي بالإسناد.)**

قال الشارح : اعلم أن المؤنث على ضربين ؛ مؤنث بعلامة ، ومؤنث بغير علامة ، والأصل في كل مؤنث أن تلحقه علامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قائم وقائمة وامرىء وامرأة وذلك لإزالة الاشتراك بين المؤنث والمذكر ، وأما ما لا علامة فيه فنحو هند ، وعَنَاق[1] ، وقِدْر ، وشمس ، ونحو ذلك ، فإن التاء فيه مقدرة مرادة ، وإنما حُذفت من اللفظ للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنث .

والمؤنث على ضربين ؛ ثلاثي ورباعي ، فالثلاثي يُعلم تقديرُ التاء فيه بشيئين ؛ بالتصغير والإسناد . وأما التصغير فنحو قولك في قِدْر قُدَيْرَة ، وفي شمس شُمَيْسة ، وفي هند هُنَيْدة ، فيرد إلى الأصل في التصغير فتلحقه العلامة لتبني تصريفه على أصله كما تقول في باب

= ضمير عائد على كلمة (بعض) غير أن هذا سائغ لما سبق لك معرفته من أن المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه إن كان بعضه أو مثل بعضه . وهذا النوع يعرف بالمؤنث الحكمي ، وهو اسم مذكر الصيغة ، لكنه يكتسب التأنيث إذا أضيف إلى مؤنث .

(١) العناق : الأنثى من المعز .

بُوَيْب ، وفي ناب نُيَيْب . وأما الإسناد فكقولك طلعت الشمس ، وانكسرت القدر ، وحاصلُ هذا السماعُ .

فأما إذا كان الاسم رباعياً نحو عقرب ، وعَناق ، وسعاد ، وزينب فإن التاء لا تظهر في مصغّره نحو قولك عُقَيْرِب وعُنَيِّق وسُعَيِّد وزيَيْنِب . وإنما فعلوا ذلك ولم يلحقوها الهاء كما ألحقوها الثلاثي ، وذلك أنهم شبهوا باء عقرب وقاف عَناق ودال سعاد وإن كُنَّ لامات أصولاً بهاء التأنيث في طلحة وحمزة إذ كانت هذه الأسماء مؤنثة وكانت الباء والقاف والدال متجاوزة للثلاثة التي هي الأصول كتجاوز الهاء في طلحة وحمزة الثلاثة فكما أن هاء التأنيث لا لا تدخلُ عليها هاءٌ أخرى كذلك منعوا الباء من عقرب ونحوها أن يقولوا عقيربة كما امتنعوا أن يقولوا في حمزة حُمَيْزَتَة فيُدْخلوا تأنيثاً على تأنيث ، وإذا لم تظهر التاء في مصغّره لما ذكرناه عُلم تأنيثُه بالإسناد نحو لسعت العقرب ، ورضعت العَناق ، وأقبلت سعاد . وقد يُعلم التأنيث بالصفة من نحو هذه عقرب مؤذية ، وعَناق رضيعة ، وسعاد الحسنة ، وقد يُعلم أيضاً بتأنيث الخبر من نحو العقرب مؤذية ، والعَناق رضيعة ، وسعاد حسنة فاعرفه .

قال صاحب الكتاب : **(ودخولها على وجوهٍ للفرق بين المذكر في الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة ، وهو الكثير الشائع ، وللفرق بينهما في الاسم كامرأة وشيخة وإنسانة وغلامة ورَجُلة وحمارة وأسدةوبرذونة وهو قليل ، وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه كتمرة وشعيرة وضربة وقتلة ، وللمبالغة في الوصف كعلّامة ونسّابة وراوية وفروقة وملولة ، ولتأكيد التأنيث كناقة ونعجة ، ولتأكيد معنى الجمع كحجارة وذكارة وصقورة وخؤولة وصياقلة وقشاعمة . وللدلالة على النسب كالمهالبة والأشاعثة . وللدلالة على التعريب كموازجة وجواربة ، وللتعويض**

كفرازنة وجحاجحة ، ويجمع هذه الأوجه أنها تدخل للتأنيث وشبه التأنيث .)

قال الشارح : هذا الفصل يشتمل على أقسام تاء التأنيث وذكر مظانها ، وهي تأتي في الكلام على عشرة أنواع :

الأول : وهو أعمها أن تكون فرقاً بين المذكر والمؤنث في الصفات نحو ضارب وضاربة ، ومضروب ومضروبة ، ومفطر ومفطرة ، فجميع ما ذكرناه صفةٌ وهو مأخوذٌ من الفعل وما لم نذكره من الصفات فهذا حكمه .

الثاني : للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس نحو امرىء وامرأة ، ومرء ومرأة ، قال الله تعالى (إن امروْ هَلَكَ)[1] وقال (امْرَأَةُ العَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا)[2] ، وقالوا : شيخ وشيخة ، قال الشاعر[3] :

وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ
كأنْ لم ترى قبلي أسيراً يَمانِيَا

وقالوا : غلام وغلامة ، قال أوس الهجيمي يصف فرساً[4] .

بِسَلْهَبَةٍ صَرِيحِيٍّ أبُوهـا تُهانُ بها الغُلامَةُ والغـلامُ

---

(١) النساء ١٧٦ .

(٢) يوسف ٣٠ .

(٣) موضع الشاهد قوله (شيخة) للدلالة على استعمال التاء للتفريق بين المذكر والمؤنث : شيخ - شيخة .

(٤) موضع الشاهد قوله (الغلامة والغلام) حيث استعمل التاء للتفريق بين المذكر والمؤنث .

والسلهبة : ما عظم من الخيل . والصريحي : الكريم النسب .

وقالوا : رجل ورَجُلَه ، قال الشاعر :[1]

مَزّقُوا جَيْبَ فَتَاتِهِم لم يُبالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ

« وكانت عائشة رضي الله عنها رَجُلَةَ الرأي » حكاه أبو زيد ، وقالوا حمار والأتانُ (حمارة)،واشتقاقه من الحمرة لأن الغالب على حمر الوحش الحمرة ، وقالوا أسد واللبؤةُ (أسدة) حكاه أبو زيد ، وقالوا برذون للدابة ، قال الكسائي : الأنثى بِرْذَوْنَة ، وأنشد[2] :

أريْتَ إذا جالتْ بك الخيلُ جولةً
وأنت على بِرْذَوْنَةٍ غيرِ طائل

وذلك قليل لأن الأنثى لها اسم تنفرد به . ومن ذلك دخولها في العدد من نحو ثلاثة وأربعة للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس إلا أنه على نقيض تلك الطريقة لما ذكرناه في باب العدد .

الثالث : أن تأتي للفرق بين الجنس والواحد نحو تمرة وتمر ، وشعيرة وشعير ، وقد تقدم القول أن بابه يكون في المخلوقات دون المصنوعات ، ومن ذلك ضربة وضرب ، وقتلة وقتل ، لأن الضرب جنس يعم القليل والكثير ، وضربة للمرة الواحدة ، ومن

---

(١) موضع الشاهد (الرَّجُلة) حيث استعمل التاء للتفريق بين المذكر والمؤنث : رجل ـ رجلة .

(٢) موضع الشاهد (برذونة) وهو كسابقه في استعمال التاء للتفريق بين المذكر والمؤنث . والبرذون هو غير العربي من الخيل والبغال ، من الفصيلة الخيلية ، عظيم الخلقة ، غليظ الأعضاء ، قوي الأرجل . عظيم الحوافر . وجمعه (براذين)

ذلك بطة وبط ، وحمامة وحَمام ، وذكر أبو بكر السراج هذا القسم مفرداً لأنه يقع في الحيوان للفرق بين الواحد والجمع وهو داخل في هذا الباب من هذه الجهة وينفصل منه لأنه في الحيوان لا يراد به الفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس كمرء ومرأة .

الرابع : أن تدخل للمبالغة في الصفة مثل : علاّمةونسّابة[1] للكثير العلم والعالم بالأنساب ، وقالوا : راوية لكثير الرواية ،يقال رجل راوية للشّعر ، ومن ذلك بعير راوية ، وبغل راوية ، أي يَكثُر الاستقاء عليه ، ومنه فَرُوقة ، يقال رجل فروقه لكثير الفَرَق وهو الخوف ، وفي المثل « رُبَّ عَجَلَةٍ تَهب ريثا وربَّ فروقة يُدْعَى ليثاً[2] » ، وقالوا مَلُولة في معنى الملول وهو الكثير الملل .

الخامس : لتأكيد التأنيث وهو قليل نحو ناقةونعجة ، وذلك أن الناقة مؤنثة من جهة المعنى لأنها في مقابلة جَمَل وكذلك نعجة في مقابلة كبش فهو بمنزلة عَناق وأتان فلم يكن محتاجاً إلى عَلَم التأنيث ، وصار دخول العَلَم على سبيل التأكيد لأنه كان حاصلاً قبل دخوله .

السادس : أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع لأن التكسير يُحدث في

(١) التاء هنا ليست للمبالغة فقط وإنما لتأكيد المبالغة ، لأن صيغتي (علاّم ونشّاب) صيغتا مبالغة كما تعلم ، فدخلت التاء لتقوية المبالغة فيها .

(٢) مثل يضرب للرجل يشتد حرصه على حاجة ، فتدفعه العجلة إلى الخطأ حتى تفوته الحاجة التي يريدها . وفي مجمع الأمثال للميداني ١ / ٣٠٦ (رب عجلة تهب ريثا ورب فروقة يدعى ليثا ورب غيث لم يكن غيثا) .

الاسم تأنيثاً ، ولذلك يؤنث فعله نحو (قالت الأعراب)[١] فدخلت لتأكيده نحو حجارة وذِكارة[٢] وصقورة وخؤولة وعمومة وصياقلة[٣] وقشاعمة .

السابع : أن تدخل في معنى النسب مثل المهالبة والأشاعثة والمسامعة الأصل مُهَلَّبيّ وأشعثيّ ومسمعيّ ، فلمّا لم يأتوا بياء النسب أتوا بالتاء عوضاً منها فأفادت النسب كما كانت تفيده الياء في مُهَلّبيّ ونحوه .

الثامن : أن تدخل الأعجميةَ للدلالة على التعريب نحو جواربة وموازجة لأن الجورب أعجمي . والموازجة جمع مَوْزَج وهو كالجورب وهو معرّب وأصله بالفارسية مُوزَه .

التاسع : إلحاقها للعوض في الجمع الذي على زنة مفاعيل نحو فرازنة وجحاجحة في جمع فِرْزَان[٤] وجَحْجَاح وقياسه فرازين وجحاجيح ، فلمّا حذفوا الياء وليست مما يحذف عوضوا التاء منها .

العاشر : إلحاقها في مثل طلحة وحمزة وهو في الحقيقة من باب تمرة وتمر ، الطلح شجر ، وحمزة بقلة ثم سمي بها ، قال أنس : كناني رسول الله ﷺ ببقلة كنت أجتنيها وكان يكنى أبا حمزة ، فإذا أتى من هذا شيء نُظِر إلى أصله قبل النقل والتسمية ليُعلمَ من أيّ الأقسام هو ، قال : ويجمع هذه الأنواعَ أنها تدخل للتأنيث وشبه

---

(١) الحجرات ١٤

(٢) ذكارة جمع ذكر وهي تجمع على ذكور ، وذُكُورة ، وذِكار ، وذُكْران ، وذِكَرَة .

(٣) صَيَاقِلَة جمع صَيْقَل وهو الذي يشحذ السيوف ويجلوها .

(٤) الفرزان : من لعب الشطرنج ، أعجمي معرب .

التأنيث ، يريد أن الأصل في إلحاق التاء للفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقي ، وإلحاقها فيما عدا ذلك من جهة الشبه والتفريع على هـذا الأصل ، فمن ذلك إلحاقها للفرق بين الواحد والجمع ، فلأن الجمع لمّا كان اسماً للجنس كان أصلاً من هذا الوجه ثم احتيج إلى إفراد الواحد من الجنس فكان فرعاً على ذلك الأصل فلحقته العلامة بهذه العلة ، فجميع ما لحقته التاء فهو تفريع على أصل تأنيث كتفريع المؤنث على المذكر فاعرفه .

فصل : قال صاحب الكتاب **(والكثير فيها أن تجيء منفصلة وقَلَّ أن يُبنى عليها الكلمةُ ومن ذلك عباية وعظاية وعلاوة وشقاوة .)**

قال الشارح : قد تقدم القولُ أن تاء التأنيث في حكم المنفصلة لأنها تدخل على اسم تام فتُحْدِثُ فيه التأنيثَ نحو قائم وقائمة وامرىء وامرَأة ، فهي لذلك بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم . هذا هو الكثير فيها والغالب عليها ، وقد دللنا على ذلك فيما تقدم .

وقد تأتي لازمة كالألف ، لأن الكلمةَ بُنيت على التأنيث ولم يكن لها حظ في التذكير فهي كحرف من حروف الاسم صيغ عليه ، فأما عباية وعَظَاية وصَلاية[1] فإنه قد ورد فيها الأمران ؛ تصحيح الياء وقلبُها همزة ، فأما التصحيح فيها فإنه لما بُنيت الكلمة على التأنيث وتنزلت التاء فيها منزلة ما هو من نفس الكلمة قويت الياء لبعدها عن الطرف ووقوعها حشواً فصحّتْ ولم تُهمز ، ومثل ذلك قَمَحْدُوَة

---

(١) الصلاية : مدق الطيب . والعظاية أو العظاءة دويبة من الزواحف الأربع تعرف في مصر بالسحلية وفي سواحل الشام بالسقاية .

وتَرْقوة وعرقوة[1] ، فلولا بناء الكلمة على التأنيث لوجب قلب الواو فيها ياء لوقوعها طرفاً في الحكم وانضمام ما قبلها . وأما من أعلّ الياء وهَمَزَ فإنه بنى الواحد على الجمع ، فلما كانوا يقولون عظاءٌ وعباء وصلاء فيلزمهم إعلالُ الياء لوقوعها طرفاً فإذا أرادوا إفراد الواحد من الجنس أدخلوا عليه تاء التأنيث كما فعلوا في تمر وتمرة ، وقدّروها منفصلة فثبتت الهمزة لذلك بعد دخول التاء كما كانت ثابتة قبل دخولها . وأما نهاية وغباوة وشقاوة وسقاية فاقتصروا فيها على التصحيح لأنها كَلِمٌ بُنيت على التأنيث ولم يقدروها منفصلة ، ألا ترى أنهم لم يقولوا في الجمع نهاء ولا غباء ولا شقاء فيلزم الإعلالُ كما لزم في عباء وعظاء وصار نظير قولهم : عقلته بثنايين[2] في أن الكلمة مبنية على التثنية ولذلك لم يهمزوا كما همزوا في كساء ورداء.

فصل. قال صاحب الكتاب **(وقولهم جَمّالة في جمع جَمّال بمعنى جماعة جَمّالة ، وكذلك بَغّالة وحَمّارة وشاربة وواردة وسابلة، ومن ذلك البصْريّة والكوفيّة والمروانية والزبيرية ، ومنه الحلوبة والقتوبة والركوبة . قال الله تعالى (فمنها رَكُوبهم) ، وقرىء (رَكوبتهم) ، وأما حلوبة للواحد وحلوب للجمع فكتمرة وتمر .)**

قال الشارح : اعلم أن هذه الصفات فيها ضرب من النسب وإن

---

(١) القمحدوة : عظمة بارزة في مؤخر الرأس فوق القفا ، والجمع قماحد ؛ والعرقوة : أرض مرتفعة مستطيلة والعرقوتان خشبتان تعترضان فوهة الدلو كالصليب ، والترقوة عظمة مشرفة بين ثغرة النحر والعاتق . وهما ترقوتان . والجمع تراق . وبلغت الروح التراقي كناية عن مشارفة الموت .

(٢) الثنايان : عقال البعير . قالوا : إنما لم يفرد لأنه حبل مثنى تشد بأحد طرفيه اليد وبالطرف الآخر الأخرى ، وعقلت البعير بثنايين غير مهموز لأنه لا واحد له .

لم يكن فيها ياء النسب ، فقالوا لصاحب الجمال (جَمّال) ولصاحب البغال (بَغّال) ولصاحب الحُمرُ (حَمّار) وهو الذي يعمل عليها ويباشرها وإن لم يكن مالكها ، وذلك كثير فيما كان صنعةً تكثرُ معالجتُها نحو (صرّاف ، وعوّاج) للذي يُكثر الصرف وبيع العاج ، لأن (فعّالاً) للتكثير ، وصاحب الصنعة ملازم لصنعته مداوم عليها فجُعل له البناء الدال على التكثير كالبزّاز والعطّار ، فإذا أرادوا الجمع ألحقوها التاء فقالوا « جَمّالة وبَغّالة وحمّارة » فأنثوا لفظه على إرادة الجماعة ، لأن الجماعة مؤنثة ، فكأنهم قالوا « جماعة جَمّالة وبغّالة وحمّارة » ، ومِثْلُه « شاربة وواردة وسابلة » فالشاربة الجماعة على ضفة النهر ولهم ماؤه ، والواردة والسابلة أبناء السبيل ، والتأنيث على إرادة الجماعة الشاربة والواردة والسابلة .

وكذلك المنسوب قد يؤنث على إرادة الجماعة « كالبصرية والكوفية والمروانية » في المنسوب إلى مروان بن الحكم ، و « الزبيرية » في المنسوب إلى الزبير ، ومثْله « الحلوبة والقتوبة[1] والركوبة » فإن الباب فيما كان على فعول ألاّ يُؤتى فيه بعلامة تأنيث لأنه ليس بجارٍ على الفعل ويستوي فيه الذكر والأنثى : فيقال « رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل غدور ، وامرأة غدور » إلا أنهم قالوا « رجل ملولة » وهو الكثير الملل وهو السآمة « وامرأة ملولة » وقالوا « رجل فروقة وامرأة فروقة » على معنى المبالغة ، كما قالوا « نسّابة وعلاّمة » وقالوا : « حمولة ، وقتوبة ، وركوبة » يريدون أنها مما يُحمل عليها وتقتب وتركب ، فهي مُتّخَذَةٌ لذلك وإن لم يقع بها الفعل ، فهي كالذبيحة

(١) القَتَب : الرَّحْل الصغير على قدر سنام البعير ، والجمع أقتاب . والقتوبة من الإبل التي توضع الأقتاب على ظهورها .

والضحية في أنها مُعَدّةٌ لذلك . وقال أبو الحسن : إنما قالوا (حمولة) حيث أرادوا التكثير ، كما قالوا (نسّابةوراوية) ودخعها معنى الجمع على إرادة الجماعة فاعرفه.

فصل ، قال صاحب الكتاب **(وللبصريين في نحو حائض وطامث وطالق مذهبان ؛ فعند الخليل أنه على معنى النسب كلابن وتامر ، كأنه قيل ذات حيض وذات طَمْث ، وعند سيبويه أنه متأوّل بإنسان أو شيء حائض كقولهم غلام ربَعة ويفعة على تأويل نفس وسلعة ، وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة ، أما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث ، نقول حائضة وطالقة الآن وغداً ، ومذهب الكوفيين يبطله جريُ (الضامر) على الناقة والجمل و (العاشق) على المرأة والرجل .)**

قال الشارح : اعلم أنهم قالوا « امرأة طالق وحائض وطامث » وقاعد للآيسة من الحيض ، وعاصف في وصف الريح من قوله تعالى (جاءتها ريح عاصف)[1] فلم يأتوا فيها بالتاء وإن كان وصفاً للمؤنث ، وذلك لأنه لم يجر على الفعل[2] ، وإنما يلزمُ الفرقُ ما كان جارياً على الفعل لأن الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقي نحو (هند ذهبت ، وموعظة جاءت) ،

(١) يونس ٢٢ .

(٢) إذا كانت الصفة خاصة بالأنثى وحدها كالحمل والولادة والإرضاع والحيض وغير ذلك ، فان التاء تحذف في الأغلب إذا أريد بالصفة معنى الثبات كأن تقول : الحائض لا تصلي إذ المعنى لا ينسحب على امرأة بعينها ولا على وقت بذاته . أما إذا دلت الصفة على وقت بعينه أى دلت على الحدث فالأفضل دخول التاء كأن تقول هذه المرأة حائضة الآن ، وهذه مرضعة هذه الأيام ، وعليه الآية الكريمة : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) أي التي هي في حالة إرضاع .

فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان كذلك في الفعل ، وإذا لم يكن جاوياً على الفعل كان بمنزلة المنسوب : فحائض بمعنى حائضي أي ذات حيض ، على حدّ قولهم رجلٌ دارع أي دِرْعيّ بمعنى صاحب درع ، ألا ترى أنك لا تقول دَرِعَ فتجريه على فعل ، إنما قولك دارع أي ذو دروع ، وطالق أي ذات طلاق ، أي أن الطلاق ثابت فيها . ومثله قولهم مرضع أي ذات رضاع ، ومنه قوله تعالى (السماءُ مُنْفَطِرٌ به)[1] أي ذات انفطار ، وليس ذلك على معنى حاضت وانفطرت ، إذ لو أريد ذلك لأتوا بالتاء . وقالوا حائضة غداً وطالقة غداً لأنه شيء لم يثبت وإنما هو إخبار على طريق الفعل ، كأنك قلت تحيض غداً وتطلق غداً ، ومنه قوله تعالى (يَوْمَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلّ مُرْضِعَةٍ عَمّا أرْضَعَتْ[2]) وقال تعالى (ولسليمانَ الرّيحَ عاصفةً)[3] ، وقول الشاعر :[4]

رأيتُ جنونَ العامِ والعامُ قبله   كحائِضَةٍ يَزْني بها غيرُ طاهر

وذلك كله يجري على الفعل على تقدير حاضت وطلقت ، هذا مذهب الخليل . وسيبويهِ يتأول على أنه صفة شيء أو إنسان ، والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا شيء حائض لأن الشيء عام يقع على المذكر

---

(١) المزمل ١٨ .

(٢) الحج ٢

(٣) الأنبياء ٨١

(٤) موضع الشاهد قوله (حائضة) حيث جاء بتاء التأنيث مع أن هذا اللفظ لا يكون وصفا للمذكر ألبتة . فدل ذلك على أنه هنا إخبار على طريقة الفعل ، أي أن الصفة تدل على حالة بذاتها في وقت بعينه ، وأنت تعلم أن الفعل يؤنث إذا أسند إلى مؤنث حقيقي .

والمؤنث . واحتج الخليل بأنه قد جاء فيما لا يختص بالمؤنّث نحو (جمل بازل وناقة بازل)[1] ، ووجدناهم قد وصفوا بأشياء لا فعل لها نحو (دارع ونابل) ولا وجه له إلا النسب ، فحملوا عليه حائضاً وطالقاً ونحوهما وكأن المعنى ساعد عليه . وأما سيبويه فاحتج بأنه لما ورد ذلك فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كان الحمل على المعنى متهيّعاً[2] معبداً ، نحو قوله [3] :

قامت تُبَكّيه على قبرهِ مَنْ لِيَ بعدكَ يا عامرُ
تركتَني في الدار ذا غُرْبَةٍ قد ذَلّ مَنْ ليس له ناصرُ

ولم يقل ذات غربة ، كأنه حمله على إنسان ذي غربة لأن المرأة إنسان ، فكذلك قالوا حائض على معنى شيء حائض لأن المرأة شيء وإنسان ، واعلم أن حائضاً وطاهراً ونحوهما إذا سقط منها التاء على التأويل المذكور فإنه مذكر ، وليس ذلك من قبيل المؤنث المعنوي من نحو نعل وسوق ودار اللاتي التاء مرادة فيها . والذي يدل على ذلك أنّا لو سمينا رجلاً بحائض أو طاهر لصرفنا ، ولو كان مؤنثاً لم ينصرف كما لو سمينا بسعاد وزينب ، وذلك نص من سيبويه . ويدل على تذكيره أيضاً أن التاء قد تدخله على الحد الذي وصفناه ، وإنما وصف المؤنث بالمذكر على التأويل على حد وصف المؤنث بالمذكر ، كقولهم رجل

(١) جمل بازل : طلع نابه وذلك في السنة الثانية أو التاسعة . وكذلك ناقة بازل فالصفة هنا ليست مختصة بالمؤنث .

(٢) طريق مهيع : واضح واسع .

(٣) موضع الشاهد : (ذا غربة) . وذو لفظ يطلق على المذكر ، لكنه أطلقه هنا على لسان امرأة ، فكان المفروض أن يقول : ذات غربة أي امرأة ذات غربة ، لكنه أجراه على المعنى فقصد إلى : إنسان ذي غربة ، والمرأة يصدق عليها أنها إنسان .

رَبَعَة ونُكحة ولُعَنَة وهُزَأة[١]. وذهب الكوفيون إلى أن سقوط التاء من هذه الأشياء لأنها معانٍ مخصوص بها المؤنث فاستغني عن علامة التأنيث ؛ إذ العلامة إنما يؤتى بها عند الاشتراك في المعنى للفصل ، فأما إذا لم يكن هناك اشتراك فلا حاجة إلى علامة . ورأيت ابن السكيت قد علل بذلك في إصلاحه ، وهو يفسر من وجوه :

أحدها : أن ذلك لم يطّرِدْ فيما كان مختصاً بالمؤنث ، بل قد جاء أيضاً فيما يشترك فيه الذكر والأنثى ، قالوا جمل بازل وناقة بازل وجمل ضامر وناقة ضامر ، قال الأعشى :[٢]

عهدي بها في الحيّ قد سُرْبِلَتْ هيفاءَ مثلَ المُهْرَةِ الضامـرِ

فإسقاط العلامة مما يشترك فيه القبيلان دليل على فساد ما ذهبوا إليه وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث .

الثاني : أنه ينتقض ما ذهبوا إليه بقولهم مرضعة بإثبات التاء فيما يختص بالمؤنث .

الثالث : أن التاء ملحق مع فعل المؤنث نحو حاضت المرأة وطلقت الجارية ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفي فارقاً لم يفترق الحال بين الصفة والفعل فاعرفه .

فصل . قال صاحب الكتاب **(ويستوي المذكر والمؤنث في فعـول**

---

(١) رَبْعَة ورَبَعَة أي مربوع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير ، والمؤنث رَبْعة ورَبَعة كالمذكر .

(٢) موضع الشاهد قوله (المهرة الضامر) ، وهو شاهد على أن إسقاط تاء التأنيث ليس مقصوراً على الكلمات الخاصة بالمؤنث ، إذ يقال فرس ضامر ، ومهرة ضامر.

ومفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم، تقول هذه المرأة قتيل بني فلان ومررت بقتيلتهم ، وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل ، قال الله تعالى « إن رحمة الله قريب من المحسنين » وقالوا ملحفة جديد .)

قال الشارح : اعلم أن هذه الأمثلة من الصفات يستوي في سقوط التاء منها المذكرُ والمؤنث ، فيقال رجل صبور وشكور ، وامرأة صبور وشكور[1] ، وكذلك قالوا امرأة معطار للتي تُكْثِر من استعمال الطيب ، ومِذْكار للتي عادتُها أن تلد الذكور ، ومئناث للتي عادتُها أن تلد الإناث ، وقالوا مِنطيقٌ للبليغ ، ومِعْطيرٌ بمعنى العطّار ،[2] وقالوا امرأة جريح وقتيل ، فهذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس ، نحو رأيت صبورة ومعطارة وقتيلةَ بني فلان ، فهذا معنى قوله « ما جرى على الاسم » أي ما تقدمها موصوف ؛ فأما « فعول ومفعال ومفعيل » فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة ولم تجر على الفعل فجرت مجرّى المنسوب نحو دارع ونابل فلم يدخلوا فيها الهاء لذلك ، وقد شذ نحو مِعزَابة إذا كان يعزب بإبله في المرعى فيبعدها عن الناس لعزته وقدرته ، ومثله مِطْرابة للكثير الطرب ، ومِجْذَامة للسريع في قطع المودة ، وأما (فعيل بمعنى مفعول) فنحو « كَفٌّ خَضِيب ، وعَيْنٌ كَحِيل » فإنه أيضاً يستوي في حذف التاء منه المذكرُ والمؤنث ، وذلك لأنه معدول عن جهته إذ المعنى كف مخضوبة بالحناء وعين مكحولة بالكحل ، فلما عدلوا عن مفعول إلى فعيل لم يثبتوا التاء ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى مفعول من نحو (كريمة وجميلة) وقد شبهوا فعيلاً التي بمعنى

---

(١) وذلك إذا كان (فَعُول) بمعنى (فاعِل) ، أما إذا كان بمعنى (مفعول) جاز دخول التاء كأن تقول : بقرة حلوب وحلوبة .

(٢) وردت (مسكينة) بالتاء شذوذا .

فاعل بالتي بمعنى مفعول فأسقطوا منها التاء، فمن ذلك قوله تعالى (إنَّ رحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِين)[1] وهو بمعنى مقترب، شبهوه بقتيل ونحوه، وقيل إنما أسقطت منه التاءُ لأن الرحمة والرحم واحد، فحملوا الخبر على المعنى، ويؤيده قوله تعالى (هذا رَحْمَةٌ مِن رَبّي)[2] فأما قولهم «ملحفة جديد» فقال الكوفيون هي فعيل بمعنى مفعول أي مجدودة وهي المقطوعة على المنوال عند الفراغ من نسجها، وقال البصريون هي بمعنى (فاعلة) أي جدّتْ، يقال: جدّ الشيء يجِدّ إذا صار جديداً، وهو ضد الخَلَق[3]، فسقوط الهاء عندهم شاذ شبه بالمفعول، ومن ذلك (ريحٌ خَرِيق) أي شديدة الهبوب كأنها تخرق الأرض، قال الشاعر:[4]

كأن هبوبها خفقانُ ريحٍ خريقٍ بين أعلامٍ طوالِ

ومنه (شاةَ سدِيس) أي بلغت السنة السادسة.

فصل، قال صاحب الكتاب (**وتأنيث الجمع ليس بحقيقيّ ولذلك اتسع فيما أسند إليه إلحاق العلامة وتركها، تقول فعل الرجال، والمسلمات والأيام فعلت.**)

---

(١) الأعراف ٥٦ والشاهد في الآية الإخبار عن الرحمة بأنها (قريب) فأسقط تاء التأنيث عن الخبر رغم أن (فعيلا) هنا يدل على معنى (فاعل) وليس على معنى (مفعول)، فالتقدير: إن رحمة الله مقتربة من المحسنين.

(٢) الكهف ٩٨ والشاهد في الآية الإشارة إلى (رحمة) باسم الإشارة المذكر (هذا) وذلك بتأويلهم على أن الرحمة والرحم واحد.

(٣) الشيء الخَلَق: البالي، والمذكر والمؤنث سواء.

(٤) موضع الشاهد (ريح خريق) حيث وصف الريح – وهي مؤنثة، بقوله (خريق) دون تاء رغم أنها بمعنى (فاعل) وليست بمعنى (مفعول). والأعلام: الجبال.

قال الشارح : قد تقدم القول إن الجمع يكسب الاسمَ تأنيثاً لأنه يصير في معنى الجماعة ، وذلك التأنيث ليس بحقيقي لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى ، فهو بمنزلة الدار والنعل ونحوهما ، فلذلك إذا أسند إليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث ، فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة والتذكير على إرادة الجمع ولا اعتبار بتأنيث واحده أو تذكيره ، ألا تراك تقول : قامت الرجال ، وقام النساء ، فتؤنث فعل الرجال مع أن الواحد منه مذكر وهو رجل ، وتذكّر فعل النساء مع أن الواحد امرأة ، قال الله تعالى (قالت الأعراب)[1] (وقال نسوة)[2] ولا فرق بين العقلاء وغيرهم ؛ فالرجال والأيام في ذلك سواء ، لأن التأنيث للاسم لا للمسمى .

والكوفيون يزعمون أن التذكير للكثرة والتأنيث للقلة ، ويؤيد عندك أن تأنيث الجمع ليس بحقيقي أنك لو سميت رجلاً كلاباً أو كعاباً أو فُلُوساً أو عُنُوقاً[3] لصرفته ، ولو كان تأنيثه حقيقياً لكان حكمه حكمَ عقرب — إذا سمي به — وسعاد في الصرف .

والجمع على ضربين ؛ مكسر وصحيح ، واعلم أن الجموع تختلف في ذلك ، فما كان من الجمع مكسراً فأنت مخير في تذكير فعله وتأنيثه نحو « قام الرجال » من غير ترجيح ، لأن لفظ الواحد قد زال بالتكسير وصارت المعاملة مع لفظ الجمع ، فإن قدّرته بالجمع ذكّرته وإن قدرته

---

(١) الحجرات ١٤ والشاهد في الآية تأنيث الفعل (قالت) مع الفاعل المذكر لأنه جمع تكسير ، وجمع التكسير قد يفيد التأنيث باعتبار أنه جماعة .

(٢) يوسف ٣٠ والشاهد تذكير الفعل (قال) مع الفاعل المؤنث (نسوة) لأنه جمع تكسير ، والجمع يمكن أن يكون مذكرا باعتباره يدل على لفظة (جمع) .

(٣) فُلُوس جمع فَلْس وهو مذكر ، وعنوق جمع عناق وهي الأنثى من المعز .

بالجماعة أنثته ، قال الشاعر .[1]

أخذَ العذارى عقدها فنظمنه

وقال الراجز :[2]

إذا الرجالُ ولدتْ أولادُهـا واضطربتْ من كِبرٍ أعضادُها
وجعلتْ أوصابُها تعتادُهـا فهْيَ زُروعٌ قد دنا حصادُها

وما كان منه مجموعاً جمع السلامة فما كان منه لمؤنث نحو المسلمات والهندات كان الوجه تأنيث الفعل ، وإن كان الجمع للمذكرين بالواو والنون فالوجه تذكير الفعل فيه نحو قام الزيدون، وإنما كان الوجهُ فيما كان مؤنثاً تأنيث الفعل لرجحان التأنيث فيه على التذكير ، وذلك أن التأنيث فيه من وجهين ؛ من جهة أن الواحد مؤنث وهو باق على صيغته وهو مع ذلك مقدر بالجماعة ، والتذكير من جهة واحدة وهو تقديره بالجمع .

وجمع المذكر بالعكس التذكيرُ فيه من جهتين ؛ من جهة أن الواحد باقٍ وهو مذكر ، والثاني أنه مقدر بالجمع وهو مذكر ، والتأنيث من جهةٍ واحدة وهو تقديره بالجماعة فرجح على التأنيث وقد ذكّر بعضهم الأول وهو قليل، قرأ حمزة والكسائي وابن عامر (قَبْلَ أن يَنْفَدَ

---

(١) الشاهد فيه قوله (أخذ العذارى) فلم يؤنث الفعل رغم إسناده إلى ما هو مؤنث ، والذي سوغ ذلك أن الفاعل جمع تكسير ، وجمع التكسير يمكن اعتباره مذكراً على أنه يدل على لفظة (جمع) .

(٢) في البيتين أكثر من شاهد على تأنيث الفعل مع الفاعل إن كان جمع تكسير رغم أن مفرده مذكر وذلك باعتباره يدل على لفظة (جماعة) . وهذه المواضع هي : ولدت أولادها — اضطربت أعضادها — جعلت أوصابها .

كَلِمَاتُ رَبّي [1]) بالياء ، وقال الشاعر : [2]

وقام إليّ العاذلاتُ يلمنني يَقُلْن ألا تنفكّ ترحلُ مَرْحَلا

وقد أنث بعضهم الثاني وهو من قبيل الضرورة ،قال الشاعر : [3]

قالت بنو عامرٍ خالو بني أسدٍ يا بؤسَ للحربِ ضَرّاراً لأقوام

قال صاحب الكتاب **(وأما ضميره فتقول في الإسناد إليه : الرجال فعلت وفعلوا ، والمسلمات فعلت وفعلن ، وكذلك الأيام ، قال :**

وإذ العَذارَى بالدخان تَقنعتْ واستعجلتْ نَصْبَ القدور فملتِ

قال الشارح : قوله « وأما ضميره» يريد ضمير الجمع ، فإذا أسند إلى ضمير الجمع فلا يخلو الجمع من أن يكون مكسراً أو غير مكسر ، فإن كان مكسراً وكان المذكر ممن يعقل نحو الرجال والغلمان كان لك فيه وجهان: أحدهما أن تلحقه تاء التأنيث نحو الرجال قامت فتؤنثهُ وتفرده لأنه يرجع إلى تقدير الجماعة وهي حقيقة واحدة مؤنثة ، ويجوز

---

(١) الكهف ١٠٩ ، والقراءة الفاشية (تنفد) . والشاهد في القراءة المروية عن حمزة والكسائي وابن عامر أنه يجوز تذكير الفعل مع الفاعل إن كان جمع مؤنث سالما باعتباره دالا على لفظة (جمع) .

(٢) الشاهد في البيت قوله : وقام إليّ العاذلا ت . حيث جعل الفعل مذكرا مع الفاء الذي هو جمع مؤنث سالم ، وذلك على أنه يدل على لفظة (جمع) .

(٣) موضع الشاهد قوله (قالت بنو عامر) فأنث الفعل رغم أن الفاعل ملحق بجمع المذكر السالم ، والمفروض أن جمع المذكر السالم أرجح في دلالته على التذكير منه في دلالته على التأنيث ، ولذلك قرر ابن يعيش أن تذكير هذا الفعل إنما هو من قبيل الضرورة .

أن يرجع إلى اللفظ وهو جمع مذكر عاقل فتظهر علامةضميره بالواو نحو الرجال قاموا لأن الواو للمذكر ممن يعقل ، فأما قوله :[1]

شربْتُ بها والديكُ يدعو صباحَه إذا ما بنو نعش دَنَوْا فتَصَوَّبُوا

فإنه كان ينبغي أن يقول : دَنَتْ على تقدير علامة الجماعة أو دَنَوْنَ لأنه جمع لما لا يعقل، إلا أنه أجراها مُجرى من يعقل إذ كان دورها يجري على تقدير لا يختلف وصار كقصد العاقل لشيء يعلمه فجمعها بالواو والنون فقال بنو نعش ولم يقل بنات نعش ، فإذن عاد الضمير بالواو على حد جمعه إياه ، ومثله قوله تعالى (قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم[2]) لمّا أخبر عنهن بالخطاب الذي يختص بمن يعقل جمعها بالواو المختصة بمن يعقل .

وإن كان المُكسّر لغير أولي العقل نحو الأيام والحُمُر فلك فيه وجهان :

أحدهما أن تلحق الفعل التاء فتقول (الأيام فعلتْ) على تقدير جماعة الأيام ، وإن شئت قلت (فعلْن) لأن الأيام مما لا يعقل فجمعه

---

(١) بنو نعش أصلها : بنات نعش وهي سبعة كواكب ، المفرد منها ابـن نعش لأن الكوكب مذكر . وقال الأزهري : للشاعر إذا اضطر أن يقول : بنو نعش .
• موضع الشاهد قوله : إذا ما بنو نعش دنوا . الفعل (دنا) مسند إلى ضمير عائد على جمع ، صحيح أنه جمع مذكر سالم ، لكنه لا يدل على عاقل ، ومن ثم كان المفروض أن يقول ، دنت أو دنون لكنه أسند الفعل إلى الواو ، ولعله فعل ذلك لأنه رأى غير العاقل يصدر عنه ما يصدر عن العقلاء .
وشربت بها : الباء حرف جر زائد ، والتقدير : شربتها .
(٢) سبقت الإشارة إلى الشاهد في الآية الكريمة .

وضمير جمعه كالمؤنث وإن كان مذكراً نحو « ثيابُك مُزّقْن ، وجمّالُك أقْبَلْن » قال الشاعر : [١]

وإنْ تكُنِ الأيامُ فَرّقْنَ بينَنــا   فقد بانَ محمودٌ أخي يومَ وَدّعا

والذي يؤيد عندك أن ما لا يعقل يجري عندهم مجرى المؤنث أنك إذا صغّرت نحو جمال ودراهم فإنك ترده إلى الواحد ثم تجمعه بالألف والتاء كالمؤنث فتقول في تصغير جمال ودراهم جُمَيْلات ودُرَيْهِمات .

والذي يؤيد عندك أن ما لا يعقل يجري عندهم مجرى المؤنث أنك إذا صغّرت نحو جمال ودراهم فإنك ترده إلى الواحد ثم تجمعه بالألف والتاء كالمؤنث فتقول في تصغير جمال ودراهم جُمَيْلات ودُرَيْهمات .

والمؤنث السالم نحو الهندات ، تقول « الهندات قامت » على معنى الجماعة وقمن على اللفظ ، وكذلك مُكَسَّرُهُ نحو الهنود قامت وقمن إن شئت . فأما قول الشاعر : وإذا العذارى ...الخ[٢] ــالبيت لسلمى بن

---

(١) موضع الشاهد قول : وإن تكن الأيام فرقن .
فأسند الفعل (فرق) إلى نون النسوة وهي ضمير عائد على الأيام ، مع أن الأيام مفرده مذكر (يوم) فدل ذلك على أن الجمع غير العاقل في حكم المؤنث وكذلك الضمير الراجع إليه .

(٢) هذا هو البيت الذي أورده الزمخشري :
وإذا العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فملت
والشاهد فيه قوله تقنعت ، واستعجلت ، وملت .
فألحق بالأفعال تاء التأنيث وجعل الفاعل فيها الضمير المستتر (هي) . وهذا دليل على أن جمع المؤنث السالم أو تكسيره يمكن أن يسند الفعل بعده إلى النون أو إلى الضمير المستتر . فنقول : تقنعن وتقنعت . واستعجلن واستعجلت. وملن وملت.
ومَلّت من قولهم : مللت الخبز واللحم إذا جعلته على المَلّة وهي الرماد الحــار أو الجمر يخبز أو يطبخ فيه أو عليه .

ربيعة الضبي والشاهد فيه قوله تقنعت وملّت حيث كان عائداً إلى العذارى والعذارى جمع عذراء وهي البكر . يصف إكرام أهله الضيوف وأنه لفرط إكرامهم تباشر الصبيات الأبكار ما يباشره الآباء .

وأما الجمع المذكر السالم فمضمره بالواو نحو « الزيدون قاموا » لا غيرُ .

قال صاحب الكتاب (**وعن أبي عثمان : العرب تقول الأجذاع انكسَرْن لأدني عدد ، والجذوع انكسرت ، ويقال لخمس خلون ولخمس عشرة خلت ، وما ذاك بضربة لازب**) .

قال الشارح : اعلم أن هذا الشيء قد استعملته العرب استحساناً للفرق بين القليل والكثير ، فيقولون : الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت ، فيؤنثون الكثير بالتاء والقليل بالنون ، ومنه قولهم في التاريخ « لخمس خلون وأربع بقين » و « لخمس عشرة خلت ، ولثلاث عشرة بقيَتْ » ، وقد قيل في تعليل ذلك أقوال ، أقربها ما ذهب إليه الجرجاني وهو أن التأنيث فيها لمعنى الجماعة والكثرة أذهب في معنى الجمعية من القلة ، والتاء حرف مختص بالتأنيث فجعلت علامةً فيما كان أذهب في الجمعية ، والنون فيما هو أقل حظاً في الجمعية ، لأن النون لا ترد للتأنيث خصوصاً وإنما ترد على ذوات صفتها التأنيث . والذي عندي في ذلك أن بناء القلة قد جرى عليه كثيرٌ من أحكام الواحد ، من ذلك جواز تصغيرها على ألفاظها من نحو أجيمال وأثيّاب ومنها جواز وصف المفرد من نحو : بُرْمةٌ أكْسَار[1] وثوب أسْمال ، ومنها عود الضمير

(١) البرمة : القِدر ، وبرمة أكسار : عظيمة موصلة لكبرها أو قدمها ، كأنهم جعلوا كل جزء منها كسراً ثم جمعوه .

إليه مفرداً من قوله تعالى (وإنّ لَكُم في الأنْعامِ لَعِبْرَةً نَسْقِيكُم مِمّا في بُطُونِهِ[1]) فلما غلبت على القلة أحكام المفرد عبروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع لئلا يتوهم فيها الإفراد ، وقوله « وما ذاك بضربة لازب » يريد بأمر ثابت يلزمك أن تأتي به بل أنت مخير إن أتيت به فحسن وإن لم تأت به فعربيّ جيد ، وهو من قولهم لزب الشيء يلزب لزوباً إذا ثبت ، ولازب أفصح من لازم.

فصل ، قال صاحب الكتاب **(ونحو النخل مما بينه وبين واحده التاءُ يُذكَّر ويؤنث ، قال الله تعالى « كأنهم أعجاز نخل خاوية » وقال « منقعر » ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع ، وقال يونس : فإذا أرادوا ذلك قالوا : هذه شاةٌ ذَكَرٌ وحمامةٌ ذَكَر .)**

قال الشارح : قد تقدم أن هذا الضرب من الجمع مما يكون واحده على بنائه من لفظه وتلحقه تاء التأنيث ليبين الواحد من الجمع ، فإنه يقع الاسم فيه للجنس كما يقع للواحد ، فإذا وصفته جاز في الصفة التذكيرُ على اللفظ لأنه جنس مع الإفراد ، والتأنيثُ على تأويل معنى الجماعة ، وذلك نحو قوله تعالى (أعْجازُ نخل خاويةٌ)[2] و (مُنْقَعِر)[3] ،

---

(١) النحل ٦٦ والشاهد في الآية الكريمة عود الضمير المفرد المذكر في (بطونه) على (الأنعام) وهو جمع قلة ، فدل على أن جمع القلة يعامل معاملة المفرد .

(٢) الحاقة ٧ والشاهد في الآية الكريم وصفه (النخل) بصفة مؤنثه (خاوية) على معني (الجماعة) .

(٣) من قوله تعالى – القمر ٢٠ – (تنزع الناس كأنهم أعجاز نخل منقعر) والشاهد فيها وصفه (النخل) بصفة مذكرة (منقعر) على اعتبار أنه (جنس) .

ويجوز جمع الصفة مُكَسَّراً ومُصَحَّحاً نحو قوله تعالى (السّحاب الثّقالَ)[1]، وقال تعالى (والنخلَ باسقاتٍ)[2]، ويقع على الحيوان كما يقع على غيره نحو حمامة وحَمَام وبطة وبط وشاة وشاء، ولا يُفصل بين مذكّره ومؤنثه بالتاء، لأنك لو قلت للمؤنث «حمامة» وللمذكّر «حَمام» لالتبس بالجمع، فتجنبوه لذلك واكتفوا بالصفة، فإذا أرادوا الذّكَر قالوا: حمامةٌ ذَكَرٌ، وشاةٌ ذَكَرٌ، وكذلك إذاأرادوا الأنثى قالوا: حمامةٌ أنثى، وشاة أنثى، حكى ذلك يونس فاعرفه.

فصل. قال صاحب الكتاب **(والأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة على ضربين؛ مختصة بها، ومشتركة، فمن المختصة فُعلَى وهي تجيء على ضْربين؛ اسماً وصفة، فالاسم على ضربين؛ غيرمصدر كالبُهْمَى والحُمى والرؤيا وحُزْوَى، ومصدر كالبشرى والرُّجْعى، والصفة نحو حبلى وخنثى ورُبَّى.)**

قال الشارح: لما فرغ من الكلام على المؤنث بالتاء انتقل إلى الكلام على المؤنث بالألف، وألفُ التأنيث على ضربين: مقصورة وممدودة. ومعنى قولنا «مقصورة» أن تكون مفردة ليس معها ألف أخرى فتُمَدّ، إنما هي ألف واحدة ساكنة في الوصل والوقف فلا يدخلها شيء من الإعراب لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرّ، كأنها قصرت عن الإعراب كله، من «القصر» وهو «الحبس».

---

(١) الرعد ١٢ (هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً وينشىء السحاب الثقال) والشاهد فيها وصف (السحاب) بصفة مجموعة جمع تكسير.

(٢) ق ١٠ (ونزلنا من السماء ماء مباركاً فأبنتنا به جنات وحب الحصيد. والنخل باسقات لها طلع نضيد.)

والألف تزاد آخراً على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن تكون للتأنيث .

والثاني : أن تكون مُلْحِقة .

والثالث : أن تكون لغير تأنيث ولا إلحاق بل لتكسير الكلمة وتوفير لفظها .

والفرق بين ألف التأنيث وغيرها أن ألف التأنيث لا تُنون نكرة نحو حُبْلى ودُنْيا ، ويمتنع إدخالُ عَلَمِ[1] التأنيث عليها ، فلا يقال حُبْلاة ولا دُنْياة ، لئلا يُجمَعَ بين علامتَي تأنيث .

والضربان الآخران يدخلهما التنوين ، ولا يمتنعان من عَلَم التأنيث من نحو أرْطى ومِعْزى[2] ، فأرْطى ملحق بجعفر وسَلْهب ، ومِعْزَى ملحق بدِرْهَم وهِجْرَع[3]. والذي يدل على ذلك أنك تنونه فتقول أرطى ومعزىً وتدخُلُهما تاءُ التأنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو أرطاة . وأما الثالث فهو إلحاقها لغير تأنيث ولا إلحاق نحو قَبَعْثَرىً وكُمَثْرىً[4] ، فهذه الألف ليست للتأنيث لأنها منونة ، ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسي فيلحق قبعثرى به فكان زائداً لتكثير الكلمة.

---

(١) أي التاء

(٢) الأرطي : شجر ينبت بالرمل رائحته طيبة ، والمفرد أرطاة .

(٣) الهجرع : الخفيف ، الطويل الممشوق .

(٤) القبعثري : الجمل العظيم الشديد ، والأنثى قبعثراة والكمثري فاكهة تسميها العامة الإجاص ، وقال صاحب اللسان إنها اسم مؤنث لا ينصرف ، والمفرد كمثراة.

وأما الألف التي للتأنيث فهي على ضربين ؛ ألف مفردة ، وألف تُلحق قبلها ألفٌ للمد فتنقلب الآخرة منهما همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة .

فأما الألف المفردة فإذا لحقت الاسم لم تَخْلُ من أن تلحق بناء مختصاً بالتأنيث أو بناء مشتركاً للتأنيث وغيره . فمن المختص ما كان على فُعْلى ، بضم الأول وسكون الثاني ، نحو دنيا وحبلى ، فهذا البناء لا يكون إلا مؤنثاً ، والمراد بقولنا لا يكون إلا مؤنثاً أن ألفه لا تكون للإلحاق ولا لغيره ، لأنه ليس في الكلام مثل (جُعْفَر) بضم الفاء فيكون هذا ملحقاً به ، وزيادتها للتكثير قليلة لا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة مع أن غالب الأمر في الزيادة لغير الإلحاق أن تكون فيما زاد على الأصول على حدها في قَبَعْثَرَى وكُمَثْرَى و. هذا رأي سيبويه وأصحابه . فأما على قياس مذهب أبي الحسن فيجوز أن يكون للإلحاق بجُخْدَب[1]. وقد أجاز السيرافي الإلحاق بجُخْدَب وإن لم يكن من الأصول لأن حروفه كلها أصول ، ذكر ذلك في باب الجمع فيما كان ملحقاً بالأربعة . وقد حكى سيبويه على سبيل الشذوذ بُهْماة ، وقياس ذلك عند سيبويه أن تكون الألف فيه للتكثير لتعذر أن تكون للتأنيث إذ عَلَمُ التأنيث لا يدخل على مثله . وهذا البناء يجيء على ثلاثة أضرب ؛ اسماً ليس بمصدر ، ومصدراً ، وصفة .فالأول نحو «البُهْمَى» وهو نبت ، والحمّى ، والرؤيا لما يراه في منامه الإنسان، و «حُزْوى» موضع بالدهناء من بلاد تميم ومنه «طُغْيا» اسم للصغير من بقر الوحش، حكاه الأصمعي بضم الأول وحكاه ثعلب بفتحه . والثاني هو المصدر كالرُّجْعى بمعنى الرجوع ، والبُشْرى بمعنى البشارة ومن ذلك الزُّلفى

---

(١) الجُخْدَب والجُخْدُب والجُخَادِب : الرجل الضخم الغليظ .

بمعنى الإزلاف وهي القُربة والمنزلة من قوله تعالى (وما أموالُكم ولا أولادُكم بالتي تقربكم عندنا زُلفى)[1] أي إزلافاً. ومن ذلك الشّورى بمعنى المشورة والسّوآى بمعنى المساءة والحُسنى بمعنى الحسن والغُمّى بمعنى الغم، والثالث وهو الصفة نحو حبلى للحامل وخنثى لمن أشكل أمره بأن يكون له ما للرجال والنساء جميعاً، مأخوذ من التخنث وهو الانعطافُ والتكسر، و (رُبّى) وهي الشاة التي وضعت حديثاً وجمعها رباب.

قال صاحب الكتاب **(ومنها فَعَلى وهي على ضربين؛ اسم كأجَلَى ودَقَرَى وبَرَدَى، وصفة كجَمَزَى وبَشَكَى ومَرَطَى.)**

قال الشارح: يريد من المختص بالمؤنث (فَعَلى) بفتح الفاء والعين، لأن ألفه لا تكون للإلحاق لأنه ليس في الرباعي مثل «جَعفَرَ» بفتح الفاء والعين فكانت للتأنيث لما ذكرنا، فمن ذلك «أجَلَى، ودَقَرَى، وبَرَدَى»، وهي أسماء مواضع. وقالوا في الصفة «جَمَزَى: وبَشَكَى، ومَرَطَى»[2]، فالجَمَزَى من السرعة، يقال هو يعدو الجَمَزَى أي هذا الضرب من العدو، وقالوا حمار جَمَزَى أي سريع، قال الشاعر:[3]

كأني ورحلي إذا رُعتُها ... على جَمَزَى جازىءٍ بالرمال

---

(١) سبأ ٣٧

(٢) وتستعمل في الأغلب مصادر، والكلمات الثلاث معناها: السير السريع.

(٣) الشاهد في البيت ورود (جَمَزي) صفة بمعنى السريع ويشير تعليق ابن يعيش أنه يستعمل مصدراً أيضاً، فكأن معنى الجمزي الإسراع، والمصدر يصح الوصف به كما قالوا رجل عدل.

وذلك كما يقال : رجل عَدْل وماء غور ، و (البَشَكَىٰ) مثله ، يقال عدا البشكى ، وناقة بشكى أي سريعة ، وكذلك (المَرَطَى) ضرب من العدو سريع ، قال الأصمعي : هو فوق التقريب ودون الإهداب .

قال صاحب الكتاب **(ومنها فُعَلى كشُعَبَى وأُرَبَى) .**

قال الشارح : كذلك هذا البناء يختص بالتأنيث لامتناع أن يكون للإلحاق ، إذ ليس في الأصول ما هو على هذا المثال ، (فشُعَبَى) مكان ، و (أُرَبَى) من أسماء الداهية .

قال صاحب الكتاب **(ومن المشتركة فَعْلَى ، فالتي ألفها للتأنيث أربعة أضرب ؛ اسم عين كسَلْمى ورَضْوَى وعوَّى ، واسم معنى معني كالدَّعْوَى والرَّعْوَى والنَّجْوَى واللَّوَمَى ، ووصف مفرد كالظمْأى والعَطْشَى والسَّكْرَى ، وجمع كالجَرْحَى والأسرَى .)**

قال الشارح : المراد (بالمشترك) أن يكون البناء مما يشترك فيه المذكر والمؤنث ، وذلك بأن يكون الاسم الذي في آخره ألف زائدة على وزن الأصول نحو (فَعْلَى) فإنه يكون على مثال (جَعْفَر) فيجوز أن يكون ألفه للإلحاق ، ويجوز أن يكون للتأنيث فيحتاج حينئذ إلى نظر واستدلال ؛ فإن كان مما يسوغُ إدخالُ تاءِ التأنيثِ عليه لم تكن الألف في آخره للتأنيث ، وكذلك إن سُمع فيها التنوين فليست للتأنيث لأن ألف التأنيث لا يدخلها تنوين لأنها تمنع الصرف ، ولا يدخل عليها عَلَمُ التأنيث إذ عَلَمُ التأنيث لا يدخل على مثله ، وإن امتنعت من ذيلك فهي للتأنيث .

وإذا كانت للتأنيث فلها أربعة مواضع ، أحدها أن يكون اسمَ عَيْنٍ ، وهو ما كان شخصاً مرئياً نحو « سَلْمى » وهو اسم رجل

و « سَلْمَى » أحد جبلي طيء وكأن العَلَم منقول منه . ومن ذلك « رَضْوَى » وهو اسم جبل بالمدينة ، و « عَوَّى » من منازل القمر وهي خمسة أنجم يقال لها وَرِكُ الأسد.[1]

الثاني أن يكون اسم معنى وهو ما كان مصدراً « كالدّعوى » بمعنى الادعاء و « الرّعوى » أيضاً مصدر الارْعِواء ، يقال ارعوى عن القبيح إذا رجع عنه ، وهو حسن الرَّعْوِ والرِّعْوِ والرَّعْوَى ، ومن ذلك (النّجْوى) بمعنى المناجاة وهي المسارّة ، ومنه قوله تعالى (وإذ هم نجوى)[2] ولذلك وحّد وهم جماعة ، لكونه مصدراً ، جعلوا نفس النجوى مبالغة كما يقال رجل عدل وقوم رِضىً ، وكذلك (اللّوْمى) بمعنى اللوم ، أنشد أبو زيد :[3]

أمّا تَنْفَكّ تركَبُنِي بِلَوْمَى ... بَهِجْتَ بها كما بَهِجَ الفصيل

أي تعلوني باللوم إلا أنه أنث فقال بها لأن الألف للتأنيث .

الثالث أن يكون صفة وهي على ضربين ؛ تكون مفرداً وتكون جمعاً ، فالمفرد يكون مؤنّثَ فَعْلان وهو نظير أفعل فعلاء نحو « أحمر وحمراء » في أن مؤنثه على غير بناء مذكّره ، والجمع أن يكون جمع « فعيل » بمعنى « مفعول » مما هو آفة وداء نحو جريح وجَرْحى ، وأسير وأسْرى ، وكليم وكَلْمَى ، وقد تقدم الكلام عليه في الجمع .

---

(١) العوا : اسم نجم ، مقصور يكتب بالألف ، وهي مؤنثة من أنواء البرد . وقد وردت ممدودة أيضاً . ومن قولهم فيها « إذا طلعت العواء وجثم الشتاء طاب الصلاء » .

(٢) الإسراء .

(٣) الشاهد في البيت ورود اسم على وزن (فَعْلى) هو (اللومى) بمعنى المصدر أي (اللوم) .

قال صاحب الكتاب **(والتي ألفها للإلحاق نحو أرطى وعلقى لقولهم أرطاة وعلقاة) .**

قال الشارح : قد تقدم القول أن هذا البناء يكون مذكراً ويكون مؤنثاً ، فإذا امتنعت ألفه من التنوين ودخول التاء عليها دَلّ ذلك على أنها للتأنيث ، وإذا سُمع فيها التنوين وسائغٌ دخولُ التاء عليها نحو (أرْطَى وعَلْقى وأرْطاة وعَلْقاة)[1] . فإن تنوينه يدل على انصرافه ، ولو كان الألف فيه للتأنيث لكان غير مصروف كحبلى وسكرى ، وإذا لم تكن للتأنيث كانت للإلحاق وذلك لأنه على أبنية الأصول ؛ والإلحاق معنى مقصود ويفيد فائدة ما هو مزيد للتكثير ولم يرد به الإلحاق لأن كل إلحاق تكثير وليس كل تكثير إلحاقاً فاعرفه .

قال صاحب الكتاب **(ومنها فِعْلَى ؛ فالتي ألفها للتأنيث ضربان؛ اسمُ عَيْنٍ كالشِّيزى والدِّفْلى وذِفْرى فيمن لم يصرف ، وجَمْعٌ كالحِجْلَى والظِّرْبَى في جمع الحَجَل والظَّرِبان ، ومصدر كالذِّكرى ، والتي للإلحاق ضربان ؛ اسم كمِعْزى وذِفْرى فيمن صرف ، وصفةٌ كقولهم رجل كيصَى وهو الذي يأكل وحده ، وعِزْهى عن ثعلب ، وسيبويه لم يثبته صفة إلا مع التاء نحو عِزْهاة .)**

قال الشارح : قوله « ومنها » يريد ومن المشتركة « فِعْلى » بكسر الفاء وسكون العين ، فهذا البناء يكون أيضاً مؤنثاً ومذكراً ؛ فالمؤنث ما كانت ألفه للتأنيث ، واعتبارُه بامتناعِ الصرف وامتناعِ علامة التأنيث من الدخول عايه ، وذلك على أربعة أضرب : اسم عين ومصدر وصفة وجمع ، فالأول وهو العين نحو « الشّيزى » وهو خشب أسود يُتّخَذُ

---

(١) العلقى : نبات .

منه القصاع ،و (الدِّفْلَى)[1] وهو نبت وفيه لغتان الصرفُ وتركُه ، فمن صرفه جعل ألفه للإلحاقِ بدرْهَم ومن لم يصرفه جعله مؤنثاً ، وكذلك (ذِفْرى)[2] وهو من القفا ما وراء الأذن وهو أول ما يعرف من البعير ، يقال ذِفْرَى أسيلة ، وفيه أيضاً لغتان الصرفُ وتركه.

وأما الثاني وهو المصدر فقالوا ذكرته « ذِكْرى » بمعنى الذِّكْر ، قال الله تعالى (إن في ذَلِكَ لَذِكْرَى)[3] وقال (تَبْصِرَةً وذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيب)[4] فامتناع تنوينه مع أنه نكرة دليل على أن ألفه للتأنيث .

الثالث وهو الصفة زعم سيبويه أن « فِعْلَى » لم يرد صفة إلا وفيه تاء التأنيث نحو قولهم رجل « عِزْهاة » وهو الذي لا يطرب للهو تكبراً ، و « سِعْلاة » وهي أخبث الغول ، وحكى أحمد بن يحيى « عِزْهى » بغير تاء ، وقالوا « رجل كِيصَى » للذي يأكل وحده ،وسيبويه منع أن يكون « فِعْلى » صفة إذا كانت ألفه للتأنيث ، فأما ما ذكروه فإن ألفه للالحاق بدليل دخول التاء عليه .

وأما الرابع وهو ما كان جمعاً من هذا البناء فلم يأت إلا في حرفين ،

---

(١) وهو نبت مرّ زهره كالورد الأحمر ، وحمله كالخروب ، يتخذ للزينة .

(٢) العظم الذي خلف الأذن ، من الإنسان والحيوان .

(٣) الزمر ٢١

(٤) ق ٨ .

قالوا (حِجْلى) في جمع (حَجَل)[1] و (ظِرْبى) في جمع ظَرِبان[2]، وقد تقدم الكلام عليهما في الجمع، وقالوا (الدِّفْلى) يقع للواحد والجمع وهو بالجنس أشبه منه بالجمع.

قال صاحب الكتاب (**والأبنية التي تلحقها ممدودة فعلاء، وهي على ضربين؛ اسم وصفة، فالاسم على ثلاثة أضرب، اسم عين مفرد كالصحراء والبيداء، وجمع كالقصباء والطرفاء والحلفاء والأشيـاء، ومصدر كالسراء والضراء والنعماء والبأساء.**)

قال الشارح: لما فرغ من الكلام على أبنية الألف المقصورة انتقل إلى الكلام على أبنية الممدودة، وقد تقدم بيان معنى المقصورة والممدودة فمن أبنية الممدودة «فَعْلاء» بفتح الفاء منها، وهي على ضربين اسم وصفة. فالاسم على ثلاثة أضرب:

مفرد واقع على عين كالصَّحراء والبَيداء، فالصحراء البَرِّيَّة وقيل لها ذلك لاتساعها وعدم الحائل فيها ومنه لقيته صَحْرَةَ بحرةَ أي من غير حائل، والبَيْداء المفازة مأخوذ من باد يبيد إذا هلك لأنها موحشة مُهْلِكة، وقيل لها مفازة على طريق التفاؤل بالسلامة كما قيل للمعوَج أحْنف والحَنَفُ الاستقامة، وقيل المفازة مأخوذ من قولهم فوّز إذا هلك فيكون إذن كالبيداء والأول أمثل لاحتمال أن يكون فوّز مأخوذاً من المفازة كأنه ركب مفازة فهلك، وقالوا الجَرْباء للسماء كأنهم جعلوا الكواكب كالجرب لها، فعلى هذا أصلُها الصفةُ، وإنما غلبت فصارت

(١) الحجل: طائر في حجم الحمام، أحمر المنقار والرجلين، طيب اللحم.
(٢) الظربان دويبة كريهة الرائحة.

اسماً بالغلبة ، وقالوا الجَمّاء من قولهم الجماء الغفير أي جماعتهم لم يتخلف منهم أحد فهو اسم وليس بمصدر .

وأما الجمع فنحو القَصْبَاء والطَّرْفَاء والحَلْفَاءوالأشياء ، وهذه الأسماء مفردة واقعة على الجمع ، فلفظها لفظ الإفراد ومعناها الجمع ، هذا مذهب سيبويه ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي أنه قال : واحد الطَّرْفاء[1] طرفة ، وواحد القَصْبَاء [2]قصبة ، واحد الحلفاء حلفة ، فهذا وحده مكسور العين ، وليس الخلاف في تكسيرهاوعدم تكسيرها إنما موضع الخلاف أن هذه الأسماء هل هي بمنزلة القوم والإبل لا واحد لها من لفظها أو هي بمنزلة الجامل والباقر في أن لها واحداً من لفظها وهو جمل وبقرة . وأما « أشياء » فإن أصلها شيئاء على زنة (فعلاء) كقصباء وطرفاء إلا أنهم كرهوا تقارب الهمزتين فحولوا الأولى إلى موضع الفاء فقالوا أشياء على زنة لفعاء والأصل فعلاء والذي يدل على أنه مفرد تكسيرهم إياه على أشَاوَى وفيه خلاف قد ذكرته في شرح الملوكي وقد استقصيت الكلام فيه هناك .

وأما المصدر فنحوا السرّاء والضرّاء ، بمعنى المسرّة والمضرّة ، والنَّعْمَاء بمعنى النعمة ، قال الله تعالى (ولَئِن أذَقْنَاه نَعْمَاء بعدَ ضَرّاءَ مَسّتْه)[3] والصواب أنها أسماء للمصادر وليست أنفسها ، فالسراء الرخاء والضراء الشدة والنعماء النعمة ، فهي أسماء لهذه المعاني ، فإذا قلنا إنها مصادر كانت عبارة عن نفس الفعل الذي هو المعنى وإذا كانت أسماء لها كانت عبارة عن المحصل لهذه المعاني .

---

(١) جنس من النبات ، منه أشجار من الفصيلة الطرفاوية ، ومنه الأثل .
(٢) القصباء : جماعة القصب النابت الكثير .
(٣) هود ١٠

قال صاحب الكتاب **(والصفة على ضربين ؛ ما هو تأنيث أفعل ، وما ليس كذلك ، فالأول نحو سوداء وبيضاء ، والثاني نحو امرأة حسناء وديمة هطلاء ، وحلة شوكاء ، والعرب العرباء)**

قال الشارح : هذه الأسماءُ كلّها صفاتٌ لأنها جاريةٌ على الموصوفين نحو هذه امرأةٌ حَسْناءُ ، ورأيت امرأةً حسناءَ ، ومررت بامرأةٍ حسناءَ ، وكذلك البقيةُ . والغالب على هذا البناء أن يكون مؤنثَ (أفْعَل) وبابُه الألوانُ والعيوبُ الثابتةُ بأصلِ الخِلْقة نحو أبيض وبيضاء وأسود وسوداء وأزرق وزرقاء ، وقالوا في العيوب أعمى وعمياء وأعرج وعرجاء وأعور وعوراء . وقد جاء لغير (أفعل) ، قالوا امرأةٌ حسناءُ أي جميلة ولم يقولوا : رجلٌ أحسن حتى يقرنوه (بمِنْ) فيقولوا : رجل أحْسَنُ من غيره ، وقالوا دِيمةٌ هَطْلاء ، أي دائمة الهَطْل ، ولا يكادون يقولون : مطر أهْطَل ، وقالوا حُلّة شوْكاءُ للجديدة ، هكذا قال أبو عبيدة كأنها تشوك لجِدّتها لأن الجديد يوصف بالخشونة ، وقالوا العرب العرباء أي الخالصة كما يقال العاربة . وقالوا امرأة عَجْزاء للكبيرة العَجُز ، وإذا أرادوا الرجل قالوا رجل آلَى ولم يقولوا أعجز ، وقالوا داهية دَهْياء كأنهم رفضوا أفعل في هذه الصفات لقلة وصف المذكّر بها ، فهذا البناء أعني (فعلاء) المفتوح الأول على اختلاف ضروبه لا تكون الهمزة في آخره إلا للتأنيث فلا ينصرف لذلك ، وهي بدل من ألف التأنيث بخلاف المضموم أوله والمكسور نحو قُوباء[1] وعِلباء ، وذلك أنه ليس في الكلام فَعلال بفتح الفاء فيكون هذا ملحقاً به إلا فيما كان مضاعفاً نحو الزّلزال والقَلْقال ، وحكى الفراء : ناقةٌ بها خَزْعال أي ظلع ، وروى ثعلب قَهْقار للحجر الصلب ، وزاد

---

(١) القوباء : مرض يخرج في جلد الإنسان .

أبو مالك قَسْطال للغبار ،فإن صحت الرواية حمل على أن المراد خَزْعَل وقهقر وقسطل والألف إشباع عن الفتحة قبلها على حد : تنقاد الصياريف (١)

قال صاحب الكتاب **(ونحو رحضاء ونفساء وسيراء وسابياء و كبرياء وعاشوراء وبركاء وبروكاء وعقرباء وخنفساء وأصدقاءو كرماء وزمكاء)**

قال الشارح : وقد جاءت ألف التأنيث في أبنية مختلفة غير فعلاء فمن ذلك (الرُّحَضاء) وهو عَرَق الحمى مأخوذ من رحض الثوبَ إذا غسله كأن عرق الحمى يغسل المحموم ، وهو بضم الفاء وفتح العين وهمزته للتأنيث وليست للإلحاق لأنه ليس في الكلام مثل فُعَلال فيكون ملحقاً به ، ومثله (العُرَواء) وهي قَرّة الحمّى ومَسّها أولَ ما تأخذ ، من عرا يَعْرو ، وقالوا (نُفَساء) للمرأة حين تضع حملها ، ومن ذلك (سِيَراء) بكسر الأول وفتح الثاني وهو من البرود فيه خطوط كالسيور ، وقيل هو الذهب ، قال النابغة : (٢)

صفراءُ كالسِّيَراء أُكْمِلَ خَلْقُها كالغُصْن في غُلَوائه المُتَأوّدِ

وقالوا (سابياء) للمشيمة التي تخرج مع الولد ، وإذا كثر نسل

---

(١) من بيت للفرزدق هو :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانيرْ تنقاد الصياريف

والشاهد فيه إشباع كسر (الصيارف) ياء للضرورة .

(٢) الشاهد في البيت ورود كلمة على وزن (فعلاء) هي (السيراء) . والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر .

وغلواء الغصن طوله وارتفاعه ، والمتأود المتثني

الغنم فهي السابياء،[1] وهو مأخوذ من سَبيتَ الخمر إذا حملتها من بلد إلى بلد لخروجها من مكان إلى مكان، ويجوز أن يكون من أسابيّ[2] الدم وهو طرائقه لأن المشيمة لا تنفك من دم . (والكبرياء) مصدر كالكبر بمعنى العظمة . و (عاشوراء) اليوم العاشر من المحرم خاصة وهو (فاعولاء) من العشرة ، و (بُرَكاء) معناه الثبات في الحرب وهو من البروك يقال : براكِ براكِ وكذلك (بَرُوكاء)[3]، و (العَقْربَاء) الأنثى من العقارب ، و (الخَنْفسَاء) من حشرات الأرض معروفة ، يقال خُنْفَسٌ وخُنْفَساء ، و (أصدقاء وكُرماءَ) من الجموع التي وقعت ألف التأنيث في آخرها كما وقعت المقصورة في آخر حبالى وسكارى ، وهو كثير في (فعيل) نحو شَقيّ وأشقياء وتَقي وأتقياء، ومثل كريم وكرماء وحنيف وحُنفاء ، وقالوا شاهد وشهداء وشاعر وشعراء ، أما زِمِكّاءُ[4] فهو ذنب الطائر والقصر فيها الفاشي .

قال صاحب الكتاب **(وأما فِعْلاء وفُعْلاء كعلباء وسيساء وحُوّاء ومُزّاء وقُوباء فألفها للإلحاق .)**

قال الشارح : أما ما كان على (فِعْلاء) و (فُعْلاء) بكسر الأول وضمه وسكون الثاني منه فإنه مصروف منون لأن همزته ليست للتأنيث بخلاف الهمزة في نحو صحراء وبيداء ، فالمكسور الأول نحو عِلْبـاء

---

(١) السابياء : الماء الكثير الذي يخرج على رأس الولد . وقيل هي المشيمة . ويطلق اسم السابياء على المواشي الكثيرة وعلى المال الكثير .

(٢) الإسبة والإسباءة الطريقة من الدم والجمع أسابي .

(٣) البَرُوكاء ، والبُرَاكاء ، والبراكاء : الثبات في الحرب.والبَرَاكاء : ساحة القتال. ويقال في الحرب : براكِ براكِ أي ابركوا واثبتوا .

(٤) الزَّمك : إدخال الشيء بعضه في بعض . والزِّمِكّى والزمجّي أصل ذنب الطائر أو هو الذنب كله ، وقد ورد مقصوراً وممدوداً ، فيقال : الزِّمِكّى والزِّمِكّاء .

وحِرْباء وسِيساء . والعلباء عصب الناقة يقال منه عَلِبَ البعير وناقة مُعْلَبة إذا داءَ جانبًا عنقِها، والحرباء دويبة[1] أكبر من العظاءَة تستقبل الشمس وتدور معها حيث دارت وتتلون ألواناً بحرّ الشمس قيل هو ذكر أم حُبَيْن[2]، والسِّيساء الظهر قال أبو عمرو : السيساء من الفرس الحارك[3] ومن الحمار الظهر ، ومنه القِيقاء والزيزاء للأرض الغليظة ، فهذا كله ملحق بسِرْواح ولذلك انصرف كما أن سِرْوَاحاً منصرف ، والهمزة فيه بدل من ياء والأصل عِلْباي وحِرْباي وسِيساي . فوقعت الياء طرفاً من ألف زائدة فقلبت ألفاً ثم قلبت الألف همزة كما قلنا في كساء ورداء بخلاف همزة فَعْلاء نحو صحراء وحمراء فإن الهمزة فيه بدل من ألف التأنيث . فإن قيل ما الدليل على أن الأصل علباي وحرباي بالياء دون أن يكون علباواً وحرباواً بالواو ؟ فالجواب أن العرب لما أنثت هذا الضرب وأظهرت هذا الحرف المنقلب لم تظهر إلا ياء وذلك نحو دِرْحاية للضخم القصير ودِعْكاية[4]، فظهور الياء في المؤنث بالهاء دلالة على أن الهمزة في حرباء وعلباء منقلبة عن ياء لا عن واو .

وكذلك المضموم الأول نحو (الحُوّاء والمُزّاء والقُوباء) كلــه

---

(١) العلباء : عصب العنق ، وهو مذكر ، وتثنيته علباوان أو علباءان وهما عصبان يميناً وشمالا بينهما نبت العنق . وعلب البعير علباً أي أصابه داء في عصبي العنق فترم منه الرقبة وتنحني .
وداء يداء داء (على مثال شاء يشاء) إذا أصابه داء خاصة في جوفه . ويقال : أداء يُدىء وأدوأ : مرض .

(٢) أم حبين : دويبة على خلقه الحرباء وقيل هي أنثى الحرباء : عريضة الصدر كبيرة البطن . وقيل : أم حبين دويبة على قدر الخنفساء يلعب بها الصبيان .

(٣) الحارك : أعلى الكاهل .

(٤) دعْكاية : كثير اللحم .

مصروف لأنه ملحق بقُرْطاس وقُرْطاط ، فالحُوّاء نبت يشبه لونه لون الذئب ، الواحدة حُوّاءَة . والمُزّاء من أسماءِ الخمر يقال مزة ومزاء للذيذ الطعم وهو من أسمائها وليس صفة . والقوباء داء معروف يتقشر فإذا تفل عليه يبرأ ، وفيه لغتان : قُوَبَاء بفتح العين وقُوْباء بالإسكان ، فمن فتح العين كان من باب الرُّمَضاء والعُرَواء لا ينصرف لأنه ليس في الأبنية فُعَلال بضم الفاء وفتح العين فيلحق به فكانت همزته للتأنيث فلم ينصرف ، ومن أسكن وقال قُوباء كان ملحقاً بقُرْطاس فهو منصرف لذلك ومثله الخُشّاء وهو العظم الناتىء وراء الأذن ، قال ابن السكيت : ليس في الكلام فُعْلاء بضم الفاء وسكون العين إلا حرفان الخُشّاء والقوباء فاعرفه .

★ ★ ★

الفصل الخامس

الأندلس

استقرت مناهج النحو في المشرق العربي ؛ في البصرة والكوفة وبغداد ، وتأكد دور النحو في بناء الفكر الإسلامي لأنه كان وسيلة أساسية من وسائل فهم النص القرآني الكريم . وحين دخل الإسلام الأندلس أقبل أهلها على تعلم العربية وتعليمها ، وشأن فروع العلم الأخرى كان المتّجَهُ دائماً نحو المشرق . غير أن النحو لم يأخذ طريقه نحو الشكل العلمي هناك إلا حين استقلت دولة أموية في الأندلس على يد عبد الرحمن الداخل سنة ١٣٨ هـ .

بدأ الأندلسيون يرحلون إلى المشرق طلباً للعلم ، وأقبل عدد من علماء المشرق إلى الأندلس يحملون علمهم إلى أهلها ، وكان منهم أبو علي القالي الذي ظل في قرطبة حتى توفي بها سنة ٣٥٦هـ .

ورغم أن النحويين الأندلسيين الأوائل كانوا أكثر إقبالاً على الكوفة بسبب إقبالهم على القراءات فإن كتاب سيبويه احتل عندهم مكان الصدارة من حيث الدرس والحفظ والشرح والتعليق عليه ، فشرحه عدد كبير ؛ منهم : أبو بكر الخشني ، وابن الطراوة ، وابن خروف ، وابن الباذش وابن الضائع وغيرهم .

ويتوالى علماء الأندلس في الأخذ عن مذاهب البصرة والكوفة وبغداد ، لكنهم لا يخضعون خضوعاً كاملاً للنحو المشرقي ، بل يضيفون إليه ما يتوصلون هم إليه . ولعل أهم نحاة الأندلس هم : محمد بن موسى الأفشنيق (ت ٣٠٧هـ) الذي يغلب على الظن أنه أول من أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس ، ومحمد ابن يحيى الرّباحي (ت ٣٥٨هـ) وأبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) صاحب كتاب « طبقات النحويين واللغويين » ، والأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، وابن السيد البطلْيَوسي (ت ٥٢١هـ) ، وابن الطّراوة (ت ٥٢٨هـ) ، وابن الباذش (ت ٥٣٨هـ) ، والسهيلي (ت ٥٨٣هـ) وابن مضاء الذي نختار لك من كتابه هنا نصاً ، وابن خروف (ت ٦١٠هـ) وابن هشام الخضراوي (ت ٦٤٦هـ) وغيرهم .

وفي القرنين السابع والثامن ظهر عدد من علماء النحو لم يستقروا جميعاً في الأندلس لما توالى عليها من ويلات ، منهم ابن عصفور (ت ٦٦٣هـ) ، وابن مالك (أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائي) وقد رحل من الأندلس واستوطن الشام حيث سمع من السخاوي في دمشق ، ومن ابن يعيش شارح المفصل في حلب ثم تصدر للتدريس في حلب ودمشق حيث توفي سنة ٦٧٢هـ ، وهو صاحب (الألفية) المشهورة التي ظلت مسيطرة على مناهج التدريس النحوي حتى وقتنا الحاضر . وبعد ابن مالك نجد ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) ، وأبا حيان الذي رحل إلى المشرق واستقر به المطاف في القاهرة حيث توفي سنة ٧٤٥هـ .

ولقد أكثرنا من ذكر أعلام المدرسة الأندلسية لنلفت النظر إلى إقبال أهل الأندلس على النحو تعلماً ثم شرحاً وتعليقاً وتأليفاً ، ولنؤكد أن الصفة الغالبة على النحو الأندلسي كانت في نفس مسار النحو المشرقي ،

بل إن الألفية – ومؤلفها أندلسي الأصل – هي التي سادت تدريس النحو في المشرق كما رأيت . نقول هذا لأنا سوف نتوفر هنا على قراءة نص من كتاب أندلسي أحيط بدعاية غير قليلة ، وبذل بعض المحدثين جهوداً كبيرة للفت الأنظار إليه والترويج له ، حتى كاد يقر في أذهان بعض الدارسين أن ما احتواه هذا الكتاب إنما يمثل الطابع العام للمدرسة الأندلسية ، ولا بأس الآن من أن ننتقل إلى الحديث عن هذا الكتاب ، وهو :

كتاب الرّد على النحاة لابن مضاء

وابن مضاء هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تولى القضاء في دولة الموحّدين، وكان ظاهريّ المذهب. وقد كتب كتابه «الردّ على النحاة» يهدم فيه الأصول التي قام عليهاالنحو العربي في المشرق، وليس عجيباً لدى المتتبعين للفكر الإسلامي أن يتصدى ابن مضاء لنقد النحو العربي، فالحق أنه لم يكن يقصد هدم النحو لذاته، وإنما كان يهدف إلى هدمه باعتباره وسيلة لفهم الفقه المشرقي الذي اشترك هو في الثورة عليه، وقد لفت إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف محقق الكتاب فقال: «إن من يرجع إلى نصوص (كتاب الرد على النحاة) يلاحظ ملاحظة واضحة، أن صاحبه ثائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر امتداداً لثورة سيده عليه، وأيضاً فإنه يلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب، ومن يعرف؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين على هذه الثورة، إن لم يكن المؤلب الأول كما يقضي بذلك منصبه. والغريب أنه لم يعن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق، وإنما عني بالتأليف ضد النحو الشرقي، فقد صب عنايته كلها على النحو.»[1]

و «كتاب الرد على النحاة» ينبني في أساسه على هدم نظرية (العامل) التي هي أساس النحو العربي، وقد قدم ابن مضاء لكتابه بمقدمة «ظاهرية» يكشف فيها عن صلة النحو بالدين مؤكداً أنه إنما يعمل بتعاليم الدين في تقديم النصيحة للمسلمين، ثم يختار مواضع يحاول فيها

---

(١) ابن مضاء: الرد على النحاة، القاهرة ١٩٤٧ ص ١١ - ١٢

إثبات خطأ النحاة في تأسيسهم لنظرية العامل ، مشيراً إلى أن ابن جني قد سبقه إلى أن الألفاظ ذاتها ليست هي التي تعمل الإعراب في الكلام .

ولسنا هنا بصدد دراسة هذه القضية ، لأن هذا الكتاب مقصود به تقديم نصوص من مختلف المذاهب النحوية مع التعريف العام بها ، ولكنا نلفت إلى أن الكتاب وَجد ترحيباً كبيراً كما ذكرنا،وليس عجيباً أن يقدمه الدكتور طه حسين في إحدى جلسات المجمع اللغوي بالقاهرة مشيراً إلى أن الأندلس تقع في (الغرب) وأنه لو أتيح لهذا الغرب أن يستمر في نقده للمناهج الشرقية لأدى ذلك إلى تغيير جوهري في نمط الحياة عند العرب ، ونحن نلفت إلى ذلك كي لا يغفل الدارس عن بعض الاتجاهات الحديثة في محاولة نقض النحو العربي أو نقده على أقل تقدير .

وقد اتجه هذا الاتجاهَ بعضُ المحدثين مصورين للناس أنهم يقدمون شيئاً جديداً على النحو العربي ، وذلك حين أصدر الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه (إحياء النحو)[1] على أساس هدم نظرية العامل ، وجُلّ ما وضعه الأستاذ في كتابه مأخوذ من كتاب ابن مضاء ، ومرة أخرى لا نجد غرابة في أن يقدم الدكتور طه حسين للكتاب بمقدمة طويلة يدعو الناس فيها إلى النظر فيما يقدمه الأستاذ إبراهيم مصطفى ومتابعته على (إحياء) النحو العربي ، غير أن الكتاب لم يسلم من النقد ، فقد أصدر الأستاذ محمد عرفه كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)[2] يبين فيه الأخطاء التي يرى أن صاحب (إحياء النحو) قد وقع فيها ، شارحاً

---

(١) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو — القاهرة ١٩٣٧

(٢) طبع بمطبعة السعادة بمصر ١٩٣٧ .

الأسس التي بنى النحويون عليها نظرية العامل . ثم دافع الأستاذ عباس حسن عن (العامل) في كتابه (النحو الوافي)[1] ، ومهما يكن من أمر فإن كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى لم يؤد إلى النتائج التي كان يهدف إليها أصحاب (التجديد) .

والآن ، نستطيع أن ننتقل إلى النص الذي اخترناه من كتاب ابن مضاء ، وقد آثرنا أن نثبت مقدمة الكتاب حتى تستطيع أن تتبين دوافع الرجل واتجاهاته في تأليف الكتاب .

★ ★ ★

---

(١) الجزء الرابع ص ٧٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم

(فاتحة الكتاب)

قال الشيخ الفقيه القاضي الأعدلُ ، العالمُ الناصرُ المحقّقُ الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مَضاء اللخمي ، أدام الله بركته ، ونوّر بنور الإيمان خلده ، وفسح أجلَه ، ونفعه بالعلم الذي حملَه :

الحمدُ لله على ما مَنّ به من الإيمان ، والعلم باللسان ، الذي نزل به القرآن ، والصلاة على نبيه الداعي إلى دار الرضوان ، وعلى آله وصَحْبه والتابعين لهم بإحسان . وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم ، المهديّ المعلوم ، وعن خليفتيه : سيّدَيْنا أميرَيْ المؤمنين ، الوارِثَيْن مقامه العظيم . وأصِلُ الدعاءَ لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مُبْلِغ مقاصدهم العليّة إلى غاية التكميل والتتميم .

أما بعد ، فإنه حملني على هذا المكتوب قولُ الرسول صلى الله عليه وسلم « الدينُ النصيحةُ » وقوله « مَنْ قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ » ، وقولُه « من قال في كتاب الله بغير علم فَلْيَتَبَوَّأ مقعده من النار » ، وقولُه « من رأى منكم منكراً فليغيّرْه بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه » .

وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن إن كان ممّنْ يحتاطُ لدينه ، ويجعل العلمَ مزلِفاً له من ربه ، أن ينظر ؛ فإن تبيّن له ما نبينه رجع إليه ، وشكر الله عليه ؛ وإن لم يتبين له فليتوقف توَقّفَ الورِع عند الإشكال ؛ وإن ظهر له خلافه فليُبيِّنْ ما ظهر له بقول أو كتابة .

وإني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغَوْا ؛ إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعرَتْ مسالكُها ، ووَهَنَتْ مبانيها ، وانحطت عن رُتْبَة الإقناع حججُها ، حتى قال شاعر فيها :

تَرْنُو بطرْفٍ ساحرٍ فاتر   أضعفَ من حُجةِ نحوي

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرّأ من الفضول ، المجرّد عن المحاكاة والتخييل ، كانت من أوضح العلوم برهاناً ، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزاناً ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون .

ومثَلُ هذا المكتوبِ وكتب النحويين ، كمَثَلِ رجال ، ذَوِي أموال ، عندهم الياقوتُ الرائق ، والزَّبَرْجَدُ الفائق ، والذهب الإبريز ، وقد خالطها من الزجاج الذي صُفّي حتى ظُنّ زبرجداً ، والنحاس الذي عولج حتى حُسِبَ عَسْجداً ، ما هو أبهَى منظراً وأعظمُ في مَرْأى العين خطراً ، وأكثرُ عِدّة ، وأجدّ جِدّة ، حتى صاروا بها ألْهَج ، وظنوا أنهم إليها أحوج ، فأتاح الله لهم رجلاً ناصحاً ، وناقداً باصراً ، فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النفيسة المونِقَة ، فقال

لهم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الدين النصيحة) وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب ، ولكن لابتغاء الأجر من الله والثواب ، هذا الذي اتخذتموه عُدّة للدهر وظننتموه أماناً من الفقر ، بعضُه مال ، وبعضُه لَمْعُ آل ، والياقوتُ يُختبر بالنار ، فيزيد حسناً بالاختبار ، والزجاجُ لا يثبت للنار ولا يصبر عليها ، والزبرجدُ يُذيب أعيُن الأفاعي إذا أدني إليها . وطَفق يأخذ معهم في هذه الأساليب ، ويأتيهم فيها باذلاً جهدَه ، ومستنفراً جُنده ، بالغرائب والأعاجيب ؛ ليوقع لهم اليقين ، بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين[1] ، فبعضهم أثنى وشكر ، وأتمر لما أمر ، واستدل بما يَعُرّ ويَضُرّ ، ما ينفع لدَى اللزبات ويسرّ[2] ، وبعضهم تهاون بمقاله ، واستمر على حاله ، فعجَمهم الزمان عَجْمة ، وضَغْمَتهمْ الحـــوادث ضَغْمة ، وأصابت مدينتَهم أزمةٌ ، فمَنْ حزم ، وعمل منهم بما علم ، تخلص منها تخَلّصَ الشهاب من الظلماء ، ومن أعرض عنه ، وأنِف منه ، هلك هلاك العجماء في الفيفاء ، عند عدم الرّعْي والماء .

وكذلك من أخَذَ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه ، واستعاض من تلك الظنون — التي ليست كظنون الفقه التي نصبها الشارع صلى الله عليه وسلم أمارةً للأحكام ، ولا كظنون الطب التي جُرّبت وهي في الغالب نافعة في الأمراض والآلام — العلومَ الدينية ، السمعية منها والنظرية ، التي هي الجُنة ، والهادية إلى الجنة ، فقد نفعه الله بالتعليم وهداه إلى صراط مستقيم . وأما من اقتصر كل الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنة ، ولا تزجر عن نار ، كاللغات والأشعار ،

---

(١) المين : الكذب .

(٢) اللزبات : الشدائد . مفردها : لزبة .

ودقائق عِلَلِ النحو ومسليات الأخبار ، فقد أساءَ الاختيار ، واستحبّ العمى على الإبصار :

وما انتفاعُ أخي الدنيا بناظره إذا استوتْ عندهُ الأنوارُ والظلَمُ

ولعل قائلاً يقول : أيها لأندلسي المسرور بالإجراء بالخلاء[1] ، المضاهي بقبسه الحَفِيّ ذُكَاءَ ابنَ ذكاء[2]، أتزاحم بغير عَوْد [3]، وتكاثر بِرِذَاذِكَ الجَوْدَ :[4]

وابنُ اللبُونِ إذا ما لُزّ في قَرَنٍ
لم يستطع صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيس[5]

هل أنت إلا كما قال :

كناطــح صخرةً يوماً ليَفْلِقَها
فلم يَضِرْها وأوهى قَرْنَهُ الوَعِل

(١) مأخوذ من مثل قديم هو : كل مجر في الخلاء يسر . وأصله أن رجلا كان يجري فرسه فرداً فأعجبه ما رأى من سرعته ، فراهن عليه فسبق في الرهان . فقال هذا المثل . وهو يضرب لمن لا يعرف ما عند غيره فيتصور نفسه سابقاً للجميع .

(٢) ذكاء : الشمس . وابن ذكاء : الصبح .

(٣) مأخوذ من مثل قديم هو : زاحم بعود أو دع ، ويضرب في الحث على ممارسة الأمور بالاستعانة بذوي الأسنان والتجربة . والعود : الجمل المسن .

(٤) الرذاذ : المطر الضعيف . والجود : المطر الغزير .

(٥) البيت لجرير ضربه مثلا لمن أراد مجاراته في الشعر . وابن اللبون هو ولد الناقة إذا كان في العام الثاني . ولُزَّ : شُدَّ . والقرن : الحبل . والبزل القناعيس : الجمال القوية الشديدة .

أتُزْري بنحويي العراق ، وفضلُ العراق على الآفاق كفضل الشمس في الإشراق على الهلال في المحاق ؟ وإنك أخْمَلُ من بَقّةٍ في شَقّة ، وأخْفَى من تبنه في لَبنة :

لو كان يخفى على الرحمن خافيةٌ   من خَلْقِه خَفِيَتْ عنه بنو أسَدِ

فيقال له : إن كنتَ أعمى لا تنهض إلا بقائد ، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد ، فليس هذا بعشّك فادرجي :[1]

خلّ الطريق لمن يبني المنارَ به   وابْرُزْ ببَرْزَةَ حيث اضطرك القَدَرُ

وإن كنت من ذوي الاستبراءِ في محل الاستبداد[2]، والاستناد ، حيث يجب الاستناد ، فانظر ، فتستبين لك الرّغْوَةُ من الصريح[3]، ويتبين لك السقيمُ من الصحيح .

★ ★ ★

---

(١) يضرب مثلا لمن يرفع نفسه فوق قدره .

(٢) ذو الاستبداد : صاحب الرأي البارد . واستبد بالرأي : انفرد به .

(٣) اللبن الصريح : الذي ذهبت رغوته وخلص .

دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل

قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه .

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات تُوهِمُ في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثَه (ضَرَبَ) . ألا ترى أن سيبويه – رحمه الله – قال في صدر كتابه : وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ ، لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لِمَا يُحْدِثُه فيه العاملُ ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبْنَى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه ؟ فظاهر هذا أن العامل أحْدَثَ الإعراب ، وذلك بيّن الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيرُه ، قال أبو الفتح في خصائصه ، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » . فأكد المتكلّمَ (بنفسه) ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله (لا لشيء غيره) ، وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

وأما القول بأن الألفاظ يُحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطولُ ذكرُها فيما المقصِدُ إيجازُه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعرابُ فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا يُنْصَب (زيد) بعد (إنّ) في قولنا (إنّ زيداً) إلا بعد عدم (إنّ) .[1]

فإن قيل بِم يُرَدُّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعلَ بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعلَ بالطبعِ كما تحرقُ النارُ ، ويُبَرِّدُ الماءُ ، ولا فاعلَ إلا اللهُ عند أهل الحق ، وفعلُ الإنسانِ وسائرِ الحيوان فعلُ الله تعالى ، كذلك الماء والنارُ وسائرُ ما يفعَلُ ، وقد تبيّن هذا في موضعه . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظُها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادةٍ ولا بطبع .

فإن قيل : إنّ ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالتْ زالَ الإعرابُ المنسوبُ إليها، وإذا وُجدت وُجد الإعراب ؛ وكذلك العِلَلُ الفاعلةُ عند القائلين بها . قيل : لو لم يَسُقْهُمُ جعلُها عواملَ إلى تغيير كلام العرب ، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنَة العيّ ، وادعاء النقصان فيما هو كاملٌ ، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسوِمحوا في ذلك،

---

(١) واضح هنا التأثير الفلسفي في تعليل ابن مضاء ، فهو يعارض نظرية العامل بمثل هذا التعليل ؛ فيرى أنه لو كانت (إنّ) هي التي تعمل النصب في الاسم لكان ذلك محالا ، لأنك إذا قلت : إنّ زيداً قائم ، فإنك تنطق أولا كلمة (إنّ)، وما دمت قد نطقتها أولا فقد انتهت ومضت أي دخلت في العدم ، فكيف يعمل المعدوم في الموجود ؟

وأمّا مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عواملَ إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعُهم في ذلك .

الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة

واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام : محذوف لا يتمّ الكلامُ به ، حُذفَ لعلم المخاطَب به ، كقولك لمن رأيتَه يعطي الناس : (زيداً) أيْ أعط زيداً ، فتحذفه وهو مراد ، وإن أظهر تَمّ الكلام به ، ومنه قولُ الله تعالى (ماذا أنزل ربّكم قالوا خيراً)[1] . وقولُه تعالى (ويسألونك ماذا ينفقون قُل العفوُ)[2] على قراءة مَن نَصَبَ وكذلك مَنْ رَفَعَ ، وقولُه عز وجل (ناقةَ الله وسُقْياها)[3] . والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً ، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام ، وحذفُها أوجزُ وأبلغُ .

والثاني محذوفٌ لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تامّ دونه ، وإن ظهر كان عيباً ، كقولك « أزيداً ضربتَه ؟ » قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر تقديره : أضربت زيداً[4]؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا

---

(١) النحل ٣٠ والشاهد في الآية الكريمة : نصب (خيراً) بفعل محذوف ، والتقدير : أنزل خيراً .

(٢) البقرة ٢١٩ والشاهد في الآية : نصب (العفو) بفعل محذوف ، ومن رفع فهي مرفوعة لوقوعها مبتدأ لخبر محذوف ، والتقدير العفوُ منفقٌ ، أو هي خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير ، المنفقُ العفوُ .

(٣) الشمس ١٣ ، والشاهد نصب (ناقة) بفعل محذوف تقديره : ذروا ناقة الله .

(٤) هذا هو الباب المعروف بباب الاشتغال ، وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو في ملابسه . وهذا في الواقع هو رأي البصريين ، فقد سألوا أنفسهم : ما الذي نصب « زيداً » ؟ إنه ليس الفعل المتأخر ، =

من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدّر ، ولا ظاهر ، فلم يبق إلا الإضمار ، وهذا بناء على أن كلّ منصوبٍ فلا بد له من ناصب. ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم « أزيداً مررت بغلامه[1] » ؟ وقد يقول القائل منا ولا يتحصّل له ما يضمر ! والقول تام مفهوم ؛ ولا يدعو إلى هذا التكلّف إلا وضع : كلّ منصوب فلا بد له من ناصب .فهذا القسم الثاني .

وأما القسم الثالث فهو مضمر ، إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، كقولنا « يا عبد الله »،وحكمُ سائر المناديات المضافة والنكرات حكمُ (عبد الله) ، و (عبد الله) عندهم منصوبٌ بفعلٍ مضمر تقديره أدعو أو أنادي . وهذا إذا أظهر تغير المعنى وصار النداء خبراً.[2] وكذلك النصبُ بالفاء أو الواو : ينصبون الأفعال الواقعة بعد

= لأن هذا الفعل نصب الضمير العائد على زيد، ولا يجوز أن ينصب الاسم المتقدم والضمير المتأخر وإلا صار متعدياً لاثنين . فالناصب عندهم فعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور . ونحب أن نلفت أن هذا هو رأي البصريين لأن الكوفيين لم يروا مانعاً من أن يكون الضمير توكيداً للاسم ، ومهما يكن من أمر فإن عدداً من الذين نقدوا النحو العربي يتخذون دائماً من باب الاشتغال نقطة للهجوم عليه .

(١) يرى القدماء أن (زيداً) منصوب بفعل محذوف يفيد معنى الفعل المذكور ، والتقدير : جزت زيداً مررت بغلامه .

(٢) المنادى عند القدماء منصوب بفعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي. فجملة : يا عبدَ الله تقديرها أدعو عبدالله ويرى ابن مضاء أنّ هذا التقدير مفسد للمعنى لأنه يغير الجملة ، وذلك لأن جملة النداء جملة إنشائية طلبية ، لأن النداء طلب ، وتقدير فعل لنصب المنادى يحول الجملة إلى خبرية ، وذلك مناقض لمفهوم النداء. راجع في هذا ما قدمناه عن باب النداء عند سيبويه ، وعن الخلاف بين البصريين والكوفيين على العامل في المنادى .

هذه الحروف «بأنْ» ، ويقدّرون «أنْ» مع الفعل بالمصْدر ، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف . وإذا فعلوا ذلك كلّه لم يـُرَدْ معنى اللفظ الأول . ألا ترى أنك إذا قلت : «ما تأتينا فتحدثَنا» كان لها معنيان: أحدهما «ما تأتينا فكيف تحدثنا» أي أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث ، كما يقال «ما تدرسُ فتحفظَ» أي أن الحفظ إنما سببه الدرس ، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ . والوجهُ الآخرُ «ما تأتينا مُحَدّثاً» أي أنك تأتي ولا تحدّث ، وهم يقدرون الوجهين «ما يكون منك إتيان فحديث» ، وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين .

وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معروفة في اللفظ ، موجودةً معانيها في نفس القائل ، أو تكون معدومةً في النفس ، كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومةٌ في اللفظ . فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجودٌ في القول ، فما الذي ينصب إذن؟ وما الذي يـُضْمر ؟ ونسبةُ العمل إلى معدوم على الإطلاق محال .

فإن قيل إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودةٌ في نفس القائل ، وإن الكلام بها يتمّ ، وإنها جزءٌ من الكلام القائمِ بالنفس ، المدلولِ عليه بالألفاظ ، إلا أنها حـُذفت الألفاظُ الدالةُ عليها إيجازاً ، كما حـُذفت مما يجوز إظهارُه إيجازاً ، لزم أن يكون الكلامُ ناقصاً ، وأن لا يتم إلا بها ، لأنها جزء منه ، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به ، ولا دلّنا عليه دليلٌ إلا ادعاء **أنّ كلّ منصوب فلا بد له من ناصب لفظي** . وقد فـُرِغَ من إبطال هذا الظنّ بيقين ، وادعاء الزيادةِ في كلام المتكلمين من غير دليلٍ يدلّ عليها خطأ بينٌ ، لكنه لا يتعلق بذلك

عقاب ، أوما طَرْد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاءُ زيادة معان فيه من غير حجة ٍ ولا دليلٍ إلا القول بأن كلّ ما يُنْصَبُ إنما يُنْصَبُ بناصب ، والناصبُ لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى إما منطوقاً به ، وإما محذوفاً مراداً ، ومعناه قائم بالنفس ، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نُهيَ عنه فهو حرام ، إلا أن يدلّ دليل . والرأي ما لم يستند إلى دليل حرام . وقال صلى الله عليه وسلم « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعَده من النار » . وهذا وعيد شديد ، وما توعّد رسولُ الله على فعله فهو حرام . ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظنّ باطلٍ قد تبيّن بطلانه فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجّه الوعيد إليه ، ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يُزاد في القرآن لفظ غير المُجمَعِ على إثباته . وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أحرى ، لأن المعاني هي المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها .

إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة

فإن قيل : فقد أجمع النحويون — على بكرة أبيهم — على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا ، فبعضهم يقول : العامل في كذا كذا ، وبعضهم يقول : العامل فيه ليس كذا إنما هو كذا على ما نفسره بعد إن شاء الله . قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذّاقهم ، ومقدّمٌ في الصناعة من مُقَدّميهم ، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه :

« اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوصَ والمقيسَ على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجةً عليه ، وذلك أنه لم يَرِد ممن يطاعُ أمرُه في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله « أمتي لا تجتمع على ضلالة » . وإنما هو علم مُنْتَزَعٌ من استقراء هذه اللغة ، فكلّ مَنْ فُرِق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة ، كان خليلَ نفسه وأبا عَمْرو فكره[1] ، إلا أنّا مع هذا الذي رأيناه ، وسوّغنا مُرْتَكبه لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة — التي قد طال بحثها ، وتقدم نظرُها ، وتتالت أواخرَ على أوائل ، وأعجازاً على كلاكل ، والقوم الذين لا يُشك في أن الله — سبحانه وتقدست أسماؤه — قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في الترحيب له[2] والتعظيم وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعاتهم ، خادماً لكتابه المنزل ، وكلام نبيّه المرسل ، وعَوْناً على فهمهما ، ومعرفة ما أمر به ، أو نُهِيَ عنه الثّقلان — إلا بعد أن يتفهمه إتقاناً ، ويَتَثَبّته عرفاناً ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى أول نزوة من نزوات تفكره ، فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفحه أحناءَ الحال ، أمضي الرأي فيما يريه الله منه غيرَ معازبه[3] ولا غاض من السلف — رحمهم الله — في شيء منه ، فإنه إذا فعل ذلك سُدّد رأيُه ، وشُيّعَ بالتوفيق خاطرُه ، وكان للصواب مَئِنّة[4] ، ومن التوفيق مَظِنّة . وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر

---

(١) أي إمام نفسه كالخليل بن أحمد ، وأبي عمرو بن العلاء .

(٢) رَحَّبَ الرجل غيره ترحيباً : عَظَّمه .

(٣) المعازّة : المغالبة .

(٤) المئنة : العلاقة .

الجاحظ : ما على الناس شيء أضر من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً . وقد قال أبو عثمان المازني : وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداءُ به والانتصارُ له ، والاحتجاجُ لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلاً ، وقال الطائي الكبير :

يقول مَنْ تقرعُ أسماعَه كم ترك الأول للآخر ؟

فمما جاز خلافَ الإجماع الواقع فيه منذ بدىء هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم «هذا جُحْرُ ضَبّ خربٍ» . فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّلٍ ، وتالٍ عن ماضٍ ، على أنه غلطٌ من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ، ولا يجوزُ ردّ غيره إليه . وأما أنا فعندي أن في القرآن من مثل هذا الموضع نَيّفاً على ألف موضع » .

قال المؤلف — رضي الله عنه — هنا قطعت نص كلامه ، لأني أوردته وقصدي الإيجاز ، وإنما سقت قوله المتقدمَ اتباعاً لمن ألف الاتباع ، فمذهب الجماعة في قول العرب «هذا جُحْرُ ضبّ خَرِبٍ» ما ذكره ، واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضاف وإقامةِ المضاف إليه مُقامه ، وقال إن في القرآن نيّفاً على ألف موضع ، وتقديره عنده « هذا جحر ضبٍ خربٍ جحرُه » « فخرب » نعت « لضب » ، كما يقال : « هذا فرسٌ عربيٌّ قارحٍ فرسُه » فقارح نعت لعربي وُصفَ به ، وإن كان للفرس ، لأنه من سببه ، فحُذفَ الجحرُ الذي هو المضاف ، وهو فاعل مرفوع ، وأقيم المضاف إليه مُقامَه ، وهو الضمير العائد على الضب مقام الجحر ، فارتفع بخرب عنده . والضمير إذا كان فاعلاً باسم الفاعل ، أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، استكن فيها على مذهبهم ، وحَذْفُ المضاف وإقامةُ المضاف إليه مُقامَه مُطّردٌ ، واستكْنانُ

الضمير في الصفة مُطَّرِدٌ . لكن لقائل أن يقول لأبي الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبقُ إلى فهم المخاطَب المقصودُ من اللفظ فيها كقوله تعالى (واسْأل القريةَ التي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الّتِي أقْبَلْنَا فيها)[1] . وأمّا في المواضع التي يُحْتَاج في معرفة المحذوف منها إلى تأملٍ كثير ، وفكر طويل ، فلا يجوز حذفُه لِمَا فيه من اللّبْسِ على السامعين . وهذا من المواضع البعيدة ، والدليل على ذلك أنه قد مرّ هذا القولُ على أسماعِ قومٍ فهماء عارفين بالنحو واللغة ، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف ، لأنه لو ظهر لكان قبيحاً ، لو قالت العرب « هذا جحرُ ضبّ خرب جحرُه » قَبُح ، لأنه عيّ من القول ، تغني عنه ضمةُ الباء ، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً ، فلما كان أصله هكذا ، ثم تُكُلِّفَ فيه ما تَكَلَّفَ من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بَعُدَ . ثم إنه لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبْيَن ، ولكنهُ حُذِف المضاف ، واستكنّ المضاف إليه ، فعزب عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع ، واستجاز أبو الفتح الردّ على كل من تقدم بظَنّ ليس بالقوي ، فكيف بنا ونحن نردّ عليهم الظنون الضعيفةَ بالأدلة الواضحة التي لا امتراء فيها لمنصف.

فإن زعم النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في « أزيداً أكرمته ؟ » وما أشبهت إن « أكرمت » الذي انتصب به زيد مرادٌ للمتكلم ، ولا أن الكلام ناقص دونه ، وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه ، يُتَوَصّل به إلى النطق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطاً مصنوعة – هي في الحقيقة أجسام – مواضع الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها ولا أعماق ، ونقطاً – هي أيضاً أجسام – مواضعَ النقط

---

(١) يوسف ٨٢

التي هي نهايات الخطوط ، والتي لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق ، وقدروا في الفلك دوائر ونقطاً ، وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يُخِلّ إيقاع هذه مواضعَ تلك بما قصدوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصنعة ، مع معرفتهم بوضع هذه موضعَ هذه . قيل : النحويون ليسوا بهؤلاء ، لأنهم قالوا : إن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي ، فإن جعلوا هذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة. والكلام تامّ دونها ، فقد أبطلوا ما ادّعَوْه من أن كلّ منصوبٍ فلا بد له من ناصب ، وأيضاً فإن وضع الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية تقريبٌ وعونٌ للمتعلم ، ووضع هذه العوامل لا شيء فيه من ذلك ، بل تقدير وتخييل .

الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات

ومما يجري هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارُها ، ما يدّعونه في المجرورات التي هي أخبارٌ أو صلاتٌ أو صفات أو أحوال ، مثل « زيدٌ في الدار ، ورأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأى زيدٌ في الدار الهلالَ في السماء » فيزعم النحويون أن قولنا « في الدار » متعلق بمحذوف تقديره « زيدٌ مستقرٌ في الدار » ، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروفُ الجرّ الداخلةُ عليها زائدةً فلا بُدّ لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهراً كقولنا « زيد قائمٌ في الدار » كان مضمراً كقولنا « زيد في الدار » . ولا شك أن هذا كلّه كلامٌ تامٌ مركّب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها « في » ولا حاجة بنا إلى غير ذلك . وكذلك يقولون في « رأيت الذي في الدار » تقديرُه « رأيت الذي استقر في الدار » وكذلك « مررت برجلٍ من قريش » تقديره

« كائن من قريش » وكذلك « رأيت في الدارِ الهلالَ في السّماء » تقديره « كائناً في السماء » . وهذا كلهُ كلامٌ تام لا يفتقر السامعُ له إلى زيادة « كائن ولا مستقر » وإذا بطل العاملُ والعملُ فلا شبهةَ تبقى لمن يدعي هذا الإضمار .

الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات

ومما يجري هذا المجرى ما يدّعونه من أنّ في أسماء الفاعلين والمفعولين والأسماء المعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبهة بها ، وما يجري مجراها ضمائرَ مرتفعةً بها ، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفة أسماءٌ ظاهرة مثل « ضارب ومضروب وضرّاب وحَسَن » وما جرى مجراها ، وقالوا: إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا «زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرا » فإذا رفعت الظاهر ، فالمضمر أوْلَى أن ترفعه ، وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر ، وإذا كان « ضارب » موضوعاً لمعنيين : ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب ، غير مصرّح به ، فإذا قلنا « زيدٌ ضارب عمراً » فضارب يدل على الفاعل غير مصرّح باسمه ، وزيد يدل على اسمه ، فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد ، ولو ظهر لكان فضلاً ؟ فإن قيل الدليلُ عليه ظهورُه في بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه في قولنا « زيد ضاربٌ هو وبكرٌ عمراً » وكذلك سمع من العرب « مررتُ بتوم عربٍ أجمعون » فلولا أن في « عَرَبٍ » ضميراً مرفوعاً لما جاز رفع « أجمعينَ » . قيل : النحويون يقولون : إن هذا الضمير الذي برز ليس هو فاعلاً « بضارب » ، ففاعل « ضارب » مضمر ، وهذا المنطوق به توكيد له ، و « بكر » معطوف على الضمير المقدر لا على البارز .

ولو سَلِم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد، لم يُدَلَّ عليه بلفظ، وأن «بكراً» معطوف على ذلك المراد؛ قيل: إن هذا الضمير إنما يُضمر في حال العطف لا غير، وإذا لم يكن عطفٌ لم يكن ثمّ ضمير، ومن أين قِسْتَ حال غير العطف على العطف، وجعلت حال العطف مع قلتها أصلاً لغيرها على كثرتها، والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه، وإذا لم يعطف عليه لم يَنْوِه، وهل قياس هذا على هذا إلا ظنّ، وكيف يُثبِت الظن شيئاً مُسْتَغْنَى عنه لا فائدة للسامع فيه ولا داعي للمتكلم إلى إثباته، وإثباته عيّ لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذي الصفة غير مصرّح، والضميرُ المدّعَى هو ذلك، لأن صاحب الصفة غير مصرح به! . ويُسْقِط ظنّ قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل فيقابل هذا الظنّ في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات، فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعيّ ولا ظنيّ، وإثباته في كلام الناس بغير دليل قطعيّ لا يجوز، فكيف بكتاب الله تعالى وادّعاء زائدٍ فيه بظن، والظن ليس بعلم. على أن الظن قد قابله ظن آخر، وقد تقدم الحديث في الوعيد على ذلك. وكذلك ما استدلوا به من قولهم «مررت بقوم عربٍ أجمعون، ومررت بقاع عرفجٍ كلّه»(١) فمعلوم أن «عربا» اسم موضوع لمعنى بتميز به عن العجم، وإذا قلت «مررت بقوم عرب» فقد تم الكلام إذ قد أتيت بصفة وموصوف، وإذا أضمرت فيه ضميراً لم يفد معنى زائداً، وأما قولهم (أجمعون) فشاذ، فإن سلمنا أنه توكيد لمضمر، فمن أين يُحكم بأن هذا المضمر مرادٌ مع التوكيد، ومع عدم التوكيد، وإذا لم يكن توكيد فلا حاجة

---

(١) العرفج نبات طيب الرائحة، ليس له حب ولا شوك، يميل إلى الخضرة، وله زهرة صفراء، والمفرد عرفجة.

للمتكلم إليه . وقياس هذا على هذا ظنٌّ ، لا يثبت به مثل هذا ، لا سيّما في كتاب الله تعالى . فإن قيل : فعلى هذا لا يثبت شيء في اللسان بالظن ، قيل له : أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعيّ ، وأما ما يحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقات قُبِلت وإن كانت مظنونة ، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه .

الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال

فإن قيل : فما تقول في مثل « زيد قام » إذ قالوا : إن في « قام » ضميراً فاعلاً ؟ وليس داعٍ يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : الفاعل لا يتقدم ، ولا بد للفعل من فاعل . وقولُهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعاً به أو مظنوناً ، فإن كان مظنوناً فأمره أمر الضمير المدّعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعاً به صح الإضمار .

ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قُصِد تبيينُه ، وهي أن الدلالة على ضربين : دلالة لفظية مقصودة للواضع ، كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالةِ الفعل على الحدث والزمان ، ودلالةُ لزومٍ كدلالة السقف على الحائط ، ودلالةِ الفعلِ المتعدّي على المفعول به وعلى المكان . ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس ، منهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على المفعول به ، فإذا قيل (زيد قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يُحتَاج إلى أن يضمر شيء ، لأنه زيادة لا فائدة فيها ، كما كان ذلك في اسم الفاعل ، إذ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دالٌّ على ثلاثة ، وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع فهنا احتمالان : أحدهما أن في نفس المتكلم ضميراً كما في قولنا « زيداً

ضربته » لكنه لم يُدَلّ عليه بلفظ ، لعلم المخاطَب به ، والدليل على ذلك قولهم في التثنية « قاما ويقومان » وفي الجمع « قاموا ويقومون » فهذه ضمائر دُلّ عليها بألفاظ . والثاني أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع ، كما قيل « أكلوني البراغيث » جعلهما بعض العرب مع التقديم والتأخير ، وجعلهما أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل ، كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل ، إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي ، ولم تلزم مع التقديم ، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر ، كقول القائل :

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

فإن قيل : فما تصنع بقولهم « أنت قمت وأنا قمت » لم يُغْنِهِم تقديم الفاعل عن إعادته أخيراً ؟ قيل : هذا دليل ، ولكن قياس الغائب على المخاطَب والمتكلمِ ليس بقطعي ، ولعله يُكْتَفَى في الغائب بالظاهر المتقدم ولا يكتفى به في غيره .

فإن قيل : فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل ؟ قيل : الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية : ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف في (أعلم) أنه متكلم ، ومن النون في (نعلم) أنه متكلمون ، ومن التاء في (تعلم) أنه مخاطَب أو غائبة ، ووقع الاشتراك هنا ، كما وقع في (يعلم) وما أشبهه ، بين الحال والمستقبل . تعرف من لفظ (عَلِمَ) أن الفاعل غائب مذكّر . وعلى هذا فلا ضميرَ لأن الفعل يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمانِ ، فلا حاجة بنا إلى إضمار . وأما على الرأي الآخر ، فالأظهر أنه لا إضمار لما تقدم .

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون « أعني حذاقهم » إن الفاعل يضمر ولا يحذف ، فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لا بد منه ، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه ، فهم يقولون : هذا انتصب بفعل مضمر ، لا يجوز إظهاره . والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه ، ولا يتم الكلام إلا به ، وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب ، وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ، ويعنون بالمحذوف الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء ، فهم يقولون في قولنا « الذي ضَرَبْتُ زيد » إن المفعول محذوف تقديره : ضربته . فإن فُرّق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده ، وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده ، فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفراق .

والذي يجب أن يعتقد في مثل « زيد قام » أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتفي بما تقدم ، والأظهر أن يكتفي بما تقدم . هذا إذا كان في كلام الناس ، وأما في كلام الباري سبحانه ، فالإضراب عن إثباته ونفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعيّ ، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات والإبطال فيه .

إسقاط العلل الثواني والثوالث

ومما يجب أن يسقط من النحو : العلل الثواني والثوالث[1]، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا : (قام زيدٌ) لِمَ رُفِعَ ؟ فيقال : لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول : ولِمَ رُفِعَ الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب[2]، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق بينه وبين من عرف أن شيئاً حرامٌ بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل : لِمَ حُرِّمَ ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه.

---

(١) الحق أن (التعليل) يمثل عنصراً أساسياً في الدرس النحوي عند العرب، وقد عرف النحاة الأوائل بأنهم معللون، وتذكر الروايات أن ابن أبي إسحاق هو « أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل ». وكتاب سيبويه مبني في أغلبه على التعليل، والحوار الذي يجري فيه دائماً بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ في الأغلب الأعم بالسؤال عن العلل، على أن هذه العلل لا تذهب بعيداً وراء التفسير المباشر، وتكاد تتمثل في تعليل الظواهر التركيبية بالرجوع إلى المعنى، أو بتفسير الشكل التركيبي نفسه، أو بكثرة الاستعمال.

وقد أخذ التعليل بعد سيبويه يتطور شيئاً فشيئاً متصلا بالتعليل الأرسطي من ناحية وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى، حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي، وجعل النحاة يقصدون إلى التأليف في العلل النحوية تأليفاً خاصاً كما فعل الزجاجي في « كتاب الإيضاح عن علل النحو ». وبرع فيها ابن جني في القرن الرابع. واستمر التعليل في التطور حتى دخل في عالم الافتراض والتخمين والميتافيزيقا ومن هنا ندرك دعوة ابن مضاء لإسقاط هذه العلل.

(٢) هذه هي طريقة اللغويين المحدثين – وبخاصة فيما يعرف بعلم اللغة الوصفي – في تفسير الظواهر اللغوية ؛ أن يقتصروا على وصف الظاهرة دون تعليلها، أي وصف اللغة « كما هي ».

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلمْ يُقْنِعْه ، وقال : فَلِمَ لَمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل ؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة ، فأعْطِيَ الأثقلُ – الذي هو الرفع – للفاعل ، وأعْطِيَ الأخفّ – الذي هو النصبُ – للمفعول ، لأن الفاعل واحدٌ والمفعولاتُ كثيرة ؛ لِيَقِلّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثُرَ في كلامهم ما يستخفّون ، فلا يزيدُنا ذلك علماً بأن الفاعلَ مرفوع ، ولو جَهِلْنا ذلك لم يضرنا جهلُه ، إذْ قد صحّ عندنا رفعُ الفاعلِ الذي هو مطلوبُنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم .

وهذه العللُ الثواني على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده . وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين . والفرقُ بين العللِ الأوَلِ والعلل الثواني ، أنّ العللَ الأوَلَ بمعرفتها تحصل لنا المعرفةُ بالنطقِ بكلامِ العرب المدرك منه بنظر .. والعلل الثواني هي المستَغْنَى عنها في ذلك ، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة ، وذلك في بعض المواضع .

فمثال المقطوعِ به قولُ القائل : كل ساكنين الْتَقيا في الوصل ، وليس أحدُهما حرفَ لين ، فإن أحدَهما يُحرّكُ ، سواء كانا من كلمتين أو من كلمة واحدة ، مثل قولنا : « أكْرِمِ القومَ »، وقال تعالى (قُمِ الليلَ) وقال تعالى (واذكرِ اسمَ ربّك) . ويقال : مُدَّ ، ومُدِّ ، ومُدُّ(1). وآخرُ الأمر موقوف(2) مثل « اضربْ » فاجتمعت

(١) الفعل (مَدَّ) فعل مضعف ؛ أي أن عينه كلامِه ، والأولى مدغمة في الثانية . والأمر مبني على السكون ، فإذا فك الإدغام قلت امدد . وإذا أبقيته جاز في لهجات عربية تحريك اللام بالفتح وهو الأغلب (مُدَّ) ، وتحريكه بالكسر والضم .
(٢) أي مبني على السكون .

الدال إلى الدال الأولى ساكنة ، فحركت الثانية لالتقائهما ، وإن كان يمكن النطقُ بالثانية ساكنة في حال الوصل ، تقول : « مُرّ يا فتى »[1] . فأمّا « أكْرِمِ القومَ » وأمثاله فلا يمكن إلا التحريك .

فيُقال : لِمَ حُرّكَتْ الميم من (أكرم) وهو أمر ؟ فيقال له : لأنه لَقِيَ ساكناً آخرَ وهو لامُ التعريف ، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يُحَرّك .

فإن قيل : ولِمَ لمْ يُتركا ساكنين ؟ فالجواب : لأن النطقَ بهما ساكنين لا يمكن الناطق . فهذه[2] قاطعة ، وهي ثانية .

وكذلك قوله : كل فعلٍ في أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد ، فإنه تدخل عليه ألف الوصل[3] .

فإن قيل : فلِمَ دخلتْ عليه ألف الوصلِ ؟ فيقال : لأنه فعل أمر حُذفت من أولِه الزائدةُ ، وكلُّ فعلِ أمرٍ حُذِف من أوله الزائدةُ فإنه تدخلُ عليه ألف الوصل .

فإن قيلَ : فلِمَ لَمْ يُترَكْ أوّلُه كذلك ؟ قيل : لأن الابتداء بالساكن لا يمكن . وهي ثانية .

---

(١) المعروف أن الفعل المضعف يبنى على السكون في الأمر عند فك الإدغام ، أما مع الإدغام فلا نجد في كتب اللغة إشارة إلى جواز إسكان اللام عند الوصل .

(٢) أي هذه العلة .

(٣) وهي حروف (أنيت) التي تدل على المضارعة . فالفعل (يكتب) أوله ياء المضارعة ، وفاؤه هي الكاف ساكنة ، وعند صياغة الأمر منه نحذف ياء المضارعة ، والكاف ساكنة ، وليس في العربية كلمة تبدأ بساكن ، فلا بد من وصلة تمكننا من النطق بالكلمة ، وهذه الوصلة هي التي نسميها ألف الوصل . (اكْتُبْ)

وكذلك « ميعاد » و « ميزان » وما أشبههما ؛ يقال : إن الأصلَ فيهما : مِوْعاد ، ومِوْزان . والدليل على ذلك أنهما من « وَعد و وَزن » ففاء الفعلِ واوٌ ، ويقـــال في جمعهما : مواعيد ، وموازين . وفي تضغيرهما : مُوَيعِيد ومُوَيزين . فأبدل من الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وكل واوٍ سكنت وانكسر ما قبلها فإنها تبدل منها ياء .

وإن قيل : لِمَ أبدل منها ياء ولَمْ تُترَكْ على حالها ؟ قيل : لأن ذلك أخف على اللسان . فهذه واضحة أيضاً ، لكنها يُستغنى عنها .

ومثالُ غير البين منها قولُهم : إن الفعل الذي في أوله إحدى الزوائدِ الأربعِ : إنه أعرِب لشبَهِه بالاسم ويكفي في ذلك أن يقال : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ولمْ يتصل به ضمير جماعةِ النساءَ ولا النونُ الخفيفةُ ولا الشديدةُ فإنه معرب [1] .

فإن قيل : « يَضْرِبُ » لِمَ أعْرِبَ ؟ قيل : لأنه فعل أوّلُه إحدى الزوائدِ الأربع ، ولمْ يتصلْ به ضَمير جمع المؤنث ولا نون خفيفة ولا شديدة ، وكل ما هو بهذه الصفةِ فهو معرب .

فإن قيل . لِمَ أعربت العربُ ما هو بهذه الصفة ؟ فقيل : لأنه أشبَهُ بالاسم في أنه يصلح إذا أطلق للحال والاستقبال ، فهو عام ، كما أن « رجلاً » وغيره من المنكَّراتِ عام ، ثم إذا أراد المتكلمُ إيقاعَه على مُعَيَّن أدخلَ عليه الألفَ واللامَ فأزال عمومَه . وكذلك الذي في أوائله الزوائدُ من الأفعال إذا أراد المتكلمُ تخصيصَه بأحد الزمانين

(١) الفعل المضارع معرب إلا عند اتصاله بنون النسوة أو بنون التوكيد المباشرة فإنه يبنى . راجع تعليل سيبويه إعراب الفعل المضارع فيما عرضناه في الفصل الأول من هذا الكتاب .

أدخل « السين » أو « سوف » فهذا عام يُخَصَص بحرفٍ من أوله ، وهذا عامٌ يُخصص بحرفٍ من أوله ، فأعرب الفعلُ لهذا الشَبه . وأشبهه أيضاً في دخول لام التأكيد عليه ؛ يقال : « إن زيداً ليقومُ » .

ويقولون : أعربَ الاسمُ لأنه على صيغةٍ واحدةٍ ، وأحوالُه مختلفة ، يكونُ فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال . والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه ، فأغنى ذلك عن إعرابه ، فلولا الشبه الذي بينه وبين الاسم ما أعرب .

قيل : العلةُ الموجبة لإعراب الاسم موجودةٌ في الفعلِ ، وذلك أننا لو قلنا : « ضربَ زيدٌ عمروٌ » ، و « زيداً عمراً» ، لَمْ يتميز لنا الفاعل من المفعول ، كذلك إذا قلنا « لا يضرب زيدٌ عمراً » ، لولا الرفعُ والجزمُ ما عُرِف النفي من النهي[1] . وكذلك إذا قلنا : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » لولا النصبُ والجزمُ والرفع لما عُرِف النهيُ عنهما مفترقين ومجتمعين ، من النهي عن الجمع ، ومن النهي والفاعل من شأنه أن يشرب اللبنَ[2] . وكما أن للأسماءِ أحوالاً مختلفةً فكذلك للأفعال أحوالٌ مختلفة ؛ تكون منفيةً وموجَبَة ومنهياً عنها ومأموراً بها ، وشروطاً.ومشروطة ،ومختبراً بها ومستفهماً عنها ، فحاجتها إلى الإعرابِ كحاجة الأسماء .

---

(١) إذا قلت : لا يضربُ زيد عمراً . برفع الفعل فأنت تنفيه ، وإذا قلت : لا يضربْ زيد عمراً . بجزم الفعل فأنت تنهى الفاعل عن الضرب .

(٢) إذا قلت : لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن ، بجزم الفعلين فأنت تنهى الفاعل عن أكل السمك وشرب اللبن . وإذا قلت لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن ، بجزم الأول ونصب الثاني فأنت تنهى الفاعل عن أكل السمك مع شرب اللبن ، وإذا قلت : لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن . بجزم الأول ورفع الثاني فالفعل الثاني قبله مبتدأ محذوف تقديره وأنت تشرب اللبن ، والواو واو الحال ، والمعنى لا تأكل السمك حال شربك للبن .

وأيضاً فإن الشيءَ لا يقاسُ على الشيء إلا إذا كان حكمُه مجهولاً ، والشيء المقيسُ عليه معلومُ الحُكم ، وكانت العلةُ الموجِبةُ للحكم في الأصل موجودة في الفرع . وأمّةُ العرب حكيمةٌ فكيف تُشَبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلةُ حكمِ الأصلِ غيرُ موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحدٌ من النحويين ذلك جهل ولمْ يقبل قوله ! فلِمَ ينسبون إلى العربِ ما يُجَهِّلُ به بعضُهم بعضاً ؟ وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلاّ إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع . وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيههم « إنّ » وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل . وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبَهُ قليلاً ، وذلك أنهم يقولون : إن الأسماء غيرَ المنصرفةِ تشبه الأفعال في أنها فروع كما أن الأفعالَ فروع بعد الأسماء . فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام علتين ، كل واحدة من العلتين تجعله فرعاً ، مُنِعَ ما مُنِعَ الفعل وهو الخفض والتنوين . والعللُ المانعة من الصرف : التعريف ، والعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب ، والعدل ، والجمع الذي لا نظير له ، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث وما قبلهما ؛ وذلك أن التعريف ثان للتنكير ، والعجميّ من الأسماء فرع في كلام العرب ، والصفة بعد الموصوف بهـا ، والتأنيث فرع على التذكير ، والتركيب فرع على المفردات ، والمعدول فرع بعد المعدول عنه ، والجمع فرع بعد الواحد ، والألف والنون الزائدتين يُشبه بهما الاسم المذكرُ المؤنثَ . وأما وزن الفعل المختص به فبيِّن .[1] فالوجهُ عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثِقَلُه ، وثِقَلُه

(١) وهكذا ترى فكرة الأصلية والفرعية – التي أشرنا إليكم غير مرة في الكتاب – ذات تأثير كبير فيما تؤدي إليه من تفسير ظواهر اللغة .

لأن الاسم أكثر استعمالاً منه ، والشيء إذا عاوده اللسان خفّ ، وإذا قلّ استعماله ثَقُل[1] . وهذه الأسماء[2] غيرها أكثر استعمالاً منها ، فثَقُلَتْ ، فمُنِعت ما مُنع الفعل من التنوين ، وصار الجرُّ تبعاً له . وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العللِ التي تلازمُ عدمَ الانصرافِ ، وأما غيرُ ذلك ففضلٌ ، هذا لو كان بَيِّناً ، فكيف به وهو ما هو في الضعف ، لأنه ادعاء أن العربَ أرادته ، ولا دليل على ذلك إلا سقوطُ التنوين وعدمُ الخفض ، وهذان إنما هما للأفعال ، فلولا شبه الأفعال لما سقط منها ما سقط من الأفعال .

ومثالُ ما هو بيّنُ الفسادِ قول محمد بن يزيدَ : إن نونَ ضمير جماعة المؤنث حُرّكَ لأنّ ما قبله ساكن ، نحو ضَرَبْنَ ويَضْرِبْنَ . وقال فيما قبلهما : إنما أسْكِنَتْ لئلا يجتمعَ أربعُ متحركات ؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد . فجعل سكون الحرفِ الذي قبل النون من أجل حركة النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلهما . فجعل العلةَ معلولةً بما هي علةٌ له[3]. وهذا بيّنُ الفساد . ولولا الإطالةُ لأوردت منه كثيراً .

---

(١) كثرة استخدام الاسم وقلة الفعل تفهمه من ملاحظتهم أن الجملة العربية لا تستغني عن الاسم ولكنها قد تستغني عن الفعل .

(٢) أي هذه الأسماء الممنوعة من الصرف .

(٣) الفعل الماضي الثلاثي مبني على الفتح ، ونون النسوة ضمير مبني على الفتح ، فإذا أسندت إليه الفعل توالت حركات أربع : كَتَبَ+نَ ، وهذا ثقيل على العرب ، ومن ثم يسقطون حركة اللام ليصير : كَتَبْنَ ، ونقول إنه مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك . فلام الفعل سكنت لأن الضمير متحرك . لكن المبرد يعود ويسأل : لم كانت نون النسوة ساكنة ؟ يجيب : لأن الحرف الذي قبلها ساكن . فكأننا فيما يعرف بالدائرة المفرغة ؛ السبب والمسبب كل منها سبب للآخر ؛ اللام ساكنة لحركة النون ، والنون متحركة لسكون اللام .

وكان الأعْلَمُ - رحمه الله - على بَصَرِه بالنحو - مولَعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل ، وكذلك كان صاحبُنا الفقيه أبو القاسم السُّهَيْلي - على مشاركته - رحمه الله - يُولع بها ، ويخترعُها ، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصراً بها .

وكما أنّا لا نسأل عن عين «عِظْلِم»[1] ، وجيم « جعفر » ، وباء « بُرْثُن »[2] ، لِمَ فتحت هذه ، وضمت هذه ، وكسرت هذه ؟ فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع « زيد » .

فإن قيل : « زيدٌ » متغير الآخِر . قيل : كذلك « عظلم » يقال في تصغيره بالضم ، وفي جمعه على « فَعالل » بالفتح .

فإن قيل : للاسم أحوال يُرفع فيها ، وأحوالٌ يُنصب فيها ، وأحوال يُخفض فيها . قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلولة بالعلل الأُوَل ؛ الرفع بكونه فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه ، والنصب بكونه مفعولاً ، والخفض بكونه مضافاً إليه - صار الآخِرُ كالحرف الأول الذي يُضم في حال ، ويفتح في حال ، ويكسر في حال ؛ يُكْسَر في حال الإفراد ، ويفتح في حال الجمع ، ويضم في حال التصغير .

★ ★ ★

(١) العظلم : نبت يستخرج منه صبغ أزرق ويعرف بالنيلة . والعظلم الليل المظلم المشتد السواد .

(٢) البرثن : مخلب السبع أو الطائر الجارح .

الفَصْل السَادِسْ

مصر

دخلت مصر ميدان الدرس النحوي منذ فترة مبكرة حين وفد إليها عبد الرحمن بن هرمز تلميذ أبي الأسود الدؤلي الذي ظل بها حتى توفي في الإسكندرية سنة ١١٧ هـ وحين ازدهرت القراءات القرآنية على يد ورش (ت ١٩٧هـ)، غير أننا لا نجد تأليفاً في النحو بمعناه الحقيقي إلا في القرن الثالث حيث نلتقي بولاّد بن محمد التميمي (ت ٢٦٣هـ)، وأحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩ هـ)، ومحمد بن ولاد (ت ٢٩٨هـ).

وفي القرن الرابع نلتقي بالنحوي المصري الكبير أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) الذي جعل المنهج المصري يتجه اتجاه المدرسة البغدادية في الأخذ عن البصرة والكوفة معاً. وفي هذا الاتجاه درج نحاة مصر الخالفون: أبو بكر الإدفوي (ت ٣٨٨هـ) وعلي بن إبراهيم الحَوْفي (ت ٤٣٠هـ) وابن بابشاذ (ت ٤٦٩)، وابن بـَرِّي (ت ٥٨٢)، وسليمان بن بنين الدقيقي (ت ٦١٤هـ)، وعلي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ).

ويزدهر الدرس النحوي في مصر في عصر المماليك ازدهاراً كبيراً ، ويفد إليها عدد كبير من علماء الأقطار الإسلامية منهم بهاء الدين بن النحاس الحلبي الأصل الذي بقي في مصر حتّى صار إمام علمائها في العربية وتوفي بها سنة ٦٩٨هـ ، وقد تلمذ له أبو حيان عند نزوله مصر ، ثم يظهر النحوي الكبير ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) صاحب الكافية والشافية في النحو والصرف ، ثم نلتقي بابن هشام (ت ٧٦١هـ) الذي نختار لك من أحد كتبه نصاً.

وكأنما نفخ ابن هشام في النحو من روحه فنشطت دراسته نشاطاً واضحاً ، وظهر عدد كبير من العلماء ، وتوفر عدد منهم على تقديم الشروح والحواشي ، وبخاصة على كتب ابن هشام وعلى ألفية ابن مالك فنلتقي بابن عقيل شارح الألفية (ت ٧٦٩ هـ) ، وابن الصائغ (ت٧٧٦هـ) ، والدماميني الإسكندري (ت ٨٣٧هـ) ، والكافيَجِي (ت٨٧٩هـ)والشيخ خالد الأزهري صاحب (شرح التصريح على التوضيح) (ت ٩٠٥هـ) ، وقد كان يعاصره العالم الكبير جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) الذي أسهم في معظم حقول التأليف العربي على وجه العموم فكتب في التفسير والحديث والفقه والتراجم واللغة والنحو ، وأخرج (المزهر في علوم اللغة) و (الاقتراح في أصول النحو) و (الأشباه النظائر) و (جمع الجوامع) وشرحه (همع الهوامع) و (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) .. الخ .

ثم نلتقي بواحد من أكبر نحاة مصر هو الأشموني (ت ٩٢٩هـ) والذي نختار لك من شرحه على الألفية نصاً آخر . ومن بعده ظهر عدد من علماء النحو ظلوا يقدمون الشروح والحواشي وبخاصة في رحاب الأزهر الشريف ويحفظون المناهج التي أسسها الأسلاف من أن تنالها يد الطمس والتبديل .

ولعلنا الآن نكتفي بهذه التقدمة لننتقل إلى التعريف بكتابين من أهم الكتب النحوية بعامة ومن أهم ما صدر عن المدرسة المصرية على وجه الخصوص ، وهذان الكتابان هما :

ا ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام .

ب ــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .

— ١ —

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

وابن هشام هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨هـ وتوفي بها سنة ٧٦١هـ ، لزم عبد اللطيف بن المرحل ، وحضر دروس التاج الإبريزي ، وسمع ديوان زهير على أبيّ حيان . كان إماماً في النحو حتّى إن ابن خلدون قال عنه « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

وقد قدم ابن هشام عدداً كبيراً من المؤلفات منها : شذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه ، وقطر الندى وبلّ الصدى وشرحه ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وشرح التسهيل لابن مالك ، والإعراب عن قواعد الإعراب ، ومغني اللبيب عن كتاب الأعاريب .. الخ .

وكتابه المغني الذي نقدمه لك الآن يمثل منهجاً متميزاً في الدرس النحوي ، لم يكن فيه مبتكراً كل الابتكار ، لأن بعض ما ورد فيه كان قد سبقه إليه آخرون . غير أن أهمية الكتاب تنبع من أنه آخر ما ألف ابن هشام ، وأنه كان قد قدم عدداً كبيراً من المؤلفات النحوية على ما ذكرنا ، فأفاد من تجاربه السابقة في تقديم مادة وافرة عن النحاة السابقين ، فضلاً عن التقسيم الجديد .

وهو لم يتبع المنهج القديم في تقسيم النحو إلى أبواب كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل وغير ذلك كما هو واضح في الألفية وشروحها ، ولم يقسمه حسب الحالة الإعرابية كما فعل في شذور الذهب حين تحدث عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لكنه قسمه قسمين كبيرين، جعل الأول للمفردات ، يفرد حديثاً خاصاً لكل كلمة متتبعاً استعمالاتها المختلفة من حيث المعنى والتركيب والوظائف النحوية والبلاغية وغيرها، وجعل القسم الثاني للجمل وأشباه الجمل وما يتصل بها من أحكام .

ونحب أن نلفت إلى أن المادة التي يحتويها الكتاب ليست كلها من مجال النحو ، بل فيها شيء غير قليل من الدرس البلاغي ، وذلك مفهوم من الغرض من تأليف الكتاب ، لأنه لم يقدمه إلى المبتدئين في درس النحو شأن شذور الذهب ، وإنما قدمه للذين عرفوا أصول العربية واستمسكوا منها — كما يقول — بأوثق الأسباب .

والنصان اللذان اخترناها لك أولهما في القسم الأول من الكتاب ، نقصد باب المفردات ، بل هو أول حرف فيه ، وهو حرف الهمزة ، وسوف تلحظ أنه يعالج الهمزة من نواحيها المختلفة ؛ باعتبارها حرفاً ، وباعتبارها فعلاً ، وفي دلالتها على الاستفهام ومقارنتها بكلمات الاستفهام الأخرى ، ثم دلالتها على أغراض بلاغية غير الاستفهام . أما الثاني فيقع في القسم الخاص بالجملة وأقسامها وأحكامها .

★ ★ ★

حرف الألف [1]

الألف المفردة – تأتي على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً ينادى به القريب كقوله :[2]

* أفاطمَ مهلاً بعض هذا التدلل *

ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط ، وأن الذي للقريب « يا » وهذا خرق لإجماعهم .

والثاني : « أن تكون للاستفهام، وحقيقتُه : طلب الفهم، نحو «أزيدٌ قائم » ؟ وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميّين (أمَنْ هو قانتٌ آناء

---

(١) يقصد هنا الهمزة ، لأن الألف لا تطلق – بالمعنى العلمي الصحيح – إلا على الألف اللينة التي هي حرف مد ، أو التي يسميها علماء الأصوات صوت صائت طويل .

(٢) صدر بيت من معلقة امرىء القيس ، وعجزه : وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي .

والشاهد فيه قوله : أفاطم ، حيث استعمل الهمزة للنداء ، وهو هنا للنداء القريب ، لأنه ينادي حبيبته . وعلى هذا نعلم أن هناك حروفاً لنداء القريب وأخرى لنداء البعيد ، والقرب والبعد هنا ليس شرطاً أن يكون من الناحية المكانية ، بل الأغلب أن يكون من الناحية المعنوية ، فنداء الابن أو الحبيب أو الصديق يستعمل فيه حرف نداء القريب وإن كان المنادى نفسه في مكان بعيد .

الليل)[1] وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء ، ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير « يا » ويقربه سلامته من دعوى المجاز ، إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف[2] إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام : أمَنْ هو قانتٌ خيرٌ أم هذا الكافر ؟ أي المخاطب بقوله تعالى : (قل تمتع بكفرك قليلاً)[3] فحُذف شيئان : معادلُ الهمزة والخبرُ . ونظيره في حذف المعادل قول أبي ذؤيب الهذلي[4] :

---

(١) الزمر : ٩

(٢) في هذه الآية رأيان :
الأول : أن الهمزة فيه للنداء ، وهو رأي الفراء ، ويكون التقدير : يا من هو قانت آناء الليل .
الثاني : أن الهمزة للاستفهام .
الرأي الأول قوي لكن الضعف يتسرب إليه بسبب واحد ، هو أنه لم يستعمل في القرآن الكريم في (النداء) غير الحرف (يا) .
الرأي الثاني ضعيف لسببين :
١ ـ أن الاستفهام لا ينبغي أن يكون صادراً عن الله على حقيقته ، وإذن فهو استفهام مجازي ، وهذه مسألة لا أهمية لها في الدرس النحوي .
٢ ـ أن الاستفهام يؤدي إلى تقدير أكثر من محذوف ، إذ التقدير : أمن هو قانت خير أم هذا الكافر فاسم الموصول (مَنْ) مبتدأ ، خبره محذوف وهو(خير) ثم حذف معادل الهمزة (أم) .

(٣) في الآية التي قبلها ونصها : «وإذا مَسَّ الإنسانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّه منيباً إليه ثم إذا خَوَّلَهُ نعمة منه نسي ما كان يدعو إليه من قبل وجعل لله أنداداً ليُضِل عن سبيله قل تمتع بكفرك قليلا إنك من أصحاب النار » .

(٤) الشاهد في البيت قوله أَرُشْدٌ طِلابُها ، حيث حذف معادل الهمزة وهو (أمْ)، والتقدير : أرشدٌ طلابها أم غيٌ . هذا إذا كانت الهمزة لطلب التصور أما إذا كانت لطلب التصديق مثل (هل) فإنها لا تحتاج إلى تقدير معادل، فكأنك قلت : هل رشدٌ طلابها ؟

دعاني إليها القلبُ إني لأمــرهِ سميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طِلابُها ؟

تفسيره : أم غيّ . ونظيره في مجيء الخبر كلمة « خير » واقعة قبل أمْ (أفمن يُلْقَى في النار خيرٌ أم من يأتي آمناً يومَ القيامة[1]) .

ولك أن تقول : لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت لصحة قولك : ما أدري هل طلابها رشد ، وامتناع أن يُؤتَى لها بمعادل ، وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل ، لصحة تقدير الخبر بقولك : كمن ليس كذلك .

وقد قالوا في قوله تعالى (أفمَنْ هو قائمٌ على كل نفسٍ بمـا كَسَبَتْ[2]) إن التقدير : كمن ليس كذلك،أو لم يوحدوه . ويكون (وجعلوا لله شركاء) معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني . وقالوا: التقدير في قوله تعالى: (أفمن يتقي بوجهه سوءَ العذابِ يومَ القيامة[3]) أي كمن ينعم في الجنة ، وفي قوله تعالى : (أفمن زُيِّن له سوءُ عمله فرآه حسناً[4]) أي كمن هداه الله ، بدليل (فإن الله يُضل من يشاءُ

(١) فصلت ٤٠ والشاهد في الآية وجود الخبر قبل المعادل الذي هو (أمْ) ، ذلك أن اسم الموصول (منْ) وقع مبتدأ ، وخبره هو كلمة (خير) .

(٢) الرعد ، والشاهد فيها على رأي حذف الخبر ، والتقدير : أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت كمن ليس كذلك ، أوكمن لم يوحدوه ، وعلى هذا التقدير فإن الجملة التالية في الآية وهي « وجعلوا لله شركاء » تكون معطوفة على الخبر المحذوف .

(٣) الزمر ٢٤ وقد استشهد بالآية على حذف الخبر .

(٤) فاطر ٨ ، ونصها : « أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون » . واستشهد بها على حذف الخبر ، والتقدير :
أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله .
أو : أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرة .
والتقديران كما نرى مأخوذان من الآية .

ويَهدي من يشاءُ) أو التقدير : ذهبت نفسك عليهم حسرة ، بدليل قوله تعالى (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات) وجاء في التنزيل موضعٌ صُرِّحَ فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن فيه ، وهو قوله تعالى : (كمن هو خالد في النار وسُقُوا ماءً حميماً)(١) أي أمن هو خالد في الجنة يُسقَى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار . وجاء مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى : (أوَ من كان ميْتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها)(٢) ، (أفمن كان على بينة من ربه كمن زُيِّن له سوء عمله)(٣) .

والألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام: أحدها: جواز حذفها ، سواء تقدمت على أمْ كقول عمر بن أبي ربيعة(٤) :

---

(١) محمد ١٥ ونصها: « مثل الجنة التي وعد المتقون ، فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من ربهم . كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما فقطع أمعاءهم ».

موضع الشاهد : (كمن هو خالد) وقد استشهد به ابن هشام على جواز حذف المبتدأ ، إذ يبدأ الشاهد بشبه جملة هو (كمنْ)، فبأي شيء يتعلق ؟ — يقول ابن هشام إنه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أمن هو خالد في الجنة ، كمن هو خالد في النار . وبذلك بين جواز حذف الخبر أو المبتدأ في الجملة التي تتصدرها همزة الاستفهام .

(٢) الأنعام ١٢٢ والشاهد فيها وجود المبتدأ والخبر في الجملة المبدوءة بهمزة استفهام ، فالمبتدأ هو الاسم الموصول (منْ) والخبر هو الذي يتعلق به شبه الجملة (كمنْ) .

(٣) محمد ١٤ والشاهد فيها كالآية السابقة .

(٤) موضع الشاهد : بسبع رمين الجمر أم بثمان ؟ استشهد به على جواز حذف همزة الاستفهام ، والتقدير : أبسبع رمين الجمر أم بثمان ؟

بدا لي منها معصم حين جمـــرّت   وكفٌّ خضيب زُيّنت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت داريـــاً   بسبعٍ رمين الجمر أم بثمان ؟

أراد أبسبع . أم لم تتقدمها كقول الكميت :[1]

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب   ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب ؟

أراد أوَ ذو الشيب يلعب ؟ واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة :[2]

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهـــراً   عدد الرمل والحصى والتراب

فقيل : أراد أتحبها ؟ وقيل : : إنه خبر ، أي أنت تحبها ، ومعنى « قلت بهراً » قلت أحبها حباً بهرني بهراً ، أي غلبني غلبة ، وقيل : معناه : عجباً . وقال المتنبي :[3]

أحيا ، وأيسر ما قاسيت ما قتـــلا   والبين جار على ضعفي وما عدلا ؟

أحيا : فعل مضارع والأصل أأحيا ؟ فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى التعجب من حياته . يقول كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري ؟ والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن

---

(١) موضع الشاهد: وذو الشيب يلعب ؟ حيث حذفت همزة الاستفهام والتقدير : أو ذو الشيب يلعب ؟ .

(٢) موضع الشاهد : ثم قالوا : تحبها . ويمكن فهم هذه الجملة على وجهين : إما أن تكون جملة خبرية ، أي أنهم يعرفون أنه يحبها ، وإما أن تكون جملة استفهامية إنشائية ، وعلى ذلك تكون شاهداً على جواز حذف الهمزة ، ويكون التقدير : ثم قالوا : أتحبها ؟

(٣) موضع الشاهد قوله : أحيا ، إذ يمكن أن يكون التقدير : أأحيا ، فحذف همزة الاستفهام .

اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى (وتلك نعمة تمنها عليّ)[1] وقوله تعالى : (هذا ربي)[2] في المواضع الثلاثة ؛ والمحققون على أنه خبر وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل ، فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة . وقرأ ابن محيصن (سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم[3]) .

وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام: « وإنْ زنى وإنْ سرق ؟ »[4] فقال : « وإن زنى وإن سرق » .

الثاني : أنها تَرِدُ لطلب التصور نحو «أزيد قائم أم عمرو »ولطلب التصديق نحو «أزيد قائم ؟» . و«هل» مختصة بطلب التصديق نحو «هل

(١) الشعراء ٢٢ ، استشهد بها على أن الأخفش يجيز تقدير الجملة استفهامية على حذف الهمزة ، والأصل عنده : أو تلك نعمة تمنها علي ؟

(٢) الأنعام ٧٥ – ٧٨ والمواضع الثلاثة هي التي وردت في القرآن على لسان سيدنا إبراهيم وهو يقلب وجهه في السماء مفكراً في الخالق . ونص الآيات :

« وكذلك نري إبراهيم ملكوت السماوات والأرض وليكون من الموقنين فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال : هذا ربي ، فلما أفل قال لا أحب الآفلين فلما رأى القمر بازغاً قال : هذا ربي ، فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين . فلما رأى الشمس بازغة قال : هذا ربي هذا أكبر ، فلما أفلت قال يا قوم إني بريء مما تشركون » .

وعلى الاستفهام يكون التقدير « أهذا ربي » ؟

وابن هشام يقول إن المحققين يرون أن الجملة خبرية ، أي أنه حين رأى الكوكب قال : هذا ربي .

(٣) البقرة ٦ ، استشهد بها على جواز حذف همزة الاستفهام في هذه القراءة ، وذلك كالقراءة الفاشية : أأنذرتهم .

(٤) التقدير : أو إنْ زني ، أو إنْ سرق ؟

قام زيدٌ ؟» ، وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو : « من جاءك ؛ وما صنعت ؟ وكم مالُك ؟ وأين بيتُك ؟ ومتى سفرك ؟ ».

الثالث : أنها تدخل على الإثبات كما تقدم وعلى النفي نحو (ألم نشرح لك صدرك)[1] (أوَ لمّا أصابتكم مصيبة)[2] .

وقوله [3]

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلـــد إذن ألاقي الذي لاقاه أمثـــالي ؟

ذكره بعضهم ، وهو منتقَض (بأم) فإنها تشاركها في ذلك ، تقول : أقام زيد أم لم يقم ؟

الرابع : تمام التصدير بدليلين : أحدهما : أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها ، لا تقول أقام زيد أم أقعد، وتقول : أم هل قعد ؟

والثاني : أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثُمّ قُدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير ، نحـــو (أوَلمْ ينظروا)[4] (أفلم يسيروا)[5] (أثُمّ إذا ما وقع آمنتم به)[6] ، وأخواتها

---

(١) الشرح : ١

(٢) آل عمران : ١٦٥ وفي الاستشهاد بهذه الآية نظر لأنها مثبتة.

(٣) موضع الشاهد : ألا اصطبار لسلمى، استشهد به على دخول همزة الاستفهام على النفي .

(٤) الأعراف ١٨٥

(٥) يوسف ١٠٩

(٦) يونس ٥١

والشاهد في الآيات الثلاث هو وجود حرف العطف بعد همزة الاستفهام والمفروض أن همزة الاستفهام قد صارت جزءا من الجملة المعطوفة، فكيف يفصلها حرف =

تتأخر عن حروف العطف ، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة ، نحو (وكيف تكفرون)[١] (فأين تذهبون)[٢] (فأنّى تؤفكون)[٣] (فهل يُهلك إلا القوم الفاسقون)[٤] (فأيّ الفريقين)[٥] (فما لكم في المنافقين فئتين)[٦] . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري ، فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي ، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف ، فيقولون التقدير في (أفلم يسيروا) ، (أفنضرب عنكم الذكر صفحاً) (أفإن مات أو قتل انقلبتم) (أفما نحن بميتين) : أمكثوا فلم يسيروا في الأرض . أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً . أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم . أنحن مخلّدون فما نحن بميتين[٧]. ويُضْعِفُ قولَهم ما فيه من التكلف ، وأنه غيرُ مطردٍ في جميع المواضع .

= العطف عن جملتها ، فالآية الأولى (أو لم يسيروا) كان يمكننا أن نتصور التركيب الطبيعي لها : وألمْ يسيروا ، أي بوجود حرف العطف قبل الجملة كلها بما فيها الهمزة ، فلما تقدمت الهمزة دل ذلك على أن لها الصدارة .

(١) آل عمران ١٠١

(٢) التكوير ٢٦

(٣) الأنعام ٩٥

(٤) الأحقاف ٣٥

(٥) الأنعام ٨١

(٦) النساء ٨٨

(٧) رأيت أن ابن هشام يبرهن على أصالتها في التصدير بتأخير حرف العطف عنها ، وهو هنا يقدم الرأي الآخر الذي يراه الزمخشري ، إذ يذهب إلى أن حرف العطف في موضعه وأن الجملة المعطوف عليها محذوفة وهي تقع بعد همزة الاستفهام فالآية الأولى مثلا : (أفلم يسيروا) يقدرها (أَمَكَثُوا فلم يسيروا) .

أما الأول فللدعوى حذف الجملة ، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال : إنه أسهل منه ، لأن المتجوّز فيه على قولهم أقلّ لفظاً ، مع أن في هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء ، أي أصالة الهمزة في التصدير . وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو (أفمنْ هو قائم على كل نفس بما كسبت) وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقولــه الجماعة ، منها قوله في (أفأمن أهل القرى)[١] إنه عطف على (فأخذناهم بغتة) وقوله في (إننا لمبعوثون أوَآباؤنا)[٢] فيمن قرأ بفتح الواو إن (آباؤنا) عطف على الضمير في (مبعوثون) وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام ، وجوّز الوجهين في موضع ، فقال في قوله تعالى (أفغير دين الله يبغون)[٣] : دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ، ثم توسطت الهمزة بينهما . ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره : أيتولون ، فغيرَ دين الله يبغون .

---

(١) الأعراف ٩٧ ، والآيتان ؛ المعطوفة والمعطوف عليها كما يراها الزمخشري ، نصهما كما يلي :
« ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون . ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون . أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وهم نائمون » .

(٢) الواقعة ٤٨ .

(٣) آل عمران ٨٣ .

فصل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معانٍ :

أحدها : التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزةُ الواقعة بعد كلمة « سواء » بخصوصها ، وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعد « ما أُبالي » و « ما أدري » و « ليت شعري » ونحوهن . والضابطُ أنها الهمزةُ الداخلةُ على جملةٍ يصحّ حلولُ المصدرِ محلّها نحو (سواءٌ عليهم أستغفرتَ لهم أمْ لم تستغفرْ لهم)[1] ونحو « ما أبالي أقمتَ أم قعدتَ » ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه ، وما أبالي بقيامك وعدمه .

والثاني : الإنكار الإبطالي وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ، وأن مُدّعيه كاذبٌ نحو (أفأصْفاكُم ربّكم بالبنين واتخذَ من الملائكة إناثاً)[2] (فاستَفْتِهِمْ ألربّكَ البناتُ ولهم البنون)[3] (أفسِحْرٌ هذا)[4] (أشَهِدُوا خلْقَهم)[5] (أيُحِبّ أحدُكم أن

---

(١) المنافقون ٦ والشاهد في الآية دلالة الهمزة على التسوية ، وهي التي تشكل مع الفعل الذي بعدها مصدراً ، فالتقدير : سواء عليهم الاستغفار وعدمه .

(٢) الإسراء ٤٠ .

(٣) الصافات ١٤٩

(٤) الطور ١٥ .

(٥) الزخرف ١٩

يأكلَ لحمَ أخيه ميتاً)[1] (أفعَيِينَا بالخَلْقِ الأوّل)[2]. ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدَها لَزِمَ ثبوتُه إن كان منفياً، لأن نفيَ النفيِ إثباتٌ، ومنه (أليس اللهُ بكاف عبدَه)[3] أي الله كاف عبدَه، ولهذا عطف (وَوَضَعْنا) على (ألم نَشْرَحْ لك صدرك)[4] لما كان معناه شرحنا، ومثله (ألم يجدْك يتيماً فآوى ووجَدَك ضالاً فهدى)[5] (ألم يجعل كيدَهُم في تضليل وأرسلَ عليهم طيراً أبابيل)[6] ولهذا أيضاً كان قول جرير في عبد الملك:[7]

ألستم خيرَ من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

مدحاً، بل قيل إنه أمْدَحُ بيت قالته العرب. ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً ألبتة.

والثالث: الإنكار التوبيخي، فيقتضي أن ما بعدها واقعٌ وأن فاعلَه ملومٌ نحو (أتعبُدون ما تنحتون)[8] (أغيرَ اللهِ تدعون)[9]

---

(١) الحجرات ١٢.

(٢) ق ١٥

(٣) الزمر ٣٦

(٤) الشرح ١ – ٢

(٥) الضحى ٦ – ٧

(٦) الفيل ٢ – ٣

(٧) موضع الشاهد: ألستم خير من ركب المطايا، حيث لم تفد الهمزة الاستفهام الحقيقي، وإنما أفادت نفي ما بعدها، ولما كان ما بعدها منفياً، فإن الجملة تصير مثبتة، وكأنه قال: أنتم خير من ركب المطايا.

(٨) الصافات ٩٥.

(٩) الأنعام ٤٠

(أئفكاً آلهةً دون الله تريدون)[1] (أتأتون الذّكران)[2] .(أتأخذونه بهتاناً)[3]، وقول العجاج :[4]

أطربـاً وأنت قِنسريٌ   والدهـر بالإنسان دوّاريٌ

أي أتطرب وأنت شيخ كبير؟

والرابع : التقرير : ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوتُه أو نفيُه ، ويجب أن يليها الشيءُ الذي تقرره به . تقول في التقرير بالفعل : أضربتَ زيداً ؟

وبالفاعل أأنت ضربت زيداً ؟ وبالمفعول : أزيداً ضربتَ ؟ كما يجب ذلك في المستفهم عنه . وقوله تعالى (أأنت فعلت هذا)[5] محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإرادة التقرير ، بأن يكونوا قد علموا ، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به ، لأن الهمزة لم تدخل عليه ، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد

---

(١) الصافات ٨٦

(٢) الشعراء ١٦٥

(٣) النساء ١٩

(٤) موضع الشاهد : أطربا وأنت قنسري ، استشهد به على أن الهمزة لا تفيد الاستفهام ، وإنما تفيد الإنكار التوبيخي ، فهو يلومه على الطرب الواقع منه رغم كونه شيخاً كبيراً .

(٥) ٦٢ ، والشاهد في الآية جواز دلالة الهمزة على الاستفهام ، كأنهم لا يعرفون من حطم أصنامهم فسألوا سيدنا إبراهيم عليه السلام(أأنت فعلت هذا ؟) ، وجواز دلالة الهمزة على التقرير - وليس على الاستفهام - كأنهم يعرفون أنه هو الذي حطمها فقالوا له (أأنت فعلت هذا ؟) . أي أنت فعلته .

أجابهم بالفاعل بقوله (بل فعله كبيرُهم هذا)[١] .

فإن قلت : ما وجه حمل الزمخشري في قوله تعالى : (ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير)[٢] على التقرير ؟

قلت : قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي ، لا التقرير بالنفي ، والأوْلى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي ، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ .

والخامس : التهكم ، نحو (أصَلاتُك تأمرُك أن نَترُكَ ما يعبُد آباؤنا)[٣]

والسادس : الأمر ، نحو (أأسْلَمْتُم)[٤] أي أسلموا .

والسابع : التعجب ، نحو (ألم تَرَ إلى ربّك كيفَ مدّ الظل)[٥]

والثامن : الاستبطاء، نحو (ألم يأنِ للذين آمنوا)[٦] وذكر بعضهم معاني آخر لا صحة لها[٧].

---

(١) الأنبياء ٦٣

(٢) البقرة ١٠٦

(٣) هود ٨٧

(٤) آل عمران ٢٠

(٥) الفرقان ٤٥

(٦) الحديد ١٦

(٧) نلفت الطالب إلى أن هذه المعاني التي ذكرها ابن هشام من دلالات الهمزة لا تدخل في الدرس النحوي ، وإنما هي من مجال علم البلاغة ، والذي يهم النحوي أن الهمزة تدل على الاستفهام ، وهو يهتم بطرائق تركيبها في الجملة ، أما كون الهمزة تخرج عن الاستفهام إلى معان أخرى فذلك موضوع خارج عن دائرة دراسته .

تنبيه

قد تقع الهمزة فعلاً ، وذلك أنهم يقولون « وَأَى » بمعنى وعد ، ومضارعه يَئِي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، كما تقول وَفَى يَفي ، ووَنَى يني ، والأمر منه إه بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف . وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قوله :[1]

إنَّ هندُ المليحةُ الحسناءَ وأيَ مَنْ اضْمرتْ لخلٍ وفاءَ

فإنه يقال : كيف رفع اسم إن وصفته الأولى ؟ والجواب أن الهمزة فعل أمر ، والنون للتوكيد والأصل إينَّ بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ، ونون مشددة للتوكيد ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله :[2]

لتقرَعِنَّ علَيَّ السنَّ من ندم إذا تذكَّرْتِ يوماً بعض أخلاقي

(١) الشاهد في البيت استعماله الهمزة فعلا ، وذلك في قوله : إنَّ هندُ ، أي عدي يا هند، وذلك أن الفعل هو وأى بمعنى وعد ، والأمر منه مع إسناده إلى ياء المخاطبة هو : إي : فاذا أكدته بالنون الثقيلة قلت : إينَّ ، فيلتقي ساكنان ؛ ياء المخاطبة والنون الأولى من النون الثقيلة ، فتحذف ياءالمخاطبة لدلالة الكسرة السابقة عليها،فيصبح الفعل : إنَّ : أي عِدِنَّ وهند منادى مبني على الضم في محل نصب ، والمليحة نعت له على اللفظ ، والحسناء نعت له على المحل ، ووأي : مفعول مطلق منصوب بالفتحة ، فكأنه قال : عدي وعدَ التي تضمر الوفاء لخليلها .

(٢) موضع الشاهد : لتقرعِنَّ ، وذلك أن الفعل المضارع هو: تقرعينَ ، فإذا أردنا تأكيده بالنون الثقيلة قلنا : تقرعينَنَّ ، اجتمعت ثلاث نونات، فنحذف نون الفعل ليصير : تقرعينَّ ، فالتقى ساكنان، ياء المخاطبة والنون الأولى من نون التوكيد ، فتحذف ياء المخاطبة لدلالة الكسرة عليها ليصير الفعل : تقرعِنَّ .

وهند : منادى مثل (يوسفُ أعرض عن هذا)[1] . والمليحة : نعتٌ لها على اللفظ كقوله :[2]

يا حكمُ الوارثُ عن عبد الملك

والحسناءَ : إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه :[3]

يعود الفضل منك عـلى قريشٍ وتفرجُ عنهم الكربَ الشدادا

فما كعب بن مامة وابنُ سعدى بأجودَ منك يا عمرُ الجوادَا

وإما بتقدير أمدح ، وإما نعت لمفعول به محذوف ، أي عدي يا هندُ الخلةَ الحسناءِ ، وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفي ، من غير أن يعين لها الموعود. وقوله « وأي » مصدر وعي منصوب بفعل الأمر ، والأصل : وأياً مثل وأي مَنْ ، ومثله (فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر)[4] وقوله « أضمرت » بتاء التأنيث محمول على معنى مَنْ مثل مَنْ كانت أمّك ؟

(١) يوسف ٢٩ استشهد بها على حذف حرف النداء ، والتقدير : يا يوسف .

(٢) موضع الشاهد : يا حكمُ الوارثُ ، حيث ورد النعت تابعاً لمنعوته على اللفظ ، لأن المنادي هنا مبني على الضم في محل ننصب .

(٣) موضع الشاهد : يا عمرو الجواد ، حيث ورد النعت تابعاً لمنعوته على المحل ، فعمر منادى مبني على الضم في محل نصب ، والجواد نعت منصوب بالفتحة الظاهرة .

(٤) القمر ٤٢ .

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية[1]

فالاسمية هي : التي صَدْرُها اسمٌ ، كزيدٌ قائمٌ ،وهيهاتَ العقيقُ ، وقائمٌ الزيدانِ ، عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون[2].

والفعلية هي : التي صَدْرُها فعل ، كقام زيد ، وضُرِب اللص، وكان زيد قائما ، وظننته قائما ، ويقوم زيد ، وقُمْ . [3]

والظرفية هي : المُصَدَّرة بظرف أو مجرور ، نحو : أعِندَكَ زيدٌ ، وأفي الدار زيد ، إذا قدرت زيداً فاعلا بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأً مخبراً عنه بهما ، ومَثَّلَ الزمخشريُّ لذلك بفي الدار من قولك « زيد في الدار » وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعلٌ لا اسم،وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه . [4]

---

(١) جمهور النحاة يقسم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية ، وبعضهم يجعلها ثلاث جمل : اسمية وفعلية وظرفية ، وبعضهم يضيف جملة رابعة هي الجملة الشرطية .

(٢) هذا أحد التعريفات التي أقرها القدماء للجملة الاسمية ؛ أن يكون صدرها اسماً ، وأنت تلاحظ هنا أن ابن هشام جعل من الجملة الاسمية الجملة المبدوءة باسم فعل (هيهات العقيق) .

(٣) تلحظ في أمثلة ابن هشام أنه يجعل من الجملة الفعلية الجمل التي تبدأ بفعل ناسخ مثل كان وأخواتها وأفعال القلوب . وبعض النحاة يجعل هذه الجمل جملا اسمية لأن هذه الأفعال عندهم لا تدل على حدث .

(٤) أنت تعلم أن النحاة يؤكدون أن شبه الجملة – وهو الظرف والجار والمجرور – لا بد أن يتعلق بمتعلق ، وهذا المتعلق لا بد أن يكون فعلا أو ما فيه معنى الفعل (استقر – مستقر) ، لكنك تلحظ أن المثلين اللذين قدمها هنا مبدوءان بحرف استفهام ، وذلك لأن عدداً من النحاة يرى أن شبه الجملة المعتمد على نفي أو استفهام يؤدي عمل الفعل ، ولذلك فإن الاسم الذي بعده فاعل بشبه الجملة نفسه لا بالمتعلق المحذوف .

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية ، والصوابُ أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي . [1]

تنبيه — مرادُنا بصَدْر الجملة المسنَدُ أو المسنَدُ إليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ؛ فالجملة من نحو « أقائم الزيدان ، وأزيدأخوك ولعل أباك منطلق ، وما زيد قائما » [2] اسمية ، ومن نحو « أقامَ زيد ، وإن قامَ زيد ، وقَدْ قام زيد ، وهَلاَّ قُمتَ » فعلية . [3]

والمعتبر أيضاً ما هو صَدرٌ في الأصل ، فالجملة من نحو « كَيفَ جاء زيد » ومن نحو (فأيَّ آياتِ الله تُنكِرُونَ) ومن نحو (فَرِيقاً كَذَّبتُمْ وفريقاً تَقتُلُونَ) و (خُشَّعاً أبصَارُهُمْ يَخرُجُونَ) فعلية ، لأن هذه الأسماء في نية التأخير وكذا الجملة في نحو « يا عبد الله » ونحو (وَإنْ أحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (والأنْعَامَ خَلَقَهَا) (واللَّيلِ إذا يَغشَى) فعلية لأن صدورها في الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو زيداً ، وإن استجارك أحد ، وخلق الأنعام ، وأُقْسِمُ والليل .

---

(١) تنبه المحدثون إلى ما لفت إليه الزمخشري من أن الجملة الشرطية نوع قائم بذاته لأنها تركيب لغوي يتكون من جملتين ، يتعلق وجود الثانية على وجود الأولى ، وهما تؤلفان جملة واحدة تؤديان غرضاً محدداً . وقد جرت عدة أبحاث على الجملة الشرطية تؤكد هذه الملاحظة .

(٢) تلاحظ هنا أن الحروف الناسخة : إن وأخواتها ، والحروف العاملة عمل ليس لم تخرج الجملة الاسمية عن اسميتها .

(٣) الجملة المبدوءة بحرف استفهام والجملة الشرطية عند القدماء جملة فعلية لأنه لا يكون بعد حرف الاستفهام وأداة الشرط إلا الأفعال .

انقسام الجملة إلى صُغْرَى وكُبْرَى

الكبرى هي : الاسمية : التي خبرها جملة نحو « زَيدٌ قَامَ أبُوه ، وزَيْدٌ أبوه قائم » والصغرى هي : المبنية على المبتدأ ، كالجملة المخبر بها في المثالين .

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو « زَيْدٌ أبُوهُ منطلق » صغرى لا غير ، لأنها خبر ، و « أبوه غلامه منطلق » غُلاَمُهُ مُنْطَلِقٌ » فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، و«غلامه منطلق » صغرى لا غير ، لأنها خبر ، و « أبوه غلامه منطلق » كبرى باعتبار « غلامه منطلق » وصغرى باعتبار جملة الكلام ، ومثله (لكِنَّا هُوَ اللهُ ربي) إذ الأصل لكن أنا هو الله ربي ، ففيها أيضاً ثلاث مبتدآت إذا لم يقدر (هو ضميراً) له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب ، بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ، ثم حذفت همزة أنا حَذْفا اعتباطيا ، وقيل : حذفا قياسياً بأن نقلت حركتها ثم حذفت ، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا .

تنبيهان ــ الأول : مافَسَّرْتُ به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم ، وقد يقال : كما تكون مُصَدَّرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو «ظننت زيداً يقوم أبوه » .(١)

الثاني : إنما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم ، وإنما الوجه استعمال

---

(١) ترى هنا أنه جعل الجملة المبدوءة بفعل من أفعال القلوب جملة كبرى ، والكبرى لا بد أن تكون اسمية ، وهذا قد يناقض ما ذهب إليه آنفاً من أنها جملة فعلية .

فُعلَى أفعَلَ بأل أو بالإضافة ؛ [١] ولذلك لحن مَنْ قال : [٢]

كأنَّ صغرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا
حَصْبَاءَ دُرٍّ عَلَى أرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وقول بعضهم إن (مِنْ) زائدة وإنهما مُضَافان على حد قوله : [٣]

يا مَنْ رَأى عَارِضاً أسَرُّ بِهِ   بَينَ ذِرَاعَيْ وَجَبهَةِ الأسَدِ

يرده أن الصحيح أن « مِنْ » لا تُقحَم في الإيجاب [٤] ، ولا مع تعريف المجرور ، ولكن ربما استعمل أفْعَلُ التفضيل الذي لم يُرَدْ به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً قال : [٥]

إذَا غَابَ عَنكُمْ أسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُم
كِرَاماً ، وَأنْتُمْ مَا أقَامَ ألأئِمُ

---

(١) أنت تعلم أن أفعل التفضيل يطابق المفضل وجوباً في حالة واحدة : أن يكون معرفاً بالألف واللام ، ويطابقه جوازاً إذا كان معرفاً بالإضافة ، أما إن كان نكرة أو مضافاً إلى نكرة فلا يطابق .

(٢) البيت لأبي نواس ، وهو مثال على استخدام أفعل التفضيل مطابقاً وهو نكرة ، ولذلك لحنه المؤلف .

(٣) البيت للفرزدق ، والعارض السحاب ، وذراعا الأسد وجبهته من منازل القمر ، وهو شاهد على وجود مضافين معطوفين إلى مضاف إليه واحد . (بين ذراعي وجبهة الأسد) .

(٤) الأغلب أن حرف الجر (من) لا يزاد إلا مع النفي أو الاستفهام . (ما جاء من أحد ، وهل جاء من أحد ؟)

(٥) البيت للفرزدق . أسود العين : اسم جبل . والبيت شاهد على استخدام أفعل التفضيل مطابقاً وهو نكرة (ألائم)وذلك إذا لم يكن يراد به المفاضلة ، و (ألائم) هنا بمعنى لئام لا بمعنى أنهم الأم من غيرهم .

أي لِئَام ، فعلى هذا يتخرج البيت ، وقـــولُ النحويين (جملة) صغرى و كبرى و كذلك قول العروضيين : فاصلة صغرى ، وفاصلـــة كبرى .

وقد يحتمل الكلامُ الكبرى وغيرَها . ولهذا النوع أمثله :

أحدها : نحو (أنا آتِيكَ بِه [1]) إذ يحتمل (آتيك) أن يكـــون فعلا مضارعاً ومفعولا ، وأن يكون اسمَ فاعلٍ ومضافاً إليه مثل (وإنَّهُـمْ آتيهم عَذَابٌ) [2] (و كلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً) [3] ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد وأن حمزة يُمِيلُ الألف من (آتيك) وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة .

الثاني : نحو « زيد في الدّار » إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر.

الثالث : نحو « إنما أنت سَيراً » إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر ، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها .

الرابع : « زيد قائم أبوه » إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ ، وأن يقدر فاعلا بقائم . [4]

---

(١) النحل ٤٠ ، (آتي) إما أن تكون فعلا مضارعاً من الفعل أتى مسنداً إلى ضمير المفرد المتكلم ووزنه (أَفْعِلُ) : أتى ، أأتي آتي. وإما أن يكون اسم فاعل من الفعل (أتى) على وزن فاعل . فإذا كان فعلا فهو يكون جملة لأن لكل فعل فاعلا ، وعليه فالجملة كبرى . وإذا اعتبرناه اسم فاعل فهو خبر مفرد فالجملة صغرى .

(٢) هود ٧٦

(٣) مريم ٩٦

(٤) جملة : زيد قائم أبوه يمكنك أن تعربها إعرابين:

ا – زيد مبتدأ ، وقائم خبر ، وأبوه فاعل لاسم الفاعل الذي هو الخبر ، فالخبر هنا مفرد ، وعليه فالجملة صغرى .

ب – زيد مبتدأ ، وقائم خبر مقدم للمبتدأ الثاني ، أبوه مبتدأ ثان مؤخر ،والجملة من المبتدأ الثاني وخبر ، خبر المبتدأ الأول ، وعلى ذلك فالجملة كبرى .

الجمل التي لا محل لها من الإعراب

وهي سبع ، وبدأنا بها لأنها لم تحلّ محلّ المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل .

فالاولى : الابتدائية ، وتسمى أيضاً المستأنفة ، وهو أوضح ، لأن الجملة الابتدائية تُطلَقُ أيضاً على الجملة المصَدَّرة بالمبتدأ ، ولو كان لها محل ، ثم الجمل المستأنفة نوعان :

أحدهما : الجملة المُفتَتَحُ بها النطقُ ، كقولك ابتداءً « زيدٌ قائمٌ » ومنه الجمل المفتتح بها السُّور .

والثاني : الجملة المنقطعة عما قبلها نحو « مات فلانٌ ، رحَمه الله » وقوله تعالى (قُلْ سأتلوُ عَلَيكُمْ مِنْهُ ذِكراً ، إنَّا مكَّنَّا لَهُ في الأرْض)[1] ومنه جملة العامل المُلغَى لتأخره نحوُ «زَيْدٌ قائمٌ أظنّ»[2] فأما العامل المُلغَى لتوسُّطه نحو « زيدٌ أظنّ قائمٌ » . فجملته أيضاً لامحل لها ، إلا أنها من باب جُمَل الاعتراض .

---

(١) الكهف ٨٤ . جملة (إنا مكنا له في الأرض) منقطعة عما قبلها ، إذ لا يمكن أن تكون نعتاً للاسم النكرة الذي قبلها (ذكراً) .

(٢) أنت تعلم أن ظن قد تكون عاملة وقد تكون ملغاة وقد تكون معلقة ، وهي إذا توسطت أو تأخرت جاز إعمالها وإلغاؤها ، والإعمال مع التوسط أحسن ، والإلغاء مع التأخر أحسن . وعليه فإن جملة : زيد قائم أظن . إعرابها : زيد مبتدأ ، قائم خبر . أظن فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قوله تعالى (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ)[1] فإن جملةَ القولِ الثانيةَ جوابٌ لسؤالٍ تقديرُه : فماذا قال لهم ؟ ولهذا فُصلَتْ عن الأولى فلم تُعطَفْ عليها ، وفي قوله تعالى (سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ) جملتان حُذِفَ خبرُ الأولى ومبتدأ الثانية ، إذ التقديرُ سلام عليكم ، أنتم قومٌ مُنكَرون ، ومثله في استئناف جملة القول الثانية (وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ)[2] وقد استؤنفت جملتا القولَ في قوله تعالى (وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ)[3] ومن الاستئناف البياني أيضاً قولُه :

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ
صَدَقُوا ، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنجَلِي

فإن قوله « صدقوا » جوابٌ لسؤالٍ (مقدر) تقديره : أصدقوا أم كذبوا؟ومثله قوله تعالى(يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ)[4] فيمن فتح باء (يسبّح) .

تنبيهات ــ الأول : من الاستئناف ما قد يخفَى ، وله أمثلةٌ كثيرة .

---

(١) الذاريات ٢٤ — ٢٥

(٢) الحجر ٥١ — ٥٢

(٣) هود ٦٩

(٤) القراءة الفاشية (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبِّح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار) النور ٣٦ — ٣٧ .

أحدها : (لايسَّمَّعُون) من قوله تعالى (وَحِفظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ إلىَ المَلأَ الأَعلَى) [1] فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان أو حالٌ منه ، وكلاهما باطلٌ ، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّع ، وإنما للاستئناف النحوي ، ولا يكون استئنافاً بيانيا لفساد المعنى أيضاً ، وقيل : يحتمل أن الأصل « لئلا يسمعوا » ثم حذفت اللام كما في « جئتك أن تكرمني » ثم حذفت (أنْ) فارتفع الفعلُ كما في قوله : [2]

ألاَ أيّهذا الزّاجِري أحْضُرُ الوَغى
وَأنْ أشْهَدَ اللّذّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

فيمن رفع « أحضر » واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين .

فإن قلت : اجعلها حالاً مقدرة ، أي وحفظاً من كل شيطان مارد مُقَدّراً عدمُ سماعه ، أي بعد الحفظ .

قلت : الذي يقدّر وجودَ معنى الحال هو صاحبها ، كالممرور به في قولك « مررْتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً » أي مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً ، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه .

الثاني : (إنّا نَعْلَمُ ما يُسرونَ وما يُعْلِنونَ) بعد قوله تعالى

(١) الصافات ٧ ، ٨

(٢) البيت لطرفة .. ، وهو هنا على رواية رفع (أحضر) بعد حذف (أن) الناصبة .

(فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ)[1] فإنه (ربما (يتبادر إلى الذهن أنه محكي بالقول ، وليس كذلك ، لأن ذلك ليس مَقُولاً لهم .

الثالث : (إنّ العِزّةَ للهِ جميعاً) بعد قوله تعالى (وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ)[2] وهي كالتي قبلها ، وفي جمال القراء للسخاوي أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب ، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب .

الرابع : (ثُمّ يُعيدُهُ) بعد (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِىءُ اللهُ الخَلْقَ)[3] لأن إعادة الخلق لم تقع بعدُ فيُقِرّوا برؤيتها ، ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك (قُلْ سِيرُوا في الأرْضِ فانظُرُوا كيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ ثُمّ اللهُ يُنْشِىءُ النّشْأةَ الآخِرَةَ[4])

---

(١) يس ٧٦ ، والآية الكريمة هي (فلا يحزنك قولهم . إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون) ، والشاهد فيها أن جملة (إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون) جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها ، إذ لو كانت غير مستأنفة لكانت في محل نصب مقولا للقول ، وهذا يناقض المعنى ، ولذلك فإن الوقف على (قولهم) وقف واجب .

(٢) يونس ٦٥ ، والآية الكريمة هي (ولا يحزنك قولهم . إن العزة لله جميعاً هو السميع العليم) والشاهد فيها أن جملة (إن العزة لله جميعاً) جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها ، إذ لو كانت غير مستأنفة لكانت مقولا للقول ، وهذا محال ، لاختلال المعنى ، إذ أن الكافرين لا يقولون إن العزة لله جميعاً ، ومن ثم كان الوقف على (قولهم) واجباً .

(٣) العنكبوت ١٩ ، والآية الكريمة هي (أو لم يروا كيف يبدىء الله الخلق ، ثم يعيده . إن ذلك على الله يسير) والشاهد فيها أن جملة (ثم يعيده) جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها ، أي أن (ثم) حرف استئناف ، إذ لو كان حرف عطف لكانت الجملة معطوفة على جملة (كيف يبدىء الله الخلق) التي هي في محل نصب مفعول للفعل (يروا) ، وذلك محال لأنهم لم يروا كيف يعيد الله الخلق .

(٤) العنكبوت ٢٠

الخامس : زعم أبو حاتم أن من ذلك (تُثِيرُ الأرْضَ)[1] فقال : الوقف على (ذلول) جيدٌ ، ثم يبتدىء (تُثِيرُ الأرْضَ) على الاستئناف وردّه أبو البقاء بأن (ولا) إنما تعطف على النفي ، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذَلُولا . ويردّ اعتراضَه الأولَ صحةُ «مررْتُ برجلٍ يُصلي ولا يَلْتَفِتُ » والثاني أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة ، وإنما وَجْهُ الردّ أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها ، وبأنهم إنما كُلّفوا بأمرٍ موجودٍ ، لا بأمرٍ خارقٍ للعادة ، وبأنه كان يجبُ تكرارُ « لا » في « ذَلُول » إذ لا يقال « مَرَرْتُ برجلٍ لا شاعرٍ » حتى تقول « ولا كاتبٍ » لا يقال قد تكررت بقوله تعالى (ولا تَسْقِي الحَرْثَ) لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه .

التنبيه الثاني : قد يحتمل اللفظُ الاستئنافَ وغيرَه ، وهو نوعان :

أحدهما : ما إذا حُمِلَ على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً نحو « زيدٌ » من قولك « نِعْمَ الرجلُ زيدٌ »[2] .

---

(١) البقرة ٧١ والآية الكريمة هي (قال إنه يقول إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرث مسلمة لا شية فيها قالوا الآن جئت بالحق ، فذبحوها وما كادوا يفعلون) الشاهد فيها هو رأي أبي حاتم بأن جملة (تثير الأرض) جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها لأسباب ، منها أنه لا يجوز أن نصف اسماً بصفة منفية بالحرف (لا) دون أن نكررها مع صفة أخرى ، فلا نقول : مررت برجل لا طويل . ولكن نقول : مررت برجل لا طويل ولا قصير . وعليه فلا يجوز أن تكون الجملة عنده : (إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض) ، ومنها سبب يتصل بالمعنى لأن البقرة التي تثير الأرض هي بقرة ذلول .

(٢) تعلم أن جملة المدح والذم لها إعرابان ، نعم الرجل زيد . نعم فعل ماض والرجل فاعل والجملة خبر مقدم في محل رفع ، وزيد مبتدأ مؤخر ، وتقدير الجملة : زيد نعم الرجل .

=

والثاني : ما لا يحتاج فيه إلى ذلك ، لكونه جملة تامة ، وذلك كثير جداً نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى : (يا أيّها الّذِينَ آمَنُوا لا تَتّخِذُوا بِطانَةً مِنْ دُونِكُمْ لا يأْلُونَكُمْ خَبَالاً ، وَدّوا ما عَنِتّمْ ، قَدْ بَدَتِ البَغْضاءُ مِنْ أفْوَاهِهِمْ ومَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أكْبَرُ)[1] قال الزمخشري : الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانةً من دون المسلمين ، ويجوز أن يكون (لا يألونكم) و (قد بدت) صفتين ، أي بطانةً غيرَ مانعتكم فساداً باديةً بغضاؤهم . ومنع الواحديّ هذا الوجهَ ، لعدم حرف العطف بين الجملتين ، وزعم أنه لا يقال « لا تتخِذْ صاحباً يؤذيك أحَبّ مفارقَتَك » والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر نحو (الرّحمنُ عَلّمَ القرآنَ خَلَقَ الإنْسَانَ عَلّمَهُ البَيَانَ[2]) وحصل للامام فخر الدين في تفسير هذه الآية سَهْو ، فإنه سأل ما الحكمة في تقديم « من دونكم » على « بطانة » وأجاب بأن مَحَطّ النهي هو « من دونكم » لا بطانة ، فلذلك قدم الأهمّ ، وليست التلاوة كما ذكر ، ونَظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الأنبياء كلمة (زبراً) بعد قوله تعالى (وَتَقَطّعُوا أمْرَهُم بينهم زبرا)[3] وإنما هي في سورة المؤمنين ، وترك تفسيرها هناك ، وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره إعراباً .

= أو : نعم الرجل فعل وفاعل جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب ، زيد مبتدأ لخبر محذوف ، والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، والتقدير إذن هو : نعم الرجل هو زيد .

(١) آل عمران ١١٨

(٢) الرحمن ١ — ٤

(٣) الآية التي في سورة الأنبياء ٩٣ هي (وتقطعوا أمرهم بينهم كل إلينا راجعون) . أما الآية التي في سورة « المؤمنون » ٥٣ فهي (فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون) .

التنبيه الثالث : من الجمل ما جرى فيه خلاف ، هل هو مستأنف أم لا ؟ وله أمثلة :

أحدها : « أقوم » من نحو قولك « إن قامَ زَيْدٌ أقُومُ[1] » وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم ، وأن الأصل أقوم إن قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ، ويؤيده التزامُهم في مثل ذلك كونَ الشرط ماضياً .

الجملة الثانية : المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً أو تحسيناً ، وقد وقعتْ في مواضع :

أحدها : بين الفعل ومرفوعه كقوله :[2]

---

(١) أنت تعلم أن حرف الشرط (إن) يجزم فعلي الشرط والجواب . والجملة التي عندنا هي « إن قام زيد أقوم » ، ورد الفعل المضارع (أقوم) غير مجزوم مع أنه واقع في جواب الشرط . يختلف النحاة في تحليل هذه الجملة . بعضهم يرى أن الفعل ليس جواب الشرط وإنما هو مؤخر وأصله قبل حرف الشرط ، أي أن الجملة هي : أقوم إن قام زيد ، وعلى هذا تكون الجملة الفعلية المكونة من (أقوم) وفاعله جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب .

وبعضهم يرى أن الفعل أقوم ليس وحده جواب الشرط ، وإنما هو وفاعله خبر لمبتدأ محذوف تقديره فأنا أقوم ، وعليه فإن الجملة الاسمية من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط لأنها مقترنة بالفاء بعد شرط جازم .

(٢) في البيت جملة فعلية هي : « شجاك ربع الظاعنين » اعترضتها الجملة المكونة من الفعل أظن وفاعلها المستتر وجوباً ، أما على رواية : « شجاك أظن ربع الظاعينا » ، فلا يكون في البيت شاهد على الجملة الاعتراضية ؛ إذ يعمل الفعل (ظن) النصب في المفعول الأول (ربع) وتكون جملة (شجاك) في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني . وأنت تعلم أن أفعال القلوب إذا توسطت بين مفعوليها جاز إعمالها وإلغاؤها ، والإعمال عند التوسط أرجح .

شَجَاكَ أظُنّ رَبْعُ الظّاعِنِينَا   وَلَمْ تَعْبَأ بعذْلِ العاذِلِينا

ويروى بنصب ربع على أنه مفعول أول ، و « شجاك » مفعوله الثاني ، وفيه ضمير مستتر راجع إليه ، وقوله :[1]

وَقَدْ أدْرَكَتْني وَالحَوَادِثُ جَمّةٌ
أسِنّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ ولاَ عُزْلِ

وهو الظاهر في قوله:[2]

ألَمْ يَأتِيكَ وَالأنْبَاءُ تَنْمِي
بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

على أن الباء زائدة في الفاعل ، ويحتمل أنّ يأتي وتنمي تنازعاً ما فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول ؛ فلا اعتراض ولا زيادة ، ولكنّ المعنى على الأول أوْجَهُ ؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره .

الثاني : بينه وبين مفعوله كقوله :[3]

---

(١) في البيت جملة فعلية هي : « أدركتني أسنة قوم » ، اعترضتها الجملة الاسمية : والحوادث جمة ، ونعرب الواو هنا واو الاعتراض .

(٢) ما هو فاعل الفعل (يأتيك) هنا ؟ يرى النحاة أن الفاعل هو اسم الموصول (ما) والباء حرف جر زائد ، والتقدير (يأتيك ما لاقت لبون » ، وعليه تكون الجملة الاسمية : « والأنباء تنمي » جملة معترضة بين الفعل والفاعل .

(٣) جملة بدلت هيفاً ، مكونة من فعل وضمير مستتر جوازاً يعرب نائب فاعل ، وهيفا مفعول به ، وقد اعترضت الجملة الاسمية : والدهر ذو تبدل بين الفعل والمفعول .

وَبَدَّلَتْ وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ   هَيْفاً دَبُوراً بالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ

والثالث : بين المبتدأ وخبره كقوله : [1]

وَفِيهِنَّ وَالأَيَّامُ يَعْثِرْنَ بِالْفَتَى   نَوَادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائح

ومنه الاعتراض بجملة الفعل المُلْغَى في نحو « زَيْدٌ أظُنَّ قائم » وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لاَ نُورَثُ » [2] وقول الشاعر : [3]

نَحْنُ بنَاتِ طارِقْ   نَمْشِي عَلى النَّمَارِقْ

والرابع : بين ما أصْلُه المبتدأ والخبر كقوله : [4]

وَإنّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الّتي
لَعَلّي — وَإنْ شَطّتْ نَوَاها — أَزُورُها

(١) في البيت جملة اسمية هي : « فيهن نوادب »، وقد اعترضت جملة : « والأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ والخبر .

(٢) في الحديث الشريف جملة اسمية هي « نحن لا نورث » ، وبين المبتدأ والخبر جملة معترضة هي الجملة المكونة من فعل محذوف تقديره أخص ، فتكون الجملة نحن — أخص معاشر الأنبياء — لا نورث .

(٣) في البيت جملة اسمية هي « نحن نمشي » ، وبين المبتدأ والخبر جملة معترضة هي جملة الاختصاص على النحو السابق ، والتقدير نحن — أخص بنات طارق — نمشي على النمارق .

(٤) في البيت جملة اسمية منسوخة بالحرف لعل هي « لعلي أزورها » ، وبين اسم لعل وخبرها جملة معترضة هي « وإن شطت نواها » . لكن أين جملة الصلة بعد اسم الموصول (التي) ؟ بعض النحاة يعتبرها جملة محذوفة ، والتقدير : « التي أقول لعلي أزورها » .

وذلك على تقدير أزورها خبر لعل، وتقدير الصلة محذوفة، أي التي أقول لعلي، وكقوله :[1]

لَعَلَّكَ والمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ
بَدَا لَكَ في تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

وقوله :[2]

يَا لَيْتَ شِعْرِي والمُنَى لاَ تَنْفَعُ
هَلْ أغْدُوَنْ يَوْماً وأمري مُجْمَعُ

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شِعْرِي بمَشْعوري، لتكون الجملة نفسَ المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود، أو إن ليت لا خبر لها ههنا إذ المعنى ليتني أشعر، فالاعتراضُ بين الشعر ومعموله الذي عُلق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي :[3]

إن الثَّمَانِينَ وبُلِّغْتَهَا قَدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمَان

---

(١) في البيت جملة اسمية منسوخة بالحرف لعل هي « لعلك بدا لك »، وبين اسم لعل وخبرها جملة معترضة هي « والموعود حق لقاؤه ».

(٢) « يا ليت شعري » تعبير عربي معروف، وللنحاة في تحليله اختلافات كثيرة، غير أنه لا بد أن تليه جملة استفهامية. فإذا اعتبرنا الجملة الاستفهامية في البيت خبراً لليت كانت جملة « والمنى لا تنفع » جملة معترضة بين اسم ليت (شعري) وخبرها (هل أغدون).

(٣) في البيت جملة اسمية منسوخة بالحرف إنّ هي « إن الثمانين قد أحوجت »، وبين اسم إن وخبرها جملة معترضة هي « وبلغتها ».

وقول ابن هَرْمَةَ : (١)

إنّ سُلَيْمَى وَاللهُ يَكْلَؤُهَا
ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا

وقول رؤبة : (٢)

إنّي وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً
لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وقول كُثَيِّر : (٣)

وَإنّي وتَهْيَامِي بِعَزّةَ بَعْدَمَا
تَخَلَّيْتُ مِمّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتِ
لَكَالْمُرْتَجِي ظِلَّ الْغَمَامَةِ كُلَّمَا
تَبَوّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ

قال أبو علي : تهيامي بعزةَ جملة معترضة معترضة بين اسم إن وخبرها ، وقال أبو الفتح : يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك « إنّي وَحُبِّكِ لَضَنِينٌ بِكِ » فتكون الباء متعلقة بالتَّهْيَام لا بخبر محذوف.

---

(١) الجملة « إن سليمى ضنت » ، بين اسم إن وخبرها جملة معترضة هي « والله يكلؤها » .

(٢) جملة « وأسطار سطرن سطراً » معترضة بين اسم إن وخبرها « إني لقائل » .

(٣) في البيتين جملة اسمية منسوخة بالحرف (إن) هي : « إني لكا لمرتجي » ، وبين اسم إن وخبرها جملة معترضة هي « وتهيامي بعزة » .

الخامس : بين الشرط وجوابه : نحو (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ واللهُ أعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إنَّمَا أنْتَ مُفْتَرٍ[(١)]) ونحو (فَإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ)[(٢)] ونحو (إنْ يَكُنْ غَنِيّاً أوْ فَقِيراً فاللهُ أوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الهَوَى)[(٣)] قاله جماعة منهم ابن مالك ، والظاهر أن الجواب (فالله أولى بهما) ولا يردّ ذلك تثنيةُ الضمير كما توهموا لأن « أو » هنا للتنويع ، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة ، نص عليه الأبَّدي ، وهو الحق ، أما قول ابن عصفور إن تثنيةَ الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في (وَاللهُ وَرَسُولُه أحَقّ أنْ يُرْضُوه)[(٤)] وفي ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (أحق) خبر عنهما ؛ وسَهّلَ إفراد الضمير أمران : معنوي وهو أن إرضاءَ الله سبحانه إرضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام ، وبالعكس (إنّ الذينَ يُبَايِعُونَكَ إنّما يُبَايِعُونَ الله)[(٥)] ولفظي وهو تقديم إفراد أحق ، ووَجْهُ ذلك أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة واجب الإفراد نحو (لَيُوسُفُ وَأخُوهُ أحَبّ)[(٦)] (قُلْ إنْ

---

(١) النحل ١٠١ ، الجملة الشرطية في الآية الكريمة هي : « وإذا بدلنا آية مكان آية قالوا إنما أنت مفتر » ، وبين الشرط والجواب جملة معترضة هي (والله أعلم بما ينزل) .

(٢) البقرة ٢٤ ؛ الجملة الشرطية في الآية هي « فإن لم تفعلوا فاتقوا » وبين الشرط والجواب جملة معترضة هي (ولن تفعلوا) .

(٣) النساء ١٣٥ والجملة الشرطية في الآية على هذا الرأي هي « إن يكن غنياً أو فقيراً فلا تتبعوا الهوى » وعليه فإن جملة (فالله أولى بها) تكون معترضة بين الشرط والجواب .

(٤) التوبة ٦٢

(٥) الفتح ١٠

(٦) يوسف ٨.

كانَ آبَاؤُكُم وأبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُم وعَشِيرَتُكُمْ إلى قوله (أحَبَّ إليكم)[1].

والثاني: أن (أحق) خبر عن اسم الله سبحانه، وحُذف مثلُه خبراً عن اسمه عليه الصلاة والسلام، أو بالعكس.

والثالث: أن (أنْ يُرْضُوه) ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلاً عن أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحَقّ من إرضاء غيرهما.

والسادس: بين القسم وجوابه كقوله:[2]

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ
لَقَدْ نطَقَتْ بُطْلاً عَليّ الأقَارِعُ

وقوله تعالى: (قال فَالحَقَّ والحقَّ أقولُ لأملأنّ)[3] الأصْلُ أقسم

---

(١) التوبة ٢٤ والمعروف أن اسم التفضيل إذا كان نكرة غير مضاف، أو نكرة مضافاً إلى نكرة وجب أن يكون مفرداً دائماً، سواء كان المفضل مفرداً أم غير مفرد.

(٢) في البيت جملة قسم هي «لعمري لقد نطقت الأقارع» وبين القسم وجوابه جملة معترضة هي «وما عمري علي بهين».

(٣) ص ٨٥ و في هذه الآية قراءات:

ا – بنصب لفظي (الحق): (فالحقّ والحقّ أقول) وهي موضع الشاهد هنا، إذ في الآية جملة قسم هي «فالحق لأملأن» وكلمة الحق منصوبة بنزع الخافض الذي هو حرف القسم، والتقدير «أقسم بالحق لأملأن»، وبين القسم وجوابه جملة معترضة هي «والحق أقول».

ب – برفع لفظي (الحق)؛ (فالحقُّ والحقُّ أقول)، فتكون الأولى مبتدأ خبره =

بالحق لأملأن وأقول الحق ، فانتصب الحق الأول – بعد إسقاط الخافض – بأقسم محذوفاً ، والحق الثاني بأقول ، واعترض بجملة « أقول الحق » وقدم معمولها للاختصاص، وقرىء برفعهما بتقدير فالحقّ قَسَمِي والحقّ أقوله ، وبجرهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيداً كقولك « والله والله لأفعلَنّ » ، وقال الزمخشري : جر الثاني على أن المعنى وأقول والحق ، أي هذا اللفظ ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية ، قال : وهو وجه حسن جائز في الرفع والنصب ، اهـ . وقرىء برفع الأول ونصب الثاني ، قيل : أي فالحقّ قسمي أو فالحقُ مني أو فالحقّ أنا ، والأوّلُ أوْلى ، ومن ذلك قوله تعالى (فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النّجُومِ) الآية[1] .

والسابع : بين الموصوف وصفته كالآية فإن فيها اعتراضين : اعتراضاً بين الموصوف وهو (قَسَم) وصفته وهو (عظيم) بجملة (لو تعلمون) ، واعتراضاً بين (أقسم بمواقع النجوم) وجوابه وهو (إنه لقرآن كريم) بالكلام الذي بينهما ، وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو (لو تعلمون) لأن (وإنه لقَسَم عظيم)

= محذوف ، والثانية مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده وبها ضمير محذوف ، والتقدير : فالحق قسمي والحق أقوله .

حـ – بجر لفظي (الحق) : (فالحقِّ والحقِّ أقول) وتكون الأولى مجرورة بواو قسم مقدرة ، والثانية توكيد للأولى.

حـ – برفع (الحق) الأولى ونصب الثانية ، وتعرب الأولى مبتدأ خبره محذوف والثانية مفعولا مقدماً للفعل (أقول) .

(١) الواقعة ٧٥ – ٧٧ والآيات الكريمة هي : (فلا أقسم بمواقع النجوم ، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم) . وفيها جملة قسم هي « فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم» وبين القسم وجوابه جملة معترضة هي (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) .

توكيد لا اعتراض فمردود ؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان ، وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض .

والثامن : بين الموصول وصلته كقوله : (١)

ذَاكَ الذِي وَأبِيكَ يَعْرِفُ مَالِكا
وَالحَقّ يَدْمَغُ تُرّهَاتِ البَاطِلِ

ويحتمله قوله : (٢)

وَإنّي لَرَام نَظْرَةً قِبَلَ التي
لَعَلّي وَإنْ شَطّتْ نَوَاها أزُورُها

وذلك على أن تقدر الصلة « أزورها » وتقدر خبر لعل محذوفاً ، أي لعلي أفعل ذلك .

والعاشر : بين المتضايفين كقولهم « هَذَا غُلاَمُ وَاللهِ زَيْدٍ » و « لاَ أخَا فَاعلَمْ لِزَيْدٍ » وقيل: الأخ هو الاسم والظرف(٣)

---

(١) جملة « وأبيك » جملة قسمية اعترضت بين اسم الموصول « الذي » وصلته « يعرف مالكاً » .

(٢) هذا تخريج آخر للبيت ، باعتبار جملة لعل واسمها وخبرها المحذوف معترضة بين اسم الموصول « التي » وصلته « أزورها » .

(٣) ماذا يقال في جملة « لا أخا لزيد » ، أنعتبر (أخا) مضافاً و (زيد) مضافاً إليه بدلالة نصب (أخا) لوقوعه اسماً للا النافية للجنس ؛ وعلى هذا تكون اللام زائدة ؟ أم نعتبر اللام حرف جر وتكون شبه الجملة متعلقاً بمحذوف خبر لا ؟ ولكن ذلك يصطدم بكون (أخا) جاءت منصوبة ، وأنت تعلم أن اسم لا النافية للجنس لا ينصب إلا إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف . يقول ابن هشام إن ذلك جائز في لهجة من =

الخبر ، وإن الأخ حينئذٍ جاء على لغة القصر ، كقوله « مُكْرَه أخَاكَ لاَ بَطل » فهو كقولهم « لاَ عَصَا لَكَ » .

الحادي عشر : بين الجار والمجرور كقوله « اشْتَرَيْتُهُ بأرَى ألْفِ دِرْهَمٍ »[1] .

الثاني عشر : بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله :[2]

كأنّ وَقَدْ أتَى حَوْلٌ كَمِيل
أثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

كذا قال قوم ، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها ، وهو اسم كأنّ ، على حد الحال في قوله:

كأنّ قُلُوبَ الطّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً
لَدَى وَكْرِهَا العُنّابُ وَالحَشَفُ البَالِي

الثالث عشر : بين الحرف وتوكيده كقوله :[3]

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ
لَيْتَ شباباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

= يستعمل الأسماء الستة مقصورة دائماً أي بالألف في كل أحوالها كالمثل المشهور « مكره أخاك لا بطل » .

(١) جملة (أرى) معترضة بين حرف الجر « الباء » والمجرور « ألف درهم » .

(٢) في البيت جملة معترضة هي « وقد أتى حول كميل » اعترضت بين الحرف « كأنّ » واسمها « أثافيها » .

(٣) جملة « وهل ينفع شيئاً ليت » معترضة بين الحرف « ليت » وتوكيده اللفظي « ليت » .

الرابع عشر : بين حرف التنفيس والفعل كقوله :[1]

وَمَا أدْرِي وَسَوْفَ إخَالُ أدْرِي
أقَــوْمٌ آلُ حِصْــنٍ أمْ نِسَاءُ

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر ، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام .

الخامس عشر : بين قد والفعل كقوله :[2]

• أخَالدُ قَدْ وَاللهِ أوْطَأتَ عَشْوَةً •

السادس عشر : بين حرف النفي ومنفيه كقوله :[3]

وَلاَ أرَاهَا تَــزَالُ ظَالِمَــةً
تُحْدِثَ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَؤهَا

وقوله :[4]

فَلاَ وَأبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً
عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ للزَّنْدِ قَادِحُ

الجملة الثالثة : التفسيرية، وهي الفَضْلَة الكاشفة لحقيقة ما تليه ، وسأذكر لها أمثلة توضحها :

---

(١) جملة « إخال » معترضة بين الحرف « سوف » والفعل « أدري » ، والجملتان « وسوف إخال أدري » معترضتان بين « ما أدري » وجملة الاستفهام « أقوم آل حصن أم نساء » .

(٢) جملة القسم « والله » معترضة بين الحرف « قد » والفعل « أوطأت » .

(٣) جملة « أراها » معترضة بين « لا » و « تزال » إذ أن هذا الفعل الناسخ لا يستعمل إلا منفياً كما تعلم .

(٤) جملة القسم « وأبي دهماء » معترضة بين « لا » و « زالت ».

أحدها : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا : هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)[1] فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ، وهل هنا للنفي ، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل ، وهو قول الكوفيين ، وأن تكون معمولة لقول محذوف ، وهو حال مثل (وَالمَلاَئِكَةُ يدخلون عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ)[2].

الثاني : (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[3] (فخَلَقَهُ) وما بعده تفسيرية (لمثل آدم) ، لا باعتبار ما يُعْطيه ظاهرُ لفظ الجملة من كونه قدّرَ جسَداً من طين ثم كوّنَ ، بل باعتبار المعنى ، أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمرّ العادة وهو التولد بين أبوين .

والثالث : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ)[4] فجملة تؤمنون تفسيرٌ للتجارة ، وقيل : مستأنفة

---

(١) الأنبياء ٣ ، ما هو موقع جملة « هل هذا إلا بشر مثلكم » ؟ يقدم ابن هشام هنا ثلاثة وجوه :

ا - أن تكون مفسرة للفظة (النجوى) أي أن هذا الكلام هو الذي كانوا يتناجون به ، وعليه فالجملة لا محل لها من الإعراب وهي موضع الشاهد هنا .

ب - أن تكون بدلا من كلمة (النجوى) ، والبدل تابع للمبدل منه على نية تكرار العامل كما تعلم ، والنجوى : مفعول به ، فكيف تقع الجملة مفعولا به ؟ إن ذلك جائز عند الكوفيين خاصة إذا كان الفعل يحمل معنى القول ، والفعل (أسروا) معناه قالوا همساً أو سراً .

حـ - أن تكون الجملة مفعولا لفعل محذوف ، والتقدير : وأسروا النجوى الذين ظلموا يقولون هل هذا إلا بشر مثلكم ، وتكون جملة القول حالا .

(٢) الرعد ٢٣

(٣) آل عمران ٥٩

(٤) الصف ١٠

معناها الطلب ، أي آمنوا ، بدليل (يغفرْ) بالجزم كقولهم « اتّقَى اللهُ امروءٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه » أي لِيَتّقِ الله ولْيَفْعَلْ يُثَبْ ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام ، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلةَ المسببِ وهو الامتثال .

الرابع : (ولمّا يَأتِكُمْ مَثَلُ الّذينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسّتْهُمُ الْبَأسَاء والضّرّاءُ وَزُلْزِلُوا)[1] وجوّز أبو البقاء كونها حاليةً على إضمار قد ، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا .

الخامس : (حتّى إذا جاءوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الّذِينَ كَفَرُوا)[2] إن قُدّرت « إذا » غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك ، وإلا فهي جواب إذا ، وعليهما فيجادلونك حال .

تنبيه — المفسرة ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة ، ومقرونة بأيْ كقوله : [3]

وَتَرْمِينَنِي بِالطّرْفِ أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ
وَتَقْلِينَنِي لَكِنّ إيّاكِ لا أقْلِي

---

(١) البقرة ٢١٤ ، جملة (مستهم البأساء) تفسيرية لكلمة (مثل) لا محل لها من الإعراب ، وقد عرض ابن هشام رأي العبكري في جواز اعتبارها حالا من كلمة (الذين) مع تقدير (قد) أي (قد مستهم البأساء) ، ولكن الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا بشروط منها أن يكون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه أو عاملا فيه ، وهي ليست متوافرة هنا .

(٢) الأنعام ٢٥ ، إذا اعتبرنا (إذا) ظرف زمان فقط بمعنى (حين) وليست شرطية فإن جملة (يقول الذين كفروا) تكون تفسيرا لجملة (يجادلونك).

(٣) أي : حرف تفسير ، وجملة أنت مذنب تفسيرية لجملة ترمينني بالطرف.

ومقرونة بأنْ (فأوْحَيْنَا إليْهِ أنِ اصْنَعِ الفُلْكَ)[1] وقولك « كَتَبْتُ إليه أنْ افْعَلْ » إن لم تقدر الباء قبل أنْ.

السادس: (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ)[2] فجملة ليسجننه قيل: هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البَدَاء المفهومِ منه، والتحقيقُ أنها جوابٌ لقسم مقدّر، وأن المفسّرَ مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كونُ القسم إنشاءً؛ لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبرى لا إنشائي، وذلك المعنى هو سَجْنُه عليه الصلاة والسلام؛ فهذا هو البَدَاء الذي بَدَا لهم.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كونُ الجملة الإنشائية مُفَسِّرَةً بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون المفسّرُ إنشاء أيضاً، نحو « أحْسِنْ إلى زَيْدٍ أعطِهِ ألف دِينَارٍ ».

والثاني: أن يكون مفرداً مؤدّياً معنى جملة نحو (وأسَرّوا النّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا) الآيَة.

وإنما قلنا فيما مضى إن الاستفهام مرادٌ به النفي تفسيراً لما اقتضاه

(١) المؤمنون ٢٧

(٢) يوسف ٣٥ جملة (ليسجننه) من الجمل التي دار حولها خلاف شديد بين النحاة. ورأي الكوفيين أقرب الآراء إلى واقع اللغة، ففي الآية فعل هو (بدا) ما هو فاعله؟ الكوفيون يقولون إن الفاعل هو جملة (ليسجننه). أما البصريون فإنهم يرفضون أن تكون الجملة فاعلا، وفي هذه الآية وغيرها مضطرون إلى التأويل، فيقولون، إنها جملة مفسرة، فماذا تفسر؟ إنهم يتخيلون ضميرا في الفعل (بدا) أي (بدا هو) وهذا الضمير يعود على مصدر الفعل نفسه، والتقدير: بدا لهم بداء هو ليسجننه. وواضح ما في تحليلهم من تعسف.

المعنى وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرغ ، لا أن التفسير أوْجَبَ ذَلِكَ . ونظيره « بَلَغَنِي عَنْ زَيْدٍ كلامٌ وَاللهِ لأفْعَلَنَّ كَذَا ».

ويجوز أن يكون (ليسجننه) جواباً لبَدَا ؛ لأنّ أفعال القلوب لإفادتها التحقيقَ تجابُ بما يجاب به القَسَم ، قال :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لتأتِيَنَّ مَنِيَّتي
إنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهامُها

وقال الكوفيون : الجملة فاعل ، ثم قال هشام وثعلب وجماعة : يجوز ذلك في كل جملة نحو « يُعْجِبُنِي تقوم » وقال الفراء وجماعة : جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً ، وباقترانها بأداة مُعَلِّقة نحو « ظَهَرَ لي أقامَ زَيْدٌ ، وعُلِمَ هَلْ قَعَدَ عَمْرُو » وفيه نظر ؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبهُ من أن تكون مجوِّزة ، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء ؟ وبعد فعندي أن المسألة صحيحةٌ ، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلّقات ، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى ، ألا ترى أن المعنى ظهر لي جوابُ أقام زيد ، أي جواب قول القائل ذلك ؟ وكذلك في « عُلم أقعد عمرو » وذلك لا بُدّ من تقديره دَفْعاً للتناقض ؛ إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به .

فإن قلت : ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل .

قلت : قد مضى (لنا) عن قريب أن الجملة التي يُرَاد بها اللفظُ يحكم لها بحكم المفردات .

السابع : (وإذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا في الأرْضِ)[1] زعم ابنُ عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل (في قيل) ضميرَ المصدرِ ، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف نائب (عن) الفاعل ؛ فالجملة في محل نصب ، ويردّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبعدمه في (وإذَا قِيلَ إنّ وَعْدَ اللهِ حَقّ)[2] والصواب أن النائبَ الجملة ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ؛ فكيف انقلبَتْ مفسّرة؟والمفعول به متعين للنيابة ، وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه أن التي يراد بها لفظُها يُحكمُ لها بحُكم المفردات ؛ ولهذا تقع مبتدأ نحو « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوّةَ إلاّ باللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجنة » وفي المثل « زَعَمُوا مَطِيّةُ الْكَذِبِ » ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو « قولى لا إلهَ إلا الله » كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد .

الثامن : (وَعَدَ اللهُ الّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأجرٌ عَظِيمٌ)[3] لأن « وَعَدَ » يتعدى لاثنين ، وليس الثاني هنا (لهم مغفرة) ؛ لأن ثاني مفعولي « كَسَا » لا يكون جملة ، بل هو محذوف ، والجملة مفسرة له ، وتقديره خيراً عظيماً أو الجنة ، وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب ؛ إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر .

---

(١) البقرة ١١ ، وهأنت ترى ابن هشام يعترف أخيرا بأن الجملة يصح أن تكون نائب فاعل ، لكنه يضطر أن يدور مرة أخرى ويشترط أن يكون المقصود من الجملة هو ألفاظها أي ما يسمى بالحكاية ويمثل لذلك بالمبتدأ ، إذ المعروف أن المبتدأ لا يكون جملة إلا إذا كان مقصودا به الحكاية مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله « أي هذه الكلمة أو هذا القول » كنز من كنوز الجنة ، ومثل : زعموا « أي هذا التعبير » مطية الكذب .

(٢) الأحقاف ٣٢

(٣) المائدة ٩ .

وقولي في الضابط « الفضلة » احترزتُ به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن ؛ فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ، ولها موضع بالإجماع ؛ لأنها خبر في الحال أو في الأصل ، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو « زَيْداً ضَرَبْتُه » فقد قيل : إنها تكون ذاتَ محل كما سيأتي ، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه .

الجملة الرابعة : المجابُ بها القسمُ نحو (والقرآنِ الحكيمِ إنكَ لمن المرسلين)[1] ونحو (وَتَاللهِ لأكِيدَنَّ أصْنَامَكُمْ)[2] ومنه (ليُنْبَذَنَّ في الحُطَمَةِ)[3] (وَلَقَدْ كانُوا عَاهَدُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ)[4] يقدر لذلك ولما أشبهه القسم .

ومما يحتمل جواب القسم (وَإنْ مِنْكُمْ إلاّ وارِدُهَا)[5] وذلك بأن تقدرَ الواوَ عاطفةً على (ثم لَنَحْنُ أعْلَمُ) فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى : (فَوَرَبّكَ لَنَحْشُرَنّهُمْ وَالشّيَاطِينَ) وهذا مراد ابن عطية من قوله : هو قَسَم ، والواو تقتضيه ، أي هو جواب قسم

(١) يس ٢ – ٣ وجملة (إنك لمن المرسلين) لا محل لها من الإعراب جواب القسم (والقرآن الحكيم) .
(٢) الأنبياء ٥٧
(٣) الهمزة ٤
(٤) الأحزاب ١٥ ، والآية الكريمة هي (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار وكان عهد الله مسؤلا) ، واللام المفتوحة في هذه الآية والآية السابقة لاتكون إلا جواب قسم يمكن تقديره .
(٥) مريم ٦٨ – ٧١ والآيات هي (فوربك لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيا . ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صليا . وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتماً مقضيا) في الآيات قسم هو (فوربك) والجواب جملة (لنحشرنهم) لا محل لها من الإعراب ، وقد عطفت عليها جمل هي (ثم لنحضرنهم) ، (ثم لننزعن) ، (ثم لنحن أعلم) وكذلك (وإن منكم إلا واردها) .

والواو هي المحصلة لذلك لأنها عاطفة ، وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة ، وهو أن الواو حرف قسم ، فردّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفياً بإنْ .

تنبيه ـ من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو (أمْ لَكُمْ أيْمَانٌ عَلَيْنَا بالغَةٌ إلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إنّ لكم لما تحكمون)[1] (وإذْ أخَذْنَا مِيثَاقَ بني إسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إلاّ اللهَ)[2] (وَإذْ أخذنا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ)[3] وذلك لأن أخْذَ الميثاق بمعنى الاستحلاف ، قاله كثيرونَ منهم الزجاج ، ويوضحه (وإذْ أخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الّذِينَ أوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنّاسِ)[4] وقال الكسائي والفراء ومَنْ وافقهما : التقديرُ بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم « أنْ » فارتفع الفعل ، وجوز الفراء أن يكون الأصلُ النهيَ ، ثم أخرِجَ مُخْرَجَ الخبر ،[5] ويؤيده أن بعده (وقولوا) (وأقيموا) (وآتوا) .

ومما يحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق :[6]

(١) القلم ٣٩
(٢) البقرة ٨٣
(٣) البقرة ٨٤
(٤) آل عمران ١٨٧ والشاهد في الآية دلالة « أخذ الميثاق » على القسم بدليل وجود جواب له (لتبيننه للناس) .
(٥) أي الجملة الخبرية .
(٦) الشاهد في البيت استخدام « عاهدتني » بمعنى القسم ، فتكون جملة « لاتخونني» جواب القسم لا محل لها من الإعراب .
ويمكن أن تعرب جملة « لاتخونني » حالا من الفاعل (تاء المخاطب) أو المفعول (ياء المتكلم) . لكن اعتبارها جواب قسم أقرب إلى معنى البيت .

تَعَشّ فإنْ عاهَدْتَني لاَ تخونُني
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

فجملة النفي إما جوابٌ لعاهدتني كما قال :

أرَى مُحْرِزاً عَاهَدْتُهُ لَيُوافِقَنْ
فَكَانَ كمَنْ أغْرَيْتُهُ بِخِلاَفِ

فلا محل لها ، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها النصب ، والمعنى شاهد للجوابية ، وقد يحتج للحالية بقوله أيضاً :

ألَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبّي ، وَإنّنِي
لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِماً وَمَقَامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لاَ أشْتُمُ الدّهْرَ مُسْلِماً
وَلاَ خَارِجاً مِنْ فِيّ زُورُ كَلاَمِ

وذلك أنه عطف « خارجاً » على محل جملة « لا أشتم » فكأنه قال « حلفتُ غيرَ شاتم ولا خارجاً » والذي عليه المحققون أن « خارجاً » مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجاً ، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر ، كما عكس في قوله تعالى (إنْ أصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً) لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً في المستقبل ولا يتكلم بزور ، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر .

الجملة الخامسة : الواقعة جوابا لشرطٍ غير جازم مطلقا ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية ؛ فالأول جواب لو ولولا ولمّا وكيف ، والثاني نحو « إنْ تقُمْ أقُمْ ، وإنْ قُمْتَ قُمْتُ » أما الأول فلظهور

الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها .

الجملة السادسة : الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرفٍ ؛ فالأول نحو « جاءَ الّذي قَامَ أبُوه » فالذي في موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلَقّن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته في موضع كذا ، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة ، والحق ما قدمْتُ لك ؛ بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو « لِيَقُمْ أيُّهُمْ في الدّارِ ، وَلألْزَمَنّ أيَّهُمْ عِنْدَكَ ، وامْرُرْ بِأيِّهِمْ هُوَ أفضلُ » وفي التنزيل (رَبّنَا أرِنَا اللّذَيْنِ أضَلاّنَا)[1] وقرىء (أيَّهُمْ أشَدّ[2]) بالنصب ، وروي بالخفض :

• فَسَلّمْ عَلَى أيّهِمْ أفْضَلُ •

وقال الطائي : [3]

فإمّــا كِــرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ
فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُم ما كَفَانِيَا

---

(١) فصلت ٢٩

(٢) مريم ٦٩ والقراءة الفاشية ببناء (أيّ) على الضم وهي مفعول به للفعل (ننزع) (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) ، والنحاة يقولون إن (أيا) الموصولة تبنى على الضم إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا والتقدير : أيهم هو أشد على الرحمن عتياً .

(٣) « ذو » في لهجة طيء اسم موصول وهي مبنية على الأغلب ، يقولون : حضر ذو حَجّ ، ورأيت ذو حَجّ ، ومررت بذو حَجّ . ومن تعبيراتهم : لا وذو في السماء عرشه ؛ أي : لا والذي في السماء عرشه . على أن بعضهم يعرب « ذو » فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء كما في هذا البيت : فحسبي من ذي عندهم ما كفاني ؛ أي : حسبي من الذي عندهم ما كفاني ، يجر ذى بالياء .

وقال العقيلي : [1]

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا
يَــوْمَ النخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

وقال الهُذلي : [2]

• هُمُ اللاءُونَ فَكَّوا الغُلَّ عَنّي •

والثاني نحو « أعْجَبَنِي أنْ قُمْتَ ، أوْ مَا قُمْتَ » إذا قلنا بحرفية ما المصدرية ، وفي هذا النوع يقال : الموصول وصلته في موضع كذا ؛ لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً ، وأما قول أبي البقاءفي (بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)[3] إن « ما » مصدرية وصلتها (يكذبون) وحكمه مع ذلك بأنّ (يكذبون) في موضع نصب خبراً لكان ، فظاهِرُهُ متناقضٌ ، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون ، لا منها ومن « كان » ، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي على وأبي الفتح وآخرين : إنّ « كان » الناقصة لا مصدر لها .

الجملة السابعة : التابعة لما لا محل له نحو « قام زيد ولم يقم عمرو » إذا قدرت الواو عاطفة ، لا واو الحال .

* * *

---

(١) البيت شاهد من لهجة عربية تجري اسم الموصول (الذين) مجرى جمع المذكر السالم ، فترفعه بالواو وتنصبه وتجره بالياء .

(٢) البيت شاهد على لهجة عربية تجرى اسم الموصول (اللائي) مجرى جمع المذكر السالم فترفعه بالواو وتنصبه وتجره بالياء .

(٣) البقرة ١٠

الجمل التي لها محل من الإعراب

وهي أيضاً سبع :

الجملة الأولى : الواقعة خبراً ، وموضعها رفع في بابَيْ المبتدأ وإنّ ، ونصب في بابَيْ كان وكاد ، واختُلِفَ في نحو « زَيْدٌ اضْرِبْهُ ، وعَمْرٌو هَلْ جَاءَكَ » فقيل : محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية ، وهو صحيح ، وقيل : نصب بقول مضمر هو الخبر ، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً ، وقد مر إبطاله .

الجملة الثانية : الواقعة حالاً ، وموضعها نصب ، نحو (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)[1] ونحو (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى)[2] (قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ)[3] ومنه (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ)[4] فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم ، أو من فاعله ، وقرىء (محدثاً) لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنفي ؛ فالحالان على الأول — وهو أن يكون استمعوه حالاً من مفعول يأتيهم — مثلُهما في قولك

---

(١) المدثر : ٦

(٢) النساء ٤٣

(٣) الشعراء ١١١

(٤) الأنبياء ٢ ، ٣ والآيتان هما : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون ، لاهية قلوبهم، وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون) .

« ما لقى الزَّيْدَيْنِ عَمْرٌو مُصْعِداً إلاّ مُنْحَدِرَيْنِ » وعلى الثاني — وهو أن يكون جملة (استمعوه) حالا من فاعل يأتيهم — مثلهما في قولك « ما لقى الزَّيْدَيْنِ عَمْرُو راكباً إلا ضَاحِكاً » وأما (وهم يلعبون) فحالٌ من فاعل (استعموه) فالحالان متداخلتان ، ولاهية حال من فاعل (يلعبون) وهذا من التداخل أيضاً ، أو من فاعل (استمعوه) فيكون من التعدد لا من التداخل .

ومن مُثُل الحالية أيضاً قولُه عليه الصلاة والسلام « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وهو من أقوى الأدلّةِ على أن انتصاب « قائماً » في « ضَرْبِي زَيداً قائماً » على الحال ، لا على أنه خبر لكان محذوفة ؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو ، وقولك « مَا تَكَلَّمَ فُلاَنٌ إلاّ قَالَ خَيْراً » ، كما تقول « ما تكلم إلا قائلاً خيراً » ، وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة .

الجملة الثالثة : الواقعة مفعولا ، ومحلها النصب إن لم تَنُبْ عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو (ثُمَّ يُقَالُ هذَا الّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ)[1] لما قدمناه من أن الجملة التي يُرَاد بها لفظُها تنزل منزلة الأسماء المفردة .

قيل : وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلّقٍ ، نحو « عُلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ »[2] وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً ، وحملوا عليه (وتَبَيَّنَ

---

(١) المطففين ١٧ . جملة (هذا الذي كنتم به تكذبون) في محل رفع نائب فاعل للفعل (يقال) .

(٢) المعلقات- كما تعلم هي الكلمات التي تعلق أفعال القلوب عن العمل لفظاً لا محلا ، وهي الألفاظ التي لها الصدارة كلام الابتداء وكلمات الاستفهام .

لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ)[1] (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا)[2] (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ)[3] والصواب خلاف ذلك ، وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً .

فإن قلت : وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو « ظَهَرَ لي أقَامَ زَيْدٌ » .

قلت : إنما أجَزْتُ ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف ، لا الجملة .

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبوابٍ .

أحدها : باب الحكاية بالقول أو مرادفه ؛ فالأول نحو (قَالَ إنِّي عَبْدُ اللهِ)[4] وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نَوْعِيّ كالقُرْفُصَاء في « قَعَدَ القُرْفُصاءَ »[5] إذ هي دالة على نوع خاص من القول ؟ فيه مذهبان ، ثانيهما اختيار ابن الحاجب ، قال : والذي غَرَّ الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعَلِم في « علمت لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » وليس كذلك ؛ لأن الجملة نفس القول والعِلْمُ غير المعلوم فافترقا ، اه . والصوابُ قولُ الجمهور ؛ إذ يصح أن يُخْبَرَ

---

(١) ابراهيم ٤٥
(٢) السجدة ٢٦ .
(٣) يوسف ٣٥ وفي الآيات الثلاثة أفعال هي (تبين – لم يهد – بدا) وفاعل كل منها جملة ، وإن كان ابن هشام ينكر وقوع الجملة فاعلا .
(٤) مريم ٣٠
(٥) القرفصاء نوع من أنواع القعود ، وهي تعرب مفعولا مطلقاً مبيناً للنوع .

عن الجملة بأنها مقولة كما يُخبر عن زيد من « ضَرَبْتُ زَيْداً » بأنه مضروب ، بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة لأنها نفس القعود ، وأما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم إياه لفظاً وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ .

والثاني : نوعان : ما معه حرف التفسير كقوله :

وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أيْ أنتَ مُذْنِبٌ
وَتَقْلِينَنِي ، لكِنَّ إيَّاكِ لاَ أقْلِي

وقولك « كَتَبْتُ إليه أنِ افْعَلْ » إذا لم تقدر باء الجر ، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها . وما ليس معه حرف التفسير ، نحو (وَوَصَّى بِهاَ إبرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوب يَابَنِيَّ إنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ) [1] ونحو (وَنَادَى نُوحٌ ابنَهُ وَكانَ فِي مَعزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا) [2] وقراءة بعضهم (فَدَعا رَبَّهُ إني مَغلُوبٌ) [3] بكسر الهمزة ، وقوله : [4]

---

(١) البقرة ١٣٢ والشاهد في الآية وقوع جملة (يا بني إن الله اصطفى لكم الدين) مفعولا به لفعل فيه معنى القول هو الفعل (وصى).

(٢) هود ٤٢ ، وقعت جملة (يا بني اركب معنا) مفعولا به لفعل فيه معنى القول هو (نادى) .

(٣) القمر ١٠ هذه القراءة بكسر هزة إن ، والشاهد فيها وقوع جملة (إني مغلوب) مفعولا به لفعل فيه معنى القول هو (دعا) . أما القراءة الفاشية بفتح همزة أن (فدعا ربه أني مغلوب) فإن المفعول هو المصدر المؤول من أنّ ومعموليها ، وأنت تعلم أنّ « أنّ » المفتوحة لا تكون جملة وإنما تكون مصدراً مؤولا أي كلمة مفردة .

(٤) الشاهد في البيت وقوع جملة « إنا رأينا رجلا عريانا » مفعولا به لفعل فيه معنى القول هو (أخبرانا) .

رَجُـــلاَنِ مِنْ مَكَّةَ أخْبَرَانَــا
إنَّــا رَأيْنَــا رَجُـــلا عُرْيَانَا

رُوي بكسر « إنَّ » فهذه الجمل في محـل نصبٍ اتفاقاً ، ثم قـال البصريون : النصب بقول مقدر ، وقال الكوفيون : بالفعل المذكور ، ويشهد للبصريين التصريحُ بالقول في نحو (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إنَّ ابْنِي مِنْ أهْلِي) [1] ونحو (إذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي)[2] وقول أبي البقاء في قوله تعالى(يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ) [3] إن الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي ، قال : لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم ، وإنما يصح هذا على قـول الكوفيين ، وقـال الزمخشري : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها ، وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ولا محل لها ، وهو الظاهر .

الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولا : باب ظن وأعْلَم ؛ فإنها تقع مفعولا ثانياً لظن وثالثاً لأعلم ، وذلك لأن أصلهمـا الخبر ، ووقوعه جملة سائغٌ كما مر ، وقد اجتمع وقوعُ خبرَيْ كان وإنَّ والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب : [4]

---

(١) هود ٤٥

(٢) مريم ٣ – ٤

(٣) النساء ١١

(٤) أنت تعلم أن أفعال القلوب تنصب مفعولين كان أصلها المبتدأ والخبر ، وأن الفعل (أعْلَمَ وأرى) ينصبان ثلاثة مفاعيل ؛ الثاني والثالث أصلهما مبتدأ وخبر ، ولما كان الخبر يصح أن يأتي جملة فإن الجملة يصح أن تقع مفعولا ثانياً لأفعال القلوب ومفعولا ثالثاً للفعل أعلم . فإذا قلت « ظننت زيداً يلهو » كانت جملة « يلهو » في محل نصب مفعولا ثانياً ، وإذا قلت « أعلمتك زيداً يلهو » كانت جملة « يلهو » مفعولا ثالثاً لأعلم .

فَإِنْ تَزْعُمِينِى كُنتُ أجْهَلُ فِيكُمُ
فَإِنِّى شَرَيتُ الحِلمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

الباب الثالث : باب التعليق ، وذلك غير مختص بباب ظن ، بل هو جائز في كل فعل قلبي ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار ، نحو (أوَ لَمْ يتفكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِنْ جِنَّة) [1] (فليَنظُرْ أيُّهَا أزْكَى طَعَاماً) [2] (يَسأَلُونَ أيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) [3] لأنه يقال : فكرت فيه ، وسألت عنه ، ونظرت فيه ، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول ، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف .

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعَلّق فعلٌ غير عَلِم وظَنَّ حتى يُضَمَّن معناهما ، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين .

الجملة الرابعة : المضاف إليها، ومحلها الجر ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية :

أحدها : أسماء الزمان ، ظروفا كانت أو أسماءً ، نحو (وَالسَّلاَمُ

= والشاهد في البيت وقوع الجملة المكونة من كان واسمها وخبرها مفعولا ثانياً للفعل « تزعميني » .

(١) الأعراف ١٨٤

(٢) الكهف ١٩

(٣) الذاريات ١٢

عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ) [1] ونحو (وأنذرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ العَذَابُ) [2] ونحو (لِيُنذرَ يَوْمَ التَّلاَقِ يوم هُمْ بَارِزُونَ) [3] ونحو (هذَا يَوْمُ لا ينطِقُونَ) [4] ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى، ومفعول ثان في الثانية ، وبدل منه في الثالثة ، وخبر في الرابعة ، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً ليخفى من قوله تعالى (لا يَخْفَى عَلَى اللهِ مِنهُمْ شَيْءٌ) .

ومن أسماء الزمان ثلاثةٌ إضافتهُا إلى الجملة واجبة ،(إذْ) باتفاق ، و (إذا) عند الجمهور و(لَمَّا) عندمن قال باسميتها ، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلا فهو كإذا في إختصاصه بالجمل الفعلية وإن كان ماضيا فهو كإذْ في الإضافة إلى الجملتين فتقول « آتيك زَمَنَ يقدمُ الحاجُّ » ولا يجوز « زمن الحاجُّ قادمٌ » رتقول « أتيتك زَمَنَ قَدِمَ الحاجُّ ، زَمَنَ الحاجُّ قادمٌ » ورُدَّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى (يومَ هُمْ بارِزُون) وبقول الشاعر : [5]

---

(١) مريم ٣٣ (يوم) ظرف زمان منصوب بالفتحة مضاف وجملة (ولدت) في محل جر مضاف إليه .

(٢) إبراهيم ٤٤ (يوم) مفعول به ثان للفعل أنذر وهو مضاف وجملة (يأتيهم) في محل جر مضاف إليه .

(٣) غافر ١٥ - ١٦ الآيتان هما : (رفيع الدرجات ذو العرش يلقي الروح من أمره على من يشاء من عباده لينذر يوم التلاق ، يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء ، لمن الملك اليوم لله الواحد القهار).

(٤) المرسلات ٣٥

(٥) يرى سيبويه أن اسم الزمان المبهم أي غير المحدد بوقت بذاته إذا دل على زمن مستقبل فإنه لا يدخل إلا على الجملة الفعلية . والبيت ينقض هذا الرأي ، إذ أن كلمة (يوم) تنصرف هنا إلى المستقبل ؛ لأن طلب الشفاعة لا يكون إلا مستقبلا ، ومع ذلك فإن الجملة التي بعده جملة اسمية « لا ذو شفاعة بمغن » وهي في محل جر مضاف إليه.

وَكُنْ لِي شَفيعاً يَوْمَ لاذُو شَفَاعَةٍ
بمُغنٍ فَتيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط حَمْلُ الزمان المستقبل على (إذا) إذا كان ظرفاً ، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف ، ولا يأتي هذا الجواب في البيت ، والجوابُ الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي ؛ فحمل على (إذْ) ، لا على (إذا) ، على حد (وَنُفِخَ فِي الصُّور) .

الثاني : « **حيثُ** » ، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمةٌ ، ولا يشترط لذلك كونُها ظرفا ، وزعم المهدويُّ شارحُ الدُّرَيْدِية — وليس بالمهدوي المفسر المقرىء — أن « حيثُ » في قوله:

ثُمَّتَ رَاحَ فِي المُلَبِّينَ إلى
حَيْثُ تَحَجَّى المأزِمانِ وَمِنَى

لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها ، وتكلف تقديرَ رابطٍ لها ، وهو فيه ، وليس بشيء ؛ لما قدمنا في أسماء الزمان .

الثالث : « **آية** » بمعنى علامة ، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلُها مثبتاً أو منفياً « بما » ، كقوله : [1]

بآيَةِ يُقدِمُونَ الخَيلَ شُعْثاً
كأنَّ عَلَى سَنَابِكِها مُدَاما

وقوله : [2]

(١) الشاهد في البيت ووع جملة « يقدمون الخيل » في محل جر بإضافة (آية) إليها .

(٢) الشاهد وقوع جملة « ما كانوا ضعافاً ولا عزلا » في محل جر بإضافة « آية » إليها .

أَلِكْنِي إلىَ قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَــةً
بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافــاً وَلاَ عُزْلا

وهذا قول سيبويه ، زعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو (إنَّ آيَةَ مُلكِهِ أنْ يَأتِيَكُمُ التَّابُوتُ) (١) وقال الأصل بآية ما يقدمون ، أي بآية إقدامكم كما قال : (٢)

أَلاَ مَنْ مُبلِغٌ عَنِّي تَمِيماً بِآيَةِ ما تُحِبُّونَ الطَّعَامَــا

وفيه حذف موصول حرفي غير أنْ وبقاء صلته ، ثم هو غير متأتٍّ في قوله :

* بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلاَ *

الرابع « ذو » في قولهم « اذْهَبْ بِذِي تَسلم » والبـاء في ذلك ظرفية ، و « ذي » صفة لزمن محذوف ، ثم قال الأكثرون : هي بمعنى صاحب ؛ فالموصوف نكرة ، أي اذهب في وقتٍ صاحِب سلامة ، أي في وقت هو مَظِنَّةُ السلامة ، وقيل : بمعنى الذي فالموصوف معرفة ، والجملة صلة فلا محل لها ، والأصل : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ويضعفه أن استعمال « ذي » موصولة مختص بطيىء ، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم ، وأن الغالبَ عليها في لغتهم البناءُ ، ولم يُسمع هنا

---

(١) البقرة ٢٤٨ ، ويرى ابن جنى أن كلمة « آية » لا يشترط أن تضاف إلى الجمل لأنها أضيفت هنا إلى المصدر المؤول (أن يأتيكم التابوت) ، والتقدير عنده : « إن آية ملكه إتيان التابوت إليكم . »

(٢) الشاهد في البيت أن « ما تحبون الطعام » ليست جملة منفية ، وإنما مضافة إلى جملة ، وعليه فإن كلمة « آية » ليست مضافة إلى جملة ، بل مضافة إلى مفرد وهو المصدر المؤول من أنْ والفعل ، والتقدير : « بآية حبكم الطعام » .

إلا الإعراب وأن حذف العائدِ المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو (ويشرب مما تشربون)[1] والمتعلق هنا مختلف، وأن هذا العائد لم يذكر في وقت ، وبهذا الأخير يضعف قولُ الأخفش في (يا أيُّها الناس) إن أيا موصولة والناسُ خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد ، أي يا مَنْ هُمُ الناس ، على أنه قد حذف العائد حذفا لازمافي نحو * وَلاَسِيَّما يَوْمٌ * فيمن رفع ، أي لا مثل الذي هو يوم ، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ، ولكنه نادر ؛ فلا يحسن الحمل عليه .

والخامس ، **والسادس : لدُنْ وريْثَ** ، فإنهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ، ويشترط كونه مثبتاً ، بخلافه مع آية .

فأما لَدُن فهي اسم لِمَبْدَأ الغاية ، زمانية كانت أو مكانية ، ومن شواهدها قوله :[2]

لَزِمْنَا لَدُن سألْتمونَا وِفَاقَكم
فَلاَ يَكُ مِنْكمْ لِلخِلاَفِ جنُوحُ

وأما رَيْثَ فهي مصدر رَاثَ إذا أبطأ ، وعوملت معاملَةَ أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة ، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك « جِئْتُكَ صلاَةَ العَصْرِ » قال :[3]

---

(١) المؤمنون ٣٣

(٢) لدن : ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب ، وهو مضاف ، وجملة «سألتمونا» في محل جر مضاف إليه .

(٣) ريث : ظرف زمان منصوب بالفتحة ، وجملة « أقضي » في محل جر مضاف إليه .

خَلِيلَيَّ رِفْقاً رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً
مِنَ الْعَرَصَاتِ المُذْكِرَاتِ عُهُوداً

وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار أنْ ، والأول قوله في التسهيل وشرحه ، وقد يعذر في رَيْثَ ؟ لأنها ليست زماناً ، بخلاف لَدُنْ ، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت ، وفي الغرة لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة ، ولهذا قال في قوله :

• مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلى إتْلائِها •

إن تقديره من لَدُ أن كانت شَولا ، ولم يقدر من لَدُ كانت .

والسابع والثامن : قول وقائل كقوله :[1]

قَوْلُ يَا لَلرِّجَالِ يُنهِضُ مِنَّا
مُسْرِعِينَ الكُهُولَ وَالشُّبَّانا

وقوله :[2]

وَأجَبْتُ قائِلَ كَيْفَ أنْتَ بِصَالِحٍ
حتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي

والجملة الخامسة : الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم ؛ لأنها لم تُصدَّر بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك « إنْ تَقُمْ أقُمْ »

---

(١) قول : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وهو مضاف ، وجملة الاستغاثة « يا للرجال » في محل جر مضاف إليه ، وجملة « ينهض » في محل رفع خبر.

(٢) قائل : مفعول به منصوب بالفتحة ، وهو مضاف ، وجملة « كيف أنت بصالح» في محل جر مضاف إليه .

ومحلاً كما في قولك « إنْ جِئْتَنِي أكْرَمْتُكَ » مثال المقرونة بالفاء (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرهُمْ)(1) ولهذا قرىء بجزم يذر عطفاً على المحل ، ومثال المقرونة بإذا (وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذَا هُمْ يَقْنَطُون)(2) والفاء المقدرة كالموجودة كقوله : (3)

• مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا •

ومنه عند المبرد نحو « إن قمت أقوم » وقول زهير : (4)

وَإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ
يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالي ولا حَرِمُ

الجملة السادسة : التابعة لمفرد ، وهي ثلاثة أنواع :

---

(1) الأعراف ١٨٦ ، وقعت جملة (فلا هادي له) في محل جزم جواباً للشرط ، وذلك لاقترانها بالفاء ولأن كلمة الشرط هي (مَنْ) وهي جازمة . وهناك قراءة بجزم الفعل (يذرْهم) باعتباره معطوفاً على محل جملة جواب الشرط .

(2) الروم ٣٦ ، وقعت جملة (إذا هم يقنطون) في محل جزم جواباً للشرط ، لأنها مقترنة (بإذا) ولأن كلمة الشرط هي (إنْ) وهي حرف جازم .

(3) والشاهد في البيت وقوع جملة « الله يشكرها » في محل جزم جواباً للشرط ، لأن كلمة الشرط (مَنْ) جازمة ، أما شرط اقترانها بالفاء فهو متوافر لأن الفاء مقدرة ، والتقدير : من يفعل الحسنات فالله يشكرها . لأن الفاء واجبة كما تعلم إذا كان جواب الشرط جملة اسمية .

(4) الفعل «يقول» مرفوع وكان حقه أن يجزم إذا كان جواباً للشرط ، وهم يفسرون رفعه بأنه ليس جواباً للشرط وإنما هو يكون جملة فعلية في محل رفع لخبر محذوف تقديره « فهو يقول » ، وعليه تكون الجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل جزم جواب الشرط .

أحدها : المنعوت بها ؛ فهي في موضع رفع في نحو (مِنْ قَبْلِ أنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ)(١) ونصب في نحو (وَاتَّقُوا يَوْمَاً تُرْجَعُونَ فِيهِ)(٢) وجر في نحو (رَبَّنَا إنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ)(٣) ومن مُثُل المنصوبة المحل (رَبَّنَا أنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً)(٤) (خُذْ مِنْ أمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ)(٥) الآية ، فجملة (تكون لنا عيداً) صفة لمائدة ، وجملة (تطهرهم وتزكيهم) صفة لصَدَقة ، ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في (من السماء) على تقديره صفة لها لا متعلقاً بأنزل ، أو من (مائدة) على هذا التقدير ؛ لأنها قد وصفت ، وأن الثانية حال من ضمير (خذ) ونحو (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي)(٦) أي ولياً وارثاً ، وذلك فيمن رفع (يرث) وأما مَنْ جزمه فهو جواب للدعاء ، ومثل ذلك (أرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي)(٧) قرىء برفع يصدق وجزمه .

والثاني : المعطوفة بالحرف نحو « زيد منطلق وأبوه ذاهب » إن قدرت الواو عاطفة على الخبر ؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها ، أو قدرت الواو واوَ الحال فلا تبعية والمحل نصب .

---

(١) البقرة ٢٥٤
(٢) البقرة ٢٨١
(٣) آل عمران ٩
(٤) المائدة ١١٤
(٥) التوبة ١٠٣
(٦) مريم ٥ — ٦
(٧) القصص ٣٤

الثالث : المبدلة كقوله تعالى : (مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ)[1] « فإنّ » وما عملت فيه بدلٌ من « ما » وصلتها ،وجاز إسناد (يقال) إلى الجملة كما جاز في (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا)[2] هذا كله إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل،فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضُونَ لأنبيائهم ، هو الوجــه الذي بدأ به الزمخشري ، فالجملة استئناف .

ومن ذلك (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى) ثم قال الله تعالى : (هَلْ هذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ) قال الزمخشري : هذا في موضع نصب بدل من النجوى ، ويحتمل التفسير : وقال ابن جني في قوله :

إلى اللهِ أشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةً
وَبِالشَّامِ أخْرَى كيْفَ يَلْتَقِيانِ

جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى ، أي إلى الله أشكو حاجتَيْن تَعَذَّرَ التقاؤهما .

الجملة السابعة : التابعة لجملة لها محل ، ويقع ذلك في بابي النّسَق والبدل خاصة .

---

(١) فصلت ٤٣

(٢) الجاثية ٣١

فالأول نحو « زيدٌ قامَ أبوهُ وقعَدَ أخوه » إذا لم تقدر الواو للحال ، ولا قدرتَ العطفَ على الجملة الكبرى .[1]

والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد ، نحو (وَاتَّقُوا الذي أمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أمَدَّكُمْ بِأنْعَامٍ وَبَنِينٍ وجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ)[2] فإن دلالته الثانية على نِعَم الله مفصلةٌ ، بخلاف الأولى ، وقوله :[3]

أقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا
وَإلا فَكُنْ في السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِماً

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة ، بخلاف الأولى .

قيل : ومن ذلك قولُه :

ذَكَرْتُكَ وَالخَطِّيّ يَخْطُرُ بَيْنَنَا
وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

فإنه أبدل « وقد نهلت » من قوله « والخطي يخطر بيننا » بدل اشتمال ، اهـ . وليس متعيناً : لجواز كونه من باب النسق ، على أن

---

(١) لأنك إذا عطفت جملة « قعد أخوه » على الجملة الكبرى « زيد قام أبوه » لم يكن لها محل من الإعراب لأن الأولى جملة ابتدائية . أما إذا عطفتها على الجملةالصغرى « قام أبوه » كانت في محل رفع لأنالجملة المعطوف عليها واقعة خبراً .

(٢) الشعراء ١٣٢ – ١٣٤

(٣) الشاهد فيه وقوع جملة « لا تقيمن » في محل نصب بدلا من جملة « ارحل » الواقعة مقولا للقول .

تقدر الواو للعطف ، ويجوز أن تقدر واوَ الحال ، وتكون الجملة حالاً ، إما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز تَرَادُف الأحوال ، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين ، والرابط على هذا الواو ، وإعادة صاحب الحال بمعناه ، فإن المُثقفَة السّمر هي الرماح .

تنبيه – هذا الذي ذكرته – من انحصار الجمل التي لها محل في سبع – جارٍ على ما قَرَّرُوا ، والحق أنها تسعٌ ، والذي أهملوه : **الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها .**

أما الأولى فنحو (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ إلاّ مَنْ تَوَلّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللّهُ)[1] قال ابن خروف : (مَنْ) مبتدأ ، و (يعذبه الله) الخبر ، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، وقال الفراء في قراءة بعضهم (فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ)[2] إن (قليلٌ) مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا ، وقال جماعة في (إلاّ امْرَأتُكَ)[3] بالرفع : إنه مبتدأ والجملة بعده خبر ، وليس من ذلك

---

(١) الفاشية ٢٢ – ٢٤

(٢) البقرة ٢٤٩ والقراءة الفاشية بنصب (قليلا) ، (فلما فصل طالوت بالجنود قال إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده فشربوا منه إلا قليلا منهم ...) وقد وردت قراءة أخرى برفع (قليل) وهي التي يستشهد بها هنا على أنها مبتدأ خبره محذوف وتقدير الجملة « فشربوا منه إلا قليل منهم لم يشربوا » فتكون الجملة في محل نصب مستثنى .

(٣) هود ٨١ والقراءة الفاشية بنصب (امرأتك) على الاستثناء ، (قالوا يا لوط إنا رسل ربك لن يصلوا إليك فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب) أما على قراءة الرفع فتكون امرأتك) مبتدأ والجملة من إن ومعموليا خبر ، والمبتدأ وخبره في محل نصب مستثنى .

نحو « ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه » لأن الجملة هنا حال من (أحد) باتفاق ، أو صفة له عند الأخفش ، وكل منهما قد مضى ذكره ، وكذلك الجملة في (إلاَّ إنَّهُمْ لَيأكُلُونَ الطّعام)[1] فإنها حال ، وفي نحو « ما علمت زيداً إلا يفعل الخير » فإنها مفعول ، وكل ذلك قد ذكر .

وأما الثانية فنحو (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أأنْذَرْتَهُمْ)[2] الآية إذا أعرب سواء خبراً ، وأنذرتهم مبتدأ ، ونحو « تَسْمَعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه » إذا لم تقدر الأصل أن تسمع ، بل يقدر تسمع قائماً مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو (ويَوْمَ نُسَيّرُ الجبال) وفي نحو (أأنذرتهم) في تأويل المصدر ، وإن لم يكن معها حرف سابك

واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ؛ فالمشهور المنع مطلقاً ، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو « يُعْجِبُني قام زيد » وفصّل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا : إن كان الفعلُ قلبياً ووجد مُعَلّق عن العمل نحو « ظهر لي أقام زيد » صح ، وإلا فلا . وحملوا

---

(١) الفرقان ٢٠ والآية الكريمة هي (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكون الطعام ويمشون في الأسواق...) والجملة التي بعد (إلا) ليست في محل نصب مستثنى بل هي في محل نصب حال ، والتقدير : وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا آكاين للطعام ماشين في الأسواق ، أي أنهم بشر مثلكم .

(٢) البقرة ٦ (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) أأنذرتهم ، الهمزة للتسوية وهي التي يصح سبك مصدر منها ومن الفعل والتقير سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فيكون المصدر مبتدأ مؤخراً ، وسواء: خبر مقدم . أما إذا اعتبرنا « أأنذرتهم » جملة وليست مصدراً فهي شاهد على صحة كونها مبتدأ، على أنك تعلم أن النحاة يرفضون كون الجملة مبتدأ

عليه (ثم بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين) [1]
ومنعوا « يعجبني يقوم زيد » وأجازهما هشام وثعلب ، واحتجا بقوله: [2]

وَمَا رَاعَنِي إلاّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ
وَعَهْدِي بِهِ قَيْناً يَسِيرُ بِكِيرِ

ومنع الأكثرون ذلك كله ، وأوّلوا ما ورد مما يوهمه ، فقالوا : في بدا ضمير البَدَاء ، وتسمع ويسير على إضمار أنْ .

وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض)[3] وقوله عليه الصلاة والسلام « لا حَوْلَ ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة » وقول العرب « زَعَمُوا مطيةُ الكذب » فليس من باب الإسناد إلى الجملة ؛ لما بينا في غير هذا الموضع .

---

(1) يوسف ٣٥ ، وقد مر شرحها .
(2) الشاهد في البيت صحة وقوع الجملة فاعلا ، وهي جملة « يسير بشرطة » في محل رفع فاعلا للفعل « راعني » .
(3) البقرة ١١

— ٢ —

شرح الأشموني

أو : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك

والأشموني هو أبرز النحاة المصريين في القرن العاشر (ت ٩٢٩هـ)، وهو أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني، أخذ عن الجلال المحلي والكافيجي. وفد إلى القاهرة من الصعيد طلباً للعلم فأكب عليه ضارباً المثل في التقشف في كل شيء حتى إنه لم يكن له هم إلا التعبد والعلم.

ويعتبر شرحه على ألفية ابن مالك من أهم شروح الألفية ومن أغزر الكتب النحوية مادة، فالرجل وجد بين يديه ثروة هائلة من الكتب السابقة عليه سواء الشروح وغيرها فأفاد منها إفادة كبيرة، وقدم لنا صورة لآراء كثير من النحاة ممن لا نجد كتباً تضم آثارهم.

ويتميز الكتاب بما يعرف بالتنبيهات التي كان يزيدها على ما تتضمنه أبيات الألفية، كما يتميز أحياناً بما يضعه في آخر بعض الأبواب من الخواتيم.

وقد أقبل عدد من العلماء على وضع حواش على شرح الأشموني،

نذكر منها حاشية المدابغي ، وحاشية الأسقاطي ، وحاشية الحفني .

غير أن الحاشية التي اشتهرت أكثر من غيرها هي حاشية الصبان (محمد بن علي المتوفي ١٢٠٦هـ) ، وقد طبع الكتاب مع هذه الحاشية أكثر من مرة ، ثم طبع الشرح وحده الشيخ محمد محيي الدين ، مرة بتعليقات موجزة ، ثم طبعة أخيرة بتعليقات وافية .

والباب الذي اخترناه لك من شرح الأشموني هو : باب إعراب الفعل المضارع .

★ ★ ★

اعراب الفعل

نواصب المضارع

ارفع مُضارعاً إذا يُجــرّد   مِن ناصبٍ وجازمٍ كتَسْعَدُ

يعني أنه يجب رفع المضارع حينئذ ، والرافع له التجرد المذكور ، كما ذهب حذاق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارَعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما يُنْسب للكسائي[1]. واختار المصنف الأول ، قال في شرح الكافية : لسلامته من النقض بخلاف الثاني ينتقض بنحو هلاّ

---

(١) هذا عرض لخلاف النحاة حول علة رفع الفعل المضارع ؛ فالمعروف أن البصريين يذهبون إلى أنه يرفع لوقوعه موقع الاسم ، فأنت حين تقول : زيد يقوم . فكأنك قلت : زيد قائم. أما الكوفيون فيرون أن علة رفع المضارع هي تجرده من النواصب والجوازم ، وذلك عامل معنوي كما ذكرنا من قبل . ثم يضيف الأشموني هنا تفصيلات أخرى لإمامين من أئمة الكوفيين ؛ الأول لثعلب الذي يرى علة رفع المضارع في معنى المضارعة ذاتها ، وهذا القول فيه شيء من الغموض ، لأن القدماء أطلقوا اصطلاح (الفعل المضارِع) بمعنى الفعل (المشابه) لاسم الفاعل ، فهل كان ثعلب يعني بالمضارعة المشابهة ومن ثم ينتهي به الأمر إلى البصريين ، أم أنه يريد بها دلالة الفعل على زمن معين ؟ والرأي الثاني للكسائي الذي يرى أن حروف المضارعة علة رفع الفعل ، وهذا الرأي قد ينتهي أيضاً إلى معنى المضارعة بمعناها الثاني .

تفعل ، وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ، ورأيت الذي تفعل[1]. فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرّد .

ورُدّ الأول بأن التجرد عدمي والرفع وجودي ، والعدمي لا يكون علة للوجودي .

وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدميّ ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلّصاً عن لفظ يقتضي تغييره ، واستعمال الشيء والمجيء به على صفةٍ ما ليس بعدمي .

(تنبيه) : إنما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم تباشره نون توكيد ولا نون إناث اكتفاءً بتقدم ذلك في باب الإعراب[2].

(وبِلَن انصبه وكي) أي : الأدوات التي تنصب المضارع أربع وهي : لن ، وكي ، وأنْ ، وإذن ، وسيأتي الكلام على الأخيرتين .

---

(١) في هذه الجمل أفعال مضارعة واقعة في مواقع لا يقعها الاسم ، وبذلك ينهدم رأي البصريين الذين يرون أن علة رفع المضارع وقوعه موقع الاسم ؛ فحرف التحضيض (هلا) مختص بالأفعال ؛ وأفعال الشروع لا يكون خبرها اسماً مفرداً إلا شذوذاً (جعلت أفعل) ، وأما (ما لَكَ لا تفعل) فلم يسمع بعد (ما لَكَ) اسم ، وأما (رأيت الذي تفعل) فلأن جملة الصلة لا تكون اسماً مفرداً .

(٢) أنت تعلم أن الفعل المضارع يبنى في حالتين عند اتصاله بنون التوكيد المباشرة سواء أكانت خفيفة أم ثقيلة ، وعند اتصاله بنون النسوة ، فنقول : لتكتُبَنّ أو لتكتُبَنْ ، والنسوة يَكْتُبْنَ .

فأما « لن » فحرف نفي تختص بالمضارع ، وتخلصه للاستقبال ، وتنصبه كما تنصب « لا » الاسم ، نحو « لن أضربَ » ولن أقومَ » فتنفي ما تثبت بحرف التنفيس ، ولا تفيد تأييد النفي ولا تأكيده خلافاً للزمخشري ، الأول في أنموذجه والثاني في كشافه ، وليس أصلها « لا » فأبدلت الألف نوناً خلافاً للفراء ، ولا « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي [١] .

تنبيهات : الأول : الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو « زيداً لن أضرب » وبه استدل سيبويه على بساطتها ، ومنع ذلك الأخفش الصغير . الثاني : تأتي «لن» للدعاء كما أتت « لا » كذلك ، وفاقاً لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ، من ذلك قوله : [٢]

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالداً خلود الجبال

وأما « فلن أكون ظهيراً للمجرمين »[٣] فقيل : ليس منه ؛ لأن،

---

(١) الرأي الذي يقدمه الأشموني هنا هو الرأي الصحيح ، وهو أن (لن) حرف قائم بذاته ، وليس أصله (لا) ثم قلبت الألف نوناً ، كما أنه ليس أصله (لا أن) ثم حذفت الهمزة والألف .

(٢) المفروض أن (لن) تفيد النفي ، لكنها قد ترد للدلالة على الدعاء ، وموضع الشاهد في البيت : لن تزالوا كذلكم ، فلن هنا – في رأيه – دالة على الدعاء وذلك بدليل عطف جملة دعائية وهي : لا زلت لكم خالداً ، غير أنه لا يلزم أن يتحد العطف والمعطوف عليه خبراً أو إنشاء .

(٣) القصص ١٧ ونصها (قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين) استشهد بها على أن (لن أكون) ليست للدعاء لأنها مسندة إلى ضمير المتكلم ، ثم رد هذا القول بأن الدعاء يمكن أن يكون مسنداً إلى ضمير المتكلم على ما ورد في البيت السابق من قوله (لا زلت) . والحق أن المعنى الأقرب في الآية هو أن (لن) تدل على النفي ، فهو عهد لله ألا يظاهر مجرماً شكراً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه والله أعلم .

فعل الدعاء لا يسند للمتكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويرده قوله « ثم لا زلت لكم » .

الثالث : زعم بعضهم . أنها قد تجزم كقوله :[1]

أيادي سبا يا عزّ ما كنت بعدكم
فلن يحْلَ للعينين بعــدك منظرُ

وقوله :[2]

لن يخبِ الآن من رجائك مَــنْ
حرك من دون بابك الحلقهْ

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة .

فأما « كي » فعلى ثلاثة أوجه :

١ ـ أن تكون اسماً مختصراً من « كيف » كقوله[3] :

---

(١) البيت لكثير عزة ، وموضع الشاهد فيه : فلن يَحْلَ منظر ، والمفروض أن يكون : فلن يحلا ، باعتبار أن لن ناصبة ، لكنه أورده على زعم من قال إن (لن) تجزم الفعل المضارع ، والفعل هنا هو : حلي يحلى ، ولذلك قال إن الفتحة قد تكون دالة على الألف ، ويكون الفعل منصوباً . وأيادي سباً : مشتت الشمل .

(٢) البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي رضوان الله عليه ، وموضع الشاهد : لن يخب ، استشهد به على لهجة من استعمل (لن) جازمة .

(٣) موضع الشاهد قوله : كي تجنحون . وهذه ليست كي التي نحن بصددها ، ولكنها اسم استفهام أصله كيف ، ثم حذف الحرف الأخير منه ، وقد كان ذلك شائعاً في بعض لهجات العرب ، وقد ورد في المغنى قول بعض العرب : (سو أفعل) يريد : سوف أفعل .

كي تجنحون إلى سلم وما ثئِرَتْ
قتلاكمُ ولظى الهيجاء تضطرم

والثاني : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً ، وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلّة : كيمه ؟ بمعنى لِمَه ؟ وعلى « ما » المصدرية كما في قوله : (١)

إذا أنت لم تنفع فضرّ ، فإنّما
يرجّى الفتى كيما يضرّ وينفع

وقيل : ما كافّة ، وعلى « أن » المصدرية مضمرة نحو « جئت كي تكرمني »(٢) إذا قدرت النصب بأن . ولا يجوز إظهار « أنْ » بعدها .

---

(١) موضع الشاهد كيما يضرُّ وينفعُ . استعمل (كي) هنا استعمال لام التعليل معنى وعملا ، أي أن (كي) حرف جر وهو حرف يدل على التعليل ، فهي إذن ليست مصدرية ، ولذلك تجد الفعلين المضارعين بعدها مرفوعين ، فكأنه قال : للضر والنفع ، وتعرب الشاهد على النحو التالي : كي : حرف تعليل وجر . ما حرف مصدري ، يضر فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والمصدر المؤول من ما والفعل في محل جر بكي ، وشبه الجملة متعلق بالفعل يرجى . وقيل إن (ما) هنا ليست حرفاً مصدرياً ، وإنما هي حرف كافٌّ زائد كف (كي) عن العمل ، أي أن (كي) حرف مصدري ولكنه لا ينصب الفعل المضارع بسبب (ما) وإذن فهي تكون مع الفعل مصدراً ، ويكون هذا المصدر – هنا – في محل جر بحرف محذوف ، والتقدير : لكيما تضر وتنفع . أي للضر والنفع .

(٢) هذا هو الموضع الثاني الذي تستعمل فيه (كي) بمعنى لام التعليل معنى وعملا ، وهو رأي البصريين الذين يرون أن الناصب هو (أن) المضمرة وجوباً ، وكي حرف تعليل وجر ، وتقول في إعراب هذا المثال : جئت : فعل وفاعل . كي : حرف تعليل وجر . تكرمني : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به . والمصدر المؤول في محل جر بكي ، وشبه الجملة متعلق بجئت .
وهم يذهبون إلى أن (أنْ) لا تظهر بعد كي إلا في ضرورة الشعر ، كما سنرى في الشاهد التالي .

وأما قوله : (١)

فقالت : أكلَّ الناسِ أصبحت مانحاً
لسانك كيْما أن تُغرّ وتخدعا

فضرورة .

الثالث أن تكون بمنزلة (أنْ) المصدرية معنى وعملاً وهو مراد الناظم ، ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها (أنْ) كما في نحو « لكيْلا تأسَوْا »(٢) . ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها « أن » كقوله : (٣)

---

(١) البيت لجميل بن معمر ، وموضع الشاهد : كيما أن تغر وتخدعا ، استشهد به على ظهور (أن) المصدرية بعد (كي) التي هي حرف تعليل وجر وذلك لا يكون إلا في الضرورة ، ويكون الإعراب :
كي : حرف تعليل وجر . وما : حرف زائد . أن : حرف مصدري ونصب .
تغر : فعل مضارع منصوب بأن . وتخدع : معطوف عليه ، والمصدر المؤول من أن والفعل في محل جر بكي ، وشبه الجملة متعلق بقوله : مانحا .

(٢) هذا هو الموضع الذي لا بد أن يكون فيه (كي) حرفاً مصدرياً يعمل النصب في الفعل المضارع ، وذلك إذا سبقتها لام التعليل ؛ فاللام حرف جر ، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، ولذلك يكون إعراب الآية : اللام حرف تعليل وجر ، وكي حرف مصدري ونصب ، ولا : حرف نفي ، وتأسوا : فعل مضارع منصوب بحذف النون والواو فاعل ، والمصدر المؤول من كي والفعل في محل جر باللام .

(٣) موضع الشاهد : لكيما أن تطير . إذ نجد هنا لام التعليل وهي حرف جر ، ثم أن . فما هو الموقف بالنسبة لكي ، أهي حرف تعليل أم حرف مصدري ونصب ؟ .
يجوز فيها الوجهان :
أ – أن تكون حرف جر وبذلك تكون توكيداً للام التي قبلها ، وتكون أنْ هي الناصبة .
ب – أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً ، وبذلك تكون أنْ توكيداً لكي وقد رأيت الأشموني يرجح الرأي الأول لما قدم من أسباب .

أردتَ لكيما أن تطيرَ بِقربتي فتتركَها شنّاً ببيداء بلقعِ

احتمل أن تكون المصدرية مؤكِّدةً بأنْ ، وأن تكون تعليليةً مؤكِّدة للاّم ، ويترجح هذا الثاني بأمور ؛ الأول : أنّ أنْ أمّ الباب ، فلو جُعلت مؤكّدة لكي لكانت كي هي الناصبةَ ؛ فيلزم تقديمُ الفرع على الأصل ، الثاني : أن ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكِّداً لغيره ، الثالث : أنّ أنْ لاصقت الفعل فترجّح أن تكون هي العاملة . ويجوز الأمران في نحو : جئت كي تفعل[1] ، و (كي لا يكونُ دولة)[2] فإن جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها .

(تنبيهات) : الأول : ما سبق من أن « كي » تكون حرف جر ومصدرية وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً وتأولوا «كَيْمَهْ » على تقدير كي تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، ومما يرد قولَهم قولُه :[3]

---

(١) هذا هو الموضع الذي تحتمل فيه (كي) الوجهين ؛ أن تكون تعليلية ، أو أن تكون مصدرية ناصبة ، وذلك إذا لم تسبقها اللام،وإذا لم تلحقها أنْ. والجملة التي بين أيدينا هي : جئت كي تفعلَ. إذا اعتبرنا (كي) حرف تعليل وجر كان الفعل منصوباً بأن مضمرة ، ونقول إنه مع أن المضمرة في تأويل مصدر في محل جر بكي ، وشبه الجملة متعلق بجئت . وإذا اعتبرنا (كي) مصدرية ناصبة قلنا إنها مع الفعل المنصوب بها في تأويل مصدر في محل جر بحرف جر محذوف .

(٢) الحشر ٧ وقد استشهد بالآية على جواز اعتبار (كي) حرف جر والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة ، أو اعتبارها مصدرية ناصبة وقبلها حرف جر محذوف .

(٣) موضع الشاهد: كي لِيُبْصَرَ ضوؤها ، وذلك في معرض الرد على من قال بأن (كي) =

فأوقدتُ ناري كي لِيُبْصَرَ ضوؤُها
وأخرجتُ كلبي وهْو في البيت داخلُه

وقوله : (١)

كي لِتَقْتَضِيني رُقَيَّةُ ما وَعَدَتْني غَيْرَ مُخْتَلَسِ

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم إلى أنها حرف دائماً ، ونُقل عن الأخفش .

الثاني : أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها ، نحو « جئت النحو كي أتعلم » ومنعه الجمهور .

الثالث : إذا فصل بين « كي » والفعل لم يبطلها عملها ، خلافاً للكسائي نحو « جئت كي فيك أرغبَ » والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب ، قيل : والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار .

الرابع زعم الفارسي أن أصل « كما » في قوله : (٢)

= دائماً مصدرية ناصبة ، لأنها لو كانت ناصبة لما صح أن يفصل بينها وبين الفعل بحرف الجر ، أما ناصب الفعل فهو (أن) المضمرة جوازاً بعد لام التعليل . واللام مؤكدة لكي.

(١) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، وموضع الشاهد فيه : (كي) لتقضيني وهو شاهد على أن (كي) هنا حرف تعليل وجر وليست مصدرية ناصبة ، لأنها لو كانت ناصبة لما فصل بينها وبين الفعل بحرف الجر . واللام مؤكدة لها ، والفعل منصوب بأن مضمرة . ولم تظهر الفتحة على الياء في تقضيني للضرورة .

(٢) موضع الشاهد : كما يحسبوا ، ما هو سبب نصب الفعل هنا ؟ - قيل أصلها : كيما ، حذفت ياء (كي) تخفيفاً ، واتصلت بها (ما) الزائدة ، ونصبت المضارع لأنها مصدرية قبلها لام الجر مقدرة ، وقيل إن (الكاف) للتشبيه ، ثم كفتها (ما) ، وصار معناها التعليل فنصبت .

وطرفك إمّا جئتنا فاحبسنّه

كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

« كيما » فحذفت الياء ونصب بها ، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفّت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل ، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً في قوله : [1]

لا تشتم الناس كما لا تشتمُ

الخامس : إذا قيل « جئت لتكرمني » فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كون المضمر كي ، والأول أوْلى؛لأن (أنْ) أمكنُ في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة .

* * *

و (كذا بأن) أي من نواصب المضارع « أن » المصدرية ، نحو (وأن تصوموا)[2] (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي)[3] (لا بعد علمٍ) أي ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصبه ، لأنها حينئذ المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، نحو (علم أنْ سيكونُ)[4] (أفلا يرون أن لا يرجعُ)[5] أي أنه سيكون ، وأنه لا يرجع . وأما قراءة

---

(١) موضع الشاهد : كما لا تشتم ، وهو دليل على أن كاف التشبيه المتصلة بها (ما) لا تتضمن معنى التعليل ومن ثم لا تنصب المضارع .

(٢) البقرة ١٨٤

(٣) الشعراء ٨٢

(٤) المزمل ٢٠

(٥) طه ٨٩

والشاهد في الآيتين الأخيرتين هو وقوع أنْ المخففة من الثقيلة بعد فعل من =

بعضهم « أنْ لا يرجعَ » بالنصب وقوله :[1]

نرضى عن الله أنّ الناس قد علموا
أنْ لا يدانِيَنَا من خلقه بشر

فمما شذ ، نعم إذا أُوِّلَ العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ، ولذلك أجاز سيبويه « ما علمت إلاّ أن تقومَ » بالنصب . قال : لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك « أشير عليك أن تقوم » قيل يجوز بلا تأويل ، ذهب إليه الفراء وابن الأنباري ، والجمهور على المنع .

(والّتي من بعد ظنّ) ، ونحوه من أفعال الرجحان (فانصب بها) المضارع إن شئت ، بناء على أنها الناصبة له ، (والرفع صحّح واعتقد) حينئذٍ (تخفيفها من أنّ) الثقيلة (فهو مطّرد) ، وقد قرىء بالوجهين (وحسبوا أنْ لا تكونَ فتنة)[2] قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع « تكون » والباقي بنصبه ، نعم النصب أرجح عند عدم الفصل بينها

= أفعال اليقين ، وأنت تعلم أن (نْ) المخففة من الثقيلة تدل على ما تدل عليه (أنّ) من حيث التوكيد وتعمل عملها من حيث النصب ، ولكن اسمها لا بد أن يكون ضمير شأن مستتراً وأن يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية بشروط . فالآية الأولى : علم أن سيكونُ ، تقديرها : علم أنه سيكون ، والآية الثانية تقديرها : أفلا يرون أنه لا يرجعُ .

(١) موضع الشاهد : علموا أن لا يدانينا بشر . وقعت (أنْ) بعد فعل من أفعال اليقين وهو (علم) فكان حقها أن تكون مخففة من الثقيلة فلا تعمل النصب في الفعل ، لكنها نصبته هنا ، وعلل النحاة ذلك بأنه شاذ غير مطرد .

(٢) المائدة ٧١

وبين الفعل . ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى (أحَسِبَ الناسُ أن يتركوا) .[1]

(تنبيهات) : الأول : أجرى سيبويه والأخفش « أنْ » بعد الخوف مجراها بعد العلم ، لتيقن المخوف ، نحو « خفت أن لا تفعلُ » ، « خشيت أن تقومُ » ومنه قوله :[2]

فلا تدفنّني في الفلاة فإنّني أخاف إذا ما متّ أنْ لا أذوقُها

ومنع ذلك الفراء .

الثاني : أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها ، مستشهداً بقوله :[3]

---

(١) العنكبوت

الواقع أن الأساس في اعتبار (أنْ) مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال اليقين أو الشك هو المعنى ، فإذا كان فعل (علمَ) دالا على اليقين. كانت (أنْ) مخففة من الثقيلة ولم تعمل النصب في المضارع ، وإن كان فعل (علم) دالا على الشك كانت (أنْ) مصدرية ، وعلى العكس من ذلك إذا استعمل فعل (ظن) بمعنى اليقين كانت (أنْ) مخففة من الثقيلة ، أو إن دل على الشك كانت أنْ مصدرية .

(٢) موضع الشاهد : أخاف أن لا أذوقُها ، حيث أجرى فعل الخوف مجرى أفعال اليقين ، فجعل أنْ بعدها مخففة من الثقيلة ولذلك ارتفع الفعل المضارع بعدها لأنه يقع في جملة الخبر عن اسم أن .

(٣) موضع الشاهد : كان جزائي بالعصا أن أجلد ، استشهد به على جواز تقديم معمول معمول أنْ عليها ، وذلك أن (أنْ) هنا نصبت الفعل (أجلد) ، وشبه الجملة (بالعصا) متعلق بالفعل ، فهو معمول له ، وقد تقدم على أنْ ، والذين منعوا ذلك رأوا تأويل البيت بأن شبه الجملة متعلق بعامل مقدر : كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد . وواضح ما فيه من التعسف .
وتمعدد : قويت معدته.

ربّيتـــه حتى إذا تمعـــــد دا كان جزائي بالعصا أن أجْلَدا

قال في التسهيل : ، ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمر .

الثالث : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه[1] اختياراً ، « أريد أنْ عندك أقعدَ » . وقد ورد ذلك مع غيرها اضطراراً كقوله : [2]

لما رأيت أبا يزيـــد مقاتـــلاً أدعَ القتال وأشهدَ الهيجـــاء

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد .

الرابع : أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ، ونقله اللّحياني عن بعض بني صباح من ضبة ، وأنشدوا : [3]

---

(١) شبه الظرف هو الجار والمجرور .

(٢) هذا من الأبيات التي تدخل في عداد الألغاز النحوية ، إذ ينبغي أن نسأل : أين جواب لما ؟ وبمَ انتصب الفعل (أدع) ؟ وهم يقولون إن (لما) هنا تتكون من كلمتين : لن + ما . ولن هي التي نصبت الفعل (أدع) أي : لن أدع ، وما ظرفية مصدرية ، أي لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلا ثم أدغمت نون لن في ميم ما وكتبتا كلمة واحد للإلغاز . والبيت شاهد على جواز الفصل بين لن الناصبة والفعل المنصوب بها .

أما الفعل (أشهد) فليس معطوفاً على الفعل (أدع) لأن المعنى ينتقض ، إذ يستحيل أن يكون : لن أدع القتال ولن أشهد الهيجاء . بل هو منصوب بأن مضمرة أي : لن أدع القتال وأن أشهد الهيجاء .

(٣) موضع الشاهد أن يأتنا . استشهد به على لهجة عربية كانت تجزم بأن . وقد روي البيت برواية أخرى هي : إلى أن يأتي الصيد ، ولا شاهد فيه حينئذ .

إذا ما غدونا قال ولدانُ أهلنـــا   تعالوْا أنْ يأتِنا الصيدُ نحطـــبِ

وقوله : [1]

أحاذر أنْ تعلمْ بهـــا فتردّها   فتتركَـها ثقلاً عليّ كما هيا

وفي هذا نظر ، لأن عطف المنصوب – وهو « فتتركها » عليه يدل على أنه سُكِّنَ للضرورة ، لا مجزوم .

الخامس : تأتي أنْ مفسرة ، وزائدة ، فلا تنصب المضارع .

فالمفسّرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك) [2] ، (وانطلق الملأ منهم أن امشوا) [3] .

والزائدة هي التالية للمّا ، نحو (فلمّا أن جاءَ البشير) [4] والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله : [5]

---

(١) موضع الشاهد : أن تعلمْ بجزم الفعل كالبيت السابق ، وقد روي : أخاف إذا أنبأتها أن تضيعها ، ولا شاهد فيه . ومن الأفضل الآن طرح هذه اللهجة .

(٢) المؤمنون ٢٧

(٣) ص ٦

(٤) يوسف ٩٦

(٥) ورد هذا البيت بروايات كثيرة في موضع الشاهد ، والذي يهمنا هنا رواية الجر في : كأن ظبيةٍ ، وذلك للدلالة على جواز أن تكون (أنْ) زائدة بين الكاف والمجرور ، فكأنه قال كظبيةٍ .

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسّـــمٍ
كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السلّم

في رواية الجر ، وبين القسم « ولو » قوله : (١)

فأقسم أن لو التقينـــا وأنـــتمُ لكان لكم يوم من الشر مظلم

وأجاز الأخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسماع كقوله تعالى (وما لنا ألاّ نقاتلَ) [٢] وبالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة في ذلك ؛ لأنها في الآية مصدرية ، فقيل : دخلت بعد « ما لنا » لتأوله بما منعنا ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول ، ولأن الأصل أن لا تكون (لا) زائدة ، والصواب قول بعضهم : إن الأصل وما لنا في أن لا نقاتل . والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باقٍ مع الزيادة ، فإنها قد وليها الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني .

---

(١) موضع الشاهد : فأقسم أن لو التقينا . استشهد به على زيادة أنْ لوقوعها بين فعل القسم ولو .

(٢) البقرة ٢٤٦ ، ويعتبر الأخفش (أنْ) في هذه الآية زائدة ومع ذلك تعمل النصب ، وهو يرى أنها زائدة لأن (ما لك) لا يقع بعدها المصدر المؤول ، والتقدير عنده : ما لنا لا نقاتل .

ثم هو يرى أن الزائدة تعمل قياساً على حروف الجر الزائدة التي تعمل الجر في الأسماء التي بعدها .

وبعضهم يرى أن (ما لنا) معناها : ما منعنا كي يجعل الجملة مفعولا ثانياً . والوجه الذي يراه الأشموني أن (أنْ) هنا مصدرية عاملة وأن المصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف .

و (بعضهم) أي بعض العرب (أهمل أنْ حملاً على ما أختها) أي المصدرية (حيث استحقت عملاً) أي واجباً . وذلك إذا لم يتقدمها علم أو طلب . كقراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) [1] . وقوله : [2]

أن تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما   مني السلامَ وأن لا تُشعرا أحدا

هذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة .

(تنبيه) : ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس .

★ ★ ★

---

(١) البقرة ٢٣٣ والشاهد في الآية الكريمة أن الفعل المضارع ارتفع بعد (أنْ) رغمْ استيفائها شروط العمل ، وقد كانت هذه لهجة عربية قديمة . وقد خرّج بعض النحاة قراءة ابن محيصن هذه على أن أصلها : لمن أراد أن يتموا الرضاعة ، فالفعل منصوب بحذف النون ، والجمع بالنظر إلى معنى (مَنْ) ، وقد حذفت واو الجمع للتخلص من التقاء الساكنين ، وواضح أن ذلك كله تكلف .

(٢) البيت غير معروف القائل ، وموضع الشاهد فيه : أن تقرآن ، حيث ورد الفعل مرفوعاً بثبوت النون رغم تقديم (أنْ) عليه ، وذلك دليل على أن لهجة عربية قديمة كانت تهمل (أنْ) مع استيفائها شروط العمل ، وذلك تشبيهاً لها بما المصدرية .

ولكن البيت نفسه وردت فيه (أن) عاملة في قوله : أن لا تشعرا ، مما يشكك في صحة البيت من ناحية ، أو لعل الشاعر استعمل اللهجة الأولى ثم استعمل اللغة الفاشية .

غير أن الكوفيين أنكروا أن تكون (أنْ) الأولى مصدرية مهملة وإنما جعلوها مخففة من الثقيلة ، وإن كان ذلك يوقعهم في شذوذ آخر وهو أن خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة إذا كان جملة فعلية لا بد أن يفصله عن (أنْ) فاصل معين ومهما يكن من أمر فان إهمال (أنْ) يجب تركه الآن .

(ونصبوا بإذَنِ المستقبلا إن صُدّرت والفعل بعدُ ، مُوصَلا ،
أو قبله اليمينُ) .

أي شروط النصب بإذن ثلاثة :

الأول : أن يكون الفعل مستقبلاً ؛ فيجى الرفع في : « إذن تصدقُ »
جواباً لمن قال : أنا أحبك. [1]

الثاني : أن تكون مصدّرة ، فإن تأخرت نحو « أكرمُك إذن »
أهملت ، وكذا إن وقعت حشواً كقوله[2] :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلهـا وأمكنني منها إذن لاَ أقيلُها

فأما قوله : [3]

---

(١) هناك خلافات كثيرة حول (إذن) . أما معناها فالأغلب أنها حرف جواب دائماً ، وحرف جزاء غالباً ، وهي تدل على الجواب والجزاء معاً في الأكثر من الكلام . لكنها قد تدل على الجواب وحده أحياناً . والمراد من دلالتها على الجواب : وقوعها في كلام يكون مترتباً على كلام قبله ، كما يترتب الجواب على السؤال ، سواء أكان الكلام السابق مشتملا على استفهام مذكور ، أم غير مشتمل عليه ولكنه ملحوظ .
ومن ذلك الجملة التي بين أيدينا . أنت تقول لصديقك مثلا : أنا أحبك. فيقول لك : إذن أظنّك صادقاً. لأن الصدق لا يصلح جزاء مناسباً للمحبة . ولما كان الجزاء لا يكون إلا مستقبلا ، فالفعل هنا مضارع يدل على الحال فقط ، ولذلك لم ينتصب بإذن .

(١) البيت لكثير عزة ، وموضع الشاهد فيه : إذن لا أقيلُها ، حيث أهملت إذن فلم تعمل النصب في الفعل المضارع وذلك لأنها فقدت شرط التصدر حين وقعت حشواً بين الشرط والجزاء .

(٢) موضع الشاهد : إني إذن أهلكَ. حيث أعمل (إذن) في الفعل المضارع (أهلك) فنصبه =

لا تتركنّي فيهمُ شَطيراً   إني إذن أهلِكَ أو أطيرا

فضرورة ، أو الخبر محذوف ، أي لا أستطيع ذلك، ثم استأنف إذن أهلك ، فإذا كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتي .

الثالث : أن لا يُفصل بينها وبين الفعل بغير القسم ؛ فيجب الرفع في نحو « إذن أنا أكرمُك » ويغتفر الفصل بالقسم كقوله : [1]

إذن والله نرميَهم بحربٍ   يُشيب الطفلَ من قبل المشيب

وأجاز بابشاذ الفصل بالدعاء والنداء ، وابن عصفور الفصل بالظرف ، والصحيح المنع ، إذ لم يسمع شيء من ذلك ، وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع .

(وانصب وارفعا • إذا إذن من بعد عطف) بالواو والفاء (وقعا) وقد قرىء شاذاً (وإذن لا يلبثوا خلافك)[2] (فإذن لا يؤتوا الناس

= رغم أن إذن فقدت الصدارة بوقوعها حشواً بين إن واسمها من ناحية وخبرها من ناحية أخرى .

وأنت ترى أنهم خرّجوا البيت على الضرورة الشعرية . وخرّجه آخرون بأن (إذن) لم تفقد الصدارة ، لأن خبر إنّ محذوف قبلها وهي واقعة في أول جملة مستأنفة ، وتقدير الكلام:

إني لا أستطيع ذلك ، إذن أهلك .

(١) موضع الشاهد : إذن والله نرميَهم. حيث نصب الفعل المضارع نرمي بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ، لكن ذلك الفاصل القسم وهو مما يغتفر الفصل به بين العامل والمعمول .

(٢) الإسراء ٧٦

نقيراً»(١) على الإعمال ، نعم الغالب الرفع على الإهمال ، وبه قرأ السبعة .

(تنبيهات) : الأول : أطلق العطف ، والتحقيق أنه إذا كان العطف على ماله محلّ ألغيت ، فإذا قيل « إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك » فإن قدرت العطف على الجواب جزمتَ وأهملت إذن لوقوعها حشواً ، أو على الجملتين معاً جاز الرفع والنصب . وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أوّل ، ومثل ذلك « زيد يقوم وإذن أحسن إليه » إن عطفت على الفعلية رفعت ، أو على الاسمية فالمذهبان .

الثاني : الصحيح الذي عليه الجمهور أن « إذن » حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، والأصل في « إذن أكرمك » إذا جئتني أكرمك ، ثم حذفت الجملة ، وعوض عنها التنوين ، وأضمرت أنْ ، وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة ، لا مركبة من « إذ » و « أن » ، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة ، لا أنْ مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه (٢) .

الثالث : معناها عند سيبويه الجواب والجزاء ، فقال الشلوبين : في كل موضع ، وقال الفارسي : في الأكثر ، وقد تتمخض للجواب ؛

---

(١) النساء ٥٣
والشاهد في القراءتين نصب الفعل المضارع بإذن رغم أنها فقدت صدارتها بوقوعها بعد حرف عطف الواو والفاء على أن الواو والفاء ليسا حرفي عطف وإنما هما حرفا استئناف ، وعلى ذلك تكون إذن في أول الجملة فتعمل .

(٢) هذه الخلافات حول بنية إذن خلافات خيالية والحق أنها كلمة واحدة بسيطة .

بدليل أنه يقال « أحبك » فتقول « إذن أظنُّك صادقاً » إذ لا مجازاة هنا .

الرابع : اختلف في لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونها تبدل ألفاً ، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب . وقيل : يوقف بالنون ؛ لأنها كنون لن ، وأن ، روي ذلك عن المازني والمبرّد ، وينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها ،والجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف ، والمازني والمبرّد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف ، وإلاّ كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف .

الخامس : حكى سيبويه وعيسى بن عمر أنّ من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط ، وهي لغة نادرة ، ولكنها القياس ، لأنها غير مختصة[1]، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على ظنّ ، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها ، كما حملت « ما » على ليس ، لأنها مثلها في نفي الحال .

★ ★ ★

(وبين لا ولام جر التزم * إظهار أنْ ناصبة) نحو (لئلا يكونَ للناس عليكم حجة)[2](لئلا يعلمَ أهل الكتاب)[3] لا في الآية الأولى نافية ،

(١) أنت تعلم أن الكلمة العاملة ينبغي أن تكون مختصة ، أي مختصة بالأسماء أو بالأفعال ، أما إذن فقالوا إنها عامل ضعيف لأنها غير مختصة ؛ فهي تدخل على الفعل كما في الأمثلة التي مرت بك أو تدخل على الجملة الاسمية في مثل : إذن زيد يكرمك .

(٢) البقرة ١٥٠

(٣) الحديد ٢٩

والشاهد في الآيتين الكريمتين وجوب إظهار أنْ لأنها وقعت بين اللام ولا سواء كانت (لا) نافية أم زائدة .

وفي الثانية مؤكدة زائدة (وإن عُـدِم لا فأنْ اعمِـلْ مظهراً أو مضمرا)

لا : في موضع الرفع بعُـدِم[١]، وأنْ : في موضع النصب بأعمِـل ، ومظهراً ومضمراً : نصب على الحال ، إما من أنْ إنْ كانا اسمي مفعول ، أو من فاعل أعمِـل المستتر إن كانا اسمي فاعل .

أي يجوز إظهار أنْ وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض بنفي ولم يقترن الفعل بلا ؛ فالإضمار نحو (وأمِرْنا لِـنُسْلِـمَ لربّ العالمين) [٢] والإظهار نحو (وأمِرْتُ لِأنْ أكونَ أولَ المسلمين)[٣] فإن سبقها كونٌ ناقص ماض منفي وجب إضمار أنْ بعدها ، وهذا أشار إليه بقوله : (وبعد نفي كان حتماً أضمرا) أي نحو (وما كان الله لِـيَظْلِـمَـهم)[٤] (لم يكن الله ليغفِـرَ لهم) [٥] وتسمى هذه اللام لام الجحود[٦] وسماها النحّاس لام النفي ، وهو الصواب ،والتي قبلها

(١) يقصد أن (لا) وقعت نائباً عن الفاعل .

(٢) الأنعام ٧١

(٣) الزمر ١٢

(٤) العنكبوت ٤٠

(٥) النساء ١٣٧

(٦) هذه اللام تسمى لام الجحد أو لام الجحود أو لام النفي وهي التي تلي كوناً منفياً ، والمقصود بالكون هو (كان) أو (يكون) الناقصان بشرط أن يكونا مسبوقين بحرف نفي مثل : ما كان ، أو لم يكن ، ويذكر اسمها بعدها ظاهراً ثم الفعل المضارع المنصوب المسبوق بلام مكسورة .

هذه اللام ليست للتعليل، وإنما تسمى لام الجحود لأنها تؤدي إلى أن ينصب النفي على ما قبلها وعلى ما بعدها معاً ، فأنت حين تقول : ما كان زيد ليكذب. فإنك تنفي نفياً باتاً كونه مهيأ لإرادة الكذب .

وقد اختلف في ناصب الفعل المضارع بعد هذه اللام :

ا — البصريون يقولون إنه منصوب بأنْ مضمرة ، وعلى هذا يكون المصدر المؤول في محل جر باللام ، ويكون شبه الجملة متعلقاً بخبر محذوف . =

لام كي ؛ لأنها السبب كما أنّ كي السبب . وحاصل كلامه أنّ لأنْ بعد لام الجر ثلاثةَ أحوال : وجوب إظهارها مع المقرون بلا ، ووجوب إضمارها بعد نفي كان ، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك ، ولا يجب الإضمار بعد كان التامة ، لأن اللام بعدها ليست لام الجحود ، وإنما لم يقيّد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق « كان » لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو . ودخل في قوله « نفي كان » نحو « لم يكن » أي المضارع المنفي بلم كما رأيت ، لأن « لم » تنفي المضارع .

وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان ، خلافاً لمن أجازه في أخواتها قياساً ولمن أجازه في ظننت .

(تنبيهات) : الأول : ما ذكره من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر ، والنصب بأنْ مضمرة — هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام

= ب — الكوفيون يرون أن هذه اللام زائدة ، وأنها هي التي تنصب المضارع بنفسها ، وأن الفعل وفاعله يكونان جملة تقع خبراً للفعل الناقص . فمثلا الآية الأولى : (وما كان الله ليظلمهم) نعربها على الوجه الآتي :

ا — على المذهب البصري :

ما : حرف نفي . كان ؛ فعل ماض ناقص . لفظ الجلالة اسمها . اللام : لام الجحود حرف جر . يظلم : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة ، والمصدر المؤول من أن والفعل في محل جر باللام ، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر كان في محل نصب ، والتقدير : ما كان الله مريداً لظلمهم .

ب — على المذهب الكوفي :

ما : حرف نفي . كان : فعل ماض ناقص . لفظ الجلالة اسمها . اللام : زائدة يظلم : فعل مضارع منصوب باللام . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان .

ناصبة بنفسها لقيامها مقام أنْ ، والخلاف في اللامين أعني لام الجحود ، ولام كي .

الثاني : اختلف في الفعل الواقع بعد اللام ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه خبر « كان » واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقدروه « ما كان زيد مريداً ليفعل » وإنما ذهبوا لذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر ، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر ، إلا أن الناصب عنده أنْ مضمرة ؛ فهو قول ثالث ، قال الشيخ أبو حيان: ليس بقول بصري ولا كوفي ، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، لا لأنها زائدة ، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو هامّاً أو مستعداً لأن يفعل :

الثالث : قد تحذف « كان » قبل لام الجحود كقوله : (١)

فما جمعٌ لِيَغْلِبَ جمعَ قومي مقاومة ولا فردٌ لفردِ

أي فما كان جمعٌ ، ومنه قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر « ما أنا لأدعهما » (٢) .

---

(١) موضع الشاهد : فما جمع ليغلب ، استشهد به على جواز حذف كان قبل لام الجحود ، والتقدير : فما كان جمع ليغلب .

(٢) الشاهد فيه جواز حذف كان ، والتقدير : ما كنت لأدعها ، فلما حذفت كان انفصل الضمير .

الرابع : أطلق النافي ، ومراده ما ينفي الماضي ، وذلك ما ولم دون « لن » لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك « لا » لأن نفي غير المستقبل بها قليل ، وأمالمّا فإنها وإن كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال . وأما إنْ فهي بمعنى « ما » وإطلاقه يشملها . وزعم كثير من الناس في قوله تعالى (وإن كان مكرهم لِتزولَ منه الجبال)[1] . في قراءَة غير الكسائي أنها لام الجحود ، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق والذي يظهر أنها لام كي وأنَّ إنْ شرطية، أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال ، كما يقال أنا أشجع من فلان ؛ وإن كان مُعَدّاً للنوازل .

الخامس : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلاً بقوله تعالى (وما كان هذا القرآنُ أنْ يُفْتَرى)[2] والصحيح المنع ، ولا حجة في الآية ، لأن « أن يفترى » في تأويل مصدر هو الخبر .

* * *

كذلك بعدَ أو إذا يَصْلُحُ في … موضعها حتى أو إلاّ أنْ خَفِي

(أنْ) مبتدأ (خفي) خبره ، و (كذلك بعدَ) متعلقان بخفي ، و (حتى) فاعل يصلح وإلاّ عطف عليه .

---

(١) إبراهيم : ٤٦

(٢) يونس : ٣٧

أي كذا يجب إضمار أنْ بعد أو إذا صلح في موضعها حتّى نحو «لألزمنك أو تقضيَني حقي» وقوله :[1]

لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى فما انقادت الآمالُ إلا لصابر

أو إلاّ كقوله : «لأقتلنّ الكافر أو ليسلم» وقوله :[2]

وكنتُ إذا غمزتُ قنــاةَ قومٍ كسرتُ كعوبَها أوْ تستقيما

ويحتمل الوجهين قوله : [3]

فقلت له لا تبك عينْك ، إنمــا تحاول ملكاً ، أو تموتَ فتعــذرا

واحترز بقوله «إذا يصلح في موضعها حتّى أو إلاّ» من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ؛ فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوباً

---

(١) موضع الشاهد : أوأدركَ ، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد(أو) لأنها هنا بمعنى حتّى ، إذ التقدير : لأستسلهن الصعب حتّى أدرك المنى .

(٢) موضع الشاهد : أوتستقيما، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد (أو) لأنها بمعنى (إلا) إذ التقدير : كسرت كعوبها إلا أن تستقيما . ومن الواضح أن (أو) لا تدل هنا على معنى (حتّى) لأن المعنى لا يستقيم ، إذ لا يصح أن يقال : كسرت كعوبها حتّى تستقيم وقد وضع النحاة ضابطاً للفرق بين (أو) التي بمعنى (حتّى) وتلك التي بمعنى (إلا) فقالوا : إذا كان ما قبل (أو) ينقضي شيئاً فشيئاً كانت بمعنى (حتّى) ، وإن كان ما قبلها ينقضي دفعة واحدة كانت (أو) بمعنى إلا .

(٣) موضع الشاهد : أوتموتَ ؛ إذ يحتمل أن تكون (أو) بمعنى (إلا) فينتصب الفعل المضارع بعدها بأنْ مضمرة وجوباً، ويكون التقدير : إنما تحاول ملكاً إلا أن تموت ، ويحتمل أن تكون (أو) حرف عطف فيرتفع الفعل .

جاز إظهار أنْ كقوله :[1]

ولولا رجالٌ من رِزام أعــزةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسوءَك علقما

(تنبيهات) الأول : قال في شرح الكافية : وتقدير إلاّ وحتى في موضع «أو» تقدير لُحظ فيه المعنى دون الإعراب[2]. والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل «أو» مصدر، وبعدها «أن» ناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المصدر قبلها، فتقدير «لأنتظرنه أو يقدم» ليَكُونَنّ انتظار أو قدوم، وتقدير «لأقتلن الكافر أو يسلم» ليكونن قتله أو إسلامه، وكذا العمل في غيرها.

الثاني : ذهب الكسائي إلى أن «أو» المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن رافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة،[3] والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها؛ لأن «أو» حرف عطف فلا عمل لها، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها.

---

(١) موضع الشاهد : أو أسوءك، حيث إن (أو) هنا ليست بمعنى (حتى) ولا (إلا)، ومن ثم فإن (أنْ) لا تضمر بعدها وجوباً بل جوازاً.

(٢) أي أن (أو) إذا كانت بمعنى (حتى) أو (إلا) فإنها لا تعرب حرف غاية وجر ولا حرف استثناء تبعاً لمعناها، وإنما تعرب حسب أصلها حرف عطف.

(٣) المخالفة أو «الخلاف» مصطلح كوفي معروف، وهو من العوامل المعنوية في الإعراب، وهو عندهم علة الإعراب في مواضع أشهرها : المفعول فيه، والظرف الواقع خبراً، والفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب، وبعد أو. والخلاف معناه عدم المماثلة، أي أن الثاني مخالف للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى، أو كما يقول الفراء : «لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله».

الثالث : قوله « إذا يصلح في موضعها حتّى أو إلا » أحسن من قوله في التسهيل : بعد أو الواقعة موقع إلى أنْ أو إلاّ أنْ ؛ لأن لحتّى معنيين كلاهما يصح هنا ؛ الغاية مثل إلى ، والثاني : التعليل مثل كي ، فيشمل كلامه هنا نحو « لأرضين الله أو يغفرَ »لي ،وقد بان لك أن قول الشارح « يريد حتّى بمعنى إلى ، لا التي بمعنى كي » لا وجه له ، وكلتا العبارتين خير من قول الشارح « بعد أو بمعنى إلى أو إلا » فإنه يوهم أن « أو » ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي أو العاطفة كما مرّ .

(وبعد حتّى هكذا إضمار أنْ حَتْمٌ) أي واجب ، والغالب في حتّى حينئذ أن تكون للغاية[١] ، نحو (لن نبرح عليه عاكفين حتّى يرجعَ إلينا موسى)[٢] وعلامتها أن يصلح في موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل

---

(١) (حتّى) لها استعمالات ثلاثة :

ا – أن تكون حرف عطف وهي تفيد بلوغ الغاية ، ومن أحكامها أنها لا تدخل على الحروف ، ولا تعطف المصادر المؤولة ،ولا الأفعال ،ولا الجمل ،وإنما تعطف الاسم الظاهر الصريح فقط .

ب – أن تكون حرف ابتداء ، وهي لا تدخل إلا على جملة جديدة ، مستقلة عن الجملة التي قبلها في الإعراب ؛ ويشترط في الجملة التي تدخل عليها أن تكون اسمية أو فعلية فعلها ماض أو مضارع مرفوع لأنه لا يدل إلا على الزمن الحالي .

حـ – أن تكون حرف جر ، وهي نوعان : إما أن تجر الاسم الظاهر مثل : قرأت الكتاب حتّى آخرِه ، وإما أن تجر المصدر المؤول من أن والفعل المضارع ،

وهو ما نحن بصدده هنا ، و (حتّى) هذه يكون لها ثلاثة معان : الدلالة على الغاية ، أو الدلالة على التعليل ، أو الدلالة على الاستثناء .

(٢) طه ٩١ والشاهد في الآية الكريمة دلالة حتّى على الغاية، والإعراب : حتّى : حرف غاية وجر . يرجع ؛ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً ، والمصدر المؤول في محل جر بحتّى .

(كجدّ حتى تَسُرّ ذا حزن) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي ، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أنْ كقوله : (١)

ليس العطاء من الفضول سماحة حتّى تجودَ وما لديك قليل

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم « والله لا أفعل إلا أن تفعل » : المعنى حتّى أن تفعل . وصرح به ابن هشام الخضراوي ، ونقل أبو البقاء عن بعضهم (وما يُعَلّمان من أحد حتّى يقولا)(٢) والظاهر في هذه الآية خلافه ، وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر في قوله : (٣)

والله لا يذهب شيخي باطلاً حتّى أبيرَ مالكاً وكاهلا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا سبباً عنه .

(تنبيه) : ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها ، وأجازوا إظهار أنْ بعدها توكيداً . كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود .

(وتلو حتّى حالاً أو مؤولاً به) أي بالحال (ارْفَعَنّ) حتماً (وانصب المستقبلا) أي لا ينصب الفعل بعد حتّى إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله حقيقياً — بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم — فالنصب واجب ، نحو « لأسيرَنّ حتّى أدخُلَ المدينة » وكالآية السابقة ، وإن

(١) موضع الشاهد : حتى تجود ، حيث استعمل (حتى) بمعنى (إلا) إذ التقدير : ليس العطاء سماحة إلا أن تجود وليس لديك إلا القليل .

(٢) البقرة ١٠٢

(٣) موضع الشاهد (حتى أبير) حيث استعمل (حتى) بمعنى (إلا) .

كان غير حقيقي – بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة – فالنصب جائزٌ ، لا واجب ، نحو (وزلزلوا حتّى يقولَ الرسول) [1] فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قصّ ذلك علينا ، فالرفع – وبه قرأ نافع – على تأويله بالحال ، والنصب – وبه قرأ غيره – على تأويله بالمستقبل ؛ فالأول يقدر اتصاف المخبر عنه – وهو الرسول والذين آمنوا معه – بالدخول في القول ، فهو حالٌ بالنسبة إلى تلك الحال ، والثاني يقدّر اتصافه بالعزم عليه ، فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال .

ولا يرتفع الفعل بعد حتّى إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالاً ، إما حقيقية نحو « سرت حتّى أدخلُها » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلاً نحو (حتّى يقولُ الرسول) في قراءة نافع ، والرفع حينئذ جائز كما مر .

الثاني : أن يكون مسبباً عما قبلها ؛ فيمتنع الرفع في نحو « لأسيرَن حتّى تطلعَ الشمس ، وما سرت حتّى أدخلَها ، وأسِرْتَ حتّى تدخلَها ؟ لانتفاء السببية ؛ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع في « أيّهُمْ سار حتّى يدخلُها ؟ ومتى سرت حتّى تدخلُها ؟ لأن السير محقق ، وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان .

---

(١) البقرة ٢١٤

وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي ، على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك .

الثالث : أن يكون فضلة ؛ فيجب النصب في نحو « سَيْري حتّى أدخلَها »[1] إن قدرت كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً . اهـ .

(تنبيهات) : الأول : تجيء حتّى في الكلام على ثلاثة أضرب : جارة ، وعاطفة وقد مرّتا وابتدائية ، أي حرف تُبْتدأ بعده الجملُ ، أي تستأنف ، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله : [2]

فما زالت القتلى تَمُجّ دماءَها ... بدجلة حتّى ماءُ دجلة أشْكَلُ

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله : [3]

يُغْشَوْنَ حتّى ما تهرّ كلابُهم ... لا يسألون عن السواد المُقْبِلِ

وقراءة نافع (حتّى يقولُ الرسول) وعلى الفعلية الّتي فعلها ماض ، نحو (حتّى عفوا وقالوا)[4] وزعم المصنف أن حتّى هذه جارة ، ونوزع في ذلك .

---

(١) لا يجوز الرفع هنا لأن المصدر المؤول في محل جر بحتّى ، وشبه الجملة في محل رفع خبر .

(٢) موضع الشاهد : حتى ماء دجلة أشكل ، حيث استعملت (حتى) ابتدائية بمعنى أن الجملة الّتي بعدها مستقلة عن الّتي قبلها في الإعراب ، وتعرب جملة ابتدائية أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(٣) موضع الشاهد : حتى ما تهر كلابهم . (حتى) هنا ابتدائية والجملة الّتي بعدها فعلها مضارع لكنه دال على الحال .

(٤) الأعراف ٩٥

الثاني : إذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً به فحتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلاً أو مؤولاً به فهي الجارة وأنْ مضمرة بعدهما كما تقدم .

الثالث : علامة كونه حالاً أو مؤولاً به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ، ويجب حينئذ أن يكون بعدها فضلة مسبباً عما قبلها ، انتهى .

★ ★ ★

(وبعد فا جوابِ نفيٍ أو طلبْ
مَحْضَيْنِ (أنْ) وسترُها حتمٌ ، نَصَبْ)

أنْ : مبتدأ ، ونَصَبَ : خبرها ، وسترُها حتمٌ : مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب ، وبعدَ متعلق بنَصَبَ يعني أنّ (أنْ) تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي ، نحو (لا يُقضى عليهم فيموتوا)[1] أو جواب طلب ، وهو إما أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تخصص أو تَمنّ ، فالأمر نحو قوله : [2]

يا ناقُ سيري عنقاً فسيحاً إلى سليمـــان فنستريحـــا

والنهي نحو (لا تفتروا على الله كذباً فيسحتَكم بعذاب)[3] وقوله : [4]

---

(١) فاطر ٣٦
(٢) موضع الشاهد : فنستريحا ، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء وذلك في جواب أمر .
(٣) طه ٦١
(٤) موضع الشاهد : فيحق ، حيث نصب المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء وذلك في جواب النهي .

لا يخدعنك مأثور وإن قــدمت ◌ تراثه فيحقَّ الحزن والندمُ

والدعاء نحو (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم)[1] كقوله[2] :

ربِّ وفّقْني فلا أعدِلَ عنْ ◌ سَنَنِ السّاعينَ في خيرِ سَنَن

وقوله :[3]

فيا ربِّ عجّل ما أؤمــلُ منهمُ ◌ فيدفأ مَقْرورٌ، ويشبعَ مُرْمِلُ

والاستفهام نحو (فهل لنا من شُفَعَاءَ فيشفعوا لنا)[4] وقوله:[5]

هل تعرفون لُباناتي فأرْجُوَ أن ◌ تُقْضَى فَيَرْتَدّ بعضُ الروحِ للجسدِ

والعرض نحو قوله :[6]

---

(١) يونس ٨٨

(٢) موضع الشاهد : فلا أعدلَ، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب الدعاء .

(٣) موضع الشاهد: فيدفأَ، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء فيجواب الدعاء.

(٤) الأعراف ٥٣

(٥) موضع الشاهد : فأرجوَ، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب الاستفهام .

(٦) موضع الشاهد : فتبصرَ، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء في جوأب العرض .

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصرَ مــا
قد حدّثوك فما راءٍ كَمَنْ سَمِعَا

والتحضيص نحو (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدّقَ وأكنْ مع الصالحين)[1] وقوله : [2]

لولا تعوجين يا سَلمى على دَنِفٍ
فَتُخْمِدِي نارَ وَجْدٍ كادَ يُفْنيه

والتمني نحو (يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً)[3] . وقوله : [4]

يا ليتَ أمّ خُلَيْدٍ واعَدَتْ فَوَفَتْ
ودامَ لي عمــرٌ فَنَصْطَحِبــا

واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو « ما تأتينا فتحدثّنا » بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ، فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما ، وبمعنى ما تأتينا فأنتَ تحدثنا ، على إضمار مبتدأ ؛ فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني ، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً ، فيكون المقصود نفي اجتماعهما ، أو على ما تأتينا

---

(١) المنافقون ١٠

(٢) موضع الشاهد : فتخمدي ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب التحضيض .

(٣) النساء ٧٣

(٤) موضع الشاهد : فنصطحب، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب التمني .

فكيف تحدثنا ، فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول [1] .

واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحضٍ ، وهو المنتقض بإلاّ والمتلو بنفي ، نحو « ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا » ونحو « ما تزال تأتينا فتحدثنا » . ومن الطلب الذي ليس بمحض ، وهو الطلب باسم

---

(١) هذه الفاء التي ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً هي التي نسميها فاء السببية . لأنها تتوسط أمرين ، الأول منهما سبب أو علة للآخر . وهي أيضاً تدل على (الجواب) بمعنى أن ما بعدها يترتب على ما قبلها كما يترتب الجواب على السؤال ولذلك سماها ابن مالك والأشموني هنا فاء الجواب ، وكان بعض القدماء يسميها (فاء السببية الجوابية) غير أن المعمول به الاكتفاء بتسميتها فاء السببية .

والمثال الذي أمامنا الآن هو : ما تأتينا فتحدثنا وللنحاة في هذا المثال توجيهات نوجزها على النحو التالي :

١ – يرفع المضارع بعد الفاء وذلك على وجهين :

أ – أن تكون الفاء لمجرد العطف ، فيكون النفي منصباً على ما قبل الفاء وما بعدها ، ويكون التقدير : أنت لا تأتينا ولا تحدثنا .

ب – أن تكون الفاء للاستئناف ، ويكون النفي منصباً على ما قبلها فقط فيكون التقدير :

أنت لا تأتينا (في المستقبل) وأنت تحدثنا (الآن) .

٢ – ينصب المضارع بعد الفاء وذلك على وجهين :

أ – أن تكون الفاء سببية ، فيكون ما قبلها سبباً لما بعدها . فينصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً ، وهذه الفاء تؤدي في الوقت نفسه معنى العطف ، فتعطف المصدر المؤول المنفي بعدها على المصدر المؤول المنفي قبلها ، فيكون التقدير : لا يكون منك إتيان فلا يكون منك تحديث .

ب – أن تكون الفاء للسببية وتدل على العطف ، ولكن على أن يكون النفي منصباً على ما قبلها فقط ، فيكون التقدير : أنت لا تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث .

الفعل أو المصدر أو بما لفظه خبر نحو « صه فأكرمك » و « حسبك الحديث فينامُ الناس » ونحو « سكوتاً فينامُ الناس »ونحو « رزقني الله مالاً فأنفقه في الخير »فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب ، وسيأتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك .

(تنبيهات) : الأول : مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض « ما قام فيأكل إلا طعامه » . قال : ومنه قول الشاعر : [(١)]

وما قام منا قائم في نَدِيِّنَا فينطقَ إلا بالتي هي أعرف

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك ، واعترضها المرادي ، وقال : إن النفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيبويه ، وعلى النصب أنشد :

* فينطقَ إلاّ بالتي هي أعرف *

الثاني : قد تضمر « أن » بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط ، أو بعدهما ، أو بعد حصرٍ بإنما اختياراً ، نحو « إن تأتني فتحسنَ إليّ

---

(١) ذكرنا أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء بشرط أن يكون قبلها نفي محض ، والمقصود به النفي غير المنتقض ، فإن انتقض بإلا مثلا لم ينصب الفعل ، مثل : لا أقضي العطلة إلا على البحر فأستحمُّ . فالفعل هنا مرفوع لأن النفي قد انتقض بألا فصار معناها مثبتاً لأن التقدير أقضي العطلة على البحر فأستحم .. هذا إذا كانت إلا قبل الفاء . أما إذا كانت بعد الفاء جاز رفع المضارع ونصبه ، والشاهد الذي بين أيدينا دليل على النصب ، وموضع الشاهد هو : فينطقَ إلا بالتي هي أعرف . حيث نصب المضارع رغم انتقاض النفي بإلا والذي سوغه وقوع إلا بعد الفاء .

أكافئْكَ ، ونحو « متى زرتني أحسنْ إليك فأكرمَك » ونحو (إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكونَ)[1] في قراءَة من نصب ، وبعد الحصر بإلا والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطراراً ، نحو « ما أنت إلا تأتينا فتحدثَنا » ، ونحو قوله :[2]

سأترك منزلي لبـني تميم وألحقَ بالحجاز فأستريحا

الثالث : يلحق بالنفي التشبيهُ الواقع موقعه ، نحو «كأنك والٍ علينا فتشتمَنا » ، أي ما أنت والٍ علينا ، ذكره في التسهيل ، وقال في شرح الكافية : إن غيراً قد تفيد نفياً فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح ، فيقال « غير قائمٍ الزيدان فتكرمَهما » أشار إلى ذلك ابن السراج . ثم قال : ولا يجوز هذا عندي . قلت : وهو عندي جائز ، والله أعلم . هذا كلامه بحروفه .

الرابع : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة ، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو ، والصحيح مذهب البصريين ، لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها ، لكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهـم ، والتقدير في نحو « ما تأتينا فتحدثنا » ما يكون منك إتيان فحَديث ، وكذا يقدر في جميع المواضع .

الخامس : شَرَطَ في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احترازاً من نحو « لِمَ ضربت زيداً فيجازيك »

(١) آل عمران ٤٧

(٢) موضع الشاهد : فأستريحا ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الفاء رغم أن قبلها جملة خبرية مثبتة ، وذلك للضرورة .

لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبكُ مصدرٍ مستقبل منه ، وهو مذهب أبي علي ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كيسان « أين ذهب زيدٌ فَنَتَتْبعَهُ ؟ » بالنصب ، مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع ، وإذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها ، فالتقدير : ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منّا .

★ ★ ★

(والواو كالفا) في جميع ما تقدم (إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ » أي يقصد بها المصاحبة (كلا تكن جَلداً وتُظْهِرَ الجزعْ) أي لا تجمع بين هذين ، وقد سمع النصب في الواو في خمسة مما سمع مع الفاء .

الأول : النفي ، نحو (ولمّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويَعْلَمَ الصابرين) [1] .

الثاني : الأمر ، نحو قوله : [2]

فقلت ادعي ، وأدعوَ ، إن أندى لصوتٍ أن ينادي داعيانَ

الثالث : النهي ، نحو قوله : [3]

---

(١) آل عمران ١٤٢

(٢) موضع الشاهد : وأدعوَ ، حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر (ادعي) .

(٣) موضع الشاهد : وتأتيَ ، حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب النهي (لاتنه) .

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثلَــه عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

الرابع : الاستفهام ، نحو قوله :[1]

أتبيت ريانَ الجفونِ من الكرى وأبيتَ منك بليلــة الملسوع

وقوله :[2]

ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيــني وبينكُم المودّةُ والإخــاءُ

الخامس : التمني ، نحو (يا ليتنا نُرَدّ ولا نكذّبَ بآياتِ ربنا ونكونَ من المؤمنين)[3] .

في قراءة حمزة وحفص ، وقِس الباقي .

قال ابن السراج : الواو يُنصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم تُردْ الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط .

ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية ألا يكون الفعل بعد الواو مبنياً على مبتدأ محذوف ؛ لأنه متى كان كذلك وجب رفعه ، ومن ثم

(١) موضع الشاهد : وأبيتَ ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام .
(٢) موضع الشاهد : ويكونَ ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام .
(٣) الأنعام ٢٧

جاز فيما بعد الواو من نحو « لا تأكلِ السمك وتَشرب اللبن » ثلاثة أوجهٍ : الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي ، والنصب على النهي عن الجمع ، والرفع على ذلك المعنى ولكن على تقديرِ وأنت تشرب اللبن .

(تنبيه) الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء ، وقد تقدم .

(وبعد غير النفي جزماً اعْتمِدْ) جزماً : مفعول به مقدم ، أي اعتمد الجزم (إن تَسْقُط الفاءُ والجزاءُ قد قُصِدْ) أي انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها ، بشرط أن يقصد الجزاء وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله : (١)

قفا نبكِ من ذكري حبيبٍ ومنزل
بسقط اللوي بين الدخول فحومل

وكذا بقية الأمثلة ، أما النفي فلا يجزم جوابه ، لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجاب تحقق الوقوع ، فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال « وبعد غير النفي » واحترز بقوله « والجزاء قد قصد » عما إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجزم بل يرفع : إما مقصوداً به الوصف نحو « ليت لي مالاً أنفقُ منه » أو الحال أو

---

(١) موضع الشاهد : قفانبك ، حيث نجد أمراً هو (قفا) ثم فعلا مضارعاًهو (نبك) ليست فيه (الفاء) لكن السببية مقصودة لأن التقدير : قفا فنبكي أي من أجل البكاء، فلما سقطت الفاء ولم تكن الجملة الأولى منفية بل هي طلبية فقط وجب جزم الفعل . والخلاف بين النحاة في إعراب (نبك)، فهناك من يقول إنه مجزوم في جواب الأمر ، وآخرون يقولون إنه مجزوم لأنه في جواب شرط مقدر .

الاستئناف ، ويحتملهما قوله تعالى (فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخافُ دركاً) [1] وقوله : [2]

كرّوا إلى حرّتيكم تعمرونهما   كما تكر إلى أوطانها البقر

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : الجزم عند التعري من الفاء جائز بإجماع .

الثاني : اختلف في جازم الفعل حينئذ ، فقيل : إن لفظ الطلب ضُمّن معنى حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره المصنف ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل : إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط أي حذفت جملة الشرط وأنيبَتْ في العمل منابها فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور ، وقيل : الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب وإليه ذهب أكثر المتأخرين ،وقيل: الجزم بلام مقدرة ، فإذا قيل « ألا تنزل تُصِبْ خيراً » فمعناه لتُصِبْ خيراً ، وهو ضعيف ، ولا يطّرد إلا بتجوز وتكلف ، والمختار القول الثالث ، لا ما ذهب إليه المصنف ؛ لأن الشرط لا بد له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب نفسه ، ولا مضمّناً له مع معنى حرف الشرط ، لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدّراً بعده ، لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط ، بخلاف إظهاره معه ، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة ، وذلك لا يوجد له نظير ، انتهى .

★ ★ ★

(١) طه ٧٧

(٢) موضع الشاهد : تعمرونها ، حيث سبقه فعل أمر هو كروا ،ولم تقصد السببية ، وجملة (تعمرونها) إما حال من (حرتيكم) وإماجملة استئنافية ولذلك وجب رفع الفعل .

(وشرط جزم بعد نهيٍ) فيما مرّ أن يصح (أن تضع إن) الشرطية (قبلَ لا) النافية (دون تخالف) في المعنى (يقع) ومن ثم جاز « لا تدنُ من الأسد تسلمْ » وامتنع « لا تدن من الأسد يأكلك » بالجزم ، خلافاً للكسائي [1] .

أما قول الصحابي « يا رسول الله لا تشرف يصبك سهمٌ »[2] وقوله عليه الصلاة والسلام : « من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم »[3] فجزمه على الإبدال من فعل النهي ، لا على الجواب ، على أن الرواية المشهورة في الثاني « يؤذينا » بثبوت الياء .

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال المرادي : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين .

الثاني : شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع (إن تفعلْ) ، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع (إن لا تفعلْ) فيمتنع الجزم في نحو « أحْسِنْ إليّ لا أحسن إليك » فإنه لا يجوز « إن تحسن إليّ لا أحسن

---

(١) لأن المثال الأول يصح أن تضع فيه (إن) قبل (لا) ، فنقول : إن لا تدن من الأسد تسلم . أما المثال الثاني فلا يستقيم المعنى إذا أدخلت (إن) قبل (لا) ، إذ لا يصح أن تقول : إن لا تدن من الأسد يأكلك .

(٢) المفروض أن فعل (يصيبك) لا ينبغي أن يكون مجزوماً في جواب النهي لأنه لا يصح وضع (إن) قبل (لا) إذ لا يصح أن يقال : إن لا تشرف يصبك سهم ولذلك قال الأشموني إن الفعل هنا مجزوم لأنه بدل من الفعل الواقع بعد لا الناهية .

(٣) الفعل (يؤذنا) ورد مجزوماً رغم أنه لا يصح وضع (إن) قبل لا الناهية إذ لا يستقيم المعنى مع التقدير : إن يقربن مسجدنا يؤذنا ، ولذلك يخرج الجزم على أنه بدل من الفعل الذي قبله وهو مجزوم بحرف النهي . ثم إن هناك رواية أخرى وردت برفع الفعل على القياس .

إليك » لكونه غير مناسب ، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه ، انتهى .

(والأمر إن كان بغير افعل) بأن كان بلفظ الخبر ، أو باسم فعل ، أو باسم غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجَزْمَهُ اقْبَلا) عند حذفها ، قال في شرح الكافية : بإجماع ، وذلك نحو قوله تعالى (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ، يغفرْ لكم ذنوبكم ويدخلْكم[1]) . وقوله : اتقى الله امرؤٌ فعل خيراً يُثبْ عليه[2] ، وقوله : [3]

وقولي كلما جشأتَ وجاشت مكانكِ تُحمَدي أو تستريحي

وقولهم ، حسبك الحديث ينم الناس ؛ فإن المعنى وليتق واثبتي واكفف .

(تنبيهان) : الأول : أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو صه ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حسبك ، وذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفرد بجواز ذلك ولكن أجازه ابن عصفور في جواب نزالِ ونحوه من اسم الفعل المشتق ، وحكاه ابن هشام عن ابن جني ، فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك .

---

(١) الصف ١٢ ، والشاهد فيها جزم الفعل (يغفر) في جواب الأمر ، والأمر هنا ليس بفعل الأمر المباشر (افعل) ، ولكنه بجملة خبرية تدل على الأمر ، فقوله تعالى « تؤمنون بالله ورسوله » تقديرها : آمنوا بالله ورسوله .

(٢) الشاهد فيه جزم الفعل (يثب) بعد جملة خبرية معناها الأمر ، لأن التقدير : ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً يثب عليه .

(٣) موضع الشاهد : مكانك تحمدي ، حيث جزم الفعل (تحمدي) في جواب الأمر ، والأمر هنا باسم فعل هو (مكانك) ومعناه : اثبتي .

الثاني : أجاز الكسائي أيضاً نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ، نحو غفر الله لزيدٍ فيدخلَه الجنة .

★ ★ ★

(والفعل بعد الفاءِ في الرجا نُصِبْ
كنَصْبِ ما إلى التّمنّي ينتَسِبْ)

وفاقا للفراء ؛ لثبوت ذلك سماعاً كقراءة حفص عن عاصم (لعلي أبلغ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فأطّلِعَ) [1] وكذلك (لعله يزّكّى أو يذّكّرُ فتَنْفعَه الذكرى) [2] وقول الراجز أنشده الفراء [3] :

علّ صروف الدّهْر أو دُولاتِها تُدِلْنَنَا اللّمة من لَمّاتها
فتستريحَ النفسُ من زفْراتها

ومذهب البصرين أن الرجاء ليس له جواب منصوب ، وتأولوا ذلك بما فيه بُعْد ، وقول أبي موسى : وقد أشربَها معنى ليت مَنْ قرأ (فأطّلِعَ) نصباً يقتضي تفصيلاً .

(تنبيه) القياس جواز جزم جواب التّرجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد التّرجي

---

(١) غافر ٣٧

(٢) عبس ٤

(٣) موضع الشاهد . فتستريح ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الفاء في جواب الترجي .

وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء ، اه .

★ ★ ★

(وإنْ عَلَى اسمٍ خالصٍ فعْلٌ عطِفْ
ينصبه أنْ ثابتاً أوْ مُنْحَذِفْ)

فعل : رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده ، وتنصبه : جواب الشرط ، وأنْ بالفتح : فاعل تنصبه ، وثابتاً : حال من أنْ ، ومنحذف : عطف عليه ، وقف عليه بالسكون للضرورة.

أي ينصب الفعل بأنْ مضمرة جوازاً في مواضع ، وهي خمسة ، كما ينصب بها مضمرة وجوباً في خمسة مواضع وقد مرت ، فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي ولم يقترن الفعل بلا ، وقد سبق في قوله « وإن عدم لا فأن اعمل مظهراً على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو ، وأو ، وثم ، والفاء نحو قوله : [1]

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عيْني أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشّفُوف

ونحو (أو يرسلَ رسولاً)[2] في قراءة غير نافع بالنصب عطفاً

---

(١) موضع الشاهد : وتقرَّ، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة جوازاً بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص.

(٢) الشورى ٥١ ونصها (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسلَ رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء إنه علي حكيم)
والشاهد فيها نصب (يرسلَ) بأن مضمرة جوازاً بعد أو العاطفة التي تقدمها اسم خالص هو (وحيا) .

على «وحياً»، ونحو قوله: [1]

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأرضِيَهُ
ما كُنْتُ أوثِرُ إترابًا على تَرَبِ

وتقول: [2]

إني وقتلي سليكاً ثم أعْقِلَهُ
كالثَّورِ يُضْرَبُ لما عافتِ البقرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو «الطائر فيغضبُ زيدٌ الذبابُ» فيغضب: واجب الرفع، لأنَّ الطائر في تأويل الذي يطير، ومن العطف على المصدر المتوهم، فإنه يجب فيه إضمار أنْ كما مرّ.

تنبيهات: الأول: إنما قال (على اسم) ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر؛ فإن ذلك لا يختص به، فتقول «لولا زيدٌ ويُحْسِنَ إلي لهلكت».

الثاني: تجوّز في قوله (فعل عطف) فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر.

---

(١) موضع الشاهد: فأرضيَه، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم خالص هو (تَوَقُّع).

(٢) موضع الشاهد: ثم أعقلَه، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ المضمر جوازاً بعد ثم العاطفة التي تقدمها اسم خالص هو (قتلي).

الثالث : أطلق العاطف ، ومراده الأحرف الأربعة ؛ إذ لم يُسمع في غيرها .

(وشذّ حذفُ أنْ ونصبٌ في سوَى
ما مرّ فاقْبَلْ مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى)

أي حذف « أنْ » مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذّ ، لا يُقبل منه إلاّ ما نقله العدول ، كقولهم : خُذِ اللص قبْلَ يأخُذَك ، ومُرْهُ يَحْفِرَها ، وقول بعضهم : تسمَعَ بالمُعيدي خيرٌ من أنْ تراه[1]. وقراءة بعضهم (بلْ نقذف بالحَقّ على الباطل فيدمغَه)[2] وقراءة الحسن (قُلْ أفغَيْرَ الله تأمُرُوني أعبدَ)[3].

ومنه قوله :[4]

فلم أر مِثلها خُباسَةَ واحدٍ
ونهنهتُ نفسي بعدما كدتُ أفعَلَه

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، ويروى برفع (يسمع) وبنصبه ، وقد أورده هنا على رواية النصب ، فيكون الفعل منصوباً بأن المصدرية محذوفة في غير المواضع العشرة السابق بيانها في وجوب الإضمار وجوازه ، والذي سهل حذفها وجود (أن) أخرى في المثل نفسه : من أن تراه .

(٢) الأنبياء ١٨

(٣) الزمر ٦٤

(٤) البيت لعامر بن جوين الطائي ، وموضع الشاهد فيه : ما كدت أفعلَه ، حيث نصب الفعل المضارع (أفعله) بأن محذوفة في غير المواضع العشرة ، والتقدير : ما كدت أن أفعله .

تنبيهات : الأول : أفهم كلامُهُ أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه . وبه صَرّح في شرح الكافية ، وقال في التسهيل : وفي القياس عليه خلاف .

الثاني : أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم .

الثالث : كلامه يُشْعر بأنّ حذف أنْ مع رفع الفعل ليس بشاذ ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل ؛ فإنه جعل منه قوله تعالى : « ومِنْ آياته يُريكم البرق خوفاً وطمعاً »[1] قال: فيريكم صلة لأنْ حُذفت وبقي (يُريكم) مرفوعاً .

وهذا هو القياس ؛ لأن الحرف عامل ضعيف . فإذا حذف بطل عمله . هذا كلامه وهذا الذي قاله مذهبُ أبي الحسن ، أجاز حذف أنْ ورفع الفعل دون نصبه ، وجعل منه قوله تعالى : (قل أفغير الله تأمرونّي أعبدُ) وذهب قوم إلى أن حذف أنْ مقصور على السماع مطلقاً ، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل وهو الصحيح .

الرابع : ما ذكره من أن حذف أنْ والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجوازم « والفعل من بعد الجزا إن يقترن » الخ . اهـ .

---

(١) الروم ٢٤

عوامل الجزم

(بِلاَ ولامٍ طالباً ضَعْ جَزْمَا + في الفعل) طالباً : حال من فاعل ضع المستتر ، وجزماً : مفعول به .

أي تجزم لا واللامُ الطلبيتان الفعل المضارع ، أما « لا » فتكون للنهي نحو : (لا تُشركْ بالله) وللدعاء نحو (لا تؤاخذْنا) . أما اللام فتكون للأمر نحو (لِيُنفِقْ) وللدعاء نحو (لِيَقْضِ علينا ربُّك) وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهيُ والدعاءُ ، والاحتراز به من غير الطلبيتين ، مثل لا النافية والزائدة ، واللام ينتصب بعدها المضارع ، وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلي المتكلم ، وهو كذلك في لا ، وندر قوله : (١)

لا أعرِفَنْ ربرباً حوراً مدامعها
مُرَدَّفَاتٍ على أعقاب أكوار

وقوله : (٢)

إذا ما خرجنا من دمشقَ فلا نَعُدْ
لها أبداً ما دام فيها الجُراضمُ

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، وموضع الشاهد فيه : لا أعرفن ، حيث دخلت لا الناهية على فعل مضارع مبني للمعلوم مسند إلى المتكلم وذلك استعمال نادر في العربية . ونقول في إعرابه :
لا : حرف نهي . أعرفن . فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم، والنون للتوكيد
(٢) موضع الشاهد . فلا نعدْ ، حيث جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلم بلا الناهية وهو في الوقت نفسه مبني للمعلوم وذلك نادر . والجراضم الواسع البطن الكثير الأكل .

نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو « لا أُخْرَجْ » و « لا يُخْرَجْ » لأن المنهي غير المتكلم »(1) وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جائزٌ في السعة ، لكنه قليل ، ومنه ، « قوموا فلأصلّ لكم » و (لِنَحْمِلْ خطاياكم) وأقلّ منه جزمها فعلَ الفاعل المخاطب كقراءة أبيٍّ وأنس . (فبذلك فَلْتَفْرَحُوا) ، وقوله عليه السلام : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكم» والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر .

(تنبيهات) : الأول : زعم بعضهم أن أصلَ « لا » الطلبية لامُ الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت ، و زعم بعضهم أنها النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحُذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ ، و هما ضعيفان .

الثاني : لا يُفْصَلُ بين لا ومجزومها ، وأما قوله :(2)

وقالوا أخانا لا تخشّع لظالمٍ
عزيزٍ ، ولا ـ ذا حقّ قومِك ـ تَظْلِمِ

---

(1) لأن الأصل : لا يخرجني أحد ، ولا يخرجنا أحد ، فالفعل الذي دخلت عليه لا الناهية ليس مسنداً للمتكلم في الأساس ، لكنه لما بنى للمجهول حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه من حيث الإسناد والرفع.

(2) موضع الشاهد : ولا ـ ذا حق قومك ـ تظلم ، حيث فصل بين لا الناهية والفعل المجزوم بها ، وهذا ضرورة ، والتقدير : لا تظلم ذا حق قومك .

ويقول العيني : (ذا حق) مفعولان فصل بهما بين لاوالمضارع ، أي لا تظلم = هذا حق قومك ، فاسم الإشارة مفعول أول ، وحق مفعول ثان ، وقوم : مضاف إليه . وعلق عليه الصبان بقوله : « وفي كون (حق) مفعولا ثانياً خفاء ولعلـه منصوب بنزع الخافض ، أي : ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منك » .

فضرورة ، وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو « لا اليومَ تضربْ » .

الثالث : حركة اللامِ الطلبية الكسرُ ، وفتحها لغة ، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم ، وتكسينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، وليس بضعيف بعد ثُم ، ولا قليل ، ولا ضرورة ، خلافاً لمن زعم ذلك .

الرابع : تحذف لام الأمر ويبقى عملها ، وذلك على ثلاثة أضرب : كثير مطّرد وهو حذفها بعد أمرٍ بقول ، نحو (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) [1] وقليل جائز في الاختيار ، وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله .[2]

قلتُ لبوابٍ لَدَيْهِ دارُهـــا   تِئذَنْ فإني حَمُوها وجارُها

قال المصنف : وليس مضطراً : لتمكنه من أن يقول ائْذَنْ ؛ قال : وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع ، فسكن اضطراراً ؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء ، فكان يقول « تَأذَنَ إنّي » ، وقليـــل مخصوص بالاضطرار ، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا

---

(١) إبراهيم ٣١ ، وموضع الشاهد فيها : يقيموا ، والتقدير : ليقيموا ، حيث حذفت لام الأمر وذلك كثيراً لسبقها بفعل (قل) .

(٢) موضع الشاهد تِئذن ، فجزم الفعل بلام أمر محذوفة ، والتقدير : لِتأذنْ وذلك قليل لكنه جائز لأنه سبقه فعل من مشتقات القول لكن في غير صيغة الأمر . وتئذن بكسر التاء لهجة كانت تكسر حروف المضارعة .

بخلافه ، كقوله :[1]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ
إذا ما خِفتَ مِن أمرٍ تَبَالا

وقوله :[2]

فلا تَسْتطِلْ مني بقائي ومدّتي
ولكنْ يَكُنْ للخيرِ منك نصيبُ

انتهى .

* * *

و (هكذا بلَمْ ولمّا) أي لَمْ ولمّا يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو (لم يلدْ ولم يُولدْ) ونحو (ولمّا يعلمِ الله الذين جاهدوا منكم)[1] (ولمّا يأتكم مثلُ الذين خلوا من قبلكم)[2] . ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع ، والنفي ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضي ، وتنفرد (لم) بمصاحبة الشرط نحو (وإن لم تفعل فما

---

(١) موضع الشاهد : تَفْدِ ، حيث جزم الفعل المضارع بلام أمر محذوفة والتقدير لِتَفْدِ ، وذلك قليل خاص بالضرورة ، لأنه لم يسبقه فعل من أفعال القول سواء كان في صيغة الأمر أو غيرها .

(٢) موضع الشاهد : يكن ، حيث جزم الفعل المضارع بلام أمر محذوفة ، وذلك ضرورة كالبيت السابق .

(٣) آل عمران ١٤٢

(٤) البقرة ٢١٤

بلّغتَ رسالته)[1] وجواز انقطاع نفي منفيّها عن الحال ، بخلاف (لمّا) فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق ، كقوله :[2]

فإنْ كنتُ مأكولاً فكُنْ خيرَ آكلٍ
وإلا فأدْركْني ولمّا أمزّقِ

ومن ثم جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع « لمّا يكن ثم كان » والفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً ، كقوله :[3]

فذاكَ ولَمْ - إذا نحن امتريْنا -
تكُنْ في الناس يُدْرِكْك المِراءُ

وقوله :[4]

فأضحت مغانيها قفاراً رسومُها
كأن لم - سوى أهلٍ من الوحش - تُؤْهَلِ

وأنها قد تلغى فلا يجزم بها ، قال في التسهيل : حملا على لا ، وفي

---

(١) المائدة ٦٧

(٢) موضع الشاهد : ولما أمزق ، وذلك للدلالة على أن النفي بلما يمتد من الزمن الماضي إلى الزمن الحالي ليشملهما معاً ، فكأنه قال : ولم أمزق في الزمن الحالي .

(٣) موضع الشاهد : ولم - إذا نحن امترينا - تكن ، حيث فصل الفعل بين (لم) والفعل المضارع المجزوم بها ، والتقدير : ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا . (وامترينا : تجادلنا) .

(٤) موضع الشاهد : لم سوى أهل من الوحش تؤهل ، حيث فصل بين (لم) والفعل المضارع المجزوم بها

شرح الكافية : حملا على ما ، وهو أحسن ، لأن (ما) تنفي الماضي كثيراً ، بخلاف لا . وأنشد الأخفش على إهمالها قوله :[1]

لولا فوارسُ من ذُهْلٍ وَأسْرتهمْ
يوم الصُّليفَاء لَمْ يوفون بالجار

وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم . وتنفرد لمّا بجواز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار كقوله .[2]

فجئتُ قبورَهم بَدْءاً ولمّا .. فناديتُ القبورَ فلم يُجِبْنهْ

أي ولما أكن بدءاً قبل ذلك أي سيداً ، وتقول : قاربت المدينة ولمّا ، أي ولما أدخلْها ، وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ (وإنّ كُلاًّ لمَّا)[3] ولا يجوز ذلك في لَمْ ،وأمّا قوله :[4]

---

(١) موضع الشاهد لم يوفون ، حيث أهملت (لم) فلم تجزم الفعل المضارع ، وتلك لهجة والصليفاء : موقعة من مواقع العرب .

(٢) موضع الشاهد : ولما... حين حذف المضارع بعدها وجاز الوقوف عليها . وبدءاً سيداً . فالتقدير إذن : فجئت قبورهم سيداً ولما أكن سيداً قبل ذلك . والبيت لشاعر يتحسر على من مات من قومه ، وأن موت سادتهم قد أخلى له الطريق ، كي يكون سيداً بعد موتهم .

(٣) هود ١١١ ، ونصها (وإنَّ كُلاًّ لمّا ليوفينهم رَبُّكَ أعمالهم إنه بما يعملون خبير) . وقال ابن الحاجب لمَا هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا بدليل تقدم ذكر السعداء والأشقياء ومجازاتهم . وقال ابن هشام : الأوْلى أن يقدر : لما يوفوا أعمالهم أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها ، ووجه رجحانه أمران : أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أي الآن وأنها ستقع ، والثاني أن منفي لما متوقع الثبوت ، والإهمال غير متوقع الثبوت . (صبان)

(٤) موضع الشاهد : وإن لم ، حيث حذف الفعل المضارع المجزوم بلم وذلك غير جائز إلا في الضرورة ،والتقدير : إن وصلت وإن لم تصل . ويوم الأعازب يوم معهود من أيام العرب .

احفظْ وديعتك التي استْودعتها
يوم الأعازب إن وَصلتَ وإن لم

فضرورة ، وبكونِ منفيها يكون قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي « لم » ، تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز « لمّا يكن » . قال المصنف : كون منفي لمّا يكون قريباً من الحال غالب لا لازم . وبكوْنِ منفيِّها يتُوقع ثُبوتُه بخلاف منفي لَم ألا ترى أن معنى (بل لمّا يذوقوا عذاب)[1] . أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع .

قال الزمخشري (ولما يدخلِ الإيمانُ في قلوبكم)[2] : ما في لمّا من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ، انتهى .

وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في الواقع وعدمه . مثال التوقع « ما لي قمتُ ولم تقم » أو « ولمّا تقم » . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم ، أو لمّا يقم .

(تنبيهات) . الأول : قال في التسهيل : ومنها لمْ ، ولمّا أختها ، يعني من الجوازم ، فقيد لمَّا بقوله (أختها) احترازاً من (لمّا) بمعنى (إلاّ) ، ومن (لمّا) التي هي حرف وجود لوجود . وكذلك فعل الشارح ، فقال : احترزت بقولي أختها من (لمّا) الحينية ، ومن (لمّا) بمعنى (إلاّ) ، هذا كلامه . وإنما لم يقيدها هنا بذلك ، وكذلك فعل في الكافية ، لأن هاتين لا يليهما المضارع ؛ لأنّ التي بمعنى (إلاّ)

---

(١) ص ٨

(٢) الحجرات ١٤

لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو (إنْ كل نفس لمّا عليها حافظ)[1] في قراءة من شدد الميم ، أو على الماضي لفظاً لا معنى نحو : «أنْشُدُكَ الله لمّا فعلت» أي إلاّ فعلت ، والمعنى : ما أسألك إلا فعلك ، والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها إلى ماضٍ لفظاً ، ومعنى ، نحو (ولما جاءَ أمرنا نجَّيْنَا هُوداً)[2] .

وأما قوله :[3]

أقول لعبد الله : لمّـــا سقاؤنا
ونحن بوادي عبدِ شمسٍ وَهَاشِمْ

فقد تقدم الكلام عليه في باب الإضافة ، وتسمية الشارح (لمّا) هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسي ، وتبعهما ابن جني ، وتبعهم جماعة ، أي أنها ظرف بمعنى حين .

وقال المصنف : بمعنى إذ ، وهو أحسن ؛ لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف .

---

(١) الطارق ٤

(٢) هود ٥٨

(٣) موضع الشاهد : لمّا سقاؤنا ، حيث وردت لما ظرفية بمعنى حين أو بمعنى إذ وسقاؤنا فاعل مرفوع بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل الموجود في آخر البيت ، فكلمة (وهاشم) ليست مكونة من واو العطف واسم (هاشم) ، ولكنها مكونة من فعلين : وها : بمعنى سقط ، و(شِمْ) فعل أمر من (شام) البرق إذا نظر إليه ، والتقدير : أقول لعبد الله حين سقط سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس : انظر إلى البرق هل سيسقط المطر

الثاني : حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب (بلَمْ) ، وقال في شرح الكافية : زعم بعض الناس أنّ النصب (بلمْ) لغة ؛ اغتراراً بقراءة بعض السلف (ألم نَشْرَحَ لك صدرك) بفتح الحاء، وبقول الراجز :[1]

في أيّ يومَيَّ من الموت أفـرْ   أيومَ لم يَقْدِرَ أم يوم قُدرْ

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففُتح لها ما قبلها ، ثم حُذفت ونويت ، هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكيد المنفي بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين .

الثالث : الجمهور على أنّ لمّا مركبة من لَمْ ومَا ، وقيل : بسيطة .

الرابع تدخل همزة الاستفهام على لَمْ ولمّا فيصيران ألَمْ وألمّا باقيتين على عملهما، نحو (ألم نشرحْ) ، (ألم يجدْك يتيماً) ونحو قوله :[2]

على حين عاتبت المشيب على الصبا
وقلت : ألمّا أصحُ والشيب وازع ؟

* * *

(١) موضع الشاهد لم يقدرَ ، حيث نصب الفعل المضارع بعد لم على لهجة بعض العرب . وقيل إن الفعل ليس منصوباً ولكنه مبني على الفتح لأنه مؤكد بالنون الخفيفة المحذوفة ، والتقدير : لم يقدرَن .

(٢) موضع الشاهد : ألما أصحُ ، حيث دخلت همزة الاستفهام على (لما) وبقي عملها فجزم بها الفعل المضارع (أصحُ) .

ولما فرغ مما يجزم فعلاً واحداً انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال :

(واجزم بإنْ ومَنْ وما ومهما • أيٍّ متى أيانَ أين إذْ مَا ، وحيثما أنّى) .

فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين ، نحو « وإنْ تُبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبْكم به الله »[١] ، (وإما ينزغنّك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله »[٢] ونحو (من يعملْ سوءاً يُجْزَ به)[٣] ونحو (وما تفعلوا من خير يعلمْه الله)[٤] . وقوله[٥] :

أرى العمر كنزاً ناقصاً كل ليلة
وما تَنْقُصِ الأيامُ والدهرُ يَنْفدِ

ونحو (وقالوا مهما تأتِنا به من آية لتسحرنا بها فما نحـــن لك بمؤمنين)[٦] .

وقوله :[٧]

ومهما يكنْ عند امرىءٍ من خليقة
وإنْ خالها تخفى على الناس تُعْلَمِ

---

(١) البقرة ٢٨٤
(٢) الأعراف ٢٠٠
(٣) النساء ١٢٣
(٤) البقرة ١٩٧
(٥) موضع الشاهد : ما تنقص ... ينفد ، حيث جزمت (ما) فعلين .
(٦) الأعراف ١٣٢
(٧) الشاهد جزم فعلين بمهما : مهما يكن ... تعلم .

ونحو (أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)،[1] ، وقوله:[2]

لمّا تمكّن دنياهم أطاعَهم ... في أيّ نحوٍ يُميلُوا دِينَه يَمِلِ

وقولُه:[3]

متى تأتِه تعشو إلى ضوءِ نارِه ... تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقِدِ

وقوله:[4]

متى ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ
رَوَانِقُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارا

ونحو قوله:[5]

أيّان نؤمنْك تأمنْ غَيرَنا، وإذا
لم تدركِ الأمنَ منا لم تزل حذرا

وقوله:[6]

إذا النَعجةُ الأدماءُ كانت بقفرة
فأيّان ما تعدلْ به الريحُ تَنْزلِ

ونحو قوله:[7]

---

(١) الإسراء ١١٠
(٢) الشاهد جزم فعلين بأي: أي نحو يميلوا ... يملْ.
(٣) الشاهد جزم فعلين بمتى: تأتِه .. تجدْ
(٤) الشاهد جزم فعلين بمتى: متى ما تلقَني .. ترجفْ.
(٥) الشاهد جزم فعلين بأيان: أيان تؤمنْك تأمنْ.
(٦) الشاهد جزم فعلين بأيان: أيان ما تعدلْ... تنزلْ.
(٧) الشاهد جزم فعلين بأين: أين تصرفْ.. تجدْنا

أينَ تَصرِفْ بنا العداةُ تجدْنـا   نَصرِفِ العيسَ نحوَها للتّلاقي

ونحو قوله تعالى : (أينما تكونوا يُدْرِكْكُم الموتُ)[1] وقوله[2] :

صعدةٌ نابتةٌ في حائـرٍ   أينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

ونحو قوله :[3]

وإنّكَ إذْ ما تأتِ ما أنْتَ آمرٌ
به تُلْفِ مَنْ إيّاهُ تأمُرُ آتيا

ونحو قوله :[4]

حيثما تستقمْ يُقَدِّرْ الله نجاحاً في غابرِ الأزمانِ

ونحو قوله :[5]

خليليَّ أنّى تأتيـاني تـأتيا   أخاً غيرَ ما يُرضيكما لا يحاولُ

(وحرفٌ إذْ مَا) أي إذْما حرفٌ (كَإِنْ) معنى وفاقاً لسيبويه ، لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب إليه المبرد في أحد قوليه ، وابن

(١) النساء ٧٨

(٢) الشاهد جزم فعلين بأينما : أينما تميلْها .. تملْ

(٣) الشاهد جزم فعلين باذما : إذما تأتِ .. تلفِ .

(٤) الشاهد جزم فعلين بحيثما : حيثما تستقمْ يقدرْ .

(٥) الشاهد جزم فعلين بأنى : أنى تأتياني تأتيا

السراج والفارسي «وباقي الأدوات أسما»، أما مَنْ وما ومتى وأيّ وأيان وأين وأنّى وحيثما فباتفاق، وأما مهما فعلى الأصح.

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف؛ فغير الظرف مَنْ وما ومهما، (فمَنْ) لتعميم أولي العلم، و (ما) لتعميم ما تدل عليه وهي موصولة، وكلتاهما مبهمة في أزمان الربط، ومهما بمعنى (ما) ولا تخرج عن الاسمية، خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً، ولا عن الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً، ولا تجر بإضافة ولا بحرف جر، بخلاف مَنْ وما، وذكر في الكافية والتسهيل أنّ ما ومهما قد يردان ظرفي زمان. وقال في شرح الكافية: جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل مَنْ في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالها ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب وأنشد أبياتاً، منها في (ما) قول الفرزدق[1].

وما تَحْيَ لا أرهَبْ وإنْ كُنْتُ جارماً
ولو عدّ أعدائي عليّ لهم ذَحْلا

وقول ابن الزبير:[2]

فما تحْيَ لا تَسْأمْ حياة، وإن تمت
فلا خير في الدنيا ولا العيشِ أجمعا

(١) موضع الشاهد: ما تحيَ لا أرهبْ، حيث استعمل (ما) ظرفاً، والتقدير أي وقت تحيَ لا أرهبْ.

(٢) الشاهد استعمال (ما) ظرفاً، والتقدير: أي وقت تحي لاتسأم.

وفي (مهما) قول حاتم :[1]

وإنك مهما تُعطِ بطنَك سُؤْلَهُ
وفَرْجَكَ نالا مُنْتهى الذّمّ أجمعا

وقول طفيل الغنوي :[2]

نُبِّئْتُ أنّ أبا شُتَيْمٍ يَدّعي مهما يَعِشْ يسمعْ بما لم يُسْمَعِ

قال ابنه : ولا أرى في هذه الأبيات حجة ؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر ، اهـ .

وأصل مهما « ما ما » الأولى شرطية والثانية زائدة ، فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها « مه » بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبويه . وقيل : إنها بسيطة .

وأما أيّ فهي عامة في ذوي العلم وغيرهم ، وهي بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان ، وإن أضيفت إلى غيرها فهي غير ظرف .

---

(١) الشاهد استعمال (مهما) ظرفاً .

(٢) الشاهد استعمال (مهما) ظرفاً .
ويرى ابن الناظم أن (ما) و (مهما) يصح تقديرها بالمصدر ، فيكون التقدير في الأبيات السابقة : أي حياة تحي ، وأي عطاء تعط ، وأي عيش تعش ، ويكون إعرابها جميعاً مفعولا مطلقاً .

وأما الظرف فينقسم إلى زماني ومكاني ؛ فالزماني : متى ، وأيان وهما لتعميم الأزمنة ، وكسر همزة إيان لغة سُلَيْم وقرىء بها شاذاً ، والمكان : أين وأنّى ، وحيثما ، وهي لتعميم الأمكنة .

(تنبيهات) : الأول : هذه الأدوات في لحاق « ما » على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجزم إلا مقترناً بها ، وهو حيث وإذ ، كما اقتضاه صنيعه ، وأجاز الفراء الجزم بها بدونِ ما . وضرب لا يلحقه ما ، وهو مَنْ وما ومهما وأنّى ، وأجازه الكوفيون في مَنْ وأنّى ، وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو إنْ وأيٌّ ومتى وأين وأيان ، ومنع بعضهم في أيّان والصحيح الجواز .

الثاني : ذكر في الكافية والتسهيل أن « إنْ » قد تُهمل حملاً على لَوْ ، كقراءة طلحة « فإما تَرَيْنَ » بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن (متى) قد تُهمل حملاً على (إذا) ، ومثل بالحديث « إنّ أبا بكر رجل أسيف ، وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسمِعُ الناس » وفي الارتشاف : ولا تُهمل حملاً على إذا ، خلافاً لمن زعم ذلك ، يعني متى .

الثالث : لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو .

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافاً لزاعم ذلك ، وقد صرح بذلك في الكافية فقال :

وشاع جزم بإذا حمـلاً على متى ، وذا في النثر لن يستعملا

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم بإذا حملاً على متى ؛ فمن

ذلك إنشاد سيبويه :[1]

ترفعُ لي ِخنْدفٌ والله يرفعُ لي   ناراً إذا َخمِدَتْ نيرانُهم تَقِدِ

وكإنْشاد الفراء :[2]

استغن ما أغناك ربُّك بالغـنى
وإذا تُصِبْك خصاصةٌ فتَحَمَّل

لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة ، وهو ما صرح به في التوضيح فقال : هو في النثر نادرٌ ، وفي الشعر كثيرٌ ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعليّ وفاطمة رضي الله عنهما « إذا أخذتما مضاجعكما تُكَبِّرا أربعاً وثلاثين » الحديث .

وأما (كيف) فَيُجازَى بها معنىً لا عملاً ، خلافاً للكوفيين ، فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً ، ووافقهم قطرب ، وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما .

وأما (لو) فذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنها ُيجزم بها في الشعر ، وعليه مشي المصنف في التوضيح ، ورد ذلك في الكافية فقال:

وجَوَّز الجزمَ بهـا في الشعـر   ذو حُجَّةٍ ضَعَّفَها مَنْ يدري

(١) موضع الشاهد : إذا خمدت نيرانهم تقد ، حيث جزم الفعل المضارع (تقد) في جواب الشرط بإذا ، وهذا لا يكون إلا في الشعر .

(٢) موضع الشاهد : وإذا تصبك خصاصة فتحمل، حيث ُجزم الفعلان المضارعان في الشرط والجواب بعد إذا ، وهذا لا يكون إلا في الشعر .

وتأول في شرحها قوله :(١)

لو يَشأ فاز بها ذولة مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَل

وقوله :(٢)

تامتْ فؤادكَ لو يحزنْكَ ما صنعتْ
إحدى نساء بني ذهل ابن شيبانا

ووقع له في التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضي المنع مطلقاً والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري .

(فِعلين يقْتَضين) أي تطلبُ هذه الأدواتُ فعلين (شَرْطٌ قُدِّما * يتلو الجزاءُ) أي يتبعه الجزاءُ (وجواباً وُسِما) أي عُلم ، يعني يسمى الجزاءُ جواباً أيضاً . وإنما قال « فعلين » ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء ، وأفهم قوله « يتلو الجزاء » أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيهٌ بالجواب فهو دليل عليه ، وليس إياه. هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه ، والصحيح الأول : وأفهم قوله « يقتضين » أن أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائها لهما ، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال ، قيل : هي الجازمة

---

(١) الشاهد في البيت (لو يشأْ) حيث جزم الفعل المضارع بلو ، غير أنه تأول هذا البيت على أن الفعل ليس مجزوماً وإنما هو مروي على لهجة عربية معينة ، تقول في الفعل (شاء يشاء) : شا يشا بلا همزة ، ثم تهمز المضارع ساكنا على نحو ما قالوا في العألم .

(٢) وضع الشاهد : لو يحزنك ، حيث جزم الفعل المضارع بلو .

له أيضاً كما اقتضاه كلامه ، قيل : هو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافي إلى سيبويه ، وقيل : الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره في التسهيل ، وقيل : بالأداة والفعل معاً ، ونسب إلى سيبويه والخليل ، وقيل : بالجوار ، وهو مذهب الكوفيين .

(وماضيين أو مضارعين * تُلْفيهما) أي تجدهما (أو متخالفين) هذا ماضٍ وهذا مضارع : فمثال كونهما مضارعين — وهو الأصل — نحو (وإن تعودوا نعد)[1] وماضيين نحو (وإن عدتم عدنا)[2] وماضياً فمضارعاً نحو (من كان يريد حرث الآخرة نَزِدْ له في حرثه)[3] وعكسه قليل ، وخصه الجمهور بالضرورة ، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار ، وهو الصحيح ؛ لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام : « من يَقُم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له » ومن قول عائشة رضي الله عنها « إن أبا بكر رجل أسيف متى يَقُم مقامك رَقَّ » ومنه (إن نَشأ نُنزِّلْ عليهم من السماء آية فظَلَّتْ)[4] ؛ لأن تابع الجواب جواب ، وقوله :[5]

من يَكِدْني بسَيِّءٍ كنتُ منه كالشَّجا بين حَلقِه والوَريد

وقوله :[6]

---

(١) الأنفال ١

(٢) الإسراء ٨

(٣) الشورى ٢٠

(٤) الشعراء ٤

(٥) الشاهد ورود فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً : من يكدني .. كنت .

(٦) كالبيت السابق : إن تصرمونا ... وصلناكم .

إن تَصْرِمونا وصَلْناكم ، وإن تَصِلوا
مــلأتم ، أنْفُسَ الأعــداءِ إرهابــاً

وقوله :(١)

إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً
مني ، وما يسمعوا من صالح دفنوا

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية .

(وبعد ماض رفعُكَ الجَزَا حَسَنْ) كقوله :(٢)

وإن أتاه خليــل يوم مسغبة
يقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وقوله :(٣)

ولا بالذي إنْ بان عنــه حبيبُه
يقولُ — ويُخْفي الصبرَ — إنّي لجَازِعُ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً ، وذهب

---

(١) كالذي قبله : إن يسمعوا ... طاروا .
(٢) موضع الشاهد : وإن أتاه ... يقول ، حيث ورد فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً مرفوعاً ، وقد اختلفوا في سبب رفع هذا الفعل ؛ فذهب سيبويه إلى أنه ليس الجواب لأنه في نية التقديم والجواب محذوف ، والتقدير يقول إنْ أتاه ... أما الكوفيون فذهبوا إلى أن هذا الفعل يكون مع فاعله المستتر جملة تقع خبراً لمبتدأ محذوف ولذلك فالفاء الواقعة في جواب الشرط مقدرة ، والتقدير : إن أتاه ... فهو يقول .
(٣) الشاهد فيه كالذي قبله : إن بان ... يقول.

الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء ، وذهب قوم إلا أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب .

(تنبيهان) : الأول : مثلُ الماضي في ذلك المضارع المنفي بلم تقول : « إن لم تَقُمْ أقومُ » وقد يشمله كلامه .

الثاني : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم ، والصوابُ عكسه ، كما أشعر به كلامه. وقال في شرح الكافية : الجزم مختار ، والرفع جائز كثير .

(ورفعُهُ) أي رفع الجزاءِ (بعد مضارعٍ وَهَن) أي ضَعُف ، من ذلك قوله : (١)

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إنك إن يُصرَعَ أخوك تُصْرَعُ

وقوله : (٢)

فقلتُ : تحملْ فوق طَوْقِكَ ؛ إنّها
مُطَبَّعةٌ مَنْ يأتِها لا يضيرُها

---

(١) موضع الشاهد : إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ ، حيث رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط رغم كون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً وهذا ضعيف عند جمهرة النحاة .

(٢) الشاهد فيهَ كالذي قبله : من يأتِها لا يضيرُها .

وقراءة طلحة بن سليمان (أينما تكونوا يُدْرِكُكُم الموت)[1] وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضاً في شرح الكافية ، وفي بعض نسخ التسهيل ، وصرح في بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال : وقد جاء في الشعر ، وقد عرفت أن قوله « بعد مضارع » ليس على إطلاقه ، بل محله في غير المنفي بلم كما سبق .

(تنبيهات) : الأول : اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع ؛ فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقاً ، وفصَّل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه[2] نحو « إنك » في البيت فالأَوْلى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء ، وجوز العكس . وقيل : إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم والتأخير .

الثاني : قال ابن الأنباري : يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلبُ الجزاء قبل « إنْ » كقولهم : « طعامك إن تزرنا تأكلُ » تقديره : طعامك تأكل إن تزرنا .

الثالث : ظاهر كلامه موافقة المبرد ؛ لتسميته المرفوع جزاء ، ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتبار الأصل وهو الجزم ، وإن لم يكن جزاء إذا رفع .

(واقرنْ بِفَا حَتماً) أي وجوباً (جَوَاباً لَوْ جُعِلْ شرطاً لإنْ أو غيرها) من أدوات الشرط (لم يَنْجَعِلِ) وذلك الجملة الاسمية

---

(١) النساء ٧٨ .

(٢) أي يطلب الجزاء ، و (إن) يمكن أن تطلب الجزاء خبرا لها .

نحو (إن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير)[1] والطلبية نحو (إن كنتم تحبون الله فاتّبعوني يحببكم الله)[2] .

ونحو (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يَخفْ ظلماً ولا هضماً)[3] في رواية ابن كثير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : (وإن يَخذلْكُم فمنْ ذا الذي ينصرُكم من بعده)[4] والّتي فعلها جامد نحو (إنْ تَرَنِ أنا أقلّ منك مالاً وولداً فعسى ربي)[5] أو مقرون بقد نحو (إنْ يسرقْ فقد سَرَق أخٌ له من قبل)[6] أو تنفيس نحو (وإنْ خِفتُم عَيْلةً فسوف يُغْنيكم الله)[7] أو لن نحو (وما تَفعلوا من خيرٍ فلنْ تُكفَرُوه)[8] أو ما نحو (فإنْ توليتم فما سألتُكم مِنْ أجْرٍ)[9] وقد تحذف للضرورة كقوله :[10]

من يفعلِ الحسنات اللهُ يشكرُها
لا يذهبُ العرفُ عند اللهِ والناسِ

وقوله :[11]

---

(١) الأنعام . ١٧

(٢) آل عمران ٣١ .

(٣) طه ١١٢

(٤) آل عمران ١٦٠

(٥) الكهف ٣٩

(٦) يوسف ٧٧

(٧) التوبة ٢٨

(٨) آل عمران ١١٥

(٩) يونس ٧٢

(١٠) موضع الشاهد . من يفعل الحسنات الله يشكرها ، حيث ورد جواب الشرط جملة اسمية (الله يشكرها) فكان حقه أن يقترن بالفاء ، لكنه حذفها هنا للضرورة .

(١١) موضع الشاهد : من لا يزل...سَيُلْفَى ، حيث ورد جواب الشرط مقترناً بحرف التنفيس فكان حقه أن يقترن بالفاء ، لكنه حذفها للضرورة .

ومَنْ لا يَزَلْ يَنْقَادُ للغَيِّ والصِّبا
سيُلْفَى على طولِ السلامةِ نادِمـا

قال الشارح : أو ندورٍ ، ومثّل للندور بما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لأبيّ بن كعب « فإن جاء صاحبُها وإلا استَمتعْ بها » . وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار ، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله :[1]

بني ثُعَلٍ لا تَنْكَعوا العَنْزَ شُرْبَها
بني ثُعَل مَنْ يَنْكَعِ العنْزَ ظالِم

وإنما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط ، فإن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال ؛ فإذا قرن بالفاء علم الارتباط .

أما إذا كان الجواب صالحاً لجعله شرطاً كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها ؛ أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أو لم .

قال الشارح : ويجوز اقترانه بها ، فإن كان مضارعاً رفع ، وذلك نحو قوله تعالى (إنْ كان قميصُه قُدَّ من قبل فصَدَقَتْ)[2] وقوله (ومن جاءَ بالسيئةِ فكُبَّتْ)[3] وقوله (فمن يؤمن بربه فلا يخافُ بخساً ولا رهقاً)[4] هذا كلامه .

---

(١) موضع الشاهد : من ينكع العنز ظالم ، حيث وردت لفظة (ظالم) في جواب الشرط وهي خبر لمبتدأ محذوف مع الفاء ، والتقدير : فهو ظالم .

(٢) يوسف ٢٦

(٣) النمل ٩٠

(٤) الجن ١٣

وهو معترَضٌ من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن قوله « ويجوز اقترانه بها » يقتضي ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء ، والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف ، والجواب جملة اسمية ، قال في شرح الكافية : فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعاً ؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها ، فعُلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به .

الثاني : ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقاً ، وليس كذلك ، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد ، نحو « إن قام زيد قام عمرو » وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى ، نحو (إن كان قميصه قُدَّ من قبل فصدقت) و (قَدْ) معه مقدرة ، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد أو وعيد ، نحو (ومن جاء بالسيئة فكُبَّتْ وجوههم في النار) . قال في شرح الكافية : لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حَسُنَ أن يُقَدَّرَ ماضي المعنى ؛ فعومل معاملة الماضي حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية .

الثالث : أنه مثّل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى : (فصدقت) وليس كذلك ، بل هو مثال الواجب كما مرّ .

(تنبيه) هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو (يقوم زيدٌ فيقوم عمرو) وتعينت هنا للربط لا للتشريك ، وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة ؛ فلم تخرج عن العطف ، وهو بعيد .

(وتخلفُ الفاءَ إذا المُفَاجَأة) في الربط ، إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها إنَّ (كإن تَجُدْ إذاً لَنَا مَكافأة) (وإن تصبهم سيئةٌ بما قدَّمتْ أيديهم إذا هم يقنطون)[1] لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ، فوجودُها يُحصِّل ما تحصلُ الفاء من بيان الارتباط ، فأما نحو « إن عصى زيد فويلٌ له » ونحو « إن قام زيد فما عمرو قائم » ونحو « إن قام زيد فإن عمراً قائم » فيتعين فيها الفاء .

وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها ، لا بالفاء مقدرة قبلها ، خلافاً لمن زعمه ، وأنها ليست أصلاً في ذلك ، بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب .

(تنبيهان) : الأول : أعطى القيود المشروطة في الجملة بالمثال ، لكنه لا يعطي اشتراطها ، فكان ينبغي أن يبينه .

الثاني : ظاهر كلامه أن « إذا » يربط بها بعد « إنْ » وغيرها من أدوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل « وقد تنوي بعد إنْ إذا المفاجأة عن الفاء » فخصه بإنْ ، وهو ما يؤذن به تمثيله ، قال أبو حيان : ومَوْرِدِ السماعِ إنْ ، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو (فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون)[2] .

(والفعلُ من بعد الجَزا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إن يقترن بالفا أو الواوِ بتثليث قَمِنْ) أي حقيق ، فالجزم بالعطف ، والرفع على الاستئناف ، والنَّصب بأن مضمرة وجوباً وهو قليل ، قرأ

(١) الروم ٣٦

(٢) الروم ٤٨ .

عاصم وابن عامر (يحاسبْكم به الله فيغفر)[1] بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن عباس بالنصب، وقرىء بهن (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ له ويَذَرُهم في طغيانهم)[2] (وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفرِّ)[3]. وقد روى بهن «نأخذ» من قوله:[4]

فإن يَهْلِكْ أبو قابُوسَ يهلِكْ ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ
وتأخذْ بعده بذنابِ عَيْشٍ أجَبَّ الظهرِ ليس له سَنَام

وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه، فأشبه الواقعَ بعده الواقعَ بعد الاستفهام. أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء (بثم) فإنه يمتنع النصب، ويجوز الجزم والرفع.

فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه، ويجوز النصب، وإلى ذلك الإشارة بقوله:

(وجزمٌ اوْ نصبٌ لفعلٍ إثرَ فا
أو واوٍ انْ بالجملتين اكتَنَفا)

فالجزم نحو (إنه من يتقِ ويصبرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين)[5]

---

(١) البقرة ٢٨٤ (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير).

(٢) الأعراف ١٨٦.

(٣) البقرة ٢٧١.

(٤) موضع الشاهد (وتأخذ) حيث ورد هذا الفعل بالجزم والرفع والنصب، فالجزم على أنه معطوف على جواب الشرط، والرفع على أن الواو للاستئناف، والنصب على أن الواو للمعية والفعل منصوب بأن مضمرة

(٥) يوسف ٩٠

وهو الأشهر ، ومن شواهد النصب قوله :[1]

ومن يقتربْ منّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ
ولا يخشَ ظُلماً ما أقام ولا هَضْما

ولا يجوز الرفع ، لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء ، وألحق الكوفيون (ثم) بالفاء والواو ، وأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءَة الحسن (ومن يَخْرج من بَيته مُهاجِراً إلى الله ورسوله ثم يُدْرِكَهُ الموتُ)[2] وزاد بعضهم أو .

(والشرط يُغني عن جواب قد عُلم) أي بقرينة نحو (فإن استطعتَ أن تَبْتَغِيَ نَفَقاً في الأرض)[3] الآية ، أي فافعل وهذا كثير ، ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ، نحو (وأنتم الأعلون إن كُنتم مؤمنين)[4] أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتي . (والعكس) وهو أن يغني الجواب عن الشرط (قد يأتي) قليلاً (إن المعنى فُهِم) أي دل الدليل على المحذوف ، كقوله :[5]

فطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بكُفْءٍ ... وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

---

(١) موضع الشاهد : ويخضع ، حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب والوجه هو الجزم ، لكن النصب جائز أيضاً .

(٢) النساء ١٠٠ ، والقراءة الفاشية بالجزم (ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً) .

(٣) الأنعام ٣٥

(٤) آل عمران ١٣٩

(٥) موضع الشاهد : وإلا يعل ، حيث حذف فعل الشرط لأنه مفهوم وذكر الجواب فقط ، و (إلا) هنا مكونة من إن + لا ، والتقدير : وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام .

أي وإلا تُطَلِّقْها يعلُ . وقوله :(١)

متى تُؤْخَذوا قَسْراً بظِنَّةِ عامرٍ
ولاَ يَنْجُ إلاّ في الصفاءِ يزيد

أراد متى تُثْقَفوا تؤخذوا .

(تنبيهات) : الأول : أشار (بقد) إلى أنّ حذف الشرط أقلّ من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية لكنه في بعض نسخ التسهيل سَوَّى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي بلا تالية (إنْ) كما في البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة .

الثاني : قال في التسهيل : ويحذفان بعد إن في الضرورة ، يعني الشرط والجزاء ، كقوله :(٢)

قالت بنات العمّ يا سَلمى وإنِنْ
كان فقيراً معدماً ؟ قالت وإنِنْ

التقدير : وإن كان فقيراً معدماً رضيتِه ؟ وكلامه في شرح الكافية

(١) موضع الشاهد : متى تؤخذوا ، حيث حذف فعل الشرط ، والتقدير : متى توجدوا تؤخذوا .

(٢) الشاهد في البيت حذف الشرط والجواب معاً بعد إن الشرطية الموجودة في آخر البيت ، والتقدير : وإن كان فقيراً معدماً . و (إنِنْ) في البيت أصلها (إنْ)، زيدت نون ساكنة جاءت للضرورة ، وتسمي بتنوين الضرورة كما تسمي بالتنوين الغالي، إما لغلوه أي زيادته ، وإما لغلوه أي نفاسته لندرته .

يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة ، وكذا كلام الشارح ، ولا يجوز ذلك — أعني حذف الجزءين معاً — مع غير إنْ .

الثالث : إنما يكون حذف الشرط قليلاً إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير ، من ذلك قوله تعالى : (فلم تقتلوهم)(١) تقديره : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى : (فالله هو الوليّ)(٢) تقديره : إن أرادوا وليّاً بحق فالله هو الولي بالحق لا وليّ سواه ، وقوله تعالى : (يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعةٌ فإياي فاعبدون)(٣) أصله : فإن لم يتأتَّ أن تُخلصوا العبادة لي في أرضٍ فإياي في غيرها فاعبدون . وكذا إن حذف بعض الشرط ، نحو (وإنْ أحد من المشركين استجارك)(٤) ونحو « إن خيراً فخير ».

(واحذِفْ لَدَى اجتماعِ شرطٍ) غير امتناعي (وقَسَم جوابَ ما أخَّرْتَ) أي منها ؛ استغناء بجواب المتقدم (فَهوَ) أي الحذف (مُلْتَزَمْ) فجواب القسم يكون مؤكَّداً باللام أو إنّ أو منفياً ، وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم ؛ فمثال تقدم الشرط « إن قام زيد واللهِ أكرمْه ، و إن يقمْ واللهِ فلن أقومَ » ومثال تقدم القسم « والله إن قام زيد لأقومَنّ ، و والله إن لم يقم زيدٌ إنّ عمراً ليقوم ، أو يقوم ، والله إن لم يقم زيد ما يقومُ عمرو » وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه ، تقدم القسَم أو تأخر ، كقوله :(٥)

---

(١) الأنفال ١٧

(٢) الشورى ٩.

(٣) العنكبوت ٥٦

(٤) التوبة ٦

(٥) الشاهد في البيت تقديم القسم على شرط امتناعي (لو) فوجب أن يكون الجواب للشرط .

فأقسمُ لَوْ أنْدى النَّدِيُّ سوادَه
لَمــا مَسحتْ تلك المُسالاتِ عامرُ

وكقوله :(١)

والله لولا اللهُ مـــا اهتدينـــا ولا تصدَّقنا ولا صَلَّيْنا

نص على ذلك في الكافية والتسهيل ، وهو الصحيح ، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم ؛ لتقدمه ، ولزوم كونه ماضياً ، لأنه مغن عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضياً ، وقوله في باب القسم في التسهيل : « وتُقدَّرُ – يعني جملة الجواب – في الشرط الامتناعي بلو أو لولا » يقتضي أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم ، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا ، والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي ، والمغاربة لا يسمُّون « لولا » شرطاً ولا (لو) إلا إذا كانت بمعنى إنْ : وهذا الذي ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر ، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقاً ، وحذف جواب القسم ، تقدم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

وإن تَوَالَيَا وقبلُ ذو خَبَـــرْ فالشرطَ رَجِّحْ مطلقاً بلا حَذَرْ

وذلك نحو « زيد إن لم يقمْ والله يكرمْك ، وزيدٌ والله إنْ يقمْ يكرمْك ، وإنّ زيداً إنْ يقمْ والله يكرمْك ، وإنّ زيداً والله إنْ يقمْ

(١) الشاهد فيه كالبيت الذي قبله ؛ فجملة ما اهتدينا جواب للشرط مع أن القسم أسبق ، وذلك لأن الشرط امتناعي (لولا) .

يكرمْك » وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوطه مخِلٌ بمعنى الجملة التي هو منها ، بخلاف القسم ، فإنه مسوق لمجرد التوكيد .

والمراد بذي الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم (كان) ونحوه .

وأفهم قوله « رجّح » أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم ؛ فتقول « زيد والله إن قام — أو لم يقم — لأكرمنّه » وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره ، ولكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتّم ، وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتّم .

★ ★ ★

(وربّما رُجّحَ بعدَ قَسَمِ شَرْطٌ بلا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ)

كما ذهب إليه الفراء ، تمسكاً بقوله :[1]

لَئن مُنيتَ بنا عنْ غِبّ مَعركةٍ
لا تُلْفِنا عن دماءِ القومِ ننتفلُ

وقوله :[2]

(١) الشاهد في البيت أنه جعل الجواب (لا تلفنا) للشرط مع تقدم القسم بدلالة اللام في (لئن) ، ومع عدم وجود ما لا يحتاج إلى خبر .

(٢) الشاهد فيه كالذي قبله حيث جعل (أصمْ) جواباً للشرط مع تقدم القسم ومع عدم وجود ما لا يحتاج إلى خبر .

لئن كانَ ما حُدِّثْتُه اليومَ صادِقاً
أَصُمْ في نهــارِ القيظ للشمس باديا

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعلِ اللام زائدة .

(تنبيهات) الأول : كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ ، أو مضارعاً مجزوماً بلم ، نحو (ولئِنْ سألْتَهُمْ مَنْ خلَقَهم ليَقُولنَّ الله)(١) ، ونحو (لئن لم تَنتَهِ لأرْجُمَنَّك)(٢) ولا يجوز : أنت ظالم إن تفعلْ ، ولا والله إن تقم لأقومنّ ، وأما قوله :(٣)

يُثْني عليك وأنت أهلُ ثنائــه ولديك إنْ هو يستزدْك مزيدُ

وقوله :(٤)

لئن تَكُ قد ضاقتْ عليكم بيوتُكم
لَيَعْلَــمُ ربي أنّ بيتيَ واسِـعُ

فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

الثاني : إذا تأخر القسم وقرن الفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب ، وأجاز ابن السراج أن تنوي الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نفيها ما أعطيته مع اللفظ بها ؛ فأجاز « إن تقم يعلم

---

(١) لقمان ٢٥
(٢) مريم ٤٦
(٣) الشاهد فيه حذف جواب الشرط مع أن فعل الشرط مضارع غير مجزوم بلم .
(٤) كالذي قبله .

الله لأزورنّك » على تقدير فيعلم الله ، ولم يذكر شاهداً ، وينبغي أن لا يجوز ذلك ؛ لأن حذف فاء الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة .

الثالث : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصراً .

إذا توالى شرطان دون عطف ؛ فالجواب لأولهما ، والثاني مقيَّد للأول كتقييده بحالٍ واقعةٍ موقعه ، كقوله :[1]

إن تستغيثوا بنا إنْ تُذْعَروا تَجِدوا
منّـــا معاقلَ عزٍّ زانهـــا كَرَمُ

وإن تواليا بعطفٍ فالجواب لهما معاً ، كذا قاله المصنف في شرح الكافية ، ومثل له بقوله تعالى : (وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم) الآية .[2] وقال غيره : « إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو « إن تأتني وإن تحسن إليّ أحسن إليك » أو بأوٍ فالجواب لأحدهما نحو « إن جاء زيد أو جاءت هند فأكرمه ، أو فأكرمْها » أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب الأول ، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو .

(١) موضع الشاهد : إن تستغيثوا إن تذعروا تجدوا ، حيث توالى شرطان دون عطف فجعل الجواب للأول .
(٢) محمد ٣٦

الفهرس